الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس – سطيف 1–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية:

- دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995 إلى 2015 -

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية.

تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية.

إعداد الطالبة: إيمان سعودي

تحت إشراف: أ.د. الطاهر هارون

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. عماري عمار	أستاذ	جامعة سطيف -1-	رئيسا
أ.د. الطاهر هارون	أستاذ	جامعة باتنة -1-	مشرفا ومقررا
أ.د. حاج صحراوي حمودي	أستاذ	جامعة سطيف -1-	مناقشا
أ.د. بن تركي عز الدين	أستاذ	جامعة قسنطينة -2-	مناقشا
أ.د. برحومة عبد الحميد	أستاذ	جامعة المسيلة	مناقشا
أ.د.خلوط علاوة	أستاذ	جامعة باتنة -1-	مناقشا

السنة الجامعية

2019/2018

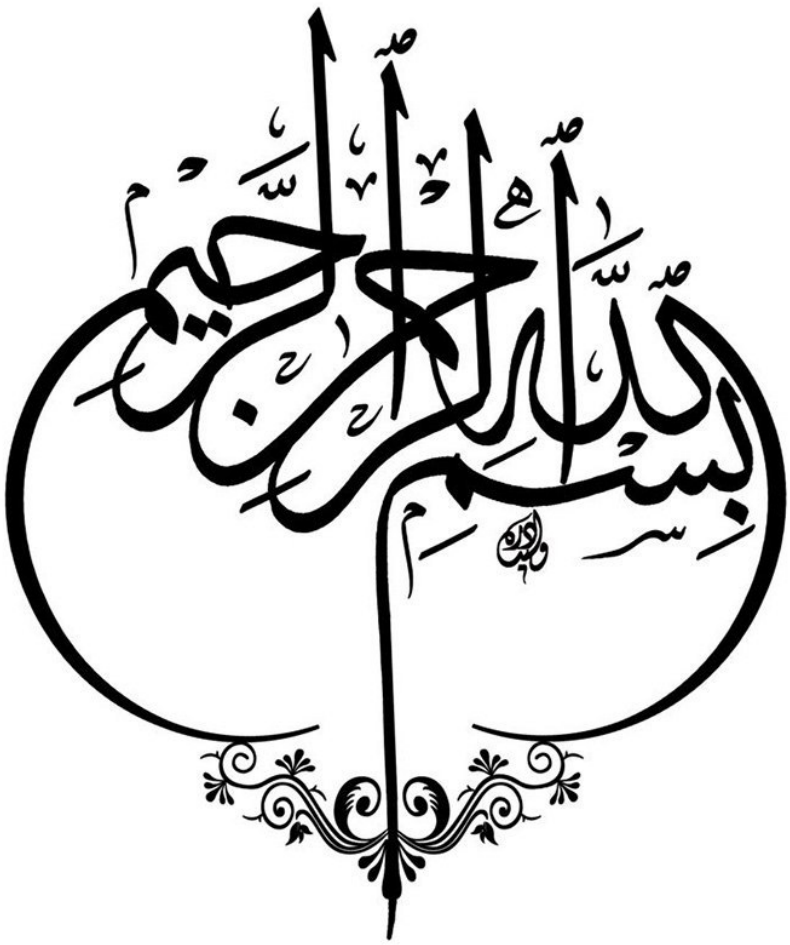
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي عملي المتواضع هذا، إلى:

والديا الكريمين، وإلى جميع إخوتي وأخواتي

وأزواجهم وأولادهم،

وإلى زوجي وأولادي،

كما أهديه إلى كل أساتذتي ومعلمي.

إيمان

شكر وعرفان

نحمد ونشكر الله الواحد الأحد، الذي أنعم علينا بنعمة العلم والعقل، وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل.

أتقدم بخالص الشكر الجزيل، والعرفان بالجميل، والاحترام والتقدير: لمن غمرني بالفضل واختصني بالنصح وتفضل علي بقبول الإشراف، أستاذي ومعلمي، الأستاذ الدكتور: الطاهر هارون، ولم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة، ولا بجهده في سبيل تعليمي وإرشادي.

كما أتقدم بشكري إلى السادة أعضاء اللجنة، دون أن أنسى من ساعدني في إعداد هذا العمل، ولو بكلمة طيبة أومحفزة.

مقدمة.

مقدمة.

شغلت الوضعية الاقتصادية للبلدان النامية منذ الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، حيزا كبيرا في الكتابات التي تعنى بشؤون التنمية، ولقد أثرت التحولات العالمية المختلفة على واقع التنمية في جميع البلدان النامية. ولا شك أن مستقبلها سيتأثر بها، خصوصا و أن هذه التحولات مست حتى المنظور التنموي الذي تحول من الحيز الوطني الخاص بكل بلد إلى الإطار الدولي الذي يتحتم أن تتضمنه ممارسة أي عمل تنموي.

تعتمد الدول النامية، مع اختلاف ظروفها وأنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في مسيرتها التنموية على التنمية الصناعية كقطاع رائد، تتمحور حوله باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وتتكامل معه، حيث تنعكس هذه الحقيقة في معظم خطط التنمية الاقتصادية الشاملة لهذه الدول من جهة. ومن جهة أخرى، فإنه ليس من السهل على أي دولة نامية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي التغلب على مجموعة المعوقات الخارجية والداخلية التي تعترض مسيرة التنمية الصناعية فيها، دون انتهاج استراتيجية واضحة المعالم وملتزم بها لتحقيق الأهداف التنموية الصناعية، والتخفيف من المعوقات الخارجية التي يصعب التحكم فيها على مستوى كل دولة على حدى، ولهذا توجهت معظم البلدان النامية إلى تبني سياسات صناعية تنبثق من استراتيجيات شاملة للتنمية الاقتصادية.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت أغلب الدول النامية في الحصول على استقلالها، وبدأت الدول تخوض غمار تجربة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع تصدر الحكومات والقطاع العام الدور التنموي الأساسي وتركيز أغلب التجارب التنموية على تطوير وتنمية الصناعة الوطنية من خلال حمايتها، أملا في تحقيق إحلال الواردات وتقليص أثر تقلبات أسعار المواد الأولية والزراعية، التي تعتمد عليها هذه الدول. ونتيجة الاعتماد الواسع على الديون الخارجية لتمويل المشاريع التنموية وكذلك انخفاض الفعالية في العديد من هذه المشاريع، فقد اضطر العديد من الدول النامية إلى إعادة النظر في استراتيجية تنميتها نتيجة للارتفاع الكبير في خدمة المديونية. والذي صاحب الموجة الثالثة من العولمة في منتصف ثمانينات القرن الماضي، حيث ساهمت الاختراعات الحديثة في مجال التكنولوجيا والمعلومات، خاصة اختراع الإنترنت في تخفيض تكلفة الاتصال والحصول على المعلومات حول الأسواق والبحث عنها وربط العلاقات التجارية، وتزامن ذلك تقريبا مع انهيار المعسكر الشرقي وسقوط الاتحاد السوفييتي، بالإضافة إلى دخول العديد من الدول النامية في أزمة اقتصادية حادة اقتضت إعادة جدولة الديون بصفة

واسعة مقابل إجراء إصلاحات اقتصادية ومالية تحت رعاية صندوق النقد الدولي، حيث شكلت سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي، ومنها تحرير التجارة الدولية وتقليل القيود الإدارية على عمل الأسواق العامل الحاسم في رفع التدفقات التجارية. وفي الأخير أدى بروز الاقتصاد الليبيرالي بقوة إلى إعادة هيكلة منظمة التجارة العالمية ودفع الدول نحو المزيد من تحرير التجارة في العديد من القطاعات، وخاصة في مجال الخدمات والاستثمار وفرض قيود على الحماية الفكرية.

سابقا، وفيما يخص الدول التي أصبحت الآن متقدمة، كان حجم الاقتصاد يلعب دورا معتبرا في تحديد فحوى السياسات التنموية والتوجه التجاري للدول، حيث تميل الدول الكبيرة ذات الأسواق الداخلية الواسعة إلى الانغلاق والتوجه نحو تطبيق سياسات إحلال الواردات. أما الدول الصغيرة، فإنها على العكس، تميل للانفتاح وتتجه نحو تطبيق سياسات ترويج الصادرات، ويلعب التمويل الخارجي دورا حاسما في تقليل حدة قيد الموارد، فقد لجأت أغلب الدول الكبيرة التي انتهجت سياسات التوجه الداخلي إلى الديون الخارجية كمصدر رئيسي لتمويل التنمية، أما الدول المنفتحة، فقد ساهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات دورا مكملا للديون. ونظرا لحدة قيد ميزان المدفوعات، الذي يتفاقم خاصة في الدول ذات التوجه الداخلي، فإن أغلب الدول لا يمكنها الاستمرار في الاعتماد على التدفقات المالية الخارجية، وقد تتجه نحو التحول من التوجه الداخلي إلى التوجه الخارجي، أما حاليا فيما يخص جميع دول العالم، فيمكن التمييز بين مجموعتين، المجموعة الأولى، تلك الدول التي تمادت في تطبيق التوجه الداخلي حتى وصلت إلى أزمة مديونية في ثمانينات القرن الماضي (دول أمريكا اللاتينية والإفريقية)، واضطرت إلى اتباع سياسات صندوق النقد الدولي القاضية بالتحول نحو اقتصاد السوق؛ والمجموعة الأخرى (دول جنوب شرق آسيا)، التي استخدمت التوجه الداخلي لتطوير صناعة محلية في بداية الأمر، ثم تحولت تدريجيا نحو التوجه الخارجي مع تطبيق سياسات صناعية متعددة تهدف إلى ترويج الصادرات، مما سمح لها بالتحول من دولة فقيرة إلى دول صناعية حديثة.

خضعت استراتيجية التنمية التي اتبعتها الدول النامية إلى نقاش واسع وتقييم طويل من قبل الاقتصاديين المهتمين بالموضوع، وخاصة حول أسباب فشل سياسات الإحلال التي اتبعتها دول أمريكا اللاتينية ونجاح سياسات الترويج التي اتبعتها دول جنوب شرق آسيا. ويعزي نجاح الدول الآسيوية إلى طبيعة السياسات الصناعية الذكية التي وفرت الحماية للصناعة المحلية في بداية مرحلتها التنموية ثم نقلتها تدريجيا نحو الأسواق الخارجية، مع المحافظة على دعم الصناعات، مقابل تحقيق أهداف تنموية محددة من قبل متخذي القرار. وأدى التغير في النظام التجاري العالمي من إتفاقية GATT إلى منظمة التجارة العالمية

وقوانينها الصارمة في مجال القواعد الليبيرالية التجارية، إلى الاعتقاد بعدم إمكانية إعادة نقل تجربة النمور الآسيوية، وذلك لتعارض فحوى السياسات الصناعية مع مبادئ النظام التجاري العالمي الجديد.

1- إشكالية البحث:

مما سبق يتضح أهمية دور تحرير التجارة الدولية في عملية التنمية الاقتصادية وكذا التنمية الصناعية، والملاحظ الآن أن العديد من الدول جنح إلى الأخذ بتحرير التجارة الدولية بعدما فشلت في استخدام سياسة الإحلال محل الواردات – التي تواكبها القيود والحماية للتجارة الخارجية – في أن تنهض باقتصادياتها.

ومن ثم تبرز أهمية الإجابة عن السؤال التالي:

ما هو أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية، وبالخصوص دول شمال إفريقيا؟

للإجابة على هذا السؤال، سيتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي التنمية الصناعية وماهي السياسات الصناعية المرتبطة بها؟
- ماهي العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والتنمية الصناعية؟
- إلى أي مدى تعتبر إجراءات منظمة التجارة العالمية مقيدة لتنفيذ برامج السياسات الصناعية؟
- ماهو أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في دول شمال إفريقيا؟

للإجابة على التساؤلات السابقة، سيتم وضع الفرضيات الآتية:

- تطبيق السياسات الصناعية الداعمة للتنمية الصناعية غير معارض لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة؛
- الانفتاح التجاري الشديد جلب معه قدرا كبيرا من التذبذب الاقتصادي في المتغيرات الاقتصادية الكلية؛
- يؤثر تحرير التجارة الدولية إيجابيا على تنمية القطاع الصناعي؛
- ارتفاع معدل نمو القطاع الصناعي في دول شمال إفريقيا ليس له علاقة بتحرير التجارة الدولية.

2 – مبررات اختيار الموضوع:

هناك جدل كبير بين المفكرين والاقتصاديين حول اندماج الدول النامية في المنظومة الجديدة للتجارة العالمية، إذ هناك من يدعو إلى عدم تفويت الفرصة والاستفادة من الامتيازات المتاحة، مثل إمكانية النفاذ إلى الأسواق العالمية، وزيادة الطاقة التصديرية بالإضافة إلى تحويل التكنولوجيا وتقنيات الإنتاج بتكاليف منخفضة التي من شأنها تطوير وتنمية القطاع الصناعي، إلى جانب استفادة مجموع المستهلكين من سلع وخدمات ذات جودة عالية، لكن بالرغم من المزايا السابقة، والتي من المحتمل أن تتحقق، يمكن اعتبار أن النظام الجديد للتجارة العالمية من شأنه أن يؤثر سلبا على اقتصاديات الدول النامية، و ذلك بجعل أسواقها مساحات تجارية للمنتجات الأجنبية، بالإضافة إلى تشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك، ومن ثم الإبقاء على الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية،

وعليه تم اختيار هذا الموضوع، لمحاولة تحديد العلاقة بين التجارة الدولية والتنمية الصناعية، وقد تم اختيار عينة مشكلة من سبع دول تحت مسمى دول شمال إفريقيا، خلال الفترة 1995-2015.

3- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال الوقوف على مواطن المكاسب الاقتصادية التي قد تعود على الاقتصاد النامي، وخاصة دول شمال إفريقيا، وكذلك المشاكل التي يمكن أن يعانيها ذلك الاقتصاد من تحرير التجارة الدولية على تنمية القطاع الصناعي.

4- أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى بحث العلاقة النظرية بين تحرير التجارة الدولية والتنمية الصناعية للاقتصاد النامي، من خلال عرض مختلف النظريات المتعلقة بالتجارة الدولية وكذا السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الصناعية، ثم إجراء دراسة تطبيقية قياسية على عينة من الدول النامية والمتمثلة في دول شمال إفريقيا خلال الفترة من 1995 إلى 2015.

5- الدراسات السابقة:

لقد أجريت عدة دراسات في هذا الموضوع، منها:

- باك (1988)، ونيشيميزو، وروبنسون (1986)، وهم من مؤيدي تحرير التجارة، في دراسة لهم حول: **"أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية"**، يرون أن هناك فوائد لهذا التحرير، وقسماها إلى فوائد إستاتيكية وأخرى ديناميكية، أما عن الفوائد الإستاتيكية فهي تتمثل في أن تخفيض مستويات الحماية يجعل المنتجات المحلية في مواجهة

منافسة متزايدة من قبل الواردات، وهذا له أثر في تحفيز المنتجين المحليين لتخفيض تكاليف وأسعار منتجاتهم وتحسين جودتها؛ كما أنه يوجد منفعة أخرى إستاتيكية تكمن في مكاسب الميزة التنافسية؛ فإزالة الحواجز الحمائية يسمح بإعادة تخصيص الموارد بين وداخل القطاعات وفقا للميزة التنافسية، أما الفوائد الديناميكية، فتتمثل في نمو الإنتاجية بمعدل نمو أكثر ارتفاعا واستعابا لفنون إنتاجية جديدة، وأكثر تحقيقا لمستويات جودة عالية؛

- ديفارجان ورودريك ، دراسة عن: **"تحرير التجارة في الكاميرون"**(1989)، وجدا أن تحرير التجارة كان في صالح قطاع الصناعة، وخاصة صناعة تجهيز الغذاء والسلع الوسيطة؛ بحيث يحدث توسع في الناتج الصناعي؛
- بريم ، دراسة تحت عنوان: **" تجربة الصين في مدى استجابة الصناعة لسياسة تحرير التجارة الخارجية"**(1992) وتوصلت الدراسة إلى أن: سياسة تحرير التجارة الخارجية أدت إلى تحسين الأداء الاقتصادي في القطاع الصناعي، متمثلا في زيادة الإنتاجية ومزيد من التخصص في الإنتاج.
- عزة فؤاد نصر إسماعيل ، مذكرة ماجستير تحت عنوان: **"أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي"**(2004) وتوصلت الدراسة إلى أن تحرير التجارة يعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج، مما يسمح بانخفاض أسعار المنتجات في السوق المحلية، ومن ثم ترتفع القوة الشرائية في يد المستهلك؛ مما يدفع إلى زيادة الاستهلاك؛ والذي ينعكس على زيادة رفاهة المستهلك، وكذلك زيادة الطلب؛ مِما يدفع المنتجين إلى زيادة الطَّلب على عنصر العمل، ومن ثم زيادة في الدخول، ويتعلّق بتلك الآثار المرتبطة بالدخل الآثار المرتبطة بالفقر؛ فإذا زاد طلب المنتجين على العمال الماهرين، وكان الفقر تتضح معالمه في فئة العمال غير الماهرة، فإن تحرير التجارة لن يكون في معالجة مشكلة الفقر وعدالة توزيع الدخل؛
- ثناء أبا زيد، محمد محمود، حسان محمد دروبي ، عنوان الدراسة: **" أثر تحرير التجارة على تنمية القطاع الصناعي"**(2011)، نشرت هذه الدراسة في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، والنتيجة الأساسية التي توصل إليها الباحثين هي أن: خطط التنمية لم تحدث التغييرات المطلوبة في الاقتصاد السوري، بل اعتمدت بشكل رئيسي على مدخلات إنتاج مستوردة، وهذا ما يشدد من تبعية الاقتصاد الوطني للسوق العالمية الرأسمالية، ويبقى النفط هو القطاع الرئيسي المصدر، وأن الصناعات التي أقيمت لم تحقق الترابط والتكامل بين الصناعات، بل اعتمدت بشكل رئيسي على مدخلات إنتاج مستوردة.

6- المنهج المستخدم في البحث:

سيتم اتباع المنهج الوصفي في وصف الأوضاع الاقتصادية لقطاعي التجارة والصناعة لعدد من الدول النامية، للتعرف على آثار تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في تلك الدول؛ هذا من جهة؛

ومن جهة أخرى، سيتم اتباع المنهج التحليلي، لتحليل أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية، بالإضافة إلى دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا، وذلك لقياس أثر تحرير التجارة على التنمية الصناعية لهذه الدول.

7- هيكل الدراسة:

سعيا لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث، سيكون هيكل الدراسة ممثلا في المحاور التالية:

الفصل الأول: " التنمية الاقتصادية والصناعية، المفاهيم والنظريات"، حيث سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، حيث يركز المبحث الأول على مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية من خلال: تعريفها، قياسها، معوقاتها، الفرق بينها وبين النمو الاقتصادي؛ أما المبحث الثاني فيركز على النظريات التي تفسر التنمية والتي تتمثل في كل من: نظرية المراحل الخطية، ونظرية التغيير الهيكلي، ونظرية التبعية الدولية، والنظرية النيوكلاسيكية؛ أما المبحث الثالث فيهتم بالمفاهيم حول التنمية الصناعية من خلال: تعريفها، مقوماتها، نمط التصنيع الداعم لها، ودور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية؛ والمبحث الرابع يحتوي على نماذج التنمية الصناعية والمتمثلة في: نظرية النمو المتوازن، نظرية النمو غير المتوازن، نظرية أقطاب النمو، نظرية الإوز الطائر.

الفصل الثاني: "إستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية"، وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، حيث يركز المبحث الأول على التصنيع من خلال: تعريف الصناعة، تطورها، أنواعها، أنماط التوزيع الصناعي؛ أما المبحث الثاني فيهتم بإستراتيجيات التصنيع من خلال: إستراتيجية إحلال الواردات، إستراتيجية صناعة التصدير، إستراتيجية التصنيع من أجل تلبية الحاجات الأساسية، إستراتيجية الصناعة المصنعة؛ أما المبحث الثالث فيركز على السياسات الصناعية من خلال: تعريفها، أنواعها، مبرراتها، أدواتها؛ والمبحث الرابع يهتم بالسياسات الصناعية في ظل المنظمة العالمية للتجارة من خلال: اتفاقية

المنسوجات والملابس، اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

الفصل الثالث: "أثر تحرير التجارة الدولية على تنمية القطاع الصناعي"، وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، حيث يركز المبحث الأول، على نظريات التجارة الدولية من خلال: مختلف النظريات الكلاسيكية، والنيوكلاسيكية، والتوجهات الجديدة للتجارة الدولية، بالإضافة إلى النظريات الحديثة لها؛ أما المبحث الثاني، فيهتم بأثر تحرير التجارة على عوامل النمو الصناعي من خلال: الأثر على كل من الإنتاج، والاستهلاك، والصادرات الصناعية والواردات، بالإضافة إلى الأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ أما المبحث الثالث، فيركز على أثر تحرير التجارة الدولية على العمالة في القطاع الصناعي من خلال: الأثر على الأجور، ومستوى التوظيف، وهيكل الطلب على العمالة، وهجرتها؛ أما المبحث الرابع، فيهتم بأثر تحرير التجارة على التنمية الصناعية في الوطن العربي من خلال: عرض القطاع الصناعي لهذا الأخير ، وتجارته الخارجية، وكذا تنميته الصناعي،ة وبيان العلاقة بين القطاع الصناعي العربي والمنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الرابع: "دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الدولية على تنمية القطاع الصناعي لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995 إلى 2015"، وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث حيث يركز المبحث الأول على نظرة عامة حول اقتصاديات دول شمال إفريقيا، بالتركيز على المؤشرات التجارية والصناعية التي يتم استخدامها في النموذج ؛ أما المبحث الثاني والثالث فيركزان على التوالي، على قياس اثر تحرير التجارة على التنمية الصناعية عن طريق بناء نموذجين الأول يتعلق بالقيمة المضافة للصناعات الاستخراجية كمتغير تابع، والصادرات والواردات كمتغيرات مستقلة، والثاني يتعلق بالقيمة المضافة للصناعات التحويلية كمتغير تابع والصادرات والواردات كمتغيرات مستقلة؛ وفي الأخير المبحث الرابع يهتم بتحليل النتائج المتعلقة بالنموذجين.

الفصل الأول:

التنمية الاقتصادية والصناعية، المفاهيم والنظريات.

تمهيد:

يحتل موضوع التنمية أهمية كبيرة من قبل المتخصصين والمسؤولين والباحثين والمخططين في الحكومات والمنظمات المختلفة، لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة على كيان المجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية...فضلا عن التحسينات في الدخل والإنتاج، فإن التنمية تتضمن تغيرات جوهرية وأساسية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارية، وكذلك في التوجهات والانطباعات الشعبية وفي حالات عدة حتى في العادات والتقاليد؛ ولقد ساهمت عدة نظريات مختلفة والتي وضعها المختصون في هذا المجال في تفسير مفهوم التنمية، وما يتصل به من ظواهر، فقد هيمنت أربعة أنماط فكرية رئيسة هي: نظرية المراحل الخطية، ونظرية التغيير الهيكلي، ونظرية التبعية الدولية، والنظرية النيوكلاسيكية.

رأى المنظرون في عقد الخمسينات وبداية عقد الستينات من القرن الماضي، أن عملية التنمية بوصفها سلسلة من مراحل متتابعة من النمو الاقتصادي والتي تمر بها كل الدول، أصبحت مرادفا للنمو الاقتصادي الكلي السريع. إن هذا المدخل من المراحل الخطية كان قد حل محله في عقد السبعينات من القرن الماضي مدرستين اقتصاديتين: المدرسة الأولى التي ركزت على نظريات وأنماط التغيير الهيكلي، مستعملة النظرية الاقتصادية الحديثة والتحليل الإحصائي في محاولة لعرض العملية الداخلية للتغيير الهيكلي؛ المدرسة الثانية: وهي ثورة التبعية الدولية، وقد كانت ذات توجيه سياسي وثوري أكبر، وكانت تنظر إلى التخلف بصيغة العلاقات بين القوة المحلية والقوة الدولية وبصيغة جمود الهياكل الاقتصادية؛ وعبر معظم عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات من القرن الماضي، ساد مدخلا رابعا هو المدخل الكلاسيكي الحديث الذي يؤكد على الدور المفيد الذي يلعبه السوق الحر والاقتصادات المفتوحة وخصخصة الشركات العامة غير الكفأة.

كان اقتصاديو التنمية الأوائل في أواخر عقد الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين تقريبا مجمعين في تأكيد أهمية التصنيع، لهذا جاءت عدة نظريات ونماذج للوقوف على دور التصنيع في التنمية الاقتصادية منها: نظرية النمو المتوازن التي تبنت مشاكل التصنيع التي تواجه دول شرق وجنوب شرق أوروبا فيما يعرف بالدفعة القوية، التي تدعو الدولة إلى وضع استثمارات ضخمة في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة المرتبطة مع بعضها البعض، حتى تكتسب القوة اللازمة للنهوض بالاقتصاد، ثم نظرية النمو غير المتوازن التي تركز على أن البلاد المتخلفة تبدأ بتركيز جهودها الإنمائية على مناطق تتمتع بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أوالموقع الجغرافي، وأن تنمية هذه المناطق سوف تجذب وراءها المناطق الأخرى، حتى تنتشر إلى سائر المناطق الأخرى

في البلد؛ أما نظرية أقطاب النمو فتشكل العمق المنطقي لنظرية النمو غير المتوازن، ويعود هذا الترابط، لوجود الاستثمارات المحرضة والمشكلة كمحرك للتنمية، سوف يقود إلى البحث عن كيفية رؤية تطورها في الزمن وآثارها على البيئة العامة المحيطة بها؛ وأخيرا نظرية الإوز الطائر، حيث تتوزع على ثلاث مراحل: في المرحلة الأولى يبدأ البلد الآخذ في النمو باستيراد السلعة من البلد المتقدم القريب منه، ثم يحاول البلد الآخذ في النمو في المرحلة الثانية بإنتاج السلعة على أرضه بتمويل مشترك أومن دون ذلك من البلد المتقدم، ثم يعيد تصديرها إلى البلد الأكثر تقدما، وفي المرحلة الثالثة يبدأ البلد الآخذ في النمو في إعادة توطين الأنشطة الصناعية في البلدان الآسيوية المجاورة الأقل تقدما، ووفقا لهذه الدورة يتم ارتقاء السلم التصنيعي تدريجيا من خلال إعادة التقسيم الإقليمي للعمل فيما بين البلدان التي تنتمي إلى أسراب الإوز الطائر الأولى والثانية والثالثة وهكذا.

ومن أجل تحديد وتفسير كل ما سبق، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، حيث يركز المبحث الأول على مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية من خلال: تعريفها، قياسها، معوقاتها، الفرق بينها وبين النمو الاقتصادي؛ أما المبحث الثاني فيهتم بالنظريات التي تفسر التنمية والتي تتمثل في كل من: نظرية المراحل الخطية، ونظرية التغيير الهيكلي، ونظرية التبعية الدولية، والنظرية النيوكلاسيكية؛ أما المبحث الثالث فيركز على مفاهيم حول التنمية الصناعية من خلال: تعريفها، مقوماتها، نمط التصنيع الداعم لها، ودور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية؛ والمبحث الرابع فيهتم بنماذج التنمية الصناعية والمتمثلة في: نظرية النمو المتوازن، نظرية النمو غير المتوازن، نظرية أقطاب النمو، نظرية الإوز الطائر.

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية، المفاهيم والمحددات.

بعد نيل أغلب الدول النامية استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، اهتمت هذه الدول بتسريع جهود النمو بالمعنى الكمي من حيث تعظيم معدلات النمو الاقتصادي؛ كما اهتمت العديد من هذه الدول بجهود التنمية، من حيث أخذ الجوانب الثقافية والمؤسسية والسياسية وغيرها من الاعتبارات النوعية بهدف تحسين مستويات المعيشة للسكان، إلا أنه وبعد مرور خمسة عقود من جهود النمو والتنمية، تجد أغلب البلدان النامية نفسها –ماعدا عدد قليل منها– أمام نتائج متواضعة سواء في مجال تحقيق معدلات نمو مستدامة، أوفي مجال تنويع مصادر الدخل وتنويع الصادرات، أوخلق قدرات تكنولوجية محلية، أوالحد من ظاهرة الفقر وتحقيق مستوى مقبول من العدالة في توزيع الدخل.

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية، وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية والإقليمية، وظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي اختصت بدراسة أوضاع التخلف الاقتصادي والتنمية من جوانبها المختلفة[1]، وكان من الطبيعي أن تبرز اختلافات فيما بين الاقتصاديين والكتاب في تحديد مفهوم التنمية، فكل ينظر لها بمنظاره الخاص، وفي ضوء فلسفته السياسية وخلفياته الفكرية[2]، ولقد تطور مفهوم التنمية عبر الزمن وتوسعت مضامينه وتعددت أبعاده.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية.

اختلف المهتمون بمفهوم التنمية الاقتصادية بشكلها العام في تعريف هذا المفهوم، ويعود هذا إلى شمول مفهوم التنمية لجميع مجالات الحضارة والتي أهمها المجال الاقتصادي، وفي هذا المجال تشمل التنمية تطوير جميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما تشمل تعديل العلاقات التي تربط عناصره مع بعضها البعض.

إن مفهوم التنمية مفهوم نسبي متغير المحتوى في الزمان والمكان: فبالنسبة لعنصر الزمان، فإن مستوى التطور الذي يسمح بالحكم على بلد ما بأنه متقدم اقتصاديا يتغير كلما مرت فترة معينة من الزمن، حيث نجد مثلا أن المستوى الذي بلغته

[1] أحمد الكواز، "مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية"، **سلسلة احتماعات الخبراء**، العدد 21، ص7.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان،2007،ص121

الدول المتخلفة اليوم أعلى منه في الدول المتقدمة قبل 50 سنة، وبرغم ذلك هي متخلفة بمقاييس اليوم، أما بالنسبة للمكان فإن لكل بلد خصائصه المتميزة اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا ومؤسسيا، لذلك من الصعب إعطاء تعريف موحد ودقيق لمستوى التنمية المنشود[1].

وعودة إلى أشهر تعريفات التنمية الاقتصادية، فقد عرفها البعض "بأنها عبارة عن عملية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وبالتالي زيادة دخل الفرد وتحقيق نمو كبير في القطاعات الاقتصادية المختلفة وصولا إلى التقدم والازدهار"[2]، واعتبرها البعض "بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي"، ويعرفها آخرون "بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي".

وعلى العموم، فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج، ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[3]. ولقد عرفت الأمم المتحدة التنمية "بأنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم، بقصد توحيد جهود الأهالي، من السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، ولتساهم في تقدم البلاد"[4]؛ أما الدكتور "جير الدمايير"، الاقتصادي الأمريكي وخبير الأمم المتحدة، يعرف التنمية "بأنها عملية يرفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن"[5].

[1] **Matouk Belattaf**, économie du développement, Office des Publication Universitaires, Alger, 2010, p34.

[2] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص4.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"**، الإسكندرية، 2005، ص42.

[4] سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، دار الشروق، عمان، 2007، ص 22،23.

[5] الطيب داودي، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2008، ص 6.

تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل، و تغير في هيكل الإنتاج وفي نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، ويمكن أن تعرف التنمية بأنها[1] "العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة".

والتعريف الأفضل للتنمية بالمفهوم الشامل، هو أنها تمثل ذلك التطور أوالتغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، والفكرية، والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع؛ ويرتكز هذا التعريف على عنصرين أساسيين هما: تغيير بنياني، وتوفير الحياة الكريمة، فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى تعني إحداث تغيير جوهري في النسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني مثل[2]: معدل الادخار، ومعدل الاستثمار، ونسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي...

إذن، التنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد تشمل على تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعادات، بالإضافة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخول والقضاء على الفقر وزيادة رفاهية الأفراد[3]، وتشتمل التنمية الاقتصادية على العناصر التالية[4]:

أولا: عناصر التنمية الاقتصادية.

ينطوي هذا التعبير على مختلف ميادين الحياة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والثقافية، والأخلاقية، ويجب أن تكون هذه التغيرات في الاتجاه الذي من شأنه أن يساعد على تلاحم أفراد المجتمع والدولة أوالأمة؛

1- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي ولفترة طويلة من الزمن.

وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل؛

[1] عبد القادر محمد عبد القادر، إيمان عطية ناصف، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص ص 16،17.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سابق، ص ص 122،123.

[3] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص381.

[4] المرجع نفسه ، ص382.

2- **حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة (التخفيف من ظاهرة الفقر).**

على عكس النمو الاقتصادي الذي يهتم فقط بمعدل الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، دون أن يراعى جانب توزيع هذه الزيادة، فإن التنمية الاقتصادية تهتم، وبشكل كبير بنوعية الزيادة بالإضافة إلى كمية الزيادة، أي أن التنمية الاقتصادية تهتم بكيفية توزيع مقدار الزيادة الحاصلة في الدخل على مختلف طبقات المجتمع، وخاصة الفقراء منهم مع تحقيق عدالة أكبر في هذا التوزيع، فالتنمية الاقتصادية تعني بأنه ليست كل زيادة حاصلة في الدخل هي تنمية، و خير دليل على ذلك دول العالم الثالث، حيث أن هذه الدول، رغم أنها حققت في كثير من الأحيان زيادات في ناتجها المحلي، إلا أنه لم ينعكس ذلك على شعوبها بالشكل الإيجابي؛

3- **ضرورة التحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.**

يكون ذلك عن طريق توعية الأفراد والمجتمع بأهمية التعليم والتدريب ... فقد لا يكون لدى الأفراد الوعي الكافي الذي يجعلهم يحسنون إنفاق دخولهم، ولهذا فإنه يجب وضع الأطر والسياسات الكفيلة بتحقيق ذلك، ويكون ذلك عن طريق إنشاء الجمعيات، ونشر الإعلان... وبالتالي يجب أن يكون هناك تغيير جذري في المجال الثقافي والتربوي...

4- **حدوث تغيير في هيكل الإنتاج بفرض زيادة الطاقة الإنتاجية.**

وذلك من خلال تحويل هيكل الإنتاج من هيكل يعتمد بصفة أساسية على المنتجات الأولية إلى هيكل إنتاجي يتميز بارتفاع نسبة الإنتاج الصناعي والخدمي...

المطلب الثاني: قياس التنمية الاقتصادية.

تتباين مقاييس التنمية الاقتصادية تبعا لتباين مفاهيمها، وبالتالي فإن تحديد مفهوم التنمية المستخدم يعد خطوة أساسية لتحديد المقياس الملائم، ومع هذا فإن وضع مقاييس للتنمية الاقتصادية قد يواجه بجملة من الصعوبات يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

أولا: كثرة المتغيرات الاقتصادية التي تسهم في التنمية، لذلك فالواجب الإلمام بها لبناء مقاييس مركبة جامعة للتنمية؛

[1] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية، نظريات– نماذج– استراتيجيات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ص253.

ثانيا: تتواجد متغيرات اجتماعية يصعب في الأساس قياسها مثل: التطور الحضاري والمؤسسي، والعدالة الاجتماعية، والتغيير الهيكلي؛

ثالثا: قياس كل متغير اقتصادي لوحده، ثم تجميع هذه القياسات على هيئة حزمة واحدة لأهميتها داخل مفهوم التنمية الاقتصادية الذي تم الاتفاق عليه.

وعلى الرغم من الاستعمال المكثف في الأدبيات لمصطلح "مؤشر" فإنه لا يبدو معرفا بشكل واف، فالقواميس تعرف المؤشر بأنه "الذي يشير إلى شيء آخر"، لكن بالاستعمال الفعلي، كثيرا ما يتم الخلط بين الإحصاءات والمتغيرات والمؤشرات؛ ولكي يسمى متغير اقتصادي أواجتماعي "مؤشر تنمية"، عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أوحالتها، ويمكن للمؤشر أن يشكل قياسا مباشرا وكاملا لعامل مخصوص من التنمية، ويكون بذلك مؤشر تنمية، باعتبار أن الجانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية أوعنصر من عناصرها[1]، وعندما يكون هذا الهدف أوالعنصر غير قابل بذاته للقياس، فإن المؤشر يخدم بالدرجة الأولى الإشارة بأفضل ما يمكن لهذا الهدف أوالعنصر؛ مثال ذلك أن دليل وفيات الأطفال يشكل مؤشرا لقياس مستوى الصحة العامة.

وبشكل عام، يوجد مجموعة من مقاييس التنمية الاقتصادية المتعارف عليها وهي ممثلة في:

أولا:المؤشرات الاقتصادية.

تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد، ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أوعلى شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي (GNP) كمعدل التصدير أوالاستيراد، أوالديون، أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات، وأبرز هذه المؤشرات، الناتج القومي أوالمحلي الإجمالي GNP أوGDP الكلي للفرد. وقد ظهرت في وقت مبكر عيوب استخدام الناتج الإجمالي للفرد (GNP/PC) كمؤشر عن التنمية الاقتصادية، وجرت محاولات لتصحيح المقياس وتسويته[2]:

[1] محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص1.
[2] المرجع نفسه، ص ص 2-4.

1- دراسة (Hicks & Streeten, 1979) ويتعلق جزء من المشكلة بتشوهات معدلات الصرف الرسمية وعدم تمثيلها للقدرة الشرائية المحلية النسبية، وكان "Colin Clark" من أوائل الذين حاولوا تحويل الحسابات القومية باستعمال تكافؤات القوة الشرائية (PPP)، والذي يعني قياس ناتج كل بلد وفق مستوى أسعار مشترك (الأسعار الدولية)، ولا يسوى هذا التصحيح كل مشكلة مقارنة بين البلدان استنادا إلى GNP، فتقدير أسعار السلع والخدمات غير المتاجر بها كالخدمات العمومية مثلا، صعب وعرضه لمشكلات مفاهيمية وعملية، إضافة إلى صعوبة إعداد (PPP) نظرا لما تحتاجه من بيانات واختلاف أنماط الاستهلاك حسب ظروف البلدان؛

2- حاول (Nordhous & Tobin, 1972) تصحيح (GNP) ليصبح بشكل أفضل "مقياسا للرفاه الاقتصادي"، وتستلزم هذه المقاربة تخفيض (GNP) وعدم احتساب نفقات الدفاع والنفقات المتعلقة بالأمراض الحضرية كالتلوث والازدحام والجريمة، كما تستلزم إضافة قيمة مقدرة لأوقات الفراغ وخدمات الاستهلاك المعمر، وصنف المؤلفان الخدمات الصحية والتعليم كاستثمار أكثر من كونه استهلاكا؛

3- يرى (Ahluwalia & Chenery, 1979) أن معدل نمو (GNP) كمؤشر للتنمية يعتبر مضللا لأنه مرشح بشدة بحصص دخل الأغنياء، واقترحا لذلك بديلين، الأول: هو ترجيح متعادل لكل عشير من متلقي الدخل، والثاني: إدخال "أوزان الفقر" لتعطي وزنا أكبر لنمو الدخول لـــ 40% من السكان الأقل دخلا؛

وهذا يقود إلى تعريف "عتبة الفقر المطلق" أو"حد الفقر" الذي هو المستوى من الدخل الذي لا يمكن من دونه، للسكان في مجموعهم، الحصول على السلع الأساسية الاستهلاكية والغذائية، وتحديد هذا المستوى حرج وتحكمي في بعض الأحيان؛ إذ يتطلب الاتفاق على الحد الأدنى الذي يكفل تحقيق حياة "لائقة"، فهل هو حد البقاء البيولوجي أم يفوقه وفق ضوابط أخلاقية مقبولة بشكل مشترك في المجتمع المعني، أو حتى على المستوى الدولي؟ وقد يربط خط الفقر بمتوسط السعرات الحرارية المستهلكة، ويتم بناء على هذا الخط تحديد الفئات المستهدفة (Brent, 1990)؛

4- وتوصي دراسة (Grootaert, 1994) باستعمال أكثر من خط واحد للفقر أي رؤية الأوضاع الأشد فقرا، التي قد لا تبرر نسبيا بدراسة الفقراء كمجموعة متجانسة وهي ليست كذلك. ومن الناحية العملية، فإن المساعدات الضرورية كالوجبات الغذائية في المدرسة والكتب ينبغي أن تكون انتقائية وأن توجه إلى الأشد فقرا، وإلا لن تكون قابلة للتنفيذ.

ثانيا: المؤشرات غير الاقتصادية .

إن الاهتمام بمحدوديات (GNP) الفردي بوصفه رقما قياسيا كافيا للتنمية كان تجربة شائكة في اتجاهات أخرى، من بين عدد من المحاولات لإيجاد أرقام قياسية فردية للتنمية، من خلال ربط خليط من المؤشرات الاجتماعية والسياسية، وكانت واحدة من تلك التجارب ما قام به (Adelman & Morris) لإنتاج مؤشر للتنمية السياسية، كما هي مقاسة بدرجة المساهمة السياسية، والمحاولة الأخرى كانت من قبل (Drenowski & Scott, 1966) اللذان حاولا بناء أوتكوين رقم قياسي لمستوى المعيشة على أساس تقييم حاجات مادية وثقافية أساسية معينة.

1- **الرقم القياسي للتنمية:** بعد تلك المحاولات قام (Mc Granahan etal, 1972) على نحو متتابع بتحرير هذا الأسلوب في إيجاد رقم قياسي للتنمية يتأسس على اختيار 18 مؤشر رئيس وهي كما يأتي[1]:

- العمر المتوقع عند الولادة؛
- نسبة السكان في مواقع السكان أكبر من 20.000؛
- استهلاك البروتين الحيواني لكل فرد في اليوم الواحد؛
- نسبة تسجيل الطلبة في مرحلتي الابتدائي والثانوي مع بعضهما؛
- نسبة التسجيل في المعاهد المهنية؛
- معدل عدد الأشخاص في كل غرفة؛
- توزيع أو تداول الصحف لكل (1000) من السكان؛
- عدد الهواتف لكل (100.000) من السكان؛
- عدد مستقبلات بث الراديو لكل 1000 من السكان؛
- نسبة السكان النشيطين اقتصاديا الذين لديهم كهرباء وغاز وماء..؛
- نسبة الإنتاج الزراعي إلى عدد العمال الزراعيين؛
- نسبة العمال الذكور البالغين في الزراعة؛
- استهلاك الكهرباء، كيلو واط لكل فرد؛

[1] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع،الأردن، الطبعة الأولى 2010 ، ص ص 47، 48.

- استهلاك الحديد، كغ لكل فرد؛
- استهلاك الطاقة كغ فحم مكافئ لكل فرد؛
- نسبة الناتج المحلي الإجمالي المشتق من الصناعة التحويلية؛
- التجارة الخارجية لكل فرد بالدولار الأمريكي لكل فرد لعام 1960؛
- نسبة الحاصلين على رواتب و أجور إلى المجموع الكلي للسكان النشيطين اقتصاديا.

إن هذه المؤشرات الرئيسة نفسها، قد تم الحصول عليها من خلال عملية تنقيح لقائمة أولية تتكون من 73 مؤشرا -باستعمال قواعد معينة، وبالنتيجة استعملت إجراءات قياس ووزن بالتطبيق على الـــ 18 مؤشرا- لجعلها قادرة أن تجمع في قيمة "**رقم قياسي**" للتنمية لكل بلد من 58 بلدا ناميا.

2- **الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية:** إذا ما تم الأخذ بالاتجاه الذي أخذ به "مجلس التنمية لما وراء البحار"، وهو الرقم القياسي للظروف المادية لنوعية الحياة، وهو عبارة عن تجميع لثلاثة من المؤشرات المتاحة، والتي تعكس تنوع الحاجات الأساسية للإنسان وهي: توقع العمر عند الميلاد، ومعدل وفيات الأطفال، ونسبة الأمية، حيث أن كل مؤشر منها خصص له قيمة مقياسية تبدأ من الصفر وحتى المائة، وهي توضح أفضل وأسوأ الحالات وفقا للحدود التي يعمل بها المقياس.

هذا المقياس أوالمعيار، وإن جمع بين جملة من المعايير السابقة التي كانت في شكلها المفرد، إلا أنه لم يسلم من بعض الملاحظات المأخوذة عليه، وهي بشكل عام تتلخص في أنه[1]:

- يعتمد على بعض الحاجات الأساسية من جوانب الحياة مهملا البعض الآخر؛
- اهتم المعيار بالنتائج و لم يتعرض لجهود تحصيل هذه النتائج؛
- اعتبر الجوانب الثلاثة متساوية دون أوزان ترجيحية، كما أهمل الدخل والقدرة الشرائية للأفراد.

بالإضافة إلى بعض العيوب الأخرى في مؤشر نوعية الحياة المادية أبرزها[2]:

- الارتباط الشديد بين مكوناته، وبالتالي فإن أي من المركبات الفرعية كان يصلح لوحده ليقدم صورة لا تقل أهمية عما يقدمه الدليل المركب؛

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص ص 253،254.
[2] محمد عدنان وديع، مرجع سابق، ص ص 10-11.

- الارتباط الشديد إحصائيا مع GNP/PC وكذلك بين الترتيب الذي يقدمه كل منهما؛
- انتقاء المتغيرات، لماذا هذه وليس غيرها أوأكثر منها؛
- قياس المكونات، إذ ليس من المؤكد أنها مقاسة في كل البلدان بشكل واحد وخصوصا في البلدان الأشد فقرا؛
- التدريج والتوزين، فقد اعتمد في الحساب على الوزن المتساوي، وتم اختبار الترجيح، و لم يعط نتائج مختلفة كثيرا.

3- **مؤشر الحاجات الأساسية:** شعاره الرئيس هو تركيبة الإنتاج والمستفيدين منها: فبالنسبة للإنتاج، فإن هذا المؤشر يؤكد على خليط من السلع النهائية والخدمات التي تخدم الحاجات الأساسية للفقراء، ويتضمن هذا الخليط من الإنتاج أيضا خليط من عناصر الإنتاج كثيفة العمل، وهذه العملية تنتج فرص عمل أكبر، ولأن الاستخدام المتولد كبيرا ومنتشرا، فإنه يدعم أن يكون توزيع الدخل أكثر تساويا وعدالة، والذي بدوره يرفع أويزيد الطلب على هذه المنتوجات، أما بالنسبة للمستفيدين وما يتعلق بهم، فإن التأكيد أوالتركيز هو على الناس الفقراء على نحو مطلق، الذين تحاشتهم أوتجنبتهم أي عملية تنموية دون تدخل نشيط من الحكومة[1].

ويهتم أسلوب الحاجات الأساسية بإزالة الفقر المطلق عبر التجهيز المباشر للسلع والخدمات إلى الفقراء، وهذه العملية تعد محاولة لتخفيف الفقر فورا، وليس الاعتماد فقط على إستراتيجية زيادة الدخل الذي يحصل عليه الفقراء، والتي ربما تأخذ وقتا طويلا. كما أن هذا الأسلوب يرفع إنتاجية الناس الفقراء من خلال التجهيز أوالتوفير المباشر للصحة والتعليم والتسهيلات الأخرى، ولا يجب أن يؤخذ هذا الأسلوب ذريعة لتحويل الانتباه أو الموارد عن بناء قدرة وقابلية البلد في رفع مستويات دخل الفقراء وتحقيق أهدافهم[2].

4- **مؤشر التنمية البشرية:** حظي هذا المؤشر الذي استندت صياغته على منظور القدرة: "أي قدرة الأفراد على القيام بمختلف الأفعال التي من شأنها تمكينهم من تحقيق نوع الحياة التي يرغبون في تحقيقها"، باحترام كبير منذ بدء نشر نتائجه في عام 1990 في إطار تقرير التنمية البشرية، الذي يصدر سنويا ويرتب الدول حسب هذا المؤشر المركب الذي تتراوح قيمته من واحد صحيح لحالة تنمية بشرية مرتفعة إلى صفر لانعدام التنمية البشرية، ويلاحظ أن قيام هذا المؤشر المركب بإعطاء أوزان متساوية "للقدرات" المحورية التي تم التركيز عليها، وحساب التنمية البشرية والمؤشرات الفرعية المكونة له يستند إلى مقارنة

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص ص 50-51.
[2] المرجع نفسه، ص52.

الإنجاز الذي تحققه كل دولة مقارنة بأفضل وأسوأ إنجاز حقق على مستوى العالم، وتتضمن مثل هذه المقارنات قياس الفجوة التنموية، ومن ثم التعرف على التحدي التنموي للدولة المعنية، ويترتب على هذا العرف المنهجي تنميط المؤشرات لتتراوح قيمتها من صفر (لأدنى إنجاز تنموي) إلى واحد (لأعلى إنجاز تنموي)، وذلك لمختلف مجالات القدرة تحت الدراسة، وعادة ما يتم الرمز للمؤشر الفرعي لكل واحد من المجالات على النحو التالي[1]:

$$I = \frac{x_{ij} - \min_j x_{ij}}{\max_j ij - \min_j x_{ij}}$$

حيث ترمز I للمؤشر تحت الدراسة، وj للقطر، وx للمتغير المستخدم للدلالة على القدرة (على سبيل المثال: متغيرات التعليم).

وقد أصبح من المعروف أن تقرير التنمية البشرية يصنف الدول إلى ثلاث مراتب للتنمية البشرية، حسب قيمة المؤشر المركب: تنمية بشرية مرتفعة، وهي تتطلب قيمة مؤشر تبلغ 0.8 أو أكثر؛ تنمية بشرية متوسطة، وتتطلب قيمة مؤشر تتراوح قيمته بين 0.5 و0.8؛ وتنمية بشرية منخفضة تتطلب قيمة مؤشر تقل عن 0.5. وفي أحدث تقارير التنمية البشرية تحددت القيم القصوى كالتالي[2]:

- **مؤشر قدرة العيش لفترة زمنية طويلة:** يقاس هذا المؤشر بالعمر المتوقع للحياة وتتراوح قيمه من 25 سنة إلى 85 سنة؛
- **مؤشر قدرة المعرفة:** يقاس هذا المؤشر بمؤشر مركب من معدل المعرفة لدى الكبار (الذين يبلغون 15 سنة فما فوق) بوزن 0.67، ومؤشر معدل الانخراط في التعليم بمستوياته الثلاثة بوزن يبلغ 0.33؛
- **مؤشر هناء المعيشة:** يقاس هذا المؤشر بالناتج المحلي الإجمالي للفرد محسوبا بالمقابل الشرائي للدولار، وتتراوح قيمته من 100 دولار إلى 40.000 دولار سنويا، وعادة ما يتم تنميطه على أساس لوغاريتم دخل الفرد بمعنى أن أدنى قيمة للمؤشر ستكون 2، وأن أعلى قيمة ستكون 406، وذلك ابتعادا عن الانحياز الذي يترتب على القيم الاسمية للدخل.

ومن الانتقادات التي وجهت لمؤشر التنمية البشرية[3]:

---

[1] علي عبد القادر علي، **الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي**، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 27، ص11.

[2] المرجع نفسه، ص12.

[3] نورة العجلان، **أبعاد ومؤشرات التنمية**، ص 8، الموقع الإلكتروني:
(http://www.lahaonline.com/static/laha_filecenter/saudi_women/Dimensions_development.pdf)، تم الاطلاع عليه في: 2014/11/22.

- إن مؤشر توقع الحياة عند الميلاد قد لا يعبر بالضرورة عن مدى سلامة الصحة البدنية والنفسية للأفراد؛
- معدل أمية البالغين لا يعكس مستوى التعليم ومدى مساهمته في إكساب الأفراد المعرفة وتنمية قدراتهم؛
- نصيب الفرد من الناتج مؤشر مشكوك في دقته عند اعتبار معايير عدم العدالة في توزيع الدخل.

ويمكن القول أنه ليس هنالك ما يمنع من استخدام طريقة الحصول على مؤشر التنمية البشرية بإضافة مكونات فرعية أخرى لمفهوم التنمية بتعريفها الواسع،خصوصا مكون "الحريات السياسية" بمعناها العريض.

المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية.

عندما تبدأ الدول النامية في تجربة بناء الاقتصاد الوطني، تواجه هذه الدول شكلين لهذه التجربة، في الدول المتطورة، وهما النظام الرأسمالي القائم على أساس الاقتصاد الحر، والنظام الاشتراكي القائم على أساس الاقتصاد المخطط، وعندما تحاول الدول النامية أن تختار منهجا لعملية التطور الاقتصادي الاجتماعي، وبناء الاقتصاد الوطني، لا بد أن تهتم بعملية تفاعل شعوبها مع هذا المنهج وتعبئة كل الطاقات في معركتها ضد التخلف وتحقيق أعلى وتائر للنمو فيها، ويظل الاستعمار بشكليه الجديد والقديم هو المسؤول عن حالة التخلف الاقتصادي الاجتماعي التي تعيشها الدول النامية، ولن تستطيع الخروج من هذه الحالة إلا عن طريق استخدام الموارد الطبيعية المحلية المتاحة، لزيادة كمية السلع والخدمات التي تنتجها في سبيل تلبية احتياجات مواطنيها، وهذه هي التنمية الاقتصادية المطلوبة.

إن الواقع التنموي في البلدان النامية يتميز بالتأخر وضعف المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث تقف العديد من العوائق المختلفة أمام تحقيق انطلاق اقتصادي يدفع بعملية التنمية إلى التجدد والاستمرارية ذاتيا، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، معوقات التنمية الاقتصادية ليست على درجة واحدة من الأهمية والتأثير في عملية التنمية وتختلف درجة حدتها وشدتها وتعقيدها من واقع اجتماعي لآخر باختلاف الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وعموما هناك جملة من العقبات التي واجهت وتواجه عملية التنمية، ضمن كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية منها:

أولا: العقبات السياسية.

عندما بدأت التنمية الاقتصادية في انجلترا في القرن الثامن عشر، لم تقدم الحكومة إلا مساعدة محدودة، ولكن منذ ذلك الوقت فإن دور الحكومة في التنمية قد ازداد تدريجيا، إلى حد أصبح من غير الممكن أن تتحقق التنمية، دون الدعم النشط من الحكومة، وعليه، إذا كانت الحكومة غير راغبة أوغير قادرة على لعب مثل هذا الدور، فعندها يمكن اعتبار الحكومة عقبة أمام التنمية أوأنها أحد أسباب حالة الفقر في البلد، والأدوار المهمة التي تشكل عقبات، إن لم تلعبها الحكومات في مضمار التنمية هي:

1-**الاستقرار السياسي:** إن الاستقرار السياسي يعنى التزام القيادة السياسية بالتنمية التزاما مدعوما بالعمل واتخاذ القرارات المناسبة، وهو من أهم الأسباب المساعدة والداعمة للعملية التنموية، ويتأتى عدم الاستقرار السياسي من التغير السريع في الحكومات، أوالتوجهات الحكومية وأولوياتها[1]، بحيث يتغير إلتزام الحكومات المتتالية من الأهداف والخطط التنموية إلى الحروب سواء كانت حروب داخلية أوحروب مع عدو خارجي.

إن الوضع الاستعماري الذي عايشته معظم الدول النامية، بقيت آثاره السلبية سنوات طويلة بعد الاستقلال، مما أصبح متغيرا جوهريا في بناء أي خطوة تنموية يجب اتخاذها، فاتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقرارا سياسيا في الدولة، حتى تتمكن من خلق جو ملائم للخروج من المشاكل، ويعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية، لأن عدم توفر الاستقرار السياسي، كما هو موجود في معظم الدول النامية، وفي بعض الدول العربية، يشكل عائقا أمام عملية التنمية، فيتطلب منها اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي تؤدي لإحداث تغيرات عميقة، لكي تستطيع التغيير نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا، والتي لا يمكن حلها في وقت قصير، وتحتاج لمدة كافية، نجد أن التنمية الحقيقية تؤدي بالضرورة إلى إحداث تغير شامل في المجتمع[2]، لذلك لا بد من توفير عوامل سياسية مهيأة قادرة على إدارة المجتمع وإدارة التنمية من أجل التقليل من ردود الأفعال الاجتماعية والسياسية وخلق إطار ديمقراطي ملائم؛

2- **الدعم الحكومي للتنمية:** إن القرار الخاص بتحقيق التنمية الاقتصادية يتضمن خيارات صعبة أومقايضات، فإذا كان المتضررون من هذا الخيار يستطيعون قلب نظام الحكم، فإن تلك الحكومة سوف تكون غير راغبة في اتخاذ الخطوات

[1] حسين الطلافحة، "التخطيط والتنمية في الدول العربية"، **جسر التنمية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد المائة والثالث عشر، ماي 2012، ص7.
[2] حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، عمان، 2009، ص58.

الضرورية لتشجيع التنمية، وعلى سبيل المثال، عندما أقدمت كل من غانا وبيرو على تخفيض قيمة العملة في عامي 1971 و1968 على التوالي، فإن هاتين الحكومتين قد سقطتا على الفور، وعندما قامت الحكومة المصرية بإلغاء الدعم المالي للمواد الغذائية الأساسية في عام 1977، حدثت اضطرابات ومظاهرات واسعة أرغمت الحكومة على التراجع عن قرارها[1].

وعليه فإن تحقيق التنمية في البلدان النامية يتطلب استعدادا ورغبة أكيدة من طرف الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات المطلوبة للتنمية، وإن عدم قدرة أورغبة الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات الملائمة للتنمية، سوف يمثل عقبة أكيدة في تحقيق التنمية.

ثانيا: العقبات الاقتصادية.

يرى بعض الاقتصاديين أن أهم العوائق الاقتصادية التي قد تعطل التنمية هي: حلقة الفقر المفرغة ومحدودية السوق.

1- **حلقة الفقر المفرغة:** إن صاحب هذه الفكرة هو الاقتصادي (Nurkse)، الذي يؤكد بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية، وبالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيرا.

إن أصل الفكرة يعود إلى حقيقة أن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة، وذلك بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن انخفاض المدخرات، وانخفاض مستوى الدخل، إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي[2]، وأن حلقات الفقر هذه تعمل من جانب الطلب (ضعف الحافز على الاستثمار)، ومن جانب العرض (قصور المدخرات).

ومن أجل كسر هذه الحلقة المفرغة، يتعين على البلدان النامية أن تكتشف وسيلة لانتزاع كميات أكبر من الادخارات من الفقراء أو أن تجد الموارد من خارج بلدانها. ويعلق البعض على هذه الفكرة بالقول بأنه رغم أن الغالبية من السكان في هذه البلدان هي فقيرة إلا أن هناك فئات، ولو أنها قليلة العدد، لكنها غنية ويمكن لها أن تدخر وتستثمر، وبالتالي تستطيع أن تكسر هذه الحلقة المفرغة وتحقق التراكم الرأسمالي المطلوب، وينتقد آخرون هذه الفكرة بأنها تستند على منهج ميكانيكي وستاتيكي في الربط بين المتغيرات الاقتصادية.

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سابق، ص ص158-159.

[2] المرجع نفسه، ص153

2- محدودية السوق: إن العلاقة بين محدودية السوق والتخلف الاقتصادي تستند على فكرة أن وفورات الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الاقتصادية، وإذا كان على المنشآت الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكي تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة، فإن حجم السوق يجب أن يكون كافيا ليستوعب الحجم الكبير من الإنتاج[1]، وبالتالي فإن محدودية حجم السوق في العديد من البلدان النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية.

وينتقد البعض صحة هذه الفكرة بالقول أن وفورات الحجم تظهر في بعض الصناعات وليس كلها، ثم إنه رغم تدني مستوى دخل الفرد في البلدان النامية لكن هناك أعدادا كبيرة من السكان، في بعض البلدان، مما يجعل حجم الدخل الكلي وبالتالي حجم الطلب كبيرا، إضافة إلى ذلك فإنه بسبب تخلف وسائل النقل والأنظمة التجارية في البلدان النامية، فإن هذه البلدان ليست لديها سوق واحدة متكاملة بل مجموعة من الأسواق المجزأة.

وعليه يمكن القول بأن محدودية السوق تمثل مشكلة لبعض الصناعات في بعض البلدان، وفي الحالات النادرة يمثل السوق سببا رئيسيا لتعثر عملية التنمية.

لكن بالإضافة إلى هذه العوائق، توجد عقبات اقتصادية أخرى تعيق مسار التنمية الاقتصادية منها:

3- ضعف الادخار، التمويل والاستثمار:

رغم تعقد وتداخل أسباب مشكلة تخلف البلدان النامية وعجزها عن تحقيق انطلاق اقتصادي، إلا أن الجانب التمويلي يبقى من الأسباب الرئيسية في هذا المجال، حيث تعاني غالبية هذه الدول من عجز مؤسساتها المالية والمصرفية عن تعبئة الادخار المحلي الاختياري بما يوافق متطلبات تمويل التنمية، وإذا كان النظام المالي يشكل عصب الاقتصاد في أي بلد، وإليه تسند بالأساس عمليات النجاح أوالإخفاق في سياسات تمويل التنمية، فإن هذا النظام قد عرف في الدول النامية كبحا كان له الأثر البالغ في ضعف أدائها الاقتصادي، ثم اتجه نحو التحرير مع تحول هذه البلدان إلى النظام الرأسمالي، إلا أنه كان تحريرا فرضته

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سابق، ص152

الظروف، وجاء بعد أن طال التخلف جوانب كبيرة من اقتصادياتها، مما يجعل الحكم على نجاعته أمرا غير محسوم بصفة قطعية اعتبارا لوجود قطاع غير رسمي قوي بهذه البلدان وقصور في نماء أوراقها النقدية والمالية[1].

من جهة أخرى، فإن الدور الحاسم للادخار والاستثمار كان أمرا بديهيا لدى الدول التي نجحت في برامجها التنموية وتحقيق انطلاق اقتصادي باهر كدول آسيا الشرقية، وتبين دراسات ثلاث عشريات من النمو في هذه الدول أنها تمكنت من تحقيق معدلات مرتفعة للادخار والاستثمار وصلت إلى مابين 30-40% من ناتجها المحلي الخام، في حين لم تتجاوز باقي الدول النامية نسبة 20%.

4- **عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة:** من بين الصعوبات التي تواجه الدول النامية، عدم القدرة على خلق ثروات بديلة باستطاعتها تعويض المنتجات الأولية المصدرة، وهذا في حالة انخفاض أسعارها بالسوق، ويرجع هذا إلى:

- عدم الاستغلال السليم للموارد الإنتاجية وضعف الفن الإنتاجي بعدم استغلال التكنولوجيا الحديثة؛
- عدم توافر العناصر الفنية الخبيرة والمدربة في هذه المجالات؛
- ارتفاع تكاليف الإنتاج والعمليات الاستخراجية؛
- سوء إدارة الوحدات الإنتاجية التي تتولى استغلال الموارد الطبيعية بوجه عام؛
- انخفاض حصيلة النقد الأجنبي الناتج عن انخفاض أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية[2]، حيث تعتمد الدول النامية في الحصول على احتياجاتها من السلع الصناعية والرأسمالية على الدول المتقدمة، وتقوم بتصدير الموارد الأولية أوالاستخراجية أوالزراعية، وبالتالي تتأثر الدول النامية بالركود أو الانكماش الاقتصادي الحادث في الدول المتقدمة.

5- **تدهور معدلات التبادل الدولي في غير صالح هذه الدول:** يؤكد العديد من الاقتصاديين بأن العقبة الرئيسية اليوم تتمثل في العوامل الخارجية أكثر منها من العوامل الداخلية، ذلك لأن وجود البلدان الصناعية المتقدمة يخلق ضغوطا دولية تؤدي إلى إعاقة مساعي التنمية والنمو لدى البلدان النامية الفقيرة، ورغم أن البعض يعترف بوجود بعض الجوانب الإيجابية والمفيدة للبلدان الفقيرة من جراء وجود العالم الذي يحتوي على البلدان الغنية، وكذلك إمكانية استفادة البلدان النامية من تجارب

[1] عبد اللطيف مصيطفي، عبد الرحمن بن سانة، **انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة**، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الاسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011، ص14.

[2] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، 2001، ص109.

البلدان المتقدمة وخاصة في مجال العلم والتكنولوجيا وفي الإدارة الاقتصادية والتخطيط، إلا أن البعض يقول أن مثل هذه الاستفادة لم تتحقق، لأن البلدان المتقدمة تخلق العقبات أمام تنمية وتطور البلدان النامية[1].

ولقد عملت الدول المتقدمة على استخدام قوتها في توجيه شروط التجارة ومعدلات التبادل الدولية لصالحها على حساب الدول النامية، فنظرا لتخصص هذه الأخيرة في تصدير المواد الأولية وتبعا لظروف الطلب العالمي على هذه المواد، فإن أسعارها تنخفض في فترات الانكماش، وترتفع في فترات الرواج العالمية، ولقد كانت محصلة تقلبات الطلب العالمي في الأجل الطويل بصفة عامة في غير صالح البلدان النامية، حيث أن أسعار المنتجات الصناعية التي تستوردها هذه البلدان كانت أرفع غالبا من أسعار المنتجات الأولية التي تصدرها، مما جسد التدهور في شروط التجارة لغير صالحها.

ثالثا: العقبات الاجتماعية والثقافية.

إن منظومة القيم في المجتمع وهيكل ذلك المجتمع والذي يقود عادة إلى أنظمة معينة إما أن تعيق أوأن تشجع التنمية والنمو الاقتصادي الحديث، لذلك فإن لهذه القيم أثرا مباشرا على التنمية، كما أن التخلف في البلدان النامية، وعدم قدرتها على تحقيق انطلاق اقتصادي يرجع بصفة أساسية للممارسات المنتشرة في مجتمعاتها وأسلوب تفكير الأفراد فيها، حيث أن هذه المجتمعات المتخلفة تدخل القرن الحادي والعشرين بأفكار القرون الماضية وأساليبها[2]، وطالما الظروف سواء كانت داخلية أودولية هي في تطور دائم، فإن أفكار وأساليب مواجهة تلك الظروف يجب أن تتطور أيضا.

وقد واجهت التنمية الاقتصادية عقبات مختلفة منها:

1- **ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي:** يرى بعض الاقتصاديين أن النمو السكاني يعد عاملا ذا تأثير سلبي في المسيرة التنموية للمجتمع، وذلك انطلاقا من أن الزيادات السكانية سوف تعمل على التهام المنجزات التنموية للمجتمع، كما أنها تشكل عبئا أو قيدا يعرقل استمرار تقدمه وارتقائه، حيث بنى أنصار هذا الرأي وجهة نظرهم هذه مستندين إلى مايلي[3]:

- النمو السريع للسكان يزيد من عرض قوة العمل، ويشيع ظاهرة البطالة بأشكالها في المجتمع، ويعمل على تخفيض الأجور، وهذا يعني أن الأسر لن تحصل على الموارد الكافية لتأهيل وتدريب صغارها، مما يؤدي إلى زيادة مستمرة لأعداد العمال غير المؤهلين أو المدربين في سوق العمل؛

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سابق، ص159.

[2] سعد طه علام، **التنمية والدولة**، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص9.

[3] معتز نعيم، "النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 1999، ص140.

- إن التزايد المتسارع لعدد السكان في أي مجتمع يعني وبشكل حتمي زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية بنوعيها الضروري والكمالي، وكذلك الطلب على الخدمات، وهذا قبل كل شيء يشكل ضغوطات على المسيرة التنموية للمجتمع، كما أن ارتفاع مستوى الاستهلاك في المجتمع الناتج عن زيادة عدد السكان يعمل على استنفاذ ما تقدمه الطبيعة من موارد وخامات بشكل سريع، وفي كثير من الأحيان تجبر المجتمعات على استيراد مثل هذه الخامات من الخارج لسد الطلب المتنامي عليها؛
- إن النمو السكاني يؤثر سلبا على عملية التنمية من خلال تأثيره السلبي على الاستثمار، إذ ينطلقون من حقيقة التناسب العكسي في توزيع الدخول بين الاستهلاك والادخار، وعليه فإن النمو السريع للسكان يتطلب دائما تخصيص جزء أكبر من الدخول للاستهلاك ويقلل من مخصصات الادخار ومن ثم الاستثمار.

2- **انخفاض المستوى الصحي:** احتواء نمو الإنفاق العام على الصحة، واحدة من أهم القضايا المالية العامة التي تواجهها الاقتصادات، ففي السنوات الأخيرة، قام الخبراء الاقتصاديون بتعميق فهمهم لأهمية الصحة من الناحية الاقتصادية، واعتبروها أحد أشكال رأس المال البشري الذي يمكن استخدامه بشكل أفضل، ومادامت الصحة تمثل عاملا محددا أساسيا لقيمة العمل، وهو الأصل الرئيسي الذي يمتلكه معظم الشعوب الفقيرة، فإنها تتسم بأهمية خاصة لقدرة الأفراد، والأسر على النهوض بمستوياتهم المعيشية أوإبقائها فوق خط الفقر[1]؛

3- **انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم:** يعتبر المستوى التعليمي للسكان بوجه عام عنصرا أساسيا في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وتشير البيانات الحديثة أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي لموظفي الخدمة المدنية في بلد ما، تحسنت النتائج الاقتصادية، فالتعليم يزيد من إنتاجية القوى العاملة مما يرفع مستوى الناتج[2]، ويمكن من الابتكار التكنولوجي الذي يعزز النمو الاقتصادي من خلال تحسين المدخلات وتعزيز العمليات ورفع مستوى المنتجات، ويسهل انتقال المعرفة واعتماد الوسائل التكنولوجية الحديثة، الأمر الذي يعزز بدوره النمو والتنمية الاقتصادية.

[1] **David E. Bloom**, The Shape of Global Health, Finance & Développement, décembre 2014 ,Vol. 51, No. 4, p11 : (http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2014/12/bloom.htm) vu le : 10/07/2015.

[2] **Rabah Arezki et Marc Quintyn**, Diplômes et développement, Finance & Développement, mars 2013 ,Vol. 50, No. 1, p42 : (http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2013/03/pdf/Arezki.pdf) , vu le m 15/10/2014.

المطلب الرابع: التنمية والنمو.

على الرغم من أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قد يفهمان كونهما يعبران عن الشيء نفسه، فإنهما لا يتشابهان، فالتنمية الاقتصادية تختلف عن النمو الاقتصادي، فالنمو الذي يعني زيادات في السكان ضمن منطقة محددة، أوزيادات في كمية أوقيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي، لا يعني أولا يقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية في الحياة.

ويعد الاقتصادي "Schumpeter" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي (التنمية)، فالنمو برأيه، يحدث بسبب نمو السكان والثروة والادخار، في حين أن التطور الاقتصادي ينتج من التقدم، والابتكار التقنيين، كما يلعب الرائد الاقتصادي دورا متميزا في إحداث التطور، و إن النمو يعني حدوث تغييرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية، أما التنمية فتتضمن حدوث تغييرات نوعية في هذه المتغيرات[1]، أما كيفية حصول النمو والتطور، فإن "Schumpeter"يؤمن بتلقائيتهما من دون ضرورة تدخل الدولة وتوجيهها، وبالنتيجة فإن التغيرات الكمية المتراكمة تقود إلى حدوث تغيرات نوعية في المدى الطويل.

يشير النمو الاقتصادي إلى ارتفاع في الدخل القومي أو الفردي، وهذا الأخير يقاس بوصفه الناتج القومي الإجمالي (وهو قيمة كل السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني) مقسوما على عدد السكان، فإذا ازداد إنتاج السلع والخدمات في بلد معين بأية وسيلة، فإن ذلك الارتفاع في الإنتاج هو نمو اقتصادي، أما التنمية الاقتصادية فهي تتضمن تغيرات هيكلية فضلا عن تغيرات أخرى، وثمة اثنين من تلك التغيرات الهيكلية الأكثر أهمية هي: الأول هو ارتفاع في حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، والثاني هو انخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد، يرافقها زيادة في نسبة السكان الذين يعيشون في المدن، وليس في الريف، فضلا عن ذلك فإن الدول التي تدخل في التنمية الاقتصادية عادة تمر بمدد زمنية في تسارع نمو السكان ثم تباطؤ ذلك النمو، وخلال تلك المدد الزمنية فإن الهيكل العمري لسكان تلك الدول يتغير على نحو كبير[2]. إن أنماط الاستهلاك تتغير أيضا، طالما أن السكان لاينفقون كل دخلهم على الضروريات، لكنهم بدلا من ذلك تحركوا باتجاه سلع الاستهلاك الدائم وإلى الخدمات السياحية أكثر.

[1] محمد حسن دخيل، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2009، ص ص 28-29.
[2] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص ص42-43.

يحاول Lewis في تعريفه تبيين الفرق بين النمو والتنمية فيقول:" النمو الاقتصادي هو أمر ضروري للتنمية، لأنه وحده يمكنه رفع مستوى المعيشة..."، وفي نفس المعنى جاء J.Walinsky بتعريف شامل للتنمية الاقتصادية، إضافة إلى التفريق بين التنمية والنمو فيقول: "إن التنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي، أي ازديادا إجماليا في إنتاج السلع والخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان. إن النمو الاقتصادي في الحقيقة، هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية وهو أساسي لها، إلا أن النمو، وإن كان أساسيا، فإنه ليس مرادفا تماما للتنمية، ولا يكفي وحده لضمان تحقيقها[1]. إن التنمية بالنسبة للبلدان النامية لا تعني النمو الاقتصادي فقط، بل أشياء أخرى كثيرة، إنها تعني اللحاق بالدول المصنعة واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات والتكتولوجيا، والقضاء على الفقر والمرض ونشر العدالة الاقتصادية والمساواة في مجتمعات تلك البلدان.

إن النمو الاقتصادي عنصر مهم من عناصر التنمية الاقتصادية، ولكنه غير كاف، وهو فقط وسيلة لخدمة غاية، ولا يمكن اعتباره غاية في حد ذاته أبدا، لذلك ركز المفكر Amartya Sen، بمناسبة حصوله على جائزة نوبل عام 1988، على ضرورة تجاوز دراسات التنمية مسألة معدلات الدخل المنخفضة إلى التركيز على أربعة عوامل كبرى تشكل حجر الزاوية في "المستوى المعيشي الأدنى المقبول"[2]:

أولا: الاختلافات الشخصية كالعمر، العجز،...

ثانيا: تنوع البيئات، حيث أن العيش في بيئة خاصة (حارة أو باردة) يتطلب نفقات مختلفة بالنسبة للسكن واللباس والوقود...

ثالثا: تغير المناخ الاجتماعي (النزاعات، الآفات،...).

والجدول التالي يلخص بعض الفروقات بين النمو والتنمية:

[1] إسماعيل شعباني، **مقدمة في إقتصاد التنمية**، دار هومة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 1984، ص ص 53-54.

[2] **Dwight H, Perkins et autres**, économie du développement, 3eme ed, de boeck, Paris, 2008, p p 60-61.

الجدول رقم 1: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي.	التنمية الاقتصادية.
يتم دون اتخاذ أي قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع؛	عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده؛
يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات؛	تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها؛
لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد؛	تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة؛
لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وتنويعه.

المصدر: جلال خشيب، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**، شبكة الألوكة، الموقع الإلكتروني: (http://www.alukah.net/library/0/74320/)، تم الاطلاع عليه في: 2014/03/27.

وعليه فإن التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، ولهذا فإن التنمية أشمل وأعم من النمو، إذ أنها تعني النمو زائدا التغيير، وأن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل تتضمن محتوى اجتماعي أيضا، وتتكون من نظريات مختلفة سيتم ذكرها فيمايلي.

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية.

نظريات التنمية الاقتصادية هي تلك النظريات التي حاولت بحث وتفسير الظواهر المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، من حيث الأسباب والمعوقات والمفاهيم المتعلقة بهذه الظواهر، وصولا إلى بناء هيكل معرفي يمكن الاعتماد عليه في إحداث التنمية أوعلى الأقل النهوض بالمجتمعات التي تعاني من عدم وجود هذه التنمية أو ضعفها.

بتتبع مراحل عملية تطور مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، فإن النظرة السائدة لدى المهتمين بهذا المفهوم خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، كانت تقتصر على أن التنمية الاقتصادية ما هي إلا سلسة من المراحل المتتالية

من النمو الاقتصادي، يجب أن تمر بها كافة الدول وصولا إلى التقدم وتحقيق الرفاهية لأفراد مجتمعاتها، ومن هذه النظرة تشكلت نظرية المراحل الخطية، وفي بداية سبعينات القرن الماضي ظهرت نظريات أخرى تنادي بعدم دقة هذه الأخيرة، حيث أن عددا كبيرا من الدول النامية بقي الحال فيها على ماهو عليه من تخلف اقتصادي، و لم تستطع اللحاق بالدول المتقدمة.

اعتمدت نظريات سبعينات القرن الماضي على ما يسمى بالتغيرات الهيكلية في مجالات القطاعات الاقتصادية في الدول النامية وركزت على أهمية هذه التغيرات في إحداث التنمية، بعدها وفي نفس الفترة ظهرت نظرية التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، والتي ركزت على دور العوامل السياسية في إحداث التنمية، وفي الثمانينات ظهرت النظرية الكلاسيكية الحديثة التي ركزت على دور اقتصاد السوق وعدم تدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة.

المطلب الأول: نظرية المراحل الخطية.

صاغ هذه النظرية العالم "Rostow" عام 1960، وقد نشرها في كتابه:"مراحل النمو الاقتصادي"، وقد بنى نظريته على نظرية "Marks" حول مراحل التنمية الاقتصادية، ولكنها تركز على أهمية التكوين الرأسمالي من خلال الادخار لأغراض الاستثمار الاقتصادي، لتحفيز النمو الاقتصادي وبالتالي إحداث التنمية الاقتصادية.

وتنص هذه النظرية على أن التنمية الاقتصادية تتضمن سلسلة من خمس مراحل متعاقبة لا بد لأية دولة أن تمر بها خلال تنميتها الاقتصادية وهي:

أولا: مرحلة المجتمع التقليدي.

تتسم هذه المرحلة بسيطرة القطاع الزراعي، وانعدام التقدم التكنولوجي، إذن لا يوجد تقريبا نمو في الإنتاج، كما أن طرق التفكير لم يطرأ عليها أي تغيير[1]، وهي مرحلة تصف حالة المجتمعات القديمة ذات الطبيعة الهرمية، وهي مجتمعات محدودة الإنتاجية، والتعليم، والحركة، والتغيرات الاجتماعية، ويعمل معظم أفرادها في النشاط الزراعي، لذا فإن تمركز السلطة في هذه المجتمعات يكون في أيدي ملاك الأراضي[2].

[1] **Stéphanie Treillet**, L'économie du Développement de Bandoeng à la mondialisation, 2 éme édition, Armond colin, paris, 2005, p 11.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سابق، ص 28

وهذه المرحلة تمتاز بانخفاض الانتاجية الزراعية بسبب بدائية وسائل الإنتاج الزراعي، ولكون الإنتاج هو فقط لأغراض الاستهلاك المنزلي وليس للتسويق، كما أنها تمتاز بغياب السلطة المركزية في المناطق البعيدة عن المركز.

ثانيا: مرحلة ما قبل الانطلاق.

تتضمن هذه المرحلة تغييرات أساسية منها زيادة التكوين الرأسمالي عن معدل نمو السكان، واستغلال فرص الابتكارات القائمة، بالإضافة إلى خلق ابتكارات جديدة وتدرب العمال على الإنتاج المتخصص الكبير[1]، فمثلا تحدث زيادة في الاستثمار والابتكارات في القطاع الزراعي مما يخلق فائضا يمكن استخدامه لتمويل التوسع الصناعي، وبالمثل فإن استثمارات ضخمة في سبل المواصلات وغيرها من أشكال رأس المال الاجتماعي تأخذ مكانها خلال هذه المرحلة.

ومن الناحية الاجتماعية يتعين ظهور نخبة جديدة من الأشخاص تشكل المجتمع الصناعي، والتي تسود على النخبة المستندة على امتلاك الأراضي، ويتعين توجيه الفائض من قبل النخبة الجديدة من الزراعة إلى الصناعة، وأن يكون لديهم استعداد لتحمل المخاطر الاستثمارية ورغبة في الحوافز المالية، ومن الضروري تأسيس حكومة حديثة معاصرة وفعالة.

ثالثا: مرحلة الانطلاق.

تمثل هذه المرحلة الخط الفاصل في حياة المجتمع، حيث يصبح النمو شرطا عاديا، وأن قوى الحداثة تتصارع مع العادات والتقاليد والمؤسسات القائمة[2]، تستغرق هذه المرحلة عادة، فترة تتراوح مدتها مابين عقدين إلى ثلاثة عقود، وهي أصعب المراحل حيث أنها تعد مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل لإرساء قواعد نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة، وحسب "Rostow" فإن هناك ثلاثة شروط أساسية للانطلاق[3]:

1- ارتفاع معدل الاستثمار المنتج لينتقل من 5% إلى أكثر من 10% من الناتج المحلي بما يفوق عدد السكان؛

2- إنشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة بمعدل نمو مرتفع؛

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية "مفهومها نظرياتها سياساتها"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص158.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سابق، ص 112.

[3] **WW. Rostow**, les étapes de la croissance économique, Edition du Seuil, Paris, 1963, p p 23-24.

3- التأسيس السريع لأداة سياسية اجتماعية ومؤسساتية تتمحور حول التنمية، بعبارة أخرى لابد أن يرافق الانطلاق نجاح سياسي واجتماعي وثقافي يحمل على عصرنة الاقتصاد.

رابعا: مرحلة النضوج.

تدوم هذه المرحلة من وجهة نظر "Rostow" حوالي أربعين عاما، تنتشر خلالها التكنولوجيا الحديثة وتشيع من القطاعات الرائدة التي خلقت الانطلاق ودفعته إلى كل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي[1]. ويرى "Rostow" بأن الاقتصاد القومي تتوفر لديه في هذه المرحلة القدرات التكنولوجية والتنظيمية لإنتاج ليس كل شئ بل أي شيء يرى إنتاجه؛

خامسا: مرحلة الاستهلاك الوفير.

في هذه المرحلة يرتفع الدخل الحقيقي للفرد، بحيث يصبح عددا كبيرا من أفراد المجتمع يتمتعون بكثير من الحاجات الأساسية (الأكل، اللباس، السكن...)، فيتغلب عدد السكان المتمدنين على عدد السكان الريفيين، ويتغلب كذلك عدد العمال الإداريين على العمال الآخرين؛ ويصبح التقدم التقني ليس هدفا، لأنه يصبح أمرا سهلا والوصول إليه أوبلوغه أمرا بسيطا.

المطلب الثاني: نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية.

يمكن تعريف التحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد متقدم، بأنه مجموعة من التغييرات الهيكلية الاقتصادية التي تحتاج إلى زيادة مستمرة في الدخل وإلى الرفاهية الاجتماعية، والتي تتوقف على الأهداف الاجتماعية وإمكانيات الإنتاج والتبادل الخارجي والتي تختلف من بلد إلى آخر[2].

إن من أفضل نماذج التغيير الهيكلي المعروفة على نطاق واسع هو نموذج "Hollis B.Chenery"، الذي درس نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث أثناء الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وهي تركز على الآلية التي تحول بها الاقتصادات المتخلفة هياكلها الاقتصادية الحالية من التركيز الشديد على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية التي تعيش على

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 160.

[2] **H Chenery**, changement des structure et politique de développement, p6, (http://documents.banquemondiale.org/curated/fr/424041468339617858/pdf/119110PUB0French0Box74486B01PUBLIC1.pdf) vu le : 12/01/2014.

حد الكفاف إلى المزيد من التحضر والمزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي[1]، من خلال التوسع في القطاعين الصناعي والخدمي، فهي توظف الأدوات السعرية وتخصيص الموارد للنظرية النيوكلاسيكية والاقتصاد القياسي الحديث لتصف كيف تحدث هذه العملية التحولية.

ومن أبرز الخصائص التي رصدها Chenery لعملية التنمية هي[2]:

أولا: التحول في هيكل الإنتاج، والذي يصاحب حالة الارتفاع في معدل الدخل الفردي؛ فهناك تحول من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي، حيث يرتفع نصيب الناتج الصناعي في الناتج القومي الاجمالي، وشملت التحولات أيضا التراكم المطرد لرأس المال (المادي والبشري) والتحول في الطلب الاستهلاكي من التأكيد على الغذاء والضروريات إلى الرغبات في الحصول على السلع المصنعة المختلفة والخدمات، ونمو المدن والصناعات فيها، مع هجرة الناس من المزارع والمدن الصغيرة، وانخفاض حجم الأسرة وحجم السكان ككل؛

ثانيا: التحولات في أنماط التجارة الدولية هي الأكثر بروزا فيما بين البلدان المختلفة، فقد وجد"Chenery" أن هناك ارتفاعا في كل من إجمالي الاستيرادات والصادرات خلال فترة التحول، مع ارتفاع نسبي في حصة النواتج الصناعية في إجمالي الصادرات، وهبوط نسبي في حصتها من إجمالي الاستيرادات؛

ثالثا: تحول في هيكل العمالة خارج القطاع الزراعي، نحو قطاع الصناعة التحويلية والخدمات؛

رابعا: تزايد التحضر الذي ينتج عن ارتفاع أهمية وحجم الصناعة، والهجرة المتسارعة من الريف إلى المدينة، إلا أن التصنيع والتحضر يساهمان في زيادة حدة التفاوت غير العادل لتوزيع الدخل، حيث أن الزيادة الكبيرة في الدخل تتركز في القطاع الحضري الحديث؛

خامسا: انتشار الفرص التعليمية وانخفاض معدلات النمو السكاني وتقليص ظاهرة الازدواجية الاقتصادية التي تساهم في تقليل عدم المساواة في توزيع الدخول، وقد تمكنت بلدان معينة مثل: اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان من تبني سياسات من شأنها نشر وتوزيع المنافع من عملية التصنيع بشكل أكثر عدالة.

[1] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.ص 131.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سابق، ص ص108-110.

المطلب الثالث: نظرية التبعية الدولية.

أثناء السبعينات حضيت نماذج التبعية الدولية بتأييد كبير، خاصة فيما بين مفكري العالم الثالث، وذلك كنتيجة لتزايد المعرفة حول كل من نماذج مراحل النمو والتغيير الهيكلي، وفي الأساس فإن نماذج التبعية الدولية ترى أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية، سواء كانت محلية أودولية بالإضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها بها، وداخل هذا المدخل العام والخاص بثورة التبعية الدولية يوجد ثلاثة تيارات فكرية هي:

أولا: نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة.

وهو واحد من الاتجاهات التي نمت على نحو غير مباشر من التفكير الماركسي في التنمية، إن هذا الاتجاه يعزي وجود واستمرار التخلف على نحو أولى، إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير المتكافئ، الذي يتضمن علاقات البلدان الغنية بالبلدان الفقيرة[1]، فالتواجد المشترك للدول الغنية والدول الفقيرة في نظام دولي مهيمن عليه من قبل علاقات قوة غير متكافئة بين المركز (الدول المتقدمة) والطرف (الدول الأقل تطورا)، يمنع أويجعل من الصعوبة بمكان نجاح محاولات الدول الفقيرة لتكون معتمدة على ذاتها وأن تكون مستقلة.

وكنتيجة للاستغلال والتبادل اللامتكافئ الذي طال أمده، فقد أصبحت التركيبة السياسية والاقتصادية للدول المتخلفة مختلفة كل الاختلاف عن أي وضع هيكلي شهدته الدول المتقدمة في ماضي أيامها، ومن ثم فإنه سيكون من المستحيل على الدول المتخلفة أن تسلك في مسار تنميتها نفس الطريق الذي سلكته الدول المتقدمة[2]، مما يعني أنه سوف لن يتاح لها إحداث ثورة صناعية ناجحة تحت نظام رأسمالي.

وبالتالي فإن التخلف يرى على أنه ظاهرة خارجية على عكس نظريات المراحل الخطية والتغيير الهيكلي، فقد كان التأكيد على القيود الداخلية، مثل عدم كفاية الادخار والاستثمار، أونقص التعليم والمهارات، إذا فالتخلف مسؤولة عنه الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدوران في فلكها والتبعية الكاملة لها.

---

[1] **محمد** صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص155.

[2] علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي"، **جسر التنمية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 76، أكتوبر 2008، ص4.

ثانيا: نموذج المثال الكاذب.

المدخل الثاني للتنمية والأقل تطرفا في نموذج التبعية الدولية، هو ما يطلق عليه النموذج الكاذب القائم على ما يعطى للعالم الثالث من نصائح مغلوطة وغير مناسبة، وذلك نتيجة للتحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية. إن هذه النصائح المغلوطة يبنى عليها سياسات اقتصادية غير صحيحة تخص الدول النامية، تكون من التعقيد أوعدم الوضوح وأحيانا الخطأ[1]، بحيث تؤدي إلى زيادة تخلف هذه الدول بدلا من تقدمها، بسبب تبني هذه الدول لأفكار لا تنسجم مع أولويات التنمية فيها.

وحسب وجهة نظر هذا النموذج، فإنه بسبب العناصر المؤسسية مثل الدور المركزي والمرن للهياكل الاجتماعية التقليدية (القبيلة والطبقة...)، والملكية غير المتساوية للأرض، وبقية حقوق الملكية، والسيطرة غير المتكافئة، من قبل النخب المحلية على الأرصدة المحلية والدولية والمنافذ غير المتساوية جدا على الإئتمان، فإن هذه السياسات تأسست على النماذج الكلاسيكية الحديثة، أو نموذج التغيير الهيكلي لـــ"Henry" في حالات عدة تخدم مصالح مجموعات القوة الموجودة محليا ودوليا[2].

ثالثا: فرضية التنمية الثنائية.

لقد احتوت نظريات التغيير الهيكلي ضمنيا، وأظهرت صراحة نظريات التبعية الدولية فكرة ثنائيات المجتمعات في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة، وفي الدول النامية تظهر هذه الثنائية بوضوح من خلال تركز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، ويرى "Lewis" بأن مجتمعات الدول المتخلفة تتكون من قطاعين، قطاع تقليدي وقطاع رأسمالي، قطاع تقليدي يعتمد في الأساس على الفلاحة الغذائية (الإنتاج من أجل الاستهلاك الذاتي)، بالإضافة إلى وظائف أخرى حرة (تجارة صغيرة، أعمال موسمية...)[3]. إن الإنتاجية في هذا القطاع قليلة جدا والأجور كذلك، وهذا ناتج عن البطالة المقنعة الموجودة في هذا القطاع، فالعمل الذي تقوم به مجموعة يمكن أن يقوم به عامل واحد أو عدد أقل من العمال، فالإنتاجية الحدية ضعيفة جدا أومنعدمة أقل حتى من الأجر أوالدخل.

[1] علي جدوع الشرفات، مرجع سابق، ص33.
[2] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق ، ص ص156-157.
[3] إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص ص76-77.

وعلى نحو محدد فإن مفهوم الثنائية يتضمن أربعة حجج أو مناقشات[1]:

1- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما، طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة، أوتعايش القلة، أوالفئة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع الكثرة الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما، أوتعايش الدول الصناعية القوية والغنية مع المجتمعات الفقيرة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية؛

2- اتساع هذا التعايش واتسامه بالاستمرارية وليس بالمرحلية، فهو تناقض مزمن وليس وقتيا، ويرجع هذا إلى أن مسبباته ليست ظواهر عارضة ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها؛

3- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية (القطاع المتقدم في مواجهة القطاع المتخلف)، أي ميل نحو الضآلة أو التقارب بل على العكس، فإنها تميل نحو الزيادة والاتساع، ويوضح هذا أن الفجوة التي تفصل بين إنتاجية العامل في الدول المتقدمة وإنتاجية العامل في الدول المتخلفة لا تضيق، وإنما الملاحظ أنها تتسع من عام إلى آخر؛

4- ومن أهم خواص الثنائية، أن الأوضاع الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيرا بالرواج أوالانتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، فبدلا من جذبه لأعلى، قد يتسبب تواجد القطاع المتقدم في دفع القطاع المتخلف لأسفل وتعميق تخلفه.

وأخيرا فإن نظريات التبعية أكدت على توازن القوى الدولية والحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي، السياسي، المؤسسي على المستوى المحلي والدولي بشكل أساسي، إلا أنها تخللتها نقطتي ضعف رئيسيتين هما:

1- على الرغم من أنها قدمت تفسيرا لماذا تظل العديد من دول العالم متخلفة، إلا أنها قدمت تفسيرا محدودا عن كيفية تحقيق الدول للتنمية؛

2- ربما يكون الأهم أن التجربة الاقتصادية للدول الأقل تقدما التي قامت بعمليات تأميم للصناعة، كانت في معظمها ذات نتائج سلبية.

[1] ميشال تودارو، مرجع سابق، ص 144.

كذلك ينتقد "Booth" مدرسة التبعية وخصوصا "Andre Frank" فيما يخص تعريفه للرأسمالية، التي عرفها في كتابه على أنها: "نمو صناعي مستقل ذاتيا"[1]، حيث يؤكد "Booth" على أنه في حالة استخدام ذلك التعريف فإنه لا مفر من القول بأن التنمية الرأسمالية ستحدث بأعلى درجات النجاح عندما تكون روابطها بالاقتصاد العالمي في أضعف حالاتها.

المطلب الرابع: النظرية النيوكلاسيكية.

سادت النظرية النيوكلاسيكية منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وكندا وغير ذلك من الدول، وما ساعد على إنتشار هذه النظرية بشكل واسع، هو أن عددا كبيرا من أنصار ومؤيدي هذه النظرية هم في الواقع من المسيطرين على أكبر مؤسستين اقتصاديتين في العالم، لهما علاقة مباشرة وغير مباشرة بالتنمية الاقتصادية، هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[2].

إن مؤيدي الثورة النيوكلاسيكية، يعتقدون أن سبب تخلف دول العالم الثالث ليست نتيجة التصرفات الوحشية التي تقوم بها الدول المتقدمة، والوكالات الدولية التي تسيطر عليها، وإنما بسبب التدخل المفرط من جانب الدولة وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية، وكلها أمور تتغلغل في اقتصاديات الدول النامية.

إن التحدي النيوكلاسيكي للتنمية السائدة يمكن تقسيمه إلى ثلاثة مناهج هي:

أولا: منهج السوق الحر.

إن الاعتقاد في هذا المنهج أن الأسواق لوحدها كفأة، إذ أن أسواق المنتوج توفر أفضل الإشارات للمستثمرين في النشاطات الجديدة، وأن أسواق العمل تستجيب لهذه الصناعات الجديدة بطرق ملائمة، والمنتجون يعرفون على نحو أفضل ماذا ينتجون وكيف ينتجون بكفاءة، وأن أسعار المنتوج، وأسعار عناصر الإنتاج تعكس القيم النادرة والدقيقة للسلع والموارد الآن وفي المستقبل.

[1] كاتي ويليس، **نظريات التنمية وتطبيقاتها**، ترجمة: عبد الله بن جمعان الغامدي، النشر العلمي والمطابع، الرياض، 2009، ص94.
[2] علي جدوع الشرفات، مرجع سابق، ص34.

وفي ظل هذا المنهج تكون المنافسة فعالة حتى لو لم تكن كاملة، وتتوافر تكنولوجيا الإنتاج مجانا ويكاد يكون استعابها دون تكلفة، ناهيك عن توافر المعلومات الكاملة وبشكل مجاني. وفي ظل هذه الظروف، يكون أي شكل من أشكال التدخل الحكومي مصدرا للاختلال ومعوقا للإنتاج، وقد اتجه مؤيدو التنمية عن طريق السوق الحر إلى افتراض أن أسواق دول العالم الثالث تتسم بالكفاءة، وأن أي صورة من صور عدم كمال الأسواق يمكن أن تتواجد وتكون ذات تأثير محدود.

ثانيا: منهج الاختيار العام.

يعرف هذا المنهج أيضا باسم منهج الاقتصاد السياسي الجديد، وهو يستند على القول بأن الحكومات لا تفعل أي شئ بشكل سليم، ويعود ذلك إلى افتراض أن السياسيين والموظفين البيروقراطيين والمواطنين يعمل كل منهم بشكل منفرد، ومن منظور مصلحته الذاتية[1]، ويستخدم كل طرف من هؤلاء ما يتمتع به من نفوذ وسلطات حكومية لتحقيق غاياته التي تتسم بالأنانية.

إن المواطنين يستعملون التأثير السياسي للحصول على منافع خاصة تدعى "ريع" من الحكومات السياسية (مثل إجازات الاستراد أوسعر الصرف المرشد)، التي تقيد المنافذ على الموارد المهمة؛ والسياسيين يستعملون موارد الحكومة من أجل أن يعززوا ويحافظوا على مواقعهم في القوة السياسية والسلطة؛ أما موظفي القطاع العام فيستعملون مواقعهم الوظيفية للحصول على رشاوي من المواطنين الباحثين عن الريع، ويعملون بصفتهم شركة أعمال للحماية على ذلك الجانب، في حين نجد أن حكومات المحافظات، أوالحكومات المحلية تستعمل قوتها لتصادر الملكية الخاصة للأفراد، والنتيجة الصافية ليس فقط التخصيص الخاطئ للموارد، ولكن أيضا التقليص العام للحريات الفردية.

ثالثا: منهج السوق غير التمييزي.

هذا المنهج هو الأحدث ضمن مدرسة الفكر الكلاسيكي الحديث، ويعرف على أن هناك نواقض عدة في أسواق الإنتاج وأسواق عناصر الإنتاج في الاقتصادات النامية، وأن الحكومات لها دور أساسي تلعبه في تسهيل عمل الأسواق من خلال

[1] ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص148.

التدخلات غير الانتقائية[1]، على سبيل المثال من خلال الاستثمار في الهياكل الارتكازية أوالأساسية المادية والاجتماعية، والاستثمار في تسهيلات الرعاية الصحية والمؤسسات التعليمية، ومن خلال توفير المناخ أوالبيئة الملائمة للمشروعات الخاصة.

ويختلف هذا المنهج عن المنهجين السابقين، في قبول أن فكرة فشل الأسواق في الدول النامية يكون أكثر انتشارا في مجالات مثل تنسيق الاستثمارات والنواحي البيئية؛ علاوة على ذلك، نجد أن ظواهر مثل غياب المعلومات وعدم كمالها، والوفورات الخارجية المتعلقة بالتعلم، وتنمية المهارات واقتصاديات نطاق الإنتاج، تعتبر جميعها من الأمراض المتوطنة في الدول الأقل تقدما. وفي حقيقة الامر، نجد أن الاعتراف بوجود الظواهر الثلاث الأخيرة، هو الذي يفسح المجال للمدرسة الحديثة لنظرية التنمية.

المبحث الثالث: مفاهيم حول التنمية الصناعية.

لقد أصبح واضحا الدور الذي يمكن أن تلعبه الصناعة في التنمية من لدن المتخصصين ومتخذي القرار في البلدان النامية، لذلك أعطيت أهمية خاصة في سياساتها الإنمائية وفي تخصيصاتها الاستثمارية[2]، وقد كان الاعتقاد راسخا لدى غالبية الاقتصاديين ورؤساء البلدان النامية، أن مهام التنمية الصناعية لا تختلف في جوهرها عن مهام التنمية الاقتصادية بشكل عام، وأنه لا بد من التصنيع للقضاء على التخلف الاقتصادي، من خلال الاستفادة من أحدث الوسائل التكنولوجية، حتى يمكن تطوير مختلف أنشطة الاقتصاد القومي وتحقيق انطلاقته الذاتية في مسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالقضاء على البطالة ورفع المستوى المعيشي والثقافي لأفراد المجتمع.

تتحقق التنمية الاقتصادية من خلال وجود قطاع صناعي قادر على الخروج بمنتجاته إلى الأسواق العالمية منافسا لمنتجات الدول المتقدمة والدول النامية، ويكون ذلك دافعا على زيادة الإنتاج والارتفاع بجودته، ولا بد أن تعمل السياسات المقررة على جذب رؤوس الأموال، وتشجيع إقامة صناعات كبيرة تساعد على تشغيل وإقامة صناعات أخرى مغذية لها، تسمح بخلق فرص عمل جديدة، وإحداث انطلاقة صناعية في المجتمع، عن طريق زيادة حجم الاستثمار الصناعي في مختلف

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص160.

[2] أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص119.

مجالاته[1]، وبخاصة في قطاع الأعمال والاستفادة من الخبرات المتوفرة التي تجعل الدولة من أفضل مناطق جذب الاستثمار نظرا لموقعها الجغرافي المتميز والاستقرار السياسي الذي تتمتع به.

المطلب الأول: التنمية الصناعية.

يمكن أن ينظر إلى التنمية الاقتصادية بوصفها منظومة، أومجموعة من التغيرات المتداخلة في هيكل الاقتصاد الوطني المطلوبة لنموه المستمر، وهذه التغيرات تتضمن بنية أوتركيب الطلب والإنتاج والاستخدام، وكذلك في الهيكل الخارجي للتجارة وتدفقات رأس المال، وإذا أخذت هذه التغيرات الهيكلية مع بعضها البعض فإنها تعرف بوصفها التحول في القطاع التقليدي إلى نظام اقتصادي حديث[2]، وتقع الصناعة في قلب هذا التحول في الاقتصاد الوطني، لما تمتلكه الصناعة من روابط قوية ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني، ولما تتميز به من خصائص مهمة تجعلها القطاع الذي يقود عملية التنمية.

إن التنمية الصناعية ربما ينظر لها على أنها تتألف من النمو في إنتاج الصناعة التحويلية فقط، ولكن التصنيع الناجح يتضمن أكثر من إضافة قدرة مادية، أوزيادة في الإنتاج على نحو بسيط خلال مدة قصيرة، إنه يتضمن أيضا أن القدرة أوالقابلية مبنية ومستقلة على نحو كفؤ وأن النمو مستدام عبر فترة طويلة، من خلال زيادات في الإنتاجية والقدرة التنافسية، وبعبارة أخرى فإن النجاح الصناعي يتضمن كفاءة وحركية معينة في عملية التصنيع، التي تميزها عن عملية يتم فيها وضع استثمارات عند كلفة عالية والإنتاج غير قادر على أن ينافس دوليا والإنتاجية راكدة عبر الزمن، والنشاطات تفشل في أن تتنوع والروابط مع بقية الاقتصاد الوطني محدودة. في الدول النامية على نحو خاص ينبغي –أوأنه من المفيد– فصل نمو الإنتاج عن التنمية الصناعية الأصلية.

[1] نوري منير وآخرون، **المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الصناعية في الوطن العربي –التوصيات والمتطلبات–**، الملتقى الدولي: "الإقتصاد الصناعي وأهميته في تصميم وقيادة السياسات الصناعية في الاقتصاديات الناشئة"، جامعة محمد خيضر ببسكرة، يومي 02و03 ديسمبر 2008.

[2] محمد صالح تركي القريشي، ، مرجع سابق، ص 297.

إن الإرتقاء في القطاع الصناعي كان خيارا لا يجب تجاهله لأنه أثبت عالميا، وعلى مدى سنوات، أنه كفيل بتعزيز الإستقرار الإقتصادي في مرحلة الإضطرابات والأزمات العالمية، لأنه مصدر دائم ومتجدد للدخل، ولقد قدمت حجج قوية للتركيز على التنمية الصناعية كحل جذري لمشكلة التخلف الاقتصادي، منها الحجج الرئيسية التالية[1]:

أولا: الاستفادة من تجربة الدول المتقدمة، فهي دول متقدمة لأنها أصبحت دولا صناعية، أي لأنها تحولت من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية، فالعلاقة بارزة ووثيقة بين التقدم الاقتصادي بوجه عام، والتقدم الصناعي بوجه خاص؛

ثانيا: النشاط الإنتاجي الصناعي نشاط ديناميكي بطبيعته بالمقارنة بالنشاط الإنتاجي الأولي والزراعي، وإن تنمية القطاع الصناعي سوف تتيح القدرة على استيعاب فائض عنصر العمل الذي يتخذ شكل البطالة المقنعة في القطاع الزراعي، والذي تشكو منه معظم الدول المتخلفة؛

ثالثا: إن تنمية القطاع الصناعي سوف يصحح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد القومي للبلاد المتخلفة، ويؤدي إلى تنويع منتجاتها وصادراتها ويحقق لها قدرا كبيرا من الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية الاقتصادية للخارج، فتنويع الإنتاج المحلي والصادرات يؤدي إلى التخلص من مخاطر التخصص في إنتاج وتصدير عدد قليل من السلع الأولية، وما يصاحبه من تقلبات في حصيلتها من النقد الأجنبي، كما سيحول شروط التجارة لصالحها أوعلى الأقل بوقف اتجاه تحول شروط التجارة ضدها؛ فالتصنيع بتنويع الإنتاج والتحرر من التخصص الشديد من إنتاج وتصدير المنتجات الأولية سوف يزيد من مرونة عرض صادرات البلاد المتخلفة، مما يترتب عليه قدرا من الاستقرار في حصيلتها من النقد الأجنبي، ويرفع من معدل نمو الطلب على صادراتها، ويعمل على إيقاف اتجاه التحول في شروط التجارة ضد صالحها؛

رابعا: إن تنمية القطاع الصناعي يلعب دورا هاما في مجال تثقيف وتدريب الأيدي العاملة، بالمقارنة مع النشاط الإنتاجي في القطاعات الاقتصادية التقليدية، مما يؤدي إلى وجود خبرات ومهارات جديدة، ويشيع روح الانتظام والدقة وإدراك قيمة الوقت، فالقطاع الصناعي يخلق وفورات خارجية تدفع عجلة التقدم في القطاعات الأخرى.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 162-163.

المطلب الثاني: نمط التصنيع الداعم للتنمية.

ترتبط مقومات التنمية الصناعية بنمط التصنيع المتبع، فعندما يتم تحديد نمط معين للتصنيع يمكن بالتالي تحديد المقومات والمتطلبات اللازمة لتطبيقه، ويختلف الاقتصاديون في ماهية نمط التصنيع الأفضل بالنسبة للدول المتخلفة لإحداث التنمية، ويمكن تحديد الأنماط، والتي يتم الاختيار فيما بينها في الآتي:

أولا: الصناعة الكبيرة والصناعة الصغيرة.

يبدأ المجتمع المتخلف عملية التصنيع ولديه قطاع واسع من الحرف والصناعات اليدوية، والتي لها دور كبير في مجال توفير الغذاء وإنتاج المنتجات الخفيفة، وعلى عكس المسار الذي اتخذه النمو الرأسمالي تاريخيا حين تولى مهمة تحطيم الإنتاج الصغير، فإن ذلك لم يحدث في المجتمعات المتخلفة، لانخفاض وتيرة التحول للصناعات الكبيرة لقلة الإمكانيات، وبالتالي يمكن أن تتسق سوق الصناعات الكبيرة التي تتم إقامتها مع شبكة من المشروعات الصغيرة تتغذى بمنتجات الصناعة الكبيرة أو تقدم إليها منتجاتها[1]، ومن ثم يبقى الإنتاج الصغير مطلوبا لمدة طويلة.

إذن المطلوب هو وضع الإطار التطبيقي الذي يمكن من خلاله حماية وتشجيع الصناعات الصغيرة، ويكون ذلك عن طريق إنشاء التعاونيات وتوفير مستلزمات الإنتاج لها، ومع ذلك فإن التعويل في التصنيع إنما يكون على الصناعة الكبيرة المؤهلة باستثماراتها لاستخدام التكنولوجيا الحديثة.

ثانيا: الصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة.

بموجب التصنيف الدولي ISIC، يتضمن النمط الثقيل الفروع الرئيسية التالية: الورق ومنتجاته، الكيمياويات والمنتجات البترولية، المنتجات التعدينية غير المعدنية، والمعادن الأساسية، والمنتجات المعدنية، أما النمط الخفيف فيتضمن ثلاثة فروع أساسية: المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، النسيجية والجلود والمطاط الطبيعي، والخشبية والأثاث[2].

[1] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، ، 2008، ص 106.

[2] هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية (إستراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص 20.

عند توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي تثار مشكلة الاختيار بين التوسع في الصناعات الثقيلة (الإنتاجية) أوالخفيفة (الاستهلاكية)، وهي مشكلة تتعلق بأسلوب توزيع الدخل القومي بين الاستهلاك والاستثمار، فيرى البعض ضرورة إعطاء الأولوية لإنتاج السلع الاستهلاكية في بداية عملية التصنيع ويستندون في ذلك للمبررات التالية[1]:

1- في ظل التقدم التكنولوجي الكبير يصعب على الدول المتخلفة مجاراة التطورات السريعة في تطوير مواصفات وسائل الإنتاج، والتي تحتاج نفقات باهظة، وفي ظل طلبها المحدود على هذه السلع، فمن الأفضل لها أن تستوردها بتكلفة أقل وبجودة أعلى؛

2- عدم وجود الخبرات والمهارات الفنية اللازمة لإنتاج مثل هذه السلع، بل يمكن القول أن كثيرا من الدول المتخلفة تفتقر إلى الكوادر التي تستطيع إصلاح وصيانة مثل هذه الآلات الحديثة، بينما لا تحتاج صناعات الاستهلاك إلى أيدي عاملة ذات مهارة مرتفعة، بل يمكن تدريبها على أعمالها خلال فترة قصيرة؛

3- تحتاج صناعات سلع الاستهلاك إلى مقادير أقل من رأس المال مقارنة بصناعات السلع الرأسمالية، فالاستثمار في الصناعات الاستهلاكية ينضج خلال فترة أقل، ويعطي عائدا أسرع وأكبر مقارنة بالاستثمار في السلع الرأسمالية.

وهناك الرأي الآخر والذي ينادي بضرورة إعطاء الأولوية لإقامة الصناعات الإنتاجية، ويستند في ذلك إلى[2]:

1- زيادة معدل النمو لا تتأتى إلا من خلال توجيه الاستثمارات للصناعات الإنتاجية، والتي تؤدي بعد ذلك إلى إنتاج السلع الاستهلاكية، وذلك لأن وسائل الإنتاج هي الأساس المادي اللازم لتطوير وزيادة الإنتاج أيا كانت نوعيته (استهلاكي أم إنتاجي)؛

2- في حالة البدء بإنتاج السلع الرأسمالية فإن ذلك يؤدي إلى نمو الصناعات الاستهلاكية بمعدل أكبر مما كان يمكن أن تنمو به في غياب صناعات السلع الرأسمالية، وفي دراسة للاقتصادي الهندي "Patel"، عن معدلات النمو الصناعي خلال الفترة 1860-1955، وجد أن تجربة الدول الصناعية الرأسمالية قد دلت على أن معدلات النمو في إنتاج السلع الإنتاجية كانت تفوق معدلات النمو في إنتاج السلع الاستهلاكية بحوالي 150%؛

[1] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص ص 107-108.
[2] المرجع نفسه، ص ص 108-109.

3- تتمثل صناعة وسائل الإنتاج بصفة خاصة في الصناعات الهندسية والكيماوية والإلكترونية، ومن شأن هذه الصناعات أن تعمل على تطوير صناعات مكملة أو وسيطة، كما أن هذه الصناعات تفترض تركزا في الإنتاج يستفيد من مزايا التخصص، وخاصة أن إنتاجها مستقل عن وجود موارد طبيعية داخل الاقتصاد القومي؛

4- إن إعطاء الأولوية للاستثمار في الصناعات الاستهلاكية يؤدي إلى زيادة الحجم الكلي للاستهلاك في المدى القريب، غير أن هذه الزيادة في معدلات نمو الاستهلاك ستكون على حساب نمو الطاقة الإنتاجية للصناعات الرأسمالية، مما يؤدي على المدى الطويل لانخفاض معدل زيادة الاستهلاك.

ويمكن القول أنه في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة وارتفاع نفقات الأبحاث والإنتاج لوسائل الإنتاج الحديثة، وفي ظل المستوى المتدني للمعرفة في الدول المتخلفة ولضيق السوق المحلي عن استيعاب الحجم الأمثل لإنتاج هذه الآلات، فإنه من الصعوبة بمكان توجيه الاستثمارات لإنتاج السلع الرأسمالية، وخاصة مع وجود طلب متزايد على السلع الاستهلاكية والتي تشبع الحاجات الأساسية للسكان، لذلك فيمكن لهذه الدول أن تركز استثماراتها على إنشاء الصناعات الاستهلاكية وخاصة أنها تناسب ظروفها من حيث انخفاض تكلفتها وسهولة تشغيلها مقارنة بالوسائل الإنتاجية الحديثة، وتستوعب أعدادا أكبر من الأيدي العاملة، ثم مع التقدم في المجال الصناعي يمكن إحلال آلات أحدث وخاصة عند نهاية العمر الافتراضي للآلات الأولى، ويكون المجتمع قد تمكن خلال ذلك من تكوين كوادره الفنية القادرة على صيانة وإصلاح مثل هذه الآلات ثم البدء التدريجي لإنتاج الوسائل الإنتاجية.

ثالثا: الصناعة كثيفة العمالة والصناعة كثيفة رأس المال.

بالرغم من أن أحد أهم أهداف التصنيع في الدول النامية هو استيعاب عدد متزايد من الأيدي العاملة مما يخفف من مشكلة البطالة، إلا أن الوسائل الإنتاجية الحديثة تتسم باختزال عدد العاملين اللازمين لإدارتها، وبالتالي تثار قضية: هل تعتمد الدولة على وسائل إنتاجية أقل حداثة وتستوعب مزيدا من الأيدي العاملة أم عكس ذلك.

وهنا من الضروري أن تأخذ الاقتصادات المعنية النقاط الآتية في الاعتبار، عند اختيارها للنمط الملائم لها[1]:

[1] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص ص36-38.

1- تحديد المعايير الأكثر دقة في تصنيف الصناعات بين كثيفة رأس المال وكثيفة العمل مثل: معامل رأس المال (أونسبة رأس المال إلى الناتج)، أوما يقابله من (معامل كفاءة العنصر الإنتاجي)، أو(نسبة مرونة الإنتاج للعمل إلى مرونة الإنتاج لرأس المال)، أونسبة تكلفة رأس المال إلى تكلفة العمل؛

2- في بعض الفروع الصناعية تحدد طبيعة الإنتاج والمستلزمات التكنولوجية نسب رأس المال إلى العمل، وفي هذه الحالات مهما توفرت القوى العاملة وانخفضت الأجور، لا يمكن للعمل أن يحل محل رأس المال في الإنتاج، كما هو الحال بالنسبة لكثير من الصناعات الإلكترونية؛

3- انخفاض معدلات الإنتاجية ووجود البطالة المقنعة والموسمية يغيران -وبدرجات متباينة- من الخصائص الرئيسة للبلدان النامية، ففي الأجل القصير يكون الهدف تحقيق التشغيل الكامل، تميل السياسة الاستثمارية إلى تنمية الصناعات الصغيرة، وإلى قيام النشاطات المتميزة بمرونة تكنولوجية عالية (نسبيا)، مثل بعض الصناعات الغذائية والنسيجية، وفي الأجل الطويل توجه سياسة التنمية نحو زيادة معدلات الإنتاجية والتراكم، خاصة خلال إنشاء صناعات كبيرة تعتمد على أسلوب كثيف رأس المال، وبعبارة أخرى، في الأجل القصير يكون نمط كثيف العمل نمطا مفضلا بينما في الأجل الطويل يأخذ نمط كثيف رأس المال الأولوية في النشاط الإنتاجي؛

4- فيما يخص مراحل التصنيع وعلاقتها بفروع الصناعات التحويلية، في المرحلة الأولى من التصنيع يفضل تركيز نمط كثيف العمل في الصناعات الخفيفة، ونمط كثيف رأس المال في الصناعات الثقيلة؛

5- في اعتماد نمط كثيف رأس المال، من الضروري إدخال تغييرات في كل من التجهيزات والمواد والأساليب المستوردة، وثم إحداث تعديلات في بعض الظروف الداخلية (القابلة للتغيير)... بحيث يصبح من الممكن الوصول إلى توافق فعال بين التكنولوجيا الحديثة والاقتصاد النامي.

وبالرغم من هذه التفرقة، فلا يستطيع المجتمع تبني اتجاها دون آخر، فلكل نمط إنتاجي التكنولوجيا المناسبة له، فيستطيع أن يجمع بين صناعات تكنولوجية كثيفة رأس المال كالصناعات الكيماوية والأسمدة والحديد والصلب وصناعات كثيفة العمالة كصناعات النسيج، ومع التطور واتساع نطاق القطاع الصناعي واستيعابه المزيد من الأيدي العاملة وتوسع قطاع الخدمات وخفوت حدة مشكلة البطالة، يمكن للمجتمع الانتقال إلى اختيار الصناعات ذات التكنولوجيا المتطورة دون أن يقع في خطر إنشاء جزر صغيرة من الصناعة الفائقة التنظيم ثم تبقى مجمدة.

المطلب الثالث: دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية.

الصناعة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وحضارية في أي بلد من بلدان العالم، فالصناعة عملية معقدة تمتد جذورها إلى بنية المجتمع وتؤثر في تركيبه الحضاري والمادي بما يؤدي إلى تطوره اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا، وفي الوقت نفسه تتأثر الصناعة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذلك المجتمع، وإذا أريد للصناعة أن تسهم بفعالية في تطوير المجتمع ونموه، فإنه يفترض أن تبنى خطة التصنيع على أساس الاستغلال الأفضل والكفء للموارد والإمكانات المتاحة في الدولة[1]، وأهم متطلبات ذلك هو الاختيار السليم لمواقع المشاريع الصناعية على وفق هذه الموارد والإمكانات، لما للموقع من تأثير على كلف الإنتاج وخاصة تكاليف نقل مستلزمات العملية الإنتاجية.

منذ القرن الثامن عشر، كان قطاع الصناعة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي لكثير من الدول المتقدمة والنامية، ومع نمو قطاع الخدمات بشكل مطرد وارتفاع مساهمته إلى حوالي 70% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والتطور الكبير لقطاع الاتصالات والمعلومات خلال السنوات الماضية، وانخفاض نسبة المشتغلين في القطاع الصناعي في مختلف دول العالم، أثيرت تساؤلات حول المدى الذي يلعبه قطاع الصناعة في التنمية والنمو الاقتصادي العالمي مستقبلا خاصة للدول النامية، وقد أشارت الدراسات العديدة أنه على الرغم من تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي وتشغيل الأيدي العاملة على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة بالمقارنة مع منتصف الخمسينات من القرن الماضي، إلا أن الكثير منها أشار إلى أنه يبقى محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية لعديد من الأسباب لعل أهمها[2]:

1- يبقى القطاع الصناعي أحد القطاعات المناسبة لاستيعاب الأيدي العاملة المتزايدة خاصة في الدول النامية؛

2- إن هذا القطاع يشكل محور عملية الإبداع والابتكار في الإنتاج، والقطاعات الأخرى الخدمية تعمل على تقديم الخدمة لهذا القطاع من خلال علاقتها التشابكية الخلفية والأمامية القوية معه، وبالتالي لا يمكن لهذه القطاعات أن تنمو بشكل مستدام ما لم يحقق القطاع الصناعي نموا مطردا؛

[1] كامل كاظم بشير الكناني، **الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص ص61-62.

2 عبد الحليم محيسن، "القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية، القطاع الصناعي...ركيزة اقتصادية تتطور"، الاقتصادية **مجلة صادرة عن دائرة التنمية الاقتصادية**، العدد الرابع، مارس 2014، ص3.

3- تسهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات، وتوفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية، وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع التصدير للخارج؛

4- أنه أكثر القطاعات الاقتصادية قدرة على تطوير وتنمية الإنتاجية ورفع مستوياتها، لقدرته على تطبيق واستخدام التقنية الحديثة.

وقد ساهم قطاع الصناعة على مر التاريخ العالمي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لكل الدول خاصة المتقدمة منها، فكانت الثورة الصناعية الأولى من أعظم الثورات التي صنعتها البشرية على مر الزمان، فأضحت عنوانا لكل تقدم، ودافعا لتحقيق مزيد من النجاحات الاقتصادية في كافة القطاعات الأخرى، وما الثورة التكنولوجية الحديثة والمستوى المتقدم للرفاه الإجتماعي والاقتصادي الذي يرفل فيه العديد من شعوب العالم اليوم، إلا نتاجا طبيعيا للثورة الصناعية والتقدم الصناعي.

وحيث أن قطاع الصناعة من العوامل الهامة والمؤثرة في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية، أصبحت الدول تتسابق في تطويره وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فأضحى شائعا أن يتم قياس مدى التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي لأية دولة بمدى ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة في ناتجها المحلي والقومي، وذلك يعني بالضرورة مقدرة أكبر على تحقيق تنمية مستدامة قابلة للاستمرار في المدى الطويل، بالإضافة إلى مقدرة أكبر على استيعاب التقنيات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية، مما يجعل الاقتصاد أقل هشاشة وأكثر متانة في مواجهتها[1]. وقد أظهرت دراسة تجارب معظم الدول التي حققت تميزا وتقدما في تنمية وتطوير القطاع الصناعي، أن ذلك أفضى إلى إحداث تغييرات هامة وهيكلية في بنائها الاقتصادي والاجتماعي كالتحول من المجتمع الاستهلاكي إلى المجتمع المنتج، وتحقيق الأمن الاقتصادي، وزيادة الرفاهية في كافة مناحي الحياة الأخرى.

المطلب الرابع: مقومات التنمية الصناعية.

في معرض تقييم تجارب التصنيع في البلدان النامية المختلفة، فقد لوحظ العديد من السلبيات التي رافقت عملية التصنيع والتي انعكست على الآداء التنموي منها[2]:

[1] عبد الحليم محيسن، مرجع سابق، ص3.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سابق، ض173.

أولا: سياسة التصنيع التي اتبعت في العديد من البلدان النامية لم تحقق الزيادات في الدخول التي كانت متوقعة، وبالتالي لم تحقق المنافع المرجوة من عملية التصنيع؛

ثانيا: عملية التصنيع التي اتبعت في العديد من البلدان، لم تفلح في تقليل التفاوت في الدخول والثروات فيما بين الأفراد أوالمناطق الجغرافية داخل البلدان؛

ثالثا: تجربة العديد من البلدان التي طبقت التصنيع لم تنجح في القضاء على البطالة المتنامية فيها وحتى أنها لم تخفف منها؛

رابعا: أدى التصنيع في بعض الحالات إلى إهمال الزراعة والتركيز على التصنيع لوحده، الأمر الذي ساهم في تحقيق الركود في القطاع الزراعي والذي انعكس في نهاية الأمر على فشل التصنيع في تحقيق أهدافه التنموية؛

خامسا: في بعض تجارب التصنيع في العديد من البلدان النامية لم ترافق عملية التصنيع نظاما تعليميا متطورا واستثمارات في رأس المال البشري، الأمر الذي انعكس سلبا على أداء الصناعة، و لم يخلق نظاما تعليميا يتلاءم مع حاجات التنمية؛

سادسا: القصور في تطبيق السياسات والإجراءات الصناعية، وذلك بسبب البيروقراطية الحكومية، وانتشار الفساد الإداري والمحسوبية في تطبيق السياسات والمحفزات الصناعية، الأمر الذي انعكس على الإنجاز الصناعي، وعلى فشل التصنيع في تحقيق أهدافه المرجوة.

إن نجاح التصنيع في تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب توفير كل ما تحتاجه هذه العملية من مقومات، ذلك لأن التصنيع إذا ما طبق بشكل قاصر وخاطئ فإنه لا يجلب المنافع المنشودة ولا يحقق الأهداف التنموية التي يؤمل تحقيقها، ومن بين هذه المقومات[1]:

أولا: التدخل الحكومي.

بحكم الظروف التي تمر بها البلاد المتخلفة من تبعية اقتصادية للمراكز الصناعية المتقدمة، وبحكم الاختلالات الهيكلية لاقتصاديات هذه البلدان وتخلف بنيتها التحتية، فإن تدخل الدولة بنصيب أكبر في النشاط الاقتصادي، يعتبر أمرا ضروريا

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سابق، ص173.

بهدف التعجيل بإزالة التخلف، حيث يشير التاريخ الاقتصادي إلى أن اليابان وألمانيا الإمبراطورية تبنتا منهجا تدخليا أوسع مما جرى في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويضيف "Rodan" في إطار نظرية الدفعة القوية أن تنمية الصناعات التحويلية تستلزم استثمارا ضخما في تكوين رأس المال الاجتماعي المتمثل في الطرق والجسور والموانئ والسدود والقوة الكهربائية... وهي استثمارات غير قابلة للتجزئة. إن هذا العمل الضخم عمل حكومي يتضمن برنامجا استثماريا واسع النطاق، مع توجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات التي تحتاجها التنمية[1]، علاوة على الدور الذي تضطلع به الدولة في رعاية القطاع الخاص في إدارة المشروعات الاقتصادية.

ثانيا: الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية.

إن القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة، وكذلك يمثل سوقا لاستيعاب منتجات الزراعة، كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء ومستلزمات الإنتاج للصناعة، وبذلك فإن كل واحد منهما يخدم الآخر ولا يستغني عنه، لذلك فإن أي تطور في القطاع الصناعي لا بد أن يصاحبه تطور مماثل في القطاع الزراعي والعكس صحيح، فالتنمية الاقتصادية تحتاج إذن إلى تطوير الاثنين معا، ذلك لأن تطوير الصناعة دون تطوير الزراعة سوف يؤدي بالصناعة إلى أن تصطدم بعقبات، لهذا فإن العلاقات المتشابكة والوثيقة فيما بين القطاعين تستدعي اتباع إستراتيجية الربط بين الصناعة والزراعة لتأمين نجاح الاثنين معا وتحقيق التنمية الاقتصادية[2]، وبالتالي لا يوجد أي مبرر للتركيز على أحد القطاعين وإهمال الآخر.

كما أن هناك منتجات زراعية لا يمكن بيعها للجمهور كما هي، بل لا بد من تعليبها وتصبيرها وفقا لمتطلبات الحضارة، وبالتالي لابد لها أن تخلق لها صناعة تحويلية خفيفة تقوم بهذا الدور، وإذا لم تتواجد هذه الصناعة سيكون مآل هذه المنتجات، ربما التصدير لتعود مصنعة للبلدان النامية، وعليه فإن التنمية الاقتصادية في البلاد النامية إذا ما أريد لها النجاح تحتاج إلى تطوير الاثنين معا، لهذا فإن هذه العلاقات المتشابكة والوثيقة بين القطاعية تستدعي اتباع إستراتيجية للربط بينهما[3]، هذه الأخيرة التي

[1] أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص121.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سابق، ص ص174-175.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص202.

يرى البعض فيها أنها حديثة نسبيا وهي بالتالي تخالف رأي الكثيرين من الساسة والاقتصاديين في الدول النامية، الذين انبهروا بالتصنيع ورأوا أن الزراعة متخلفة بطبيعتها.

ثالثا: تعزيز دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية.

يعتبر التغير التكنولوجي أحد المحركات الرئيسية للتنمية والنمو طويل الأجل، ومن المرجح أنه على مدى العقود المقبلة، تؤدي الابتكارات الجذرية مثل: الإنترنت التي تعمل عبر الأجهزة المحمولة، وإنترنت الأشياء القائمة على ترابط الأجهزة، إلى ثورة في عمليات الإنتاج وتحسين مستويات المعيشة، لا سيما في البلدان النامية. ومن المسلم به أن التكنولوجيا تزيد كفاءة العمليات الإنتاجية، وبالتالي ترفع من القدرات التنافسية للبلدان وتؤدي إلى الحد من أوجه الضعف التي تجعلها عرضة لتقلبات السوق، ومن شأن التغير الهيكلي من اقتصاد قائم على العمالة إلى اقتصاد قائم على كثافة التكنولوجيا، أن يحرك النهوض الاقتصادي[1]، وبالتالي تكتسب البلدان ذات الدخل المنخفض القدرات اللازمة للحاق بركب الاقتصادات الأكثر تقدما وتضييق الفجوة مع مستويات نصيب الفرد من الدخل في البلدان ذات الدخل المرتفع.

لقد تطورت معظم التكنولوجيات الصناعية وتحسنت عبر الزمن، مايؤدي إلى تغير أنماط الطلب، وتنشأ منافسة جديدة وتتغير أسعار وصفات المواد الخام، وتظهر منتوجات جديدة وتختفي المنتوجات القديمة، وهكذا فإن جميعها تحتاج إلى استجابات تكنولوجية[2]، ولذلك فإن إدخال منتوجات وعمليات جديدة يمكن أن ينفذ بنجاح، فقط إذا كانت المهارات والمعرفة الملائمة قد طورت من قبل مصنع الصناعة التحويلية، وهذا يتطلب قدرات وقابليات للوصول إلى المعرفة وخلق معرفة جديدة من خلال البحث والتطوير المنهجي وكذا التكنولوجيا المنهجية.

رابعا: اختيار الصناعات التي تتلاءم مع طبيعة الموارد.

تختلف الأقطار النامية من حيث احتياطاتها الكامنة من الموارد الطبيعية، بينما يحظى بعض الأقطار بغالبية هذه الموارد، وتفتقر أقطار أخرى عديدة إلى موارد طبيعية كثيرة، فتميل المجموعة الأولى إلى التنويع والتكامل، بينما تجبر الأخرى على

[1] لي يونج، "دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة"، **تقرير التنمية الصناعية لعام 2016**، ص1.
[2] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص320.

التخصص والتركز[1]، وبالنسبة للأقطار التي تمتلك أراضي زراعية واسعة مثلا، فإنها تفضل عادة الصناعات الخفيفة في حين تتجه الأقطار التي تمتلك المواد المعدنية بكثرة إلى الصناعات الثقيلة (مع ثبات بقية الظروف).

من أجل أن تحقق البلدان النامية قدرا من المنافسة في الأسواق الدولية عليها اختيار الصناعات التي تتمتع بميزتها النسبية، وهذا يتوقف على مدى وفرة الموارد الطبيعية، وعلى القدر الذي يجب أن تؤهله تلك البلدان من القوى العاملة، ونظرا لضيق الأسواق المحلية لابد من اختيار فروع صناعية معينة، بحيث تقام فيها الصناعات المراد إنشاؤها من حيث الترابطات الأمامية والخلفية[2]. كما أن توفر المواد الأولية يغني عن الحاجة إلى الاستيراد وتحمل التكاليف الباهضة من قبل الاقتصاد ككل، والصناعة بشكل خاص.

خامسا: الاستفادة من مزايا الحجم الكبير و توسيع حجم السوق.

تفيد النظرية الاقتصادية أن الكلفة المتوسطة لوحدة المنتوج تكون كبيرة كلما صغر حجم المشروع الصناعي، وبالتالي فإن تعدد المشروعات من النوع الواحد وصغر حجمها يقود إلى ارتفاع تكاليف إنتاجها، وبالتالي تضعف قدرتها على المنافسة، ومن هنا جاءت أهمية بناء حجوم اقتصادية كبيرة أوالعمل على دمج الوحدات الاقتصادية الصغيرة لغرض الاستفادة من اقتصاديات الحجم، لأنه كلما كبر حجم المشروع ينخفض لديه متوسطة كلفة الوحدة الواحدة، وبالتالي يحقق أرباحا أكبر، ويقوى على المنافسة أكثر من ذي قبل، علما بأن كبر الحجم ينبغي أن لا يتجاوز الحجم الأمثل، لأن المشروع سيفقد الوفورات المتحققة مرة أخرى إذا ما تعدى هذا الحاجز.

إن العقبة الكبرى التي تعترض سبيل التنمية هي ضيق حجم السوق المحلية، أي ضعف الطلب المحلي على تصريف المنتجات، وبالتالي فإن إدارة التنمية مسؤولة عن البحث في إيجاد المنافسة، والسبل الكفيلة لاختراق هذا الحاجز، ففي المراحل الأولى من التصنيع يجب التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية التي يوجد عليها طلب محلي كاف لضمان تشغيلها مع إمكانية الاستفادة من وفورات الحجم، أوالبحث عن فرص للتصدير في إطار متكامل اقتصادي إقليمي أوالبحث عن فرص تسويقية،

[1] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص25.

[2] أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص122.

من خلال الحصول على تسهيلات لدى بعض الدول أوفي بعض الأسواق الدولية[1]، مثل محاولة تونس في حصولها على أفضلية تسويق الزيتون لدى السوق الأوربية مثلا.

المبحث الرابع: نماذج التنمية الصناعية.

التصنيع عملية ديناميكية قادرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل متسارع مقارنة مع النشاطات الاقتصادية الأخرى، في قدرتها على إحداث تغيير في الأساليب الساندة للإنتاج وعلاقات الإنتاج والقضاء على مظاهر التخلف والاختلالات الهيكلية[2]. إن الزيادة في حجم الاستثمار الصناعي يترتب عليه توسيع القاعدة الإنتاجية وتطوير وحدات الإنتاج وتحسينها، وبالتالي رفع معدلات النمو الصناعي والمساهمة الفعالة برفع وتائر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى ضوء ذلك جاءت جملة من النظريات، حاولت تقديم تفسيرات متعددة لعملية التصنيع وخاصة بالمجتمعات النامية، التي حاولت إيجاد تفسيرات أولية لإحداث عملية الارتباط والتوافق بين هذه العملية وإحداث التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: نظرية النمو المتوازن.

لقد صاغ "Rodan" فكرة الدفعة القوية، والتي قدمها فيما بعد "Nurkse" في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية النمو المتوازن، ويركز "Nurkse" على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر، والناجمة عن تدني مستوى الدخل، وبالتالي حجم السوق، مؤكدا أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق، والذي يتحقق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن واحد، بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة[3]، وعليه فإن هذه النظرية تعتمد برنامجا ضخما من الاستثمارات التي توجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير، على الأقل في المراحل الأولية وذلك لضعف المنافسة في السوق المحلية.

[1] أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص122.

[2] كامل كاظم بشير الكناني، مرجع سابق، ص63.

[3] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سابق، ص 91.

انطلق تحليل "Nurkse" من فكرة أساسية وهي أن الاقتصاد يدور في شكل حلقات مفرغة، فضعف الدخل يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للفرد وهذا بدوره يؤدي إلى سوء في التغذية، الشئ الذي ينعكس على الوضع الصحي العام، وهذا بدوره يؤثر على المستوى الإنتاجي للفرد، وانخفاض الإنتاج يعني بالطبع دخلا قليلا فادخارا ضعيفا، وهكذا تلتحم أطراف الحلقة من جديد كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 1: مخطط مبسط للحلقة المفرغة للفقر.

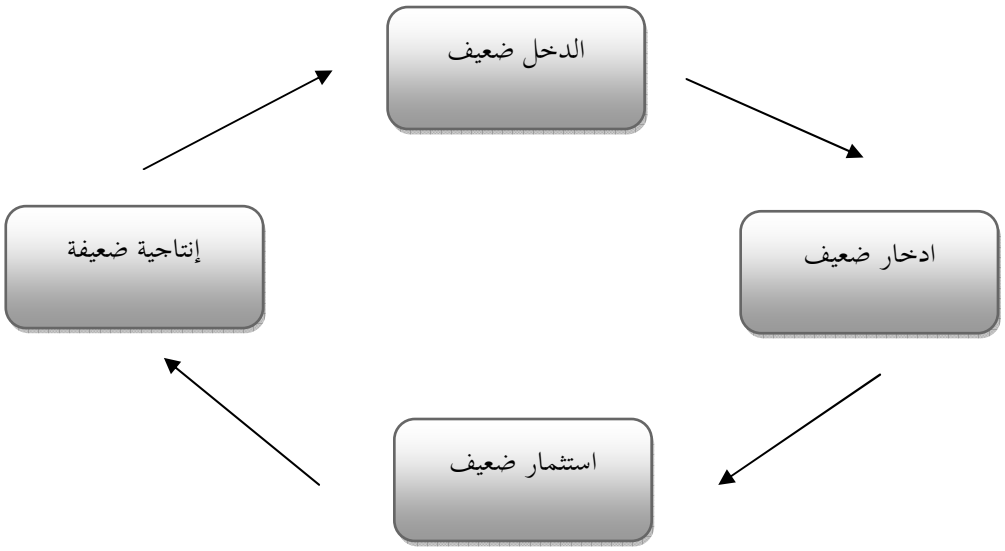

المصدر: اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص166.

ويرى أنه يمكن للدول المتخلفة أن تخرج من حلقات تخلفها إذا ماقامت بتنفيذ برنامج استثماري ضخم يوجه لكسر الحلقة المفرغة للتخلف، ولنجاحه لا بد أن تتوفر له بعض الشروط[1]:

أولا: لا بد أن يحتوي على مجموعة كبيرة من المشروعات أوالصناعات المتكاملة، وذلك لأن ضيق نطاق السوق في الدول المتخلفة سيؤدي إلى التشكيك في قدرته على تصريف منتجاته، خاصة إذا ما تركز الاستثمار في مشروع أوصناعة واحدة، أما إذا ما أنشئت عدة مشاريع أو مصانع للسلع الاستهلاكية التي تتكامل فيما بينها، فإن ذلك سيؤدي إلى سهولة

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص ص167 -168.

تصريف المنتجات فيما بينها، فمثلا إذا ماكان هناك مصنع للبيتروكيماويات فإنه يحتاج إلى منتجات النفط الخام، وهو بدوره سيكون موادا خاما لصناعة البلاستيك، ومن ثم فإن هذا الإجراء سيؤدي لتوسعة السوق وتحفيز الاستثمارات؛

ثانيا: لا بد أن تلبي هذه الصناعات أوالمشروعات حاجات المستهلكين المحليين، أي أن هدفها الأولي يكون بفرض الإكتفاء الذاتي على الأقل، ذلك لأن الدول المتخلفة لا يمكنها أن تعتمد على التجارة الخارجية لأنها غير مؤهلة لمنافسة الدول المتقدمة باعتبارها مصدرة للمواد الأولية فقط، ومن ناحية أخرى لأن منتجاتها ليس لها ميزة تنافسية تنافس منتجات المؤسسات الكبيرة والعريقة في السوق العالمية (خصوصا في المراحل الأولى من التنمية)؛

ثالثا: رأى "Nurkse" أن البرنامج الاستثماري يجب أن يبدأ بالصناعات الاستهلاكية الخفيفة مثل: صناعة الأحذية، الملابس... على أن تؤجل الصناعات الثقيلة إلى طرق أخرى مواتية؛ كذلك من مصلحتها أن تبقى مستوردة لها من الدول المتقدمة حتى تكون على استعداد لإقامتها، لكنه لم يشر إلى أهمية بعض الصناعات الأساسية الداخلة في إقامة البنى التحتية على ضرورة توفير المياه، الكهرباء، النقل لمختلف الصناعات الأخرى، خاصة وأن هذه البنى التحتية يتعذر استيرادها أونقلها من مصادر بعيدة كالكهرباء مثلا؛

رابعا: يجب أن توزع المشاريع ما بين القطاعين الصناعي والزراعي، لأن تنمية القطاع الزراعي والذي يشغل أكثر اليد العاملة في الدول النامية سوف يؤدي بهم إلى أن يزيد من طلبهم على السلع الصناعية (القطاع الصناعي)، وبالتالي فإن هذا الأخير ستزداد إيراداته مما يرفع من دخول عماله، مما يجعلهم يقبلون على منتجات القطاع الزراعي والعكس بالعكس، كما أن زيادة الإنتاج الزراعي من شأنه أن يساعد في ظهور صناعات عديدة كالصناعات الغذائية والسكر والخشب والزيوت...

وقد وجهت عدة انتقادات إلى هذه النظرية أهمها:

أولا: عدم واقعية افتراضاتها الخاصة بجانب العرض.

حيث تفترض هذه النظرية مايلي[1]:

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص ص178-179.

1- مرونة كبيرة لعرض عنصر العمل الذي يتم توفيره من خلال القطاع الزراعي حيث يكون في صورة بطالة مقنعة، وبالتالي فإن سحب هؤلاء العمال من الزراعة وإعادة توظيفهم في الصناعة لا يترتب عليه زيادة الأجور أونقص في الإنتاج الزراعي، غير أن هذه الظاهرة غير موجودة بهذه الصورة في القطاع الزراعي لأن البطالة في القطاع الزراعي هي بطالة موسمية أكثر منها بطالة مقنعة، ومن ثم لا توجد طوال العام؛

2- مرونة كبيرة في عرض رأس المال اللازم لهذا البرنامج الاستثماري الضخم، الذي يمكن توفيره بصورة أساسية من المصادر المحلية دون التأثير على سعر الفائدة والاستثمارات القائمة، وهذا الأمر يتناقض مع وضع معظم الدول المتخلفة الفقيرة؛

3- تعاني معظم هذه الدول من نقص كبير في فئة المنظمين والإداريين والفنيين وكذلك العمالة الماهرة على اختلاف أنواعها، فضلا عن انخفاض مرونة عرض عوامل الإنتاج، وكل هذا يمثل عقبة كبيرة أمام تحقيق دفعة قوية وناجحة لجهود الإنماء بهذه الدول.

ثانيا: إهمال الجانب التاريخي.

فهي لم تتبع حال الدول المتخلفة وصفاتها التي ورثتها عن الاستعمار أو عن غيره والتي مازال بعضها في تبعية اقتصادية له، إذ أن "Nurkse" جعل من نظريته نظرية ميكانيكية تعمل خارج حدود الزمان والمكان، ونسي أو تناسى أن العوامل التي تساهم في عملية التخلف ليست بهذه الحتمية التي فرضها فرضا[1]؛

ثالثا: الاعتماد على الاكتفاء الذاتي.

حيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وبالتالي جني ثمار التجارة الدولية نظرا لاعتماده على تطوير كل القطاعات في آن واحد، وكذا احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير القابلة للنجاح، نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل الذي يمكننا من الحصول على وفورات الحجم[2]؛

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 168.

[2] **Jacque Brasseul**, Introduction à l'économie du développement, Paris, Armond Colin édition, 1993, p 52

رابعا: لا تسهم في عمليات الإنماء طويلة الأجل.

وذلك بسبب تأجيل إنماء صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، ويقول النقاد أن بعض الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن هذا ليس بالأسلوب الامثل في الاجل الطويل، لأن هذا الأسلوب سوف يؤدي في الأجل الطويل إلى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار[1]، وصحيح أن التوسع في تنمية الصناعات الاستهلاكية سوف يسرع بمعدل نمو الدخل القومي في المراحل الأولى للتنمية، ولكنه سوف يتسبب في إبطاء عملية التنمية بالمقارنة بما كان يحدث لو أن الموارد الاستثمارية وجهت منذ البداية نحو صناعات السلع الإنتاجية؛

خامسا: عدم واقعيتها لظروف الدول النامية.

لقد أظهرت التجارب أن بحث الدول النامية عن وسائل ادخارية خارجية لبناء اقتصادياتها وتحقيق التنمية، جعلها تدور في دوامة المديونية، مما جعل الدول المتقدمة أو المؤسسات المالية الدولية التابعة لها تملي عليها شروطها[2]؛ حيث تطلب تطبيق هذه النظرية رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية، وهي مشكلة بالنسبة للبلدان النامية التي لا تتوفر لديها مثل هذه الموارد[3].

المطلب الثاني: نظرية النمو غير المتوازن.

ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي "Hirschman" الذي انطلق من انتقاد "Singer" لاستراتيجية النمو المتوازن، على أساس عدم واقعيتها ودعا إلى تبني البلاد المتخلفة لاستراتيجية النمو غير المتوازن[4].وتنطلق هذه النظرية من أن نقطة الاختناق الرئيسية في البلدان النامية هي نقص إمكانيات اتخاذ القرار في هذه البلدان (في القطاعين العام والخاص)، ولعلاج هذا الاختناق لا بد من إيجاد سلسلة الطاقات الفائضة من التسهيلات الاجتماعية الفوقية، والتي من شأنها أن توجد بيئة مادية مناسبة لتشجيع الاستثمار المنتج، أو أن يعالج الاختناق مباشرة من خلال إنشاء أنشطة منتجة، ستولد بدورها الحاجة لمشروعات اجتماعية مكملة.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص181.
[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص169.
[3] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سابق، ص90.
[4] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص173.

رغم أن هذه النظرية ارتبطت أساسا بمفاهيم الترابط الأمامي والخلفي، إلا أنها استخدمت مفهوما آخرا مهما هو "درجة التحمل والأداء"، والذي يشير إلى كيفية فهم تحديد فترة واستمرارية ووحدة أي عملية إنتاجية في الأداء بكفاءة عالية في نظام اقتصادي نامي، فدرجة التحمل والأداء تولد ضغوطا للعمل بكفاءة، وإلا فإن إنجاز المهام يعتبر صعبا أومستحيلا، وهنا يقدم "Hirschman " بديلا عن المفهوم السائد "المنافسة" باعتباره مصدر الضغط الرئيسي للكفاءة. يقود مفهوم "التحمل والكفاءة" إلى مفهوم آخر هو مفهوم "الصوت" والذي يتمثل في ضغوط أصوات المستهلكين، والوحدات الاجتماعية الأخرى لتحسين الأداء[1].

وقد أيد "Hirschman " الفكرة التي تنص على أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى وأن لا تعطى الأولوية للتنمية الريفية، واعتبر أن التنمية غير المتوازنة من شأنها أن تتغلب على العجز في اتخاذ القرار الاستثماري الذي تفتقر إليه هذه البلدان، وإذا أريد للاقتصاد أن يشق طريقه إلى الأمام فإن مهمة السياسة الإنمائية يجب أن تبقي على الضغوط وعلى عدم التناسب واختلال التوازن، فالنمط المثالي للتنمية يتمثل في خطوات متتابعة تقود الاقتصاد بعيدا عن التوازن، فكل خطوة إنمائية تخلق اختلالا في التوازن سوف يصحح نفسه عن طريق إحداث اختلال في التوازن لخطوة تالية تحث الاقتصاد على أن يخطو مرة أخرى وهكذا، فالتنمية طبقا لـــ "Hirschman " عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى، ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل، كما يطالب بإقامة الصناعات ذات المراحل النهائية من الإنتاج أولا ومن ثم الإنتقال نحو تصنيع السلع الاستهلاكية المعمرة في المراحل النهائية من الإنتاج[2]. ويمكن استيراد المصانع التي تقوم بتحويل، أوتجميع، أوخلط المواد لصناعات اللمسات الأخيرة، وبعدها يتم التحرك نحو مراحل أعلى من الإنتاج نحو السلع الوسيطة والمكائن من خلال تعزيز الروابط الأمامية والخلفية.

يعتبر البعض أن هذه النظرية واقعية وتأخذ كل أوجه عملية التخطيط التنموي في الاعتبار، ومع ذلك وجهت لها العديد من الانتقادات منها[3]:

[1] أحمد الكواز، **إستراتيجية النمو غير المتوازن**، المعهد العربي للتخطيط، للكويت.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سابق، ص ص98-99.

[3] المرجع نفسه، ص ص 99-100.

أولا: تتم بصفة أساسية عن طريق المبادأة الفردية.

ويتضح هذا من كونها تتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو عن طريق ما يترتب على الاختلال في التوازن من حض المنظمين الأفراد على اتخاذ قرارات الاستثمار، وهناك اتفاق على أهمية التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية في ظل محدودية الموارد الاقتصادية، التي يتعين تعبئة أكبر قدر منها وتوجيهها إلى أفضل الاستخدامات من وجهة نظر الاقتصاد القومي ككل، وهذا لا ينفي الصعوبات التي تواجه عمليات التخطيط وتنفيذ أهدافه، كما لا يعني بالضرورة إهمال الاستثمارات التي تقوم على أساس المبادأة الفردية وبدافع تحقيق الربح الخاص طالما تكون في نطاق أولويات الخطة الاقتصادية الشاملة؛

ثانيا: زيادة الضغوط التضخمية.

وذلك لأن القيام بعملية التنمية والاستثمارات في اقتصاد يعاني من التضخم يؤدي إلى زيادة الدخول، ومن ثم زيادة الطلب الكلي وخاصة على السلع الاستهلاكية، وفي ظل انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي التي تتسم به الاقتصاديات المتخلفة في مواجهة الزيادة في الطلب الكلي، فإن ذلك يترتب عليه زيادة الضغوط التضخمية على الاقتصاد، وخاصة في ظل عدم كفاءة السياسات المالية والنقدية في السيطرة عليه بهذه الدول؛

ثالثا: يصعب تحديد الأنشطة التي تتمتع بدرجة عالية من الترابطات الخلفية والأمامية.

وذلك بسبب تشوه الأسعار وعدم توافر البيانات الكافية التي يتم على أساسها حساب جداول المدخلات والمخرجات إن وجدت أصلا؛

رابعا: تبنى على افتراض مرونة حركية عوامل الإنتاج من نشاط إلى آخر بما يضمن تصحيح الاختلال في التوازن.

غير أن عوامل الإنتاج في هذه الدول تتميز بانخفاض هذه المرونة، بل بالجمود إلى حد كبير؛

خامسا: التركيز على القرارات الاستثمارية.

ولكن الدول النامية في أشد الحاجة إلى إجراء تغييرات سياسية وإدارية وتنظيمية ربما تفوق احتياجاتها الاستثمارية، وهذه الأمور تعد أهم معوقات التنمية في الدول النامية؛

سادسا:تطبيق هذه النظرية يفوق قدرات الدول النامية.

وهذا يتفق مع النقد الموجه لنظرية النمو المتوازن، حيث أنها تتطلب موارد وإمكانيات فوق طاقة وقدرة الدول النامية من ناحية، ونقص التسهيلات الأساسية اللازمة لعملية التنمية مثل: صعوبة الحصول على الكفاءات الفنية والتنظيمية والإدارية، وكذلك المواد الخام ووسائل الطاقة والمواصلات والسوق من ناحية أخرى.

المطلب الثالث: نظرية أقطاب النمو.

إن بوادر نظرية قطب النمو تعود إلى عام 1950، عندما نشر الاقتصادي الفرنسي "F.Perroux" بحثه الموسوم "الحيز الاقتصادي: النظرية والتطبيق"، وبذلك يكون أول من أدخل هذا المفهوم في الأدب الاقتصادي، ويرى في دراسته والخاصة بالمجتمعات المتقدمة، أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن ينتشر في نفس اللحظة وفي كل مكان، ولكن يتجلى في أماكن أونقاط تدعى أقطاب النمو[1].

إن الحيز الاقتصادي عند "F.Perroux" هو المنشأة الصناعية، وهو الحيز الذي تتوفر فيه قوى الجذب والطرد، وهو يرى أن النمو لا يظهر في كل مكان وفي وقت واحد، بل يظهر في مواقع لصناعة قائدة، وينتشر بعدها من خلال قنوات متعددة وبكثافة معينة بشكل بؤر تنموية، فيترك آثاره على الاقتصاد القومي، وتلك المواقع وما يتصل بها من قنوات متعددة، هي التي تشكل بمجموعها ما نسميه "أقطاب النمو"[2]، وأن مجمل عملية التنمية تحدث ضمن هذا الحيز الاقتصادي، وهو يرى أن هناك عدد لا يحصى من هذا الحيز طالما يوجد عدد غير محدد من هذه العلاقات. وقد اعتمد على المنشأة، أوالشركة الكبيرة كمحفز للنمو على مستوى "المنطقة-القطب"، من خلال علاقات المدخلات/المخرجات، ومع ذلك فهو لم يبرز بالقدر الكافي دور الموطن، أوالموقع المحلي المحدد، من خلال علاقة القرب الجغرافي والاقتصادي في العملية التفاعلية والتراكمية لتكوين "قطب النمو"[3]، ولذلك قيل أن المجال الجغرافي والاقتصادي عنده لا يلتقيان.

إن هذه النظرية تنتمي إلى نموذج النمو غير المتوازن القائم على تركز الاستثمارات والتجديدات التقنية في منطقة معينة دون أن يوفر للمناطق الأخرى إمكانية النمو، وهي في أساسياتها نظرية في التنمية المكانية وأداة للتخطيط الإقليمي، محورها الأساسي الصناعة ودورها في تحفيز الإمكانات التنموية وتحقيق اللامركزية الصناعية لتشكل قطب نمو تتفاعل من خلاله قوى

[1] **F.Perroux**, L'économie du xx^{eme} siècle, Presse Universitaires de France, Paris, 1969, p 179.

[2] كامل كاظم بشير الكناني، مرجع سابق، ص ص 35-36.

[3] **محمد** عبد الشفيع عيسى، "مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية"، **بحوث اقتصادية عربية**، العددان 43-44، 2008، ص165.

جاذبة للاستثمارات الجديدة نحو هذا القطب، من خلال عملية الاستقطاب كمرحلة أولى، ثم التأثيرات التنموية لهذا القطب على محيطه من خلال عملية الانتشار كمرحلة ثانية، وبما يؤدي إلى نشر ثمار التنمية من القطب باتجاه المحيط بعد أن تعرض هذا الأخير لامتصاص إمكانياته التنموية في المرحلة الأولى، مرحلة الاستقطاب، أي أن الآداء التنموي لهذا القطب يتطلب أن يصاحب الصناعة وجود تأثيرين[1]:

أولا: تأثيرات الاستقطاب.

استخدم "F.Perroux" هذا المفهوم لوصف انجذاب عوامل الإنتاج والتجارة إلى منطقة معينة. إن النمو السريع للصناعات القائدة يشجع على تمركز الوحدات الاقتصادية الأخرى في قطب النمو كمجموعة واحدة، فهي عملية تمحور للنشاطات الاقتصادية بفعل الوفورات الاقتصادية الداخلية والخارجية لهذه الصناعة، وأن هذا الاستقطاب الاقتصادي يؤدي إلى استقطاب مكاني بسبب تدفق الموارد وتركز النشاط الاقتصادي في عدد محدد من المراكز داخل الإقليم، خاصة في المواقع الملائمة التي تتوفر فيها إمكانات الجذب الصناعي المتبادل الذي يؤدي إلى خفض التكاليف إلى الحد الأدنى، وأن مجرد ظهور القوى الدافعة للصناعات تتبلور إمكانيات النمو السريع بفضل مزايا اقتصاديات التكتل، مما يؤثر في استقطاب النشاط الاقتصادي حول الموقع الأصلي؛

ثانيا: تأثيرات الانتشار.

تعمل هذه القوى باتجاه معاكس لقوى الاستقطاب، إذ بعد أن يصل قطب النمو الصناعي إلى مرحلة نمو معينة، فإنه يبدأ ينشر آثار نموه إلى المدن والمناطق المجاورة (أي المحيط الإقليمي)، وفي ضوء ذلك يبدأ المحيط الإقليمي بالتطور والازدهار متأثرا بوتائر التنمية المتصاعدة في قطب النمو، وهذه العملية تتم نتيجة زيادة الطلب على منتجات المحيط الإقليمي (المواد الزراعية، الخدمات، السلع الوسيطة،...) من قبل قطب النمو، بالإضافة إلى زيادة الطلب على اليد العاملة وهذا ينعكس على زيادة دخول الأفراد في المحيط الإقليمي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات في القطب والمحيط الإقليمي، وهكذا تستمر دورة المضاعف، بحيث تظهر آثار التنمية الصناعية من خلال زيادة الترابط والعلاقات التبادلية بين قطب النمو الصناعي والمناطق المحيطة.

[1] كامل كاظم بشير الكناني، مرجع سابق، ص35 وص ص 50-51.

وبخصوص الأشكال المختلفة لظواهر مراكز النمو فيما بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة، ففي الأولى فإن عملية النمو تحدث في المحاور الرئيسية مثل: المناطق المحيطة بنهر الراين ونهر السين وحول البحيرات الأمريكية الكبرى، أما النقاط خارج هذه المحاور فيوجد فيها نمو ولكنها لا تلعب إلا دورا جزئيا وبسيطا في تحقيق النمو في المنطقة التي تضم لديها النقاط المذكورة. وفي البلدان المتخلفة فإن المدينة هي عبارة عن مركز لتغيير الهيكل، حيث أنها مجال للتعامل النقدي ويكثر فيها العمل المأجور وهي عبارة عن مركز لعدم التوازن[1]. إضافة إلى ذلك، ففي البلدان المتخلفة يحدث هروب لرؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة لارتفاع الاستهلاك للسلع المستوردة، أوللاستثمارات في الخارج، أما في البلدان المتطورة فإن هروب رؤوس الأموال يكون من منطقة إلى أخرى ضمن الدولة الواحدة.

إن نظرية التنمية القطبية والتي انبثقت من صميم نظرية النمو غير المتوازن، وتفادت بعضا من النقد الموجه لهذه الأخيرة، لكنها ومع ذلك واجهت انتقادات هي الأخرى من خلال العقبات التي تواجه في تطبيقها على اقتصاديات الدول النامية ومنها[2]:

أولا: من حيث تأمين المدخلات.

إذ تعاني الدول المتخلفة من ضآلة الإمكانيات المالية بسبب ضعف الدخل الوطني وضعف الادخارات الطوعية وضآلة الإمكانيات المادية بسبب ضعف إمكانيات التموين في المواد الأولية من نفس المناطق القطبية (طاقة، مواد أولية...)، وضآلة في الإمكانيات البشرية بسبب ضعف اليد العاملة المؤهلة والفائضة عن حاجة القطاعات الأخرى؛

ثانيا: من حيث تصريف المخرجات.

إذ تعاني الدول المتخلفة من عدم كفاية المنافذ نتيجة ضعف الدخول الفردية المتوفرة لدى المستهلكين، ونتيجة عدم تنظيم الدورات التجارية، وأخيرا نتيجة عدم وجود وحدات اقتصادية قادرة على استعمال البضائع الوسيطة المنتجة بواسطة الوحدات الكبيرة.

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سابق، ص101.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص179.

المطلب الرابع: نظرية الإوز الطائر.

تدل التجربة الاقتصادية في كوريا الجنوبية وماليزيا على الدور الإستراتيجي الذي لعبه التصنيع في نهضة دول جنوب شرق آسيا وتقدمها الاقتصادي، وقد استخدمت هاتان الدولتان ما يسمّى بنظرية "الإوز الطائر" كطريق لتطوير عملية التصنيع لديها من خلال التعاون مع الدول الآسيوية الأخرى؛ هذه النظرية وضع تصورها الاقتصادي الياباني "Akmatzu" عام 1937، ثم ذاع صيتها على يد "Percy Cummings" عام 1984 كنظرية بديلة شكلت اختراقا لنماذج التنمية الصناعية التي طرحها الغربيون.

فهي تصور عملية النمو الاقتصادي في هذه الدول بأسراب الإوز الطائر، حيث تأتي في مقدمة السرب اليابان باعتبارها القائدة، ويليها السرب الأول الذي يضم كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة، ثم السرب الثاني ويشمل ماليزيا وتايلاند وأندونيسيا، أما السرب الثالث فيضم كمبوديا وفيتنام. وتفصل بين كل سرب والذي يليه مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه، وهو ما يعكس مرحلة ونمط التطور الاقتصادي في كل دولة.

وترى النظرية أن الدول الناهضة (السرب اللاحق) تميل إلى الصناعات الأقل تقدما، مقارنة بالدول التي تفوقها في التطور الاقتصادي (السرب السابق). فاليابان تاريخيًّا كانت تستورد النسيج من بريطانيا، ثم تحولت إلى منتج ومصدر لصناعة النسيج، واستطاعت أن تطور صناعات جديدة تعتمد على كثافة رأس المال والتقنية العالية مثل صناعة السيارات والإلكترونيات. وفي مرحلة تاريخية تالية تحولت صناعة النسيج إلى السرب الأول من الإوز بالاستفادة من تقنية اليابان ومحاكاة نمط نموها، وبدورها طورت دول السرب الأول من اقتصادياتها، وصارت تنتج سلعًا مصنعة كثيفة رأس المال وعالية التقنية، وانتقلت صناعة النسيج إلى السرب الثاني، والتي تدرجت في تطورها التاريخي من اقتصاديات تعتمد على الصناعات كثيفة استخدام العمالة غير الماهرة إلى الصناعات المعتمدة على العمالة الماهرة والتقنية المتطورة وكثافة رأس المال، ويتكرر انتقال صناعة النسيج إلى الدول الأقل تقدمًا مثل فيتنام وكمبوديا على ذات المنوال والنمط التنموي بالاعتماد على كثافة العمالة والتقنية المستوردة من سرب الإوز السابق لها[1].

[1] كمال عايشي، "دور نظرية الإوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السادس، ديسمبر 2009، ص214.

الشكل رقم 2: نموذج الإوز الطائر.

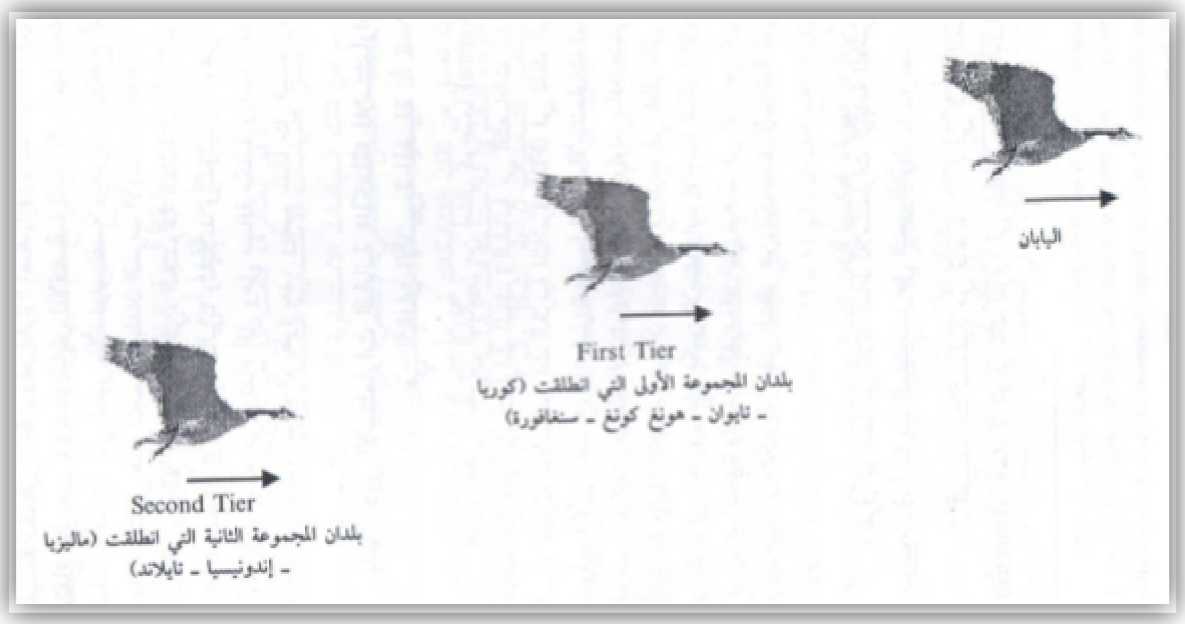

المصدر: ديلمي لخضر، الأقلمة **والتنمية في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر**، الملتقى الوطني: الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، ديسمبر 2009، ص7.

ولقد صاغ "Akmatzu" هذا النموذج باعتباره نموذجا تاريخيا لمراحل النمو الاقتصادي للبلدان النامية، التي جاءت متأخرة في مضمار التنمية والتصنيع، ويتحدث في نموذجه على ثلاثة منحنيات رئيسية تحدد المرحلة التي يمر بها البلد الآخذ في النمو[1]:

أولا: منحنى الاستيراد.

حيث تحدد تركيبة الواردات نوعية مرحلة النمو والتنمية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني؛

ثانيا: منحنى الإنتاج.

حيث يوضح هذا المنحنى مستوى تطور القوى الإنتاجية وتركيبة المنتجات في اقتصاد البلد المعني؛

ثالثا: منحى الصادرات.

حيث يوضح هذا المنحنى نوعية ومدى ديناميكية سلة الصادرات بحسب ارتقاء نوع المنتجات التي يتم تصديرها إلى الخارج: كثيفة العمالة/ كثيفة رأس المال/ كثيفة التقانة/ كثيفة المهارة.

[1] ديلمي لخضر، مرجع سابق، ص5.

الشكل رقم 3: منحنيات الاستيراد، الإنتاج، التصدير.

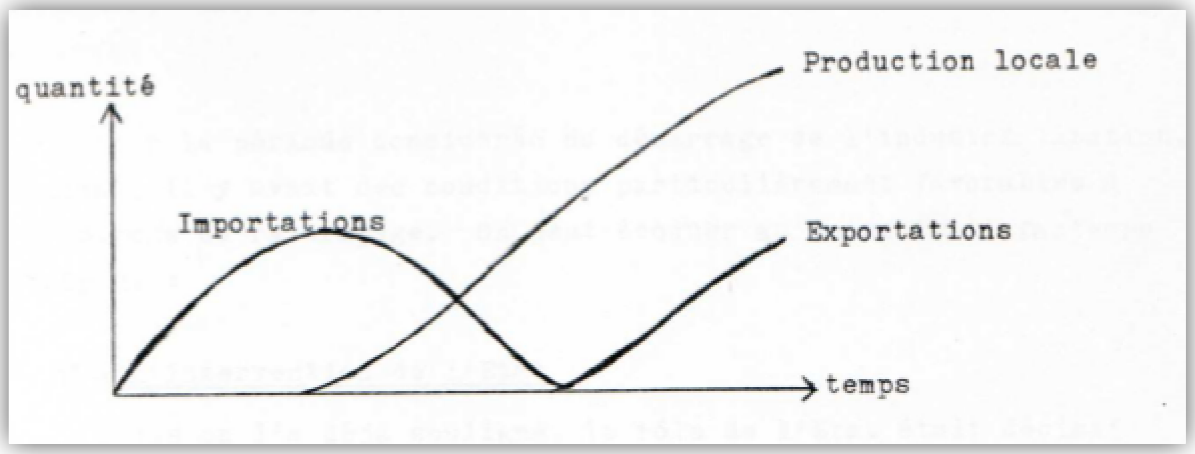

المصدر: ديلمي لخضر، مرجع سابق، ص6.

ويرتبط هذا النموذج بدورة المنتج من خلال ثلاث مراحل أساسية هي[1]:

المرحلة الأول: يحاول البلد الآخذ في النمو استيراد السلعة من البلد المتقدم القريب من آسيا (اليابان كانت في البداية ذلك البلد المتقدم)؛

المرحلة الثانية: يحاول البلد الآخذ في النمو إنتاج السلعة على أرضه بتمويل مشترك أودون تمويل مشترك من البلد الام (المتقدم)؛

المرحلة الثالثة: يبدأ البلد الآخذ في النمو في تصدير السلعة إلى البلدان الآسيوية المجاورة الأقل تقدما.

وبهذا يتم ارتقاء السلم التصنيعي والتقني تدريجيا في بلدان آسيا الناهضة عبر منظومة هرمية ذات طبيعة ديناميكية، من خلال إعادة توزيع وتقسيم إقليمي للعمل فيما بين البلدان التي تنتمي إليها أسراب الإوز الطائر.

[1] ديلمي لخضر، مرجع سابق، ص6.

خلاصة:

كان جوهر التنمية بعد الحرب العالمية الثانية يتمثل في النمو السريع للدخل، حيث تؤكد أدبيات التنمية على جانب النمو، وأصبح مؤشر الدخل يستخدم بكثرة للتعبير عن التنمية، لأنه يأخذ قدرة المجتمع على زيادة الإنتاج بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان، وأن معدل نمو الدخل الحقيقي يقيس بشكل عام التحسن في مستوى المعيشة. وخلال عقد الستينات تغير مفهوم التنمية، إذ أن مظاهر التخلف الاقتصادي استمرت حتى بعد نيل البلدان النامية استقلالها، وبعد أن حققت معدلات عالية نسبيا في الناتج القومي، كشفت التجارب العلمية قصور مفهوم التنمية التقليدي، والذي ظهر من البلدان المتقدمة، والذي يحصر مفهوم التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع، وذلك بسبب استمرار مشكلات البطالة، والفقر، وسوء توزيع الدخل، كما أن النمو السريع الحاصل في بعض البلدان لم يساعد على تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي. ومن ناحية أخرى، استطاعت بلدان نامية لم تشهد سوى معدلات متوسطة في النمو في الدخل أن تحقق تقدما لا بأس به في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الحاجات الأساسية، ولهذا فإن التغير الكمي في الناتج القومي الإجمالي لا يعبر عن التغيرات النوعية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، وأن المطلوب بالنسبة للبلدان النامية هو التأكيد على هذه التغيرات النوعية إلى جانب التغير الكمي.

ومعلوم أنه من الممكن أن يحدث النمو دون تغيير في البنيان الاقتصادي، وذلك في حالة البلدان النامية وفي حالة زيادة الدخل القومي المعتمد على مصادر الثروة الطبيعية، إلا أنه في ظل أوضاع طبيعية فإن زيادة النمو في الاقتصادات النامية يشترط تغييرا كبيرا في الهيكل الاقتصادي، وهكذا تحول مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي فحسب، إلى الحد من التفاوت في الدخل، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وإزالة الفقر، وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية إلى جانب النمو الاقتصادي، وأدى كل ذلك إلى قيام عدد متزايد من الاقتصاديين وصانعي السياسات إلى التخلي عن التأكيد والتركيز على نمو الناتج القومي والتوجه نحو معالجة الفقر وتوزيع الدخل ومعالجة البطالة، وبذلك أعيد تعريف التنمية في السبعينات ليعني تقليل الفقر وعدم المساواة والقضاء على البطالة ضمن اقتصاد يستمر بالنمو، وأدركت العديد من الجهات المعنية بالتنمية بأن هذه الأخيرة ليست قضية اقتصادية فحسب، بل أنها مرتبطة بالأفكار السياسية وشكل الحكومة ودور الجماهير في المجتمع، وقد احتوى الفكر الاقتصادي على العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان والمناطق المختلفة اقتصاديا، والتي قامت بتفسير مختلف الظواهر المرتبطة بالتنمية، كنظرية المراحل الخطية ونظرية التغيير الهيكلي ونظرية التبعية الدولية والنظرية النيوكلاسيكية.

تبنت مختلف الدول النامية بعد نيلها استقلالها سياسات تنموية أساسها التصنيع، هذا الأخير الذي يمثل، حسب واقع تجارب البلدان المتقدمة، شرطا ضروريا للتنمية، لذلك ليست هناك تنمية اقتصادية دون تحقق التصنيع، باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرض على تطوير العديد من القطاعات ويحقق العديد من المنافع. وقد فسرت العديد من النظريات علاقة التصنيع بالتنمية الاقتصادية ما أدرج تحت مسمى التنمية الصناعية، ومن هذه النظريات: نظرية النمو المتوازن، حيث تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية، بينها وبين الصناعات الرأسمالية، وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي، وبعد الانتقاد الذي وجه إليها خلص المفكرون الاقتصاديون إلى أن فكرة النمو المتوازن ليست فكرة خاطئة في نظر البعض ولكنها غير ناضجة، لأنها قابلة للتطبيق في مراحل لاحقة من النمو المستدام، ولكنها غير ملائمة لكسر الجمود الذي تتميز به البلدان المتخلفة. ونظرية النمو غير المتوازن التي تنص على أن الاختلال في التوازن يمثل القوة الدافعة للنمو من خلال مسارين، الأول: اختلال التوازن في العلاقة بين قطاع رأس المال الاجتماعي وبين القطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر، والثاني: اختلال التوازن داخل القطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر، وبعد الانتقاد الموجه إليها فإنه ليس من السهل تقييمها حيث لا يمكن اختبارها بشكل تجريبي. ونظرية أقطاب النمو التي تشكل جهدا باتجاه ترتيب وتنظيم منطقي للاستثمارات غير المتوازنة بهدف تعظيم فاعلية هذه الاستثمارات، أما نظرية الإوز الطائر التي تعتبر أنموذجا تاريخيا لمراحل النمو الاقتصادي للبلدان النامية التي جاءت متأخرة في مضمار التنمية والتصنيع، حيث أن حركة التدفقات الاستثمارية كانت بتشجيع قوي من حكومات الدول، كما أنها تشكل أحد ركائز السياسة التصنيعية الرسمية في البلدان المضيفة ولا سيما في مجال التصنيع التصديري.

الفصل الثاني:

إستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية.

تمهيد:

يعتبر التطور الصناعي في أي قطر كان معيارا لمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، فقد أحدث التقدم الصناعي نقلة نوعية في الاقتصاد العالمي، ويعود له الفضل في التحولات الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي شهدتها أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من بلدان العالم المتقدم، والتي يشار إليها عادة بالدول الصناعية، حيث أدى التطور السريع في قوى الإنتاج في الميدان الصناعي إلى تحول هذه البلدان من بلدان متخلفة اقتصاديا إلى بلدان متقدمة ضمن مرحلة النظام الرأسمالي الصناعي.

وسعيا لتفعيل دور الصناعة والاستفادة من مزايا القطاع، تبنت دول عديدة على اختلاف مستوياتها الاقتصادية مجموعة سياسات صناعية متنوعة تهدف في مضمونها للنهوض بالقطاع والتكيف مع المستجدات المحلية والدولية، أملا في تخصيص الطاقات البشرية والطبيعية المتاحة نحو أفضل الاستخدامات وتجاوز المعوقات والمشاكل التنموية بما يخدم السياسة الاقتصادية العامة، ويترجم الأهداف والطموحات على أرض الواقع، وتبعا لاختلاف الأهداف التنموية، عرفت السياسات التصنيعية بدورها تطورا ملحوظا منذ نهاية القرن العشرين، من الانغلاق والاعتماد على الذات بتبني سياسة الإحلال محل الواردات، إلى تبني سياسات أكثر انفتاحا على الخارج كالإنتاج من أجل التصدير. إن الاختلاف في الموارد الطبيعية والأنظمة الاقتصادية والسياسية للدول، إضافة الى عوامل خارجية أخرى قد ساهمت إلى حد كبير في تحديد نمط التصنيع، ونوع الصناعات الواجب الاعتماد عليها عند وضع السياسات والبرامج التنموية لهذه الدول.

إن التحولات في الفكر التنموي والتقانة والقواعد التجارية تفرض على السياسات الصناعية في الدول النامية في القرن الحادي والعشرين، أن تكون متطابقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وعليه فإنه يجب أن تكون بالأساس شاملة التوجه ولا تكون موجهة لقطاعات محددة، كما أن الاعتراف بأهمية السياسات المكملة في دعم التنافسية أدى إلى انتقال التأكيد على تحسين فعالية البنية التحتية، وتحسين رأس المال البشري، وتطوير بيئة ناقلة للاستثمار والاختراع، حيث أن بناء صناعة تحويلية وقطاعات محولة للموارد الطبيعية تحتاج إلى قطاعات خدمية داعمة، لذا فإن سياسات التنظيم والانفتاح يجب أن تمتد إلى قطاعات أخرى مثل قطاع الخدمات كالاتصالات، والقطاع المالي...

ونظرا لأن قواعد التجارة تتطور مع الانتقال نحو استخدام السياسات العامة لدعم السياسات الصناعية فإن استخدام الدعم على الصادرات لم يعد مقبولا ، وبالتالي فإن الاهتمام يجب أن ينصب على تقليل حجم القيود الجبائية والتنظيمية لقطاع الصادرات، وبرامج تسهيل التجارة وتطبيق السياسات العامة غير القطاعية لتحسين الوضع التنافسي للدولة.

إن قوانين منظمة التجارة ليست موجهة للقضاء على السياسات العامة بل لنقلها نحو جهة العرض، حيث أن سياسات رأس المال البشري، والبنية التحتية والتقانة ذات أهمية قصوى لتدعيم التنافسية، وهذه السياسات تحتاج إلى سياسات تكميلية مثل سياسات سعر صرف مستقرة لا تضر ولا تفضل الصادرات، وكذلك إلى سياسات تنمي التنافس ما بين المنتجين في السوق الداخلية بما في ذلك الشركات الأجنبية، وهذه كلها سياسات عامة لا تميز بين الصناعات أوالقطاعات أوالجهات.

ومن أجل تحديد وتفسير كل ما سبق، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، حيث يركز المبحث الأول على التصنيع من خلال: تعريف الصناعة، تطورها، أنواعها، أنماط التوزيع الصناعي؛ أما المبحث الثاني فيهتم بإستراتيجيات التصنيع من خلال: إستراتيجية إحلال الواردات، إستراتيجية صناعة التصدير، إستراتيجية التصنيع من أجل تلبية الحاجات الأساسية، إستراتيجية الصناعة المصنعة؛ أما المبحث الثالث فيركز على السياسات الصناعية من خلال: تعريفها، أنواعها، مبرراتها، أدواتها؛ والمبحث الرابع يركز على السياسات الصناعية في ظل المنظمة العالمية للتجارة من خلال: اتفاقية المنسوجات والملابس، اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

المبحث الأول: التصنيع.

تعتبر الصناعة نشاطا اقتصاديا واجتماعيا ضاربا في القدم، حيث مارست وامتهنت المجتمعات القديمة بعض الحرف والصناعات، وعرفت أهميتها، واكتشفت المزايا الكثيرة التي تحوزها، ما جعل من الصناعة نشاطا متميزا وقائدا لأي عملية تستهدف الرفاهية الاقتصادية، ومن هنا فقد كانت الصناعة ملازمة لعملية التنمية الاقتصادية[1]. فالصناعة عملية معقدة تمتد جذورها إلى بنية المجتمع وتؤثر في تركيبته الحضارية والمادية بما يؤدي إلى تطوره اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا، وفي الوقت نفسه تتأثر الصناعة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذلك المجتمع، وإذا أريد للصناعة أن تسهم بفعالية في تطوير المجتمع ونموه، فإنه يفترض أن تبنى خطة التصنيع على أساس الاستغلال الأفضل والكفء للموارد والإمكانات المتاحة في الدولة[2]، وأهم متطلبات ذلك هو الاختيار السليم لمواقع المشاريع الصناعية على وفق هذه الموارد والإمكانات.

المطلب الأول: مفهوم الصناعة.

أعطي لمفهوم الصناعة أكثر من تعريف، شأنه في ذلك شأن أغلب المصطلحات الاقتصادية، كما أنه خضع إلى عدد من التأويلات والتعاريف المتنوعة، ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين وجهات النظر والمعرفة المختلفة لهذه المدرسة الفكرية الاقتصادية أوتلك، وقد ينجح هذا المفهوم أوذلك في إعطاء بعض الوضوح لهذا القطاع، إلا أنها تقف في نقطة معينة دون أن تتجاوزها، وبهذا تبقى أغلب المفاهيم أوالتعاريف ناقصة ومعرضة للنقد، حتى من قبل بعض أنصار المدرسة الفكرية المعنية[3].

وقبل عرض مختلف التعاريف لمصطلح الصناعة، تجدر الإشارة إلى الفرق بين الصناعة والتصنيع:

تعرف الصناعة على أنها تحويل مستمر وبكميات كبيرة للمواد الأولية إلى منتجات يسهل نقلها، وبأنها عملية ازدياد مساهمة الفعاليات الصناعية في تكوين الناتج القومي، بينما يعرف "Kollontai" عملية التصنيع بأنها الاستخدام الشامل للمنجزات الحديثة للعلم والتكتيك في الإنتاج والتزويد الكامل للاقتصاد القومي بالتجهيزات والآلات الحديثة[4]، ويرى بعض

[1] الطيب داودي، **مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي، الاشتراكي، والاسلامي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى 2010، ص27.
[2] كامل كاظم بشير الكناني، مرجع سابق، ص ص61-62.
[3] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، **اقتصاديات الإنتاج الصناعي**، دار وائل للنشر،عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 13.
[4] التخطيط والتنمية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص 119.

الاقتصاديين أن الفرق يكمن في أن الصناعة هي مجموعة كيانات اقتصادية تعمل لإنتاج أوتقديم خدمات متماثلة إلا أن الصناعة الإنتاجية والتي درج استخدام الصناعة مرادفا لها، فيقصد بها المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في النشاط التقني والإنتاجي، الذي ينقسم إلى النشاط الاستخراجي والتحويلي، لذلك فإن المقصود بالتصنيع هو الصناعات التحويلية أما الصناعة في معناها الأشمل، فتشمل الصناعات الاستخراجية التعدينية والصناعات التحويلية، والجدير بالذكر أن الصناعات الاستخراجية تلعب دورا كبيرا في تحقيق فوائض مالية لتمويل الصناعات التحويلية، والبنية الأساسية اللازمة لها في حال ما توافرت ثروات استخراجية رغم قابليتها للنضوب وحرمان الأجيال القادمة منها ما لم تستثمر فوائضها وعوائدها في مشروعات تساعد على التنمية المستدامة لضمان حقوق الأجيال المستقبلية من الثروة[1]. هذا وللأهمية التي تولى للصناعات التحويلية (التصنيع)، أصبح من أهم مؤشرات التقدم، ماتقدمه القيمة المضافة الصناعية في الدخل القومي، ويلاحظ أن البلدان ذات الدخل المنخفض غالبا ما ينخفض لديها حجم الدور الذي تلعبه الصناعات التحويلية في الناتج المحلي.

كما تظهر الأدبيات الاقتصادية فرقا بين مفهومي الصناعة والتصنيع حيث تعرف الصناعة على أنها: "فروع النشاط الاقتصادي التي تتولى القيام بتحويل المواد الأولية الزراعية والخامات المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية، من شكلها الخام أوالبسيط إلى منتجات أرقى قابلة للتداول، تلبي حاجات الإنسان في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وعليه فهي تتفاعل بوعي تام مع المحيط المادي للإنسان، لتجعلها أكثر منفعة له، وتشبع لديه الحاجات الضرورية[2]، وأكثر من ذلك أنها قادرة على إيجاد منافذ للوصول إلى المستهلك، سواء بصفتها مواد أولية وسيطة أونهائية، وهي بذلك تضم كافة النشاطات الاقتصادية المنتجة"

في حين يعرف التصنيع بأنه: "عملية التطور الاقتصادي للبلد تعبأ فيه حصة متزايدة من الموارد الوطنية بغية تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي بمختلف فروعه، وتجهيز هذه الفروع بتقنية حديثة وتكنولوجيا معاصرة، يلعب فيها قطاع الصناعات

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **الاقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص ص24،23.

[2] مختار بن هنية، **إستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية– حالة البلدان المغاربية**، أطروحة مقدمة للحصول على دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007، ص05.

التحويلية دورا فعالا لإنتاج وسائل الإنتاج وسلع الاستهلاك، مع ضمان معدلات نمو منتظمة ومرتفعة للاقتصاد الوطني تؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي"[1].

وإذا تحولنا إلى مفهوم الصناعة، فهي عبارة عن تقديم خدمة جديدة أومنتج معين ضمن صنف ما، وهي عبارة عامة تطلق على أي نوع من المنتجات الاقتصادية، وتعتبر الصناعة مرادفة للقطاع الاقتصادي الثانوي الذي يعنى بالنشاطات الاقتصادية المعقدة كتحويل المواد الخام إلى منتجات وخدمات ذات فائدة، والصناعة هي إجمالي المشاريع المنتجة تقنيا في أي حقل من الحقول، وغالبا ما يلحق اسم هذا الحقل بمصطلح الصناعة (صناعات تحويلية، صناعة محركات، صناعات نسيجية، صناعات غذائية)[2]، كما تعتبر الصناعة –تحويلا مستمرا وبكميات كبيرة للمواد الأولية إلى منتجات يسهل نقلها، والمقصود من كلمة "مستمر"، استبعاد أثر النشاط الحرفي واليدوي، وتعبير "يسهل نقلها"، استبعاد عمليات البناء– مفتاح التطور الاقتصادي للأقاليم وجزء أساسيا من مفردات التنمية الاقتصادية على المستوى القومي، فالنشاط الصناعي يؤمن إنتاج السلع والخدمات واستغلال الثروات المادية والبشرية لإشباع حاجات المجتمع ضمن مجالات الإنتاج والاستهلاك والتشغيل[3]، ويعتبر القطاع الصناعي قطاعا محركا لخطط التنمية وخاصة في البلدان النامية.

وينصرف مفهوم الصناعة إلى المعاني الثلاثة التالية:

أولا: مفهوم الصناعة في التاريخ الاقتصادي.

حيث يركز هذا المفهوم على مسألة أسلوب الإنتاج، ويستند هذا المفهوم على النشاط واستغلال الأساليب المحسنة لإنتاج الثروة، فقد بدأت الحركة الصناعية حينما أصبحت الماكنة المسيرة، باستعمال الطاقة المولدة مركزيا، الأسلوب النموذجي في إنتاج المواد الصناعية، وفي ظل الظروف المبكرة للحركة الصناعية كان المصنع يشكل الوحدة الأساسية، ولضمان أقصى درجات الاقتصاد في الإنتاج، ينبغي أولا جمع المصانع التي تتولى عمليات صناعية تكميلية، وإخضاعها لإشراف موحد

[1] قاسمي كمال وسعود وسيلة، **مساهمة الصناعة في الاقتصاد الجزائري–دراسة تحليلية نقدية**، الملتقى الدولي الثالث حول "الأداء الصناعي والدور الجديد للجامعة– الفرص والتحديات"،جامعة برج بوعريريج، المنعقد يوم: 21–22 نوفمبر 2016، ص3.

[2] سيد سالم عرفة، **التسويق الصناعي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص67.

[3] كامل كاظم بشير الكناني، مرجع سابق، ص62.

لكي تحقق توفيرا في النفقات لنقل المنتجات الوسيطة، أولاستغلال الفضلات في عمليات صناعية لاحقة، وثانيا ينبغي توحيد الإشراف على الإنتاج لتقليل أصناف سلعة معينة، وثالثا ينبغي التخصص في الإنتاج والتوسع فيه[1].

وهكذا يتركز المفهوم التاريخي للصناعة بالدرجة الأولى على إدخال طريقة جديدة للإنتاج، أو أسلوب جديد للعمل ضمن الفعالية الاقتصادية، وهذا الأسلوب الجديد يتجسد في المكائن المسيرة بالقوة الآلية.

ثانيا: المفهوم الإحصائي للصناعة.

حيث يجب أن ينظر للصناعة على أنها مجموعة من المنشآت، تمثل كل منها وحدة اقتصادية بسيطة أومركبة (مثل مجمع الحديد والصلب)، تقوم بنشاط متجانس وتهدف إلى تحقيق إنتاج السلع والخدمات[2]، أي أن الصناعة تتألف- بموجب هذا المفهوم- من عدة منشآت، والمنشأة هي وحدة اقتصادية تقوم بنمط واحد من الفعاليات الاقتصادية، والمفهوم الإحصائي للصناعة هو تصنيف يعتمد على نوع النشاط الاقتصادي للصناعة، وهذا يمثل جوهر مفهوم الصناعة المتبع في المقياس الدولي للتصنيف الصناعي[3].

ثالثا: مفهوم الصناعة في النظرية الاقتصادية.

خضع هذا المفهوم إلى اجتهادات وتعريفات مختلفة من قبل المنظرين والكتاب، فقد عرف "B.D.G Fortman"، الصناعة بأنها مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا، إلا أن الشرط الخاص بالسلعة الواحدة المتجانسة قد لا يكون دائما موجودا، حيث أن معظم المصانع تنتج عدة منتجات قد تكون أولا تكون بدائل لبعضها، لذلك تعرض التعريف أعلاه إلى نقد من قبل مختلف الاقتصاديين، وذلك لعدم وجود مثل هذا المفهوم في الواقع العملي، إذ لا توجد صناعة ومنشآت تنتج سلعا متجانسة بشكل مطلق. والتعريف المختار للصناعة هو أنها مجموعة من المنتجين لسلع هي بدائل

[1] مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2005 ، ص24.
[2] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص101.
[3] مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، مرجع سابق، ص25.

قريبة لبعضها، لذلك عرفها Chamberlin، بأنها مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع وإن لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا[1]، وعليه فقد تم التخلي عن فكرة التجانس المطلق.

وعرفت لجنة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة الصناعة بأنها عملية التنمية الاقتصادية، والتي تؤدي إلى استغلال ونمو الموارد المحلية باستخدام الوسائل التكنولوجية المعاصرة، بهدف تنويع قاعدة الإنتاج المحلي، وإنتاج السلع الاستهلاكية والإنتاجية، بما يحقق معدلات نمو متزايدة، ويسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي[2].

كما يمكن تعريف الصناعة بأنها "مجموعة المؤسسات تقدم منتجات أوخدمات للمستهلكين أوالمستفيدين في أسواق معينة، ولها قدرة على القيام بتقديم منتجات بديلة لكل من المؤسسات الأخرى"[3].

المطلب الثاني: تطور الصناعة.

تزامن ظهور الصناعة مع قيام الحضارة الإنسانية على الأرض، فهي نشاط بشري منذ الأزل بدءا من الأعمال الحرفية انتقالا إلى لجوء الإنسان للحصول على الغذاء من البيئة المحيطة به. يلى ذلك صعود الإنسان سلم التطور الحضاري شيئا فشيئا، إلى جانب حدوث تطورات على قطاع الصناعة أيضا، حتى اقترنت الحضارة بشكل مباشر بالتطور الصناعي وتقدمه، لما يوفره من عيش كريم وسبل حياة سهلة، فبدأ الإنسان بالتسلسل من الحرف اليدوية والزراعية، ثم الانتقال إلى بناء الأرض وتشييد العمران فوقها، ومع مرور الوقت والزمن ساهم التعرف على المعادن وكيفية استخدامها واستغلالها، على المضي قدما نحو مسيرة التطورات التي شهدتها الصناعة.

لعبت الصناعة ومازالت دورا كبيرا في دفع قاطرة التنمية في جل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد مرت بعدة مراحل تاريخية عرفت باسم الثورات الصناعية، حدث في كل منها تغييرات جذرية في طرق التصنيع وأساليب الإنتاج، وعند

[1] مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، مرجع سابق ، ص ص25-26.

[2] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص101.

[3] **Hill ,G.W,& Jones ,G.R**, Strategic Management Theory : An Integrated Approach, 5 ed , Houghton , USA, 1992, p72.

ذكر كلمة الثورة الصناعية، يعتقد وجود ثورة صناعية واحدة فقط هي تلك التي حدثت في إنجلترا، لكن العالم شهد عدة ثورات صناعية، حيث يجدر ذكر الثورة الصناعية الرابعة، وهي الشعار الحالي لمنتدى "دافوس" الاقتصادي.

أولا: الثورة الصناعية الأولى.

بدأت الثورة الصناعية الأولى التي انطلقت شرارتها الأولى سنة 1733م في بريطانيا، ويعنى بالثورة الصناعية التغيرات السريعة التي حدثت نتيجة التغيرات التكنولوجية في أنماط التصنيع التقليدية، التي تحولت من الصناعة كثيفة استخدام القوة البشرية إلى الصناعة كثيفة استخدام رأس المال الصناعي الموظف في الآلات والمعدات التقنية، وقد ضربت حينذاك بريطانيا سورا حديديا من السرية حين تم اختراع أول آلة لصناعة القطن، وألزمت كافة العاملين بهذه الصناعة على عدم مغادرة البلاد، إلا أن عاملا واحدا هو "Samuel Slater" استطاع أن يغادر سرا[1]، وأن يبني مصنعا خاصا له في أمريكا، كما أعاد بناء آلة غزل القطن اعتمادا على مخزون ذاكرته، وبالتالي تعتبر هذه أول محاولة لنقل تكنولوجيا الثورة الصناعية إلى الولايات المتحدة وخارج بريطانيا.

وقد تزامن ظهور الآلات وانتشارها الكبير مع الاحتياج الملح إلى مصادر جديدة من الطاقة، حيث تم استخدام الفحم الحجري ثم البخار ثم الكهرباء من أجل تشغيل المحركات والآلات والسفن والقاطرات. إن الثورة الصناعية الأولى هي التي أدت إلى وجود وسائل النقل وتسهيل عمليات التنقل بين المدن والبلدان، كما أدت هذه الثورة إلى ظهور النظام الرأسمالي في الاقتصاد، يرتكز على حرية العمل والمبادلات، وتحسنت أوضاع الناس المعيشية، وازدهرت حركة العمران وزاد الإنتاج الصناعي بشكل كبير، مما جعل الدول الصناعية الكبرى، وعلى رأسها إنجلترا، تصبح دولا مقرضة نتيجة وجود فائض ضخم من الأموال لديها.

من ناحية أخرى فقد أدت هذه الثورة إلى تغير مجتمعي ملحوظ، لتنشأ طبقتين رئيسيتين هما طبقة أرباب العمل البرجوازيين، وهي الطبقة التي سيطرت على الحياة الاقتصادية، والطبقة الثانية هم العمال الباحثون عن وظائف، هذا الأمر أدى

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص 11-12.

إلى حدوث تفاوت مجتمعي واضح، مما أدى لضرورة تدخل الدولة للحد من سلبياته[1]، ومن هنا ظهرت التشريعات الخاصة بالحد الأقصى لساعات العمل، والحد الأدنى للأجور، والتأمين الصحي على العمال، والتأمين ضد الحوادث وغيرها.

ثانيا: الثورة الصناعية الثانية.

وتعرف باسم الثورة التكنولوجية، وقد بدأت سنة 1850م ، ولكن يؤرخ لها فعليا من 1871م إلى 1914م مطلع الحرب العالمية الأولى، عندما عمم استعمال الآلة البخارية لتشغيل البواخر، وتطوير السكك الحديدية، ويعزى الفضل لتحديث المحرك البخاري، إيذانا بالثورة الصناعية الثانية إلى (ريتشارد ترفيتك وبلاكسميث) سنة 1799م، وفشلت انجلترا في الحفاظ على الريادة لضخامة تكاليف البحث والتطوير، فانتقلت إلى كافة دول أوروبا وخاصة ألمانيا وفرنسا، وتعدتها إلى الولايات المتحدة التي تسلمت ريادة العالم في مجال البحث والتطوير والتقدم التقني والاجتهادات التكنولوجية[2].

أطلق على هذه الفترة أيضا اسم "عصر التآزر" وهو العصر الذي شهد تطور غالبية الابتكارات الكبرى، وبعكس الثورة الأولى، فإن غالبية الاختراعات في هذا العصر كانت تقوم على العلم، وساهمت هذه الثورة الصناعية في انتاج نطاق واسع من النظم التكنولوجية الحديثة التي لم تكن معروفة من قبل مثل التليغراف، وشبكات الغاز، والمياه، والصرف الصحي، والسكك الحديدية، بعدما كانت هذه الخدمات مقتصرة على نطاق ضيق في بعض المدن. ظهور التليغراف ساهم بسهولة نقل الأخبار والأفكار بين دول العالم في وقت قصير جدا، مما سمح بظهور عصر العولمة وتحول العالم لقرية صغيرة، وسرع من هذا الأمر، ما تم إدخاله من شبكات الكهرباء والهواتف.

ثالثا: الثورة الصناعية الثالثة.

تمثل عصر الديجيتال أوالتحول من عصر الإشارات التناظرية والعصر الميكانيكي والكهربائي إلى العصر الرقمي. بدأت هذه الثورة في أواخر خمسينات القرن الماضي، مع ظهور أجهزة الحاسوب والتسجيل الرقمي، وقد ارتبطت هذه الثورة بما يطلق عليه اسم عصر المعلومات، لأن هذه الثورة الرقمية أدت إلى تطور أساليب وطرق جمع وإرسال المعلومات حول العالم في الوقت تقريبا، لتصبح هذه الثورة هي قلب العولمة التي يعيشها العالم حاليا. الآن يوجد عدد كبير من المصانع العملاقة التي تعمل

[1] الثورة الصناعية، الموقع الإلكتروني: https://www.sasapost.com/fourth-industrial-revolution/، تم الاطلاع عليه في 2017/06/23.
[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص15-16.

بشكل جزئي بواسطة الروبوتات وأجهزة الذكاء الصناعي، لكن هذه المصانع لاتزال تعمل عبر إدارة مباشرة للبشر، وتدخلهم المباشر عند حدوث أعطال.

وشهد القرن التاسع عشر طفرات اختراعية للمحركات الكهربائية وبزوغ نجم أبو الصناعات التجميعية (Henry Ford)، واختراع المحرك الغازي من طرف عالم فرنسي يدعى (اتيان ليونر)، وظهور المحرك الذي يستخدم البترول وقودا له من طرف العالم الانجليزي (Joseph Day)، مما أدى إلى ظهور اقتصاديات الحجم والوفورات الاقتصادية لصناعات الحديد والصلب والصناعات الكيميائيية وتكرير البترول والصناعات الكهربائية وصناعة السيارات[1]، وكان لاكتشاف البترول والتوسع في الصناعات المتعلقة به عظيم الأثر في تخفيض تكلفة الوقود نتيجة الاعتماد على البترول مصدرا هاما للطاقة بديلا للفحم، وبالتالي انتهى عصر الفحم وبدأ عصر البترول ليلعب دورا حيويا في اقتصاديات الدول المنتجة له والدول الصناعية المستخدمة له حتى الآن.

رابعا: الثورة الصناعية الرابعة.

تم استخدام مصطلح "الثورة الصناعية الرابعة" رغم وجود مصطلحات أخرى مثل "الإنترنت الصناعي" أو "المصنع الرقمي"، إلا أنها لا تعطي نظرة شاملة مثل مصطلح "الثورة الصناعية الرابعة"، فبينما ركزت الثورة الصناعية الثالثة على أتمتة الآلات الفردية والعمليات، تجمع الثورة الرابعة بين التحول الرقمي الشامل لكافة الأصول المادية، والتكامل في المنظومة الرقمية مع الشركاء في سلسلة القيمة، ويعزز توليد وتحليل وإيصال البيانات بسلاسة المكاسب التي وعدت بها الثورة الصناعية الرابعة، والتي تنشر مجموعة كبيرة من التقنيات الحديثة لخلق القيمة، وهذه الثورة يحركها مايلي[2]:

1- **التحول الرقمي والتكامل لسلاسل القيمة العمودية والأفقية:** حيث تعمل الثورة الصناعية الرابعة على تحويل العمليات رقميا وتكاملها بشكل عمودي في المؤسسة بأكملها، بدءا من تطوير المنتج والشراء وصولا إلى عمليات التصنيع

[1] حمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص 16-17.

[2] أنيل كورانا، بدر العلماء، **الثورة الصناعية الرابعة: بناء المؤسسات الصناعية الرقمية، استطلاع الثورة الصناعية الرابعة (Industry 4.0) في الشرق الأوسط لعام 2016**، ص 6 ، من الموقع الإلكتروني: https://www.pwc.com/m1/en/publications/documents/middle-east-industry-4-0-survey-ar.pdf، تم الاطلاع عليه في: 2017/09/11.

والخدمات اللوجستية وتقديم الخدمة، كما تعد جميع بيانات عمليات التشغيل وكفاءة العملية وإدارة الجودة، بالإضافة إلى تخطيط العمليات، فإنها متوفرة في الوقت الحقيقي ومدعومة بالواقع المعزز، ومحسنة ضمن شبكة متكاملة، أما التكامل الأفقي فيمتد إلى ما بعد العمليات الداخلية، بدءا من المزودين ووصولا إلى العملاء وجميع شركاء سلسلة القيمة، كما أنه يشمل جميع التقنيات التي تتنوع بين أجهزة التتبع والتعقب وعمليات التخطيط والتنفيذ المتكامل في الوقت الحقيقي؛

2- **التحول الرقمي في المنتجات والخدمات:** يشمل تحويل المنتجات رقميا إلى توسعة المنتجات الموجودة، كإضافة المستشعرات الذكية أوأجهزة الاتصال التي يمكن استخدامها مع أدوات تحليل البيانات، بالإضافة إلى إيجاد منتجات رقمية جديدة تركز على تقديم حلول متكاملة، لتتمكن الشركات عبر تكامل الطرق الجديدة لعمليات جمع البيانات وتحليلها من توليد بيانات حول كيفية استخدام المنتج، وتحسين المنتجات لتلبية الطلب المتزايد من العملاء النهائيين؛

3- **تطوير نماذج أعمال رقمية للوصول إلى العملاء:** تعمل الشركات الصناعية الرائدة على توسعة ما تقدمه من خلال تقديم حلول رقمية ثورية، مثل الخدمات المبنية على البيانات وحلول المنصات المتكاملة، وتركز نماذج الأعمال الثورية على توليد إيرادات رقمية إضافية وتحسين التفاعل مع العملاء والوصول إليهم، وفي كثير من الأحيان تسعى المنتجات والخدمات إلى خدمة العملاء بتقديم حلول متكاملة في منظومة رقمية مميزة.

المطلب الثالث: أنواع الصناعات.

يعتمد تصنيف الصناعة على مستوى تطور الإنتاج الصناعي، والقوى المنتجة، وتقسيم العمل الإجتماعي من جهة، والأسلوب العلمي المتبع في تصنيف الأنشطة والفروع الصناعية من جهة أخرى. إن هيكل القطاع الصناعي يتأثر باختلاف القواعد المتبعة في تقسيم الفروع الصناعية، وبالتالي تمايز هذا الهيكل أوذاك لهذه الصناعة أو تلك، إلا أن هناك أسس معتمدة أساسا في عملية التصنيف حسب استعمال المنتوج الصناعي، وعلى هذا الأساس فإن هيكل تصنيف الأنشطة والمشاريع الصناعية إلى فروع تابعة وفروع وفقا لتخصيص المنتجات الصناعية، وقد تشترك بعض المنتجات بعدة استعمالات منها ما

يستخدم للاستهلاك الشخصي، ومنها ماهو للاستهلاك الإنتاجي كما هو الحال مع مشتقات النفط، فجزء منها يستخدم لمعالجة لاحقة وبالتالي تتحول إلى جزء من إنتاج وسائل الإنتاج، والآخر يستخدم كمواد استهلاك (كوقود) للسيارات والأغراض المنزلية، أما معيار تصنيف مثل هذه المشاريع في هذه الصناعة أو تلك فهو الحصة النسبية للمواد المستخدمة في الإنتاج أوالاستهلاك[1]، فإذا زادت الحصة النسبية لاستخدامها في فروع إنتاج وسائل الإنتاج فإنها ستصنف ضمن هذه المجموعة، وإذا مازادت الحصة النسبية لاستهلاكها الشخصي، فإنها ستصنف ضمن فروع إنتاج مواد الاستهلاك.

إن التصنيف الصناعي هو عبارة عن تبويب معين للأنشطة الصناعية ومشاريعها، وفقا لوظائفها في عملية التقسيم الاجتماعي للعمل، وقد وجدت تاريخيا عدة أنواع من التصنيفات تنتمي إلى ثلاثة مجاميع رئيسة هي[2]:

- **التصنيف الوضعي:** أي كل دولة على حدى وفقا لمستوى الخصائص المحلية لصناعتها سواء المتقدمة منها أوالنامية؛

- **التصنيف الإقليمي:** وهي تصنيفات أكثر شمولا من الأولى وتستخدم في أكثر من دولة ضمن إقليم أومنطقة كبيرة معينة، كالتصنيف المتبع في الدول الاسكندنافية والتصنيف العربي الموحد للنشاط الاقتصادي؛

- **التصنيف الدولي:** وهو عبارة عن تصنيف وضعي أوإقليمي معدل، بحيث يمكنه من أن يستوعب أغلب الأنشطة في رقعة كبيرة من العالم، وهي أكثر شيوعا لكونها تستخدم في توحيد الإحصاءات والدراسات والمقارنات الدولية.

ويمكن النظر إلى القطاع الصناعي في أي دولة وتقسيمه إلى عدة تقسيمات، فالقطاع الصناعي مجموعة من المشاريع الصناعية التي تضم مجموعات رئيسية من الأنشطة: المواد الخام الجاهزة في الطبيعة معدنية كانت أم غير معدنية، والتي يطلق عليها بالصناعة الاستخراجية أومعالجة هذه المواد المستخرجة إلى جانب المواد الزراعية المنتجة في القطاع الزراعي والموردة للقطاع الصناعي بتحويلها سلعا صناعية كإنتاج الفولاذ من خام الحديد، والنسيج من القطن والصوف في الصناعة التحويلية،

[1] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، مرجع سابق، ص17.
[2] المرجع نفسه، ص ص 17-18.

أوأن تنتج خدمات ذات طبيعة صناعية كإدارة المكائن والأجهزة والمواد المعمرة وصيانتها، فالسلع الصناعية قد تكون سلعا مخصصة لإنتاج لاحق على هيئة أدوات عمل كالأجهزة والمكائن، أومواد عمل (مستلزمات إنتاج أوسلع وسيطة) كالإسمنت والفولاذ والحبيبات البلاستيكية...أوأنها مخصصة كسلع استهلاكية شخصية كالسيارات الخاصة، والثلاجات، والأنسجة، والمشروبات[1]... كما هناك منتجات صناعية ذات طبيعة خاصة، تنتجها صناعات معينة كالطاقة النووية والكهربائية، والتي هي إنتاج صناعي ذو خصائص معينة نتيجة تحويل مواد معينة إلى طاقة يمكن استخدامها في معظم مجالات الحياة.

وبشكل عام يشتمل النشاط الصناعي على الصناعات الاستخراجية المتمثلة في التعدين والصناعات التحويلية التي ترتبط بتعديل أنماط الإنتاج لتحويل الصناعات الخفيفة إلى صناعات ثقيلة، معتمدة على استثمار رووس الأموال، والخبرة الفنية والعملية، وتقسيم العمل والإنتاج[2].

أولا: الصناعات الاستخراجية.

وهي الصناعة الرئيسية في معظم الدول النامية، وتشتمل على استخراج النفط والغاز والمعادن كالحديد والفوسفات والنحاس والقصدير...ومقالع الأحجار[3]. وهكذا فإن الصناعات الاستخراجية تقوم على توفير المعدات والوسائل اللازمة للبحث واستخراج المواد الخام التي توجد في الطبيعة على هيئة صلبة أوسائلة أوغازية[4]، كما تشمل هذه الصناعات كل العمليات المتعلقة بمعالجة هذه الخامات مثل التكسير والطحن والغسيل والتنظيف والتصنيف.

وتختلف أهمية الصناعات الاستخراجية من دولة إلى أخرى تبعا لما تحويه من ثروات معدنية، لذا يتعين أن تبدأ الدول النامية برامجها بإجراء مسح شامل لثرواتها المعدنية، وهذه الأخيرة تحتاج إلى أموال طائلة، وخبرات فنية عالية، لذلك فإن معظم الدول النامية لا تعلم الكثير عما تحويه أراضيها من معادن ومواد ووقود وأملاح[5]، ولقد استأثرت الشركات العالمية الكبرى في

[1] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، مرجع سابق، ص14.

[2] محمد يوسف حاجم، تحليل جغرافي **للروابط الصناعية والمكانية لمجمع الصناعات البتروكيماوية في محافظة البصرة جمهورية العراق**، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الخامس للمعلومات الصناعية والشبكات والمعرض المصاحب له، المنعقد يوم 20-22 ديسمبر 2011، الرباط.

[3] أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، ، مرجع سابق، ص 123.

[4] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص114.

[5] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 278.

الماضي بالقيام بهذه المهمة، فحصلت على امتيازات لفترات طويلة تعطيها الحق في البحث عن المعادن وغيرها واستغلالها مقابل إتاوات أوعوائد، واحتفظت هذه الشركات لنفسها بأرقام الاحتياطات المؤكدة والمحتملة للمعادن المختلفة باعتبارها أسرارا لا يحق للدولة المعنية التعرف عليها. ولا شك أن العديد من الدول النامية- وعلى الأخص بعد أن حصلت على استقلالها وأحرزت قدرا معتدلا من التقدم في المجال العلمي- أصبحت قادرة وفي نفس الوقت واعية لإجراء الدراسات اللازمة للتعرف على ثرواتها المكنونة واستغلالها بما يحقق لها أقصى فائدة ممكنة.

تساهم قطاعات النفط والغاز والتعدين بدرجة كبيرة في عائدات الحكومة، وكذلك إجمالي الناتج المحلي والصادرات في البلدان الغنية بالموارد. على الرغم من هذه الفرصة للتنمية، إلا أن الكثير من البلدان الغنية بالموارد تخفق في استخدام قطاع الصناعات الاستخراجية لتنمية اقتصادية واجتماعية أوسع، ما يؤدي إلى معدلات فقر أعلى، وفي بعض الحالات إلى صراع، والذي يشار إليه بـــ"لعنة الموارد"[1]. ويمكن الاستفادة من المنتجات المعدنية في إقامة العديد من الصناعات أو تصديرها إلى العالم الخارجي والحصول على عملات أجنبية ضرورية لاستمرار التنمية، ويتعين على الدول النامية أن تحقق أكبر إضافة ممكنة إلى دخولها من وجود المعادن فيها، إذ تستطيع إقامة معامل تكرير البترول وتنقية النحاس وغيرها من الوحدات التي تزيد من قيم تلك الثروات.

ثانيا: الصناعات التحويلية.

يحتل قطاع الصناعات التحويلية أهمية حيوية لجميع دول العالم، لأنه يمثل قوة الدفع الأساسية للنمو الاقتصادي، بسبب كونه القلب النابض للتطورات العلمية والابتكارية الحديثة، ونظرا لإنتاجيته العالية نسبيا والمجالات الواسعة المتاحة للابتكار والتطوير في إطاره. ويساهم تزايد النمو في القيمة الصناعية المضافة بدفع معدلات النمو صعودا بشكل مستدام، كما يتيح استمرار هذا النمو توظيف شرائح كبيرة من القوى العاملة في نشاطات الصناعات التحويلية، مما يسمح بتحقيق زيادات كبيرة

[1] قطاع الصناعات الاستخراجية: فرصة للتنمية، الموقع الالكتروني: https://www.agora-parl.org/ar/resources/aoe/extractiveindustries، تم الاطلاع عليه في: 2017/09/13.

في الدخل[1]. وتعلب الصناعات التحويلية دورا في إدخال التكنولوجيات الجديدة إلى باقي القطاعات الاقتصادية مثل: الزراعة والنقل والخدمات، الأمر الذي يحقق زيادات في معدلات النمو الاقتصادي.

والصناعات التحويلية هي عبارة عن نشاط اقتصادي يقوم على جملة من العمليات التي تعتمد على الطاقة والآلات وفق نظام متكامل من العمل المصنعي والخدمات، لتحويل مادة أوأكثر إلى مواد جديدة من أجل زيادة أوخلق المنفعة المتوخاة، تختلف في الشكل والخصائص والاستعمال[2]. ويمكن تقسيم الصناعات التحويلية إلى[3]:

- صناعات تحويلية لإنتاج السلع الاستهلاكية؛
- صناعات تحويلية لإنتاج سلع وسيطة؛
- صناعات تحويلية لإنتاج سلع إنتاجية.

وقد اتفق معظم المتخصصين في مجال التصنيع أن أهمية الصناعة التحويلية في إطار عملية التنمية الاقتصادية والتنمية الصناعية تتمثل في[4]:

- اكتساب المهارات الفنية مما يؤدي إلى تطوير وسائل الإنتاج عن طريق إدخال وسائل أكثر تطورا وحداثة، كما يؤثر ذلك في تطوير وسائل الإنتاج في باقي القطاعات، فضلا عن تحفيز تلك القطاعات لضمان توفير متطلبات الصناعة من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج؛
- تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي، حيث أن الاتجاه نحو التصنيع يساعد على استخدام المواد الأولية التي كانت تصدر إلى الخارج، والنتيجة هي زيادة الدخل بمقدار حلقات التصنيع التي قامت بها على هذه المنتجات؛

[1] نحو إعادة الاعتبار للصناعات التحويلية العربية، دائرة البحوث الاقتصادية –الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، جانفي، 2016، ص5.

[2] محمد أزهر سعيد السماك، **جغرافية الصناعة (منظور معاصر)**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص61.

[3] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص115.

[4] محمد زرقون، سمير بوختالة، **دور الصناعات التحويلية في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة حالة قطاع الحديد والصلب–**، الملتقى العلمي الاقتصادي الدولي الرابع حول: التأهيل الصناعي وتحديات إنماء الاقتصاديات العربية– حالة الجزائر، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، المنعقد يوم: 24/23 نوفمبر 2015، ص 105.

- التأثير في ميزان المدفوعات من خلال قيام القطاع الصناعي بإنتاج سلع مختلفة لسد الاحتياجات بدلا من استيرادها، وبالتالي توفير العملات الأجنبية والتي تساعد على استيراد مستلزمات التصنيع، بشرط أن يجري التركيز على تلك الصناعات التي يتزايد الطلب الدولي عليها؛

- إن كل ما سبق يساعد على توفير القدرة الذاتية للاقتصاد على التطور، وتدعيم الاستقلال الاقتصادي، والذي يعتبر ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الاستقلال السياسي.

ويعتبر البلد مصنعا إذا ما بلغ ناتجه الصناعي 25 % من الناتج القومي الإجمالي، وأن يكون دور الصناعة التحويلية واضحا ويحتل 60% من مجمل الناتج الصناعي، كما أن مؤشر العمالة يفترض أن لا يقل عن 10% من العاملين في القطاع الصناعي.

المطلب الرابع: أنماط التوزيع الصناعي.

تتباين العوامل الطبيعية والبشرية الاقتصادية المسؤولة عن قيام النشاط الصناعي ضمن الدولة الواحدة، وبين دول العالم المختلفة، وكان محصلة ذلك تباين أنماط التوزيع الإقليمي للمؤسسات الصناعية، فطغى طابع الصناعات المتفردة في المناطق والتركزات الصناعية على مناطق وأقاليم صناعية متصلة عبر الحدود السياسية، بمناطق أخرى كما هي عليها في النطاقات الصناعية الممتدة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية ومثلها في أوربا الغربية، ويسود العالم أنماط عديدة منها:

أولا: النقطة الصناعية.

يعرفها "Richardson " بأنها مجموعة من الفعاليات المترابطة التي تعود إلى إنتاج معين، والتي تحدث في موقع محدد تكون فيه مخرجات فعاليات معينة، مدخلات للفعاليات التي تليها، وتبدأ هذه الفعاليات من الإنتاج الكلي (المادة الخام) ومن إنتاج السلعة النهائية[1].

[1] **H. Richardson**, Element Regional Economic, Pengum Education, London, 1970, p p.146-148

غالبا ما يشيع هذا النمط في مناطق الصناعات الاستخراجية (التعدينية)، إذ يبرز مصنع أو مصنعان لمعالجة الخامات المختلفة، كمصانع تكرير السكر وسط مزارع القصب، أومشاريع تحلية المياه على شواطئ الخليج العربي، أومشاريع تركير المعادن عند مناجمها كما في كندا وجنوب افريقيا والعديد من دول العالم الأخرى[1]، وقد تكون هذه المنشآت سببا لجذب السكان فتنشأ مناطق عمرانية تخلق نمطا من أنماط توزيع الصناعة.

ثانيا: المناطق الصناعية.

تعرف على أنها تجاور أكثر من منشأة صناعية، بغض النظر عن سعة إنتاجها (صغيرة أو كبيرة)، في منطقة جغرافية واحدة، وهي تتسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية، أوبتكامل أفقي للنشاطات المترابطة في نفس المرحلة أوالمقابلة أوالقريبة منها بمدخلات أومخرجات تكميلية، أوبتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار[2]، وتلعب المناطق الصناعية دورا إيجابيا مميزا، في بيئات توطنها، في تطوير القاعدة الاقتصادية بشكل عام، وسلبيا أحيانا فيما تخلفه من تأثيرات بيئية غير مرغوب فيها.

ويعرف "Bale" المناطق الصناعية بأنها: مواقع أدخلت عليها التحسينات لتشكل عاملا محفزا لإنشاء الصناعات بكل أنواعها وأحجامها، وأن الخدمات المقدمة فيها تقتصر على تحديد الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية، بتخصيص مساحة معينة لكل مشروع حسب حاجته وحسب تقدير الجهات ذات العلاقة لهذه الحاجة، فضلا عن مد الطرق دون تقديم أي خدمات أو توجيهات، ويصبح كل مشروع مسؤولا عن إدارة مشروعه لعدم وجود إدارة موحدة، وتضم المنطقة الصناعية صناعات من الأنواع والأحجام كافة، وعلى العموم فالخدمات المقدمة في المنطقة الصناعية أقل من الخدمات المقدمة في المستوطنة الصناعية[3].

[1] محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سابق، ص89.

[2] هوشار معروف، **تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص343.

[3] **J. R. Bale**, " Toward Definition of the Industrial Estate. "A Note on a Neglected Aspect of urban Geography", Geographical, Vol.59, No: 262, New York, 1974, P6

ثالثا: الإقليم الصناعي.

يتشكل الإقليم الصناعي من تركيز عنقودي للعديد من الصناعات في ثغور صناعية، ما تلبث أن تتسع وتنمو لمسافات بعيدة، منها امتدادات صناعية للعديد من المشاريع ذات الترابطات الإنتاجية المتنوعة. ومن تباين الصناعات في الأقاليم، فإن هناك صناعات أساسية تعد الركائز في ظهور الإقليم وتطوره، وعادة تخدم الأقاليم الصناعية مدينة كبيرة أوعدة مدن قريبة، وإن الإقليم الصناعي لا يعتمد في موارده الخام ولا استهلاك منتجاته على بيئة توطنه، بل من مناطق قد تكون بعيدة عنها كثيرا[1]، ومن أمثلة تلك الأقاليم: "إقليم شيكاغو-كاري"، جنوب "بحيرة مشيكان" في الولايات المتحدة الأمريكية، و"إقليم الرور" في ألمانيا، و"إقليم لاورال" في روسيا، وإقليم "اللورين" في فرنسا، و"إقليم أوزاكا" في اليابان.

رابعا: النطاق الصناعي.

وهو حيث توجد مراكز صناعية متقاربة في موقعها ولكنها منفصلة في توزيعها كنطاق الصناعات البترولية في المنطقة الشرقية للملكة العربية السعودية[2]، وتتسم النطاقات الصناعية بكونها تحتضن مراكز حضرية كبيرة وأنها تتوطن في مناطق المواد الخام والوقود بدرجة أساسية، فضلا عن الهياكل الارتكازية الكفؤة المتاحة في مناطق تواجدها، ومن النطاقات الصناعية الحالية[3]: النطاق الصناعي في شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يغطي ولايات نيويورك، وبنسلفانيا، ونيوجرسي، وديلاوير، ومرلاند، حيث يقيم العديد من الأقاليم الصناعية ويقيم العديد من مدن الصناعات مثل: "هدسن" و"كنكتون" و"تزوي" و"الباني"، وتتسع نشاطات النطاق الصناعي هذا لتشمل صناعات الحديد، والصلب، والطباعة، والملابس، والورق، ولعب الأطفال، وغيرها.

وتشكل البحيرات العظمى نطاقا صناعيا آخر يبدأ بميناء دولوت في الطرف الغربي لـــ"بحيرة سوبريور" إلى "إقليم شيكاغو" شاملا مدن ديترويت ووبونيناك ولانسك وغيرهما، ويمتد هذا النطاق إلى جنوب "بحيرتي أيري أونتاريو"، حيث توجد توليدو وكليفلاند وبفالو، ويتسع النطاق شمالا عبر الحدود الكندية، ليظهر واضحا في المنطقة الصناعية الرئيسية في كندا

[1] محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سابق، ص90.
[2] عبلة عبد الحميد بخاري، اقتصاديات الصناعة، 2015، ص 62.
[3] محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سابق، ص90.

الواقعة في "شبه جزيرة أونتاريو"، أي من تورنتو وهاملتون في غرب "بحيرة ابري" شرقا وحتى مدينة وندسور، المقابلة لمدينة ديترويت غربا عند "بحيرة سانت كليز"[1]، ويمكن أن نعد "إقليم الماهوك" الصناعي امتدادا له، وبذلك يضم مدينتي روجسنز وسيراكوز الصناعيتين.

خامسا: التوطن الصناعي.

منذ عقد الخمسينات، تبلور نهج واضح في التعامل مع مشكلات التوطن الصناعي في إطار عملية التنمية باعتباره أحد عناصر النظام المكاني، وأن أية تغييرات تحدث لأحد هذه العناصر تؤدي إلى حدوث تغييرات وثيقة الصلة في العوامل الأخرى المكونة للحيز المكاني، ويقول " Olivier Dollfus " أن المكان جغرافيا هو: نظام من العلاقات بين مجموعة العناصر الطبيعية كالتضاريس والمياه والمناخ والنباتات...والبيئة، من السكان وكثافتهم ونمط المعيشة وتركيبهم الاجتماعي ونشاطاتهم[2]، ويؤدي المستوى التقني للمجتمع دورا بارزا في طبيعة هذه العلاقات، إذ كلما توفرت الوسائل التقنية المتطورة، توفرت الفرص للإنسان لتسخير الطبيعة لحاجاته.

والتوطن الصناعي هو عبارة عن قطعة أرض مجهزة بالخدمات الاقتصادية والتسهيلات الاجتماعية الضرورية للعمل الصناعي، ومهيأة لإقامة المشاريع الصناعية فيها بشكل يساعد على إنعاش وتطوير وتكييف هذه المشاريع، فهي أداة تطويرية ووسيلة تنموية في آن واحد[3]، كما يعرف على أنه قطعة أرض لها مواصفات معينة تقع ضمن النسيج الحضري للمدن مخصصة للصناعة، يتم تقسيمها وتخطيطها بشكل منسق وفق خطة شاملة تحقق التكامل في الهيكل الحضري وظيفيا وجماليا، وتقدم كافة الخدمات والتسهيلات التي تتطلبها المنطقة من أجل خلق بيئة صناعية مناسبة[4].

[1] محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سابق، ص91.

[2] كامل كاظم بشير الكناني، مرجع سابق، ص ص27-28.

[3] **Ali Al-Fakaike**, Development of Industrial Estate in Iraq , No. 14 , Baghdad 1981 , p. 22.

[4] **Buck , P. William**, "The Industrial park" John Wiley and Sons l.td, New York, 1980, P. 291.

سادسا: القطب الصناعي.

هو عبارة عن تشكيلات صناعية تضم عددا من المصانع الكبيرة ذات القدرة القيادية المتميزة في الابتكار والاندفاع، وهي تعمل في بيئة حضرية متقدمة، يمكن لها أن تصبح مركزا لجذب العمل، ورؤوس الأموال، والمصانع، والأسواق بفعل قوى الجذب المركزية، فيتحول بذلك المجمع إلى قطب يتوسع مع توجهات الأسواق الديناميكية والاستطلاعات التكنولوجية الحديثة[1].

والقطب الصناعي نمط من أنماط التوزيع الإقليمي للصناعات، وهو ظاهرة جغرافية ناجمة عن تفاعلات الموقع والموضع في بعديها الطبيعي والبشري متجسدة في الإطار التخطيطي المبرمج، وتبرز الأقطاب الصناعية إما بدوافع ذاتية ناجمة عن تطور تقنيات الإنتاج وحجم المشروعات، وإما بدوافع خارجية نتيجة لنمو الطلب، أوتوفر الخامات، أوالاستثمارات الجديدة، وهنا تبرز مكانة الصناعة الرئيسية ذات الترابطات الأمامية والخلفية مع بقية نشاطات القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، والأقطاب الصناعية نوعان: أقطاب صناعية ناجمة عن عامل الاستمرار التاريخي، وأقطاب صناعية مخططة وهي ثمرة من ثمار التخطيط الصناعي الذي يعكس سياسات واستراتيجيات الفكر الاقتصادي للدولة. وعموما فالقطب الصناعي ظاهرة تقود إلى[2]:

1- تطوير المناطق الأقل تطورا في الدولة؛

2- يقلل من الفوارق الإقليمية ويهدف إلى خلق التوازن العام داخل الدولة؛

3- يسهم في تخطيط أحجام المراكز الحضرية داخل الدولة؛

4- يكبح جماح الهجرة الداخلية غير المخططة؛

5- يحقق استخداما أنسب للموارد المتاحة في الأقاليم المختلفة سواء كانت طبيعية أو بشرية.

[1] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 343.

[2] محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سابق، ص92.

سابعا: التخصص والتنوع الصناعي.

يقصد بالتخصص الصناعي تواجد صناعة واحدة أوأنواع محددة من الصناعات في منطقة، أوإقليم، أودولة ما، ويقود التخصص الصناعي إلى تحقيق وفورات اقتصادية متميزة، كونه يمارس في ظل أنماط الإنتاج الواسع، وما ينجم عن ذلك من تخفيض في نفقات الإنتاج قياسا للوحدة الواحدة المنتجة، أما التنوع الصناعي فيقصد به قيام عدة صناعات في منطقة ما، أووجود عدد كبير من الصناعات المختلفة الإنتاج في إقليم معين أوعلى مستوى الدولة، وهذا النمط من التوزيع يقود إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الاقتصاد الوطني، مما يتيح عناصر القوة في جسم الدولة اقتصاديا لا سيما في ظروف الأزمات والطوارئ[1]، ويعرف التنوع أيضا بأنه توسيع العمليات الإنتاجية بنشاطات مختلفة وجديدة، ويعتبر البعض أن المنشأة تقوم بالتنويع حالما تبدأ بإنتاج منتوج جديد (دون التخلي عن خطوط الإنتاج القديمة) بما فيها المنتجات الوسيطة والتي تعتبر مختلفة عن المنتجات الأخرى[2].

وتعود فكرة التنويع الصناعي وكيفية قياسه إلى ثلاثينات القرن العشرين خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، نتيجة لما خلفته من كساد اقتصادي، وبطالة في تلك المناطق التي تعتمد على تصدير منتجاتها، مما دفع بعض الباحثين إلى الاعتقاد بأن التنوع الصناعي هو الذي يمكن من تجنب الأزمات الخاصة بالبطالة أويخفف من حدتها، ويقاس التنوع الصناعي في إقليم ما بالاعتماد على عدد العاملين في الصناعة، ويعد " R.C.Tress " أول المهتمين بقياس معامل التنوع الصناعي عام 1938م، واستندت محاولته على الاستخدام المتساوي في إثني عشرة مجموعة صناعية رئيسية كأساس للتنوع المطلق، حيث حسب منه الانحراف كدليل على درجة التنوع والتخصص في المناطق الصناعية، واتبع الخطوات التالية[3]:

1- إعداد جدول لكل منطقة صناعية، يتضمن فروع الصناعات القائمة وعدد المشتغلين في كل صناعة طبقا للأعداد المطلقة، ثم يتم احتساب نسبة العاملين في كل صناعة بالقياس إلى جملة العاملين في القطاع الصناعي في المنطقة ذاتها؛

[1] محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سابق، ص ص96-97.

[2] مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، مرجع سابق، ص ص33-34.

[3] محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سابق، ص ص97-99.

2- ترتيب نسب العمال ترتيبا تنازليا ابتداء من الأعلى إلى الأقل؛

3- احتساب المجموع التراكمي (التصاعدي) للنسب المئوية، ويتم ذلك على أساس أكبر نسبة في التركيب التنازلي، و هي أول نسبة في عمود التراكم، بينما تمثل النسبة التالية في عمود التراكم حاصل جمع النسبة الأولى في عمود التراكم والنسبة الثانية في عمود التنازل، وهكذا سوف يبلغ المجموع المتوالي للصناعة الأخيرة مساويا لنسبة 100%؛

4- يرصد 100% لأي فرع صناعي غير متمثل في المنطقة؛

5- يعكس حاصل جمع نسب عمود التراكم معامل التنوع الخام، ويحسب معدل التنوع الصناعي الخام لكل منطقة؛ ثم يتم استخراج معامل التنوع الصناعي الصافي طبقا للمعادلة التالية:

$$\text{معامل التنوع الصافي} = \frac{\text{المعامل الخام} - \text{المعامل لأكثر المناطق تنوعا}}{\text{المعامل الخام لأقل المناطق تنوعا} - \text{المعامل الخام لأكثر المناطق تنوعا}}$$

وقد أدخل "A.Rodgers" تعديلا بسيطا على تلك المعادلة، فاستخدم المعامل الخام لكل المناطق الصناعية في الأقاليم عوضا عن المعامل الخام لأكثر المناطق تنوعا، وأصبحت المعادلة على النحو التالي:

$$\text{معامل التنوع الصافي} = \frac{\text{المعامل الخام} - \text{المعامل الخام لكل المناطق الصناعية في الأقاليم}}{\text{المعامل الخام لأقل المناطق تنوعا} - \text{المعامل الخام لكل المناطق الصناعية في الدولة}}$$

فإذا كانت النتيجة واحد صحيح، فإن ذلك يعني أن المنطقة متخصصة صناعيا وليس فيها تنوع، وعندما تكون قيمة المعامل أقل من الواحد فإن ذلك يشير للتنوع، ويبلغ التنوع ذروته إذا بلغت قيمته صفر.

المبحث الثاني: استراتيجيات التصنيع.

تعرف الإستراتجية على أنها مجموعة من القرارات المتخذة من طرف المنظمة، بهدف تحقيق ميزة تنافسية، تضمن لها نموا وتوسعا واستمراية. وعليه، فإن الإستراتجية الصناعية ما هي إلا عملية تحديد الموارد الطبيعية والبشرية الضرورية والتي تسمح بوضع الأهداف المستقبلية، ما يساعد المؤسسة والدولة على تحديد الخطط القصيرة والمتوسطة المدى، وتطبيق سياستها الصناعية دون إهمال دور العوامل التكنولوجية في تحقيق الإستراتيجية الصناعية[1].

المطلب الأول: إستراتيجية إحلال الواردات.

إن سياسة الدولة الاقتصادية تؤدي دورا بارزا في اختيار نمط التصنيع، وبالتالي توجيه عملية التخطيط الصناعي وفق الاتجاه المحدد من قبل السلطة، مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانات المتاحة من موارد طبيعية، ومالية والواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد بشكل عام[2]، وخلال عقدي الخمسينات والستينات من هذا القرن، أصبحت استراتيجية التصنيع بإحلال الاستيرادات شائعة في اقتصادات الدول النامية مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وبعض الدول لا زالت تستعملها اليوم، وتتضمن هذه الاستراتيجية استعمالا مكثفا للعوائق أوالقيود على التجارة، وذلك من أجل حماية الصناعات المحلية من منافسة الاستيرادات[3]، وهي استراتيجية متوجهة إلى الداخل بمعنى أن التجارة والحوافز للصناعة تفضل الإنتاج للسوق المحلية على السوق الخارجية.

أولا: مفهوم الإحلال محل الواردات.

ويقصد بها تلك الإستراتيجية القائمة على فكرة اختيار الصناعات التي يمكن إحلال منتجاتها محل المنتجات المستوردة، من خلال إقامة الصناعات التي تخفض من فاتورة الواردات خلال فترة زمنية معينة تتطلبها تنفيذ هذه الإستراتيجية، مما ينعكس

[1] **Bouayad Anis**, Stratégie et Métier de l'Entreprise, édition DUNOD, Paris, 2000, p 42-43.

[2] سلوى صبري، **سياسة إحلال الواردات الفلسطسنية مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير**، المؤتمر الاقتصادي: نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، المنعقد يوم: 16-2012/10/17، ص10.

[3] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، مرجع سابق، ص263.

في النهاية على تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي، ولقد تطلب تنفيذ هذا، وضع سياسات حمائية للصناعة الوطنية سواء في شكل قيود تعريفية أوغير تعريفية[1]، ويكمن الهدف الرئيسي من تطبيق هذه الإستراتيجية، الرغبة في حماية السوق المحلية لتحويل الطلب من المنتجات المستوردة إلى المنتجات المحلية، وتمر هذه الإستراتيجية بمراحل ثلاث هي[2]:

المرحلة الأولى: إنتاج المواد الاستهلاكية الحقيقية (إحلال واردات بدائي)؛

المرحلة الثانية: إنتاج مواد استهلاكية معمرة (سيارات، أدوات كهرومنزلية...)، نتيجة للاختناقات الناتجة عن ضيق السوق التي تواجه المرحلة الأولى، وذلك بإعانة من الشركات متعددة الجنسيات؛

المرحلة الثالثة: إنتاج المواد الوسيطية، أوالبحث عن أسواق خارجية لمواجهة ضيق السوق الداخلية، ويكون نتيجة لذلك البلد حلقة في تقسيم العمل الدولي.

وعلى ذلك فإن إستراتيجية إحلال الواردات، تهدف إلى تخفيض أومنع استيراد بعض المنتجات المصنوعة، ولتحقيق ذلك تستعمل التعريفة الجمركية، أوأدوات قيود أخرى كنظام الحصص والمعايير الصناعية وغيرها من القيود المباشرة وغير المباشرة، ويستفاد من فرض القيود على استيراد تلك السلع التي تريد الدولة إحلالها محل الإنتاج المحلي فائدتين هامتين هما:

1- أن المنتج المحلي يصبح في وضع أفضل من المنتج الأجنبي من حيث المنافسة السعرية، وذلك أن سعر السلعة المستوردة بعد إضافة التعريفة عليها، تصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية؛

2- ينشأ محليا فائض في الطلب على هذه السلع، مما يترتب عليه ارتفاع أسعارها، وبالتالي ربحية الاستثمار فيها، فتتجه الموارد المحلية إلى الاستثمار في إنشاء الصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلعة التي كانت تستورد من قبل.

بعد أن تستفيد هذه الصناعات من فرص الاحلال وتحقق الاكتفاء الذاتي، يكون الباب مفتوحا لها للتصدير، وفي نفس الوقت تقوم بتوسعة استثماراتها في صناعات وسيطية وإنتاجية، على أن تتميز الصناعات بـــ[3]:

- كثافة استخدام رأس المال؛

[1] محمود حامد محمود عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ص31-32.

[2] فتح الله ولعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية**، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الأولى، ص279.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص180.

- أهمية وفورات الحجم الكبيرة؛
- كبر حجم المشروع؛
- تقدم التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج؛
- الحاجة إلى العمالة الفنية الماهرة؛
- الحاجة إلى كوادر إدارية وتنظيمية عالية المهارة والخبرة، أضف إلى ذلك أن ربحية هذه الصناعات خاصة الوسيطية، يجب أن تكون متواضعة.

ثانيا: دوافع سياسة الإحلال محل الواردات.

تعددت الأسباب التي قيلت تبريرا لتبني هذه الإستراتيجية، كما تختلف أهمية هذه الأسباب من دولة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر، وفيما يلي أهم هذه الأسباب[1]:

1- إن قدرا من الإحلال محل الواردات يتحقق كنتيجة طبيعية للنمو، إذ مع اتساع السوق المحلية نتيجة التنمية الاقتصادية، لا بد وأن نتوقع نشوء صناعات محلية جديدة لإشباع الطلب المرتبط باتساع السوق، وأن ذلك لابد وأن يحدث سواء قامت الحكومة بتشجيع هذه الصناعات أم لا، وبالتدريج يتحول هذا القدر من الإحلال محل الواردات مع زيادة النمو في الصناعات الصغيرة، إلى الصناعات التي يتطلب لنجاحها توافر أحجام كبيرة نسبيا لوحداتها الإنتاجية، لهذا فإن الدول الصغيرة سرعان ما تستفيد هذه الإمكانية، من إمكانيات الإحلال محل الواردات؛

2- إن قدرا من الإحلال محل الواردات قد يتحقق نتيجة لضرورة اقتصادية يمليها ما يحدث من اضطراب وأزمات في العلاقات الاقتصادية الدولية، كما حدث خلال الأزمة العمالية سنة 1930م، وخلال الحرب العالمية الثانية؛

3- كثير من الدول الآخذة في النمو قد وجدت نفسها تندفع إلى تبني المزيد والمزيد من استراتيجية الإحلال محل الواردات كرد فعل لما تعانيه من تزايد ضغط العجز في ميزان المدفوعات، وغالبا ما يكون هذا الأخير نتيجة لزيادة الطلب على الاستيراد، الذي يرجع بدوره، وفي جزء كبير منه، إلى طموح برامج التنمية، ونتيجة لجمود قطاع التصدير أوعدم نموه بالقدر المطلوب؛

[1] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، مرجع سابق، ص ص 263- 264.

4- إن الإحلال محل الواردات قد يكون نتيجة لاتباع مخطط التنمية الاقتصادية، ويهدف إلى إقامة المزيد من الصناعات محليا أو توفير المزيد من العملات الأجنبية، أوخلق فرص للعمالة، أوتعظيم الدخل القومي في الأجل الطويل، أوتحقيق هذه الأهداف أو بعضها مجتمعة.

ثالثا: تقييم إستراتيجية إحلال الواردات.

يترتب على سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات آثارا هامة أخذت في الظهور في السنوات التي طبقت فيها هذه الإستراتيجية، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- تبين أن أغلب المستفيدين منها مي الشركات الأجنبية التي دخلت في شراكة مع الصناعيين المحليين، واستفادت من قوانين الحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب، من خلال تحويل جزء كبير من الفوائد والأرباح للخارج؛

2- صعوبة استمرار الصناعات دون الدعم الحكومي للواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية، ما أسهم في تدهور موازين المدفوعات، وبالمقابل تركزت المشاريع المقامة على الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية؛

3- أدت المبالغة في تحديد سعر صرف العملة المحلية بهدف تشجيع الصناعيين المحليين إلى استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية بأسعار رخيصة، إلى نتائج سلبية عديدة أهمها[1]:

- زيادة أسعار الصادرات الأولية وفقدان قدرتها على المنافسة؛
- تشجيع طرق الإنتاج القائم على تكثيف استخدام رأس المال، الأمر الذي نجم عنه فقدان القطاعات التصديرية التقليدية لبعض مزاياما النسبية في الأسواق الخارجية بسبب ارتفاع أسعار منتجاتها؛
- تفاقم مشكلة توزيع الدخل بين الصناعيين المحليين، والمستثمرين الأجانب من جهة، والمنتجين الزراعيين من جهة أخرى، الذين عانوا من تدمور أسعار منتجاتهم خارجيا، واستمرارهم في دفع الضرائب محليا، التي عادة ما يتم استثناء الصناعيين من دفعها كجزء من سياسات الدعم المرتبطة بسياسة إحلال الواردات؛

[1] أحمد الكواز، **السياسات الصناعية**، المعهد العربي للتخطيط، ص7.

4- تعثر تحقيق أحد أهداف هذه السياسات، وهو توثيق الترابط الأمامي والخلفي بين مختلف الصناعات المحلية، بسبب ارتفاع تكلفة المدخلات على تلك الصناعات، والمفترض أن ترتبط أماميا بصناعات إحلال الواردات، وتفضيل الصناعات الأخيرة شراء مدخلاتها من الموردين الأجانب، بفعل رخص السلع المستوردة.

المطلب الثاني: إستراتيجية صناعة التصدير.

ويمكن تسميتها أيضا بإستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج، وذلك على عكس الإستراتيجية السابقة التي كانت تتوجه نحو الإنتاج المحلي لكي يحل محل الواردات، سواء من السلع الاستهلاكية أوالسلع المعمرة (الاستهلاكية، الإنتاجية) والسلع الوسيطة، فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي في الدول التي اتبعت إستراتيجية إحلال الواردات، دفع الكثير من هذه الدول إلى إجراء تعديل على هذه الإستراتيجية بهدف الاهتمام بالتصدير في منتصف الستينات، ومن بين هذه الدول: الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا ثم المكسيك بعد ذلك، وقد اشتملت الإصلاحات[1]:

- منح معونات إلى السلع الصناعية المصدرة؛
- تخفيض الحماية الجمركية على السلع المستوردة؛
- تعديل أسعار الصرف؛
- رفع أسعار الفائدة وجعلها تعطي أسعارا إيجابية حقيقية؛
- إدخال تعديلات على أسعار الخدمات التي تقدمها المرافق العامة بهدف جعلها أسعارا معقولة وتقترب من الأسعار الاقتصادية.

أولا: مفهوم التصنيع للتصدير.

وتعني هذه الإستراتيجية التركيز على إنشاء صناعات معينة تتوفر لها فرص تصدير كل أو جزء من ناتجها[2]، ويعرفها مصطفى عز العرب 1988م، بأنها تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية؛ في حين يعرفها " Krouger

[1] محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1997، ص ص54-55.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 311.

" 1981م، بأنها مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يتم اتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون الاقتصار على سلعة واحدة؛ أما "Balassa "1985، و"Bhagwati"1990، فقد عرفاها بأنها تلك الإستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات[1].

واختلفت المسميات التي تسمت بها من إستراتيجية التصنيع عن طريق التصدير، إلى إستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج، إلى إستراتيجية بناء الصناعات للتصدير، إلا أن معناها المقصود هو التركيز على إنشاء صناعات معينة يكون الهدف منها تصدير جزء أومجمل منتجاتها بشكل مباشر، وقد كان أول تعبير متكامل عن هذه الدعوة متضمنا في تقرير "Raul Prebisch" السكرتير العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الدورة الأولى لهذا المؤتمر في جنيف سنة 1964م، و لم تنطلق هذه الدعوة من فراغ وإنما من استقراء للوقائع الجديدة في العلاقات الاقتصادية بين البلاد المتخلفة والدول الرأسمالية المتقدمة وأهمها مايلي[2]:

1- زيادة الحاجات الاستيرادية الهامة للدول المتخلفة سواء من السلع الرأسمالية أومن الأغذية؛

2- انخفاض مستوى جودة المنتجات الاستهلاكية المصنعة في البلاد المتخلفة، وذلك لارتفاع واستمرار حائط الحماية تحت حجة "الصناعة الوليدة" في نفس الوقت الذي شهد بدء نقل بعض الصناعات من الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول المتخلفة.

طبقت هذه الإستراتيجية عدة دول منها: الدنمارك والنرويج ثم دول من جنوب أوروبا واليابان، فدول جنوب شرق آسيا ككوريا وتايوان، ثم دول أمريكا اللاتينية مثل: الأرجنتين وكولومبيا والمكسيك.

ثانيا: دوافع الأخذ بإستراتيجية التصنيع للتصدير.

تتلخص أسباب ضرورة الأخذ بإستراتيجية التصنيع للتصدير في:

[1] محمود حامد محمود عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 34.
[2] اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص ص182-183.

1- تؤدي إلى تحقيق نمو أفضل من نظيرتها، سياسة إحلال الواردات، لأنها توفر حوافز متشابهة للمبيعات الصناعية المحلية ولأغراض التصدير، وبالتالي تؤدي إ لى تخصيص الموارد بناء على الميزة النسبية، بالإضافة إلى أنها تقود إلى مزيد من استخدام الطاقة الإنتاجية، كما أنها تسمح باستغلال وفورات الحجم، وتساعد في الوصول إلى المزيد من التطورات التكنولوجية كاستجابة للتنافس الدولي، وتساعد كذلك في توفير المزيد من فرص العمل في الاقتصادات كثيفة العمالة[1]؛

2- أنها لا تشجع حرية التجارة فقط، بل أيضا حرية انتقال رؤوس الأموال والعاملين والمؤسسات والطلاب... والشركات متعددة الجنسية ونظام الاتصال المفتوح[2]؛

3- أنه يصعب إن لم يستحل على أية دولة أن تقوم بإنتاج جل احتياجاتها، ومن ثم لا بد وأن تقوم باستيراد قدر من السلع والخدمات الأجنبية، وفي ذلك لا بد وأن تحتاج إلى مزيد من العملات الأجنبية، وحيث أن القطاع التقليدي للصادرات من المواد الأولية في الدول الآخذة في النمو، يعاني من تدهور شروط التبادل وعدم زيادة حجمه كميا بالقدر المطلوب، فمن الضروري اللجوء إلى تصدير المزيد من المنتجات الصناعية[3]؛

4- التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية وما يعنيه من صغر حجم الوحدات الإنتاجية وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، فإذا استطاعت الصناعات البيع في الأسواق الأجنبية فإن هذا يؤدي إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية ويخفض من نفقات الإنتاج. ومن ناحية أخرى، فإن دخول الأسواق الأجنبية إلى جوار المنتجات الصناعية من الدول الأخرى، يدفع الصناعة إلى الاهتمام بنوعية المنتجات والعمل على تخفيض نفقات إنتاجها، وتتمثل صور إقامة صناعات التصدير في[4]:

- تصنيع المواد الأولية وتصديرها؛

[1] أحمد الكواز، السياسات الصناعية، مرجع سابق، ص 8.
[2] ميشال تودارو، مرجع سابق، ص554.
[3] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، مرجع سابق، ص 265.
[4] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص381-382.

- انتقال صناعات إحلال الواردات إلى مرحلة التصدير؛

- إقامة الصناعات التصديرية التي تتمتع فيها الدول النامية بالميزة النسبية.

5- التشجيع على حسن استغلال مبدأ الميزة النسبية الذي يتمتع به الاقتصاد القومي، وهذا من شأنه أن يمكن الدولة من الاستفادة من وفورات التخصص في إنتاج سلع معينة، وهذه الأخيرة ليست بالضرورة سلعا أولية مثل القطن أوالبترول مثلا، ولكن سلعا مصنوعة تعتمد على الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة في إنتاج بعض السلع الأولية وغيرها من الإيجابيات التي يتمتع بها اقتصاد الدولة[1] مثل: وفرة العمل الرخيص اللازم لنجاح صناعة الملابس الجاهزة.

ثالثا: تقييم إستراتيجية التصنيع للتصدير.

سمح تطبيق إستراتيجية بناء الصناعات للتصدير على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية بتحقيق مزايا عدة، لكن بالمقابل فقد خيبت آمال الدول النامية خاصة لما جلبته لها من سلبيات، فقد سمحت بـــ:

1- تعميق رابطة التبعية للنظام الرأسمالي العالمي وذلك في المجالات التالية[2]:

- **في مجال الإنتاج:** فقد اقتصرت عمليات التصنيع على التصنيع الجزئي والأولي لبعض المواد الأولية والصناعات التجميعية والصناعات الملوثة للبيئة وكثيفة الاستخدام للطاقة وعنصر العمل؛

- **في مجال التكنولوجيا:** فقد اعتمدت تجربة التصنيع على استيراد التكنولوجيا من الدول الرأسمالية المتقدمة وعلى استمرار استيرادها، أواستمرار إنتاجها محليا بنفس المواصفات، وذلك حتى تكون المنتجات قادرة على المنافسة في السوق العالمية؛

[1] محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ص56-57.
[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص ص184-185.

- **في مجال حركة رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية:** فقد نشأ التصنيع للتصدير ابتداء بمبادرة من رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية وعلى رأسها الأمريكية، وقد دان في توسعه الأفقي والعمودي أو الرأسي لاستمرار تدفق رأس المال الخارجي؛

- **في مجال التجارة:** فقد ارتبط تطور عملية التصنيع وإمكانية استمرارها في المستقبل، بل وارتبط دوران الإنتاج المحلي أصلا بمدى قوة واتجاهات الطلب في المراكز الخارجية المستهلكة لمنتجات تلك الصناعات التصديرية، وهي المراكز الرأسمالية المتقدمة.

2- ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي.

رغم أنه من أهم أسباب إنشاء بعض الصناعات في الدول المتخلفة انخفاض تكاليف الإنتاج نظرا لانخفاض الأجور، إلا أنه توجد بعض الصناعات التي ترفع أسعار منتجاتها عن مثيلتها في الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى[1]:

- **ضيق السوق المحلي:** وما ينتج عنه من إنتاج الوحدات القائمة بأقل من طاقتها الفعلية، وبالتالي تفقد مزايا الإنتاج الكبير وما يتولد عنه من انخفاض في نفقة الوحدة المنتجة؛

- **انخفاض الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل:** فنتيجة لانتشار الأمية والاشتغال بالزراعة، تكون مهارة وكفاءة العمال الذين يتحولون للقطاع الصناعي؛ بالإضافة إلى ما يعانون من سوء الحالة الصحية وانخفاض مستوى التغذية مما يؤثر على قدرتهم الإنتاجية؛

- **تخلف أساليب الإنتاج:** مما يؤدي إلى تبديد الموارد المتاحة، حيث تستخدم كميات كبيرة من عناصر الإنتاج للحصول على قدر محدود من السلع، في حين أن الأخذ بالأساليب المتخلفة، يسهم في خفض استهلاك عناصر الإنتاج مع زيادة الناتج وبالتالي خفض نفقات الإنتاج؛

[1] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص ص151-152.

3- إحداث مشاريع ضخمة بتكاليف باهضة، لكن أغلبها لا يصل إلى طاقته الإنتاجية الكاملة ،مما أدى إلى امتصاص هـــذه المشاريع لموارد ضخمة أحوج ما تحتاجها الدول النامية في تطوير قطاعات بكاملها[1]؛

4- **حوافز التصدير:** أدى ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي إلى تدخل الحكومة من خلال تخصيص إعانات مختلفة للمنتجين كحافز لهم، يساعدهم على تحمل منافسة المنتجات المماثلة في السوق العالمي[2]، ولكن يلاحظ أن غالبية المنتجات الممنوحة كإعانات على لتصدير، قد اعتادت ذلك، وإن توقفت الدولة عن دعمها، أدت إلى تقلص حجم التصدير؛

5- **تعميق الاختلال الهيكلي:** فكما كان الاستعمار يهتم قديما بالصناعات الاستخراجية وبزراعة بعض المحصولات اللازمة لمصانعه، ويخصها بكل الاستثمارات مما يزيد من سوء أوضاع بقية قطاعات الاقتصاد القومي، انتقل الاهتمام في هذه الإستراتيجية إلى الصناعة التحويلية التي تتبناها الشركات متعددة الجنسية- أداة الاستعمار الجديد – وتتخلف بقية القطاعات[3]، ولذلك أطلق الاقتصاديون على هذا النوع من الإستراتيجية وما يؤدي إليها من نتائج اسم "تنمية التخلف"، بمعنى أنها تعمق من ظاهرة التخلف، بمعنى تغير من أشكالها وتؤكد آثارها في نفس الوقت.

المطلب الثالث: إستراتيجية التصنيع من أجل تلبية الحاجات الأساسية.

لقد فشلت إستراتيجيتي إحلال الواردات وبناء الصناعات للتصدير في تحقيق طموحات البلاد المتخلفة، وشعوبها بشكل فردي أو بالجمع بينهما، كما أنهما لم تستطيعا في النهاية إدخال تغيرات على بناها الهيكلية مما حال دون القضاء على التخلف والتبعية، لذلك كان لزاما على الدول النامية وحتى تخرج من هذه الدوائر السلبية أن تنطلق من إستراتيجية للتوجه الداخلي، وهذا حسب ما أكدته مؤتمرات وندوات دول عدم الانحياز وهيئة الأمم المتحدة والتي أقرت هذه الإستراتيجية.

[1] محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرباح، 2009-2010، ص169.
[2] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص ص153-154.
[3] إسماعيل بن قانة، مرجع سابق، ص185.

أولا: مفهوم إستراتيجية التصنيع لتلبية الحاجات الأساسية.

بدأت أوساط ودوائر التنمية في السبعينات تهتم بخدمات الصحة، والتعليم، والإسكان، والمياه النقية، والصرف وغيرها، واعتبرتها مؤشرا لدرجة النمو الاقتصادي والاجتماعي، وأطلق على ذلك مدخل الحاجات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وقد لاقى هذا المدخل قبولا متزايدا، لأن تزويد المجتمع بهذه السلع والخدمات التي تشكل الحاجات الأساسية، لابد وأن يخفف ويحد من الفقر المطلق، ويفضل البعض هذا المدخل على الإستراتيجيات البديلة التي تسعى إلى تعجيل النمو أوالتي تعمل على زيادة دخل وإنتاجية الفقراء[1].

تقوم إستراتيجية التصنيع لتلبية الحاجات الأساسية، على فكرة توفير الحاجات الأساسية للسكان من غذاء ولباس وسكن وأمن وتعليم وخدمات صحية...وقد أيدها كل من البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، ويرى أصحاب هذه الإستراتيجية بأن تبنيها يسمح بتوفير السلع والخدمات، وبالتالي التخفيض من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه الإستراتيجيات الأخرى، وتهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية تتمثل في[2]:

1- رفع إنتاجية ودخل السكان في الريف وفي المدن، وخاصة الفقراء منهم، وذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل؛

2- التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل: التعليم والخدمات الصحية؛

3- تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الحكومة.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص178.

[2] زبير محمد، **التنمية الاقتصادية والصناعية واستراتيجيات التصنيع مفاهيم وأسس نظرية**، الملتقى الوطني الأول حول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية ...أم قطيعة، المنعقد بجامعة مستغانم يوم 23-24 أفريل 2012 ، ص23.

ثانيا: شروط تطبيق إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية.

إن علاقة البلاد المتخلفة مع العالم الخارجي، وحتى لا تقع دائما فريسة للتبعية، لا بد أن تنطلق من مصلحة الدولة وظروف سوقها المحلية واحتياجاتها الفعلية وبنيتها الهيكلية حتى يتحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي لها معا، كما أنها تحافظ على علاقاتها المتوازنة مع العالم الخارجي، ويتطلب تطبيق هذه الإستراتيجية توافر ثلاثة شروط أساسية وهي:

1- **تقليل التبعية تدريجيا للعالم الخارجي:** وذلك عن طريق[1]:

- حصر الموارد وتحريرها من السيطرة الأجنبية، ويستلزم ذلك تعبئة كافة الموارد المتاحة والإجمالية لخدمة السكان ودعم الاستقلال السياسي والاقتصادي، بتحرير الموارد بالسيطرة الفعلية عليها؛

- تحقيق الأمن الغذائي، ويعتبر هذا الشرط من الشروط الإستراتيجية لنجاح عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي المستندة إلى التوجه الداخلي، فتحقيق الأمن الغذائي يعني ارتقاء دول العالم النامي في التقسيم الدولي، وهذا يتطلب منها اتباع التخصص وتقسيم العمل، حيث يتم زراعة المحاصيل في أنسب المناطق؛

- إقامة قاعدة تكنولوجية: إن سوق التكنولوجيا تتسم بالاحتكار واللااتزان، فهي تكبد الدول النامية أموالا طائلة نتيجة للتكاليف الباهظة، كما تعرض على الدول النامية تكنولوجيا لاتلائم ظروفها ولا تساهم في تطوير التكنولوجيا المحلية مما يزيد في تأخر التنمية؛

2- **تحديد الحاجات الأساسية للسكان:** ومع التسليم بأن تحديد ذلك إنما ينطوي على أحكام تقديرية، إلا أنه لا يتم من فراغ، إذ أن تحديد الحاجات الأساسية يتم بعد استعراض النمط القائم للاستهلاك، والتمييز بين ما يمس

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص ص187-188.

غالبية السكان وما يمس قطاعا محددا بهم[1]، كما أن تحديد ذلك يتم في ضوء تطور مستوى الدخل القومي وما يتعين أن يكون عليه هيكل توزيعه؛

3- **زيادة الإنتاج والإنتاجية:** يتم زيادة الإنتاج والإنتاجية من تحقق زيادة في القوى العاملة كما وكيفا، ولتحقيق قيم مضافة من القوى البشرية يستلزم ذلك تكوين وتدريب الكوادر الفنية الماهرة، بما يمكن من المساهمة في تحقيق أهداف الإستراتيجية[2]، وذلك يستوجب إعادة النظر في مناهج وطرق التدريس، وربطها بما يحتاجه سوق العمل، واتخاذ إجراءات تحفيزية لوقف نزيف القوى العاملة نحو العالم المتقدم.

المطلب الرابع: إستراتيجية الصناعة المصنعة.

سادت هذه الإستراتيجية في الإتحاد السوفييتي وبلاد الكتلة الاشتراكية، ويقوم نمط التصنيع في هذه البلاد على أساس التخطيط المركزي، إن البلاد الاشتراكية وجدت أن الاعتماد على النمط التاريخي للتصنيع سوف يكون بطيئا ولا يحقق التنمية الاقتصادية المطلوبة، ويعتقد مفكرو هذه البلاد أن معدل النمو الاقتصادي يتوقف على مقدار الاستثمار في الصناعات الثقيلة بصفة خاصة، وذلك على اعتبار أن هذه الصناعات مكلفة وتستوعب قدرا كبيرا من الاستثمارات، مما يتيح تحقيق الهدف الاستثماري من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وبالتالي تحقيق هدف زيادة الدخل، وتحقيق مستوى معيشي أعلى وفقا للخطة الموضوعية[3].

أولا: مفهوم إستراتيجية الصناعة المصنعة.

إن محور إستراتيجية الصناعة المصنعة، والتي بلورها الاقتصادي الفرنسي "G.Destan de Bernis" هو إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، وهي تشكل تطبيقا لنظرية النمو غير المتوازن، حيث تعطي الأولوية في الاستثمار لإقامة الصناعات القاعدية بهدف تهيئة المجال لديناميكية اقتصادية من خلال نشوء صناعات تكاملية مع تلك الصناعات. وقد جاءت هذه

[1] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، مرجع سابق، ص266.
[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص189.
[3] محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص42.

الإستراتيجية اعتمادا على نظرية أقطاب النمو، حيث ترى ضرورة الاعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو باعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، لما لها من آثار دفع إلى الأمام وإلى الخلف[1]. واقترح "de Bernis" أن تكون هذه الصناعة أوالصناعات هي من الصناعات الثقيلة أو الإنتاجية وتشمل في رأيه[2]:

1- صناعات الحديد والصلب؛

2- الصناعات الميكانيكية؛

3- الصناعات الكيميائية؛

4- الصناعات الكهربائية والمراكز المتطورة للطاقة.

إن اختيار "de Bernis" لهذه الصناعات يأتي ضمن تميزها بعدد من الخصائص حسب اعتقاده وهي:

- لأنها صناعات عالية التكاليف، لكنه يستطرد من أن كل الصناعات الحديثة في ظروف التقدم التكنولوجي، حتى وإن كانت استهلاكية هي ذات كثافة رأسمالية عالية؛

- أنها تحتاج إلى الانغلاق عن العالم الخارجي، ولا سيما بعد المرحلة الأولى اللازمة لتأمين مستلزمات إقامة هذه الصناعات من العالم الخارجي، وتأتي أهمية هذا الانغلاق من أجل خلق محرك داخلي للتنمية؛

- أن هذه الصناعات تحتاج إلى زمن طويل كي تعمل وتعطي ثمارها مثل كل المشاريع ذات المردودية الاجتماعية العالية.

[1] زوزي محمد، مرجع سابق، ص21.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص174.

وعليه فهذه الإستراتيجية يتم فيها خلق طاقات إنتاجية قبل أن يتوفر الطلب عليها، وفي رأي أنصارها أن هذا الأمر لا يثير المخاوف، إذ أن الصناعات المقامة قادرة على خلق الطلب على منتجاتها، بالإضافة إلى الدور الهام الذي يقوم به التخطيط في التنسيق بين القطاعات والصناعات المختلفة[1].

ثانيا: تقييم إستراتيجية الصناعة المصنعة.

إن هذا النمط من التصنيع نشأ وتبلورت خصائص ملامحه من خلال التجربة الاشتراكية في دول شرق أوروبا، وبزعامة الاتحاد السوفييتي السابق، وبالنظر لتباين الظروف التاريخية والموضوعية للدول النامية عن تلك التي كانت قائمة في المنظومة الاشتراكية، لذلك فإن محاولة التقليد واعتماد هذا الأسلوب كقوالب جاهزة سيكونان عديمي الجدوى للأسباب التالية[2]:

1- لقد استحدثت مجموعة من الدول الاشتراكية تكنولوجيا خاصة بما يتناسب وظروفها الخاصة، ولم تكن الفجوة التكنولوجية بالحجم والضخامة التي تعاني منها الدول النامية اليوم؛

2- مكنت الظروف التاريخية لهذه الدول من إنجاح سياسة الانغلاق أوالحصار التي فرضتها على نفسها لمواجهة دول الغرب الرأسمالي، مما ساعدها على تجنب العديد من المشاكل والتخلص من آثار موجات التضخم والانكماش التي تنخر اقتصاديات الدول الرأسمالية، وقد حقق لها هذا الغرض الاقتصادي المتطور ما تمتلكه من ضخامة الموارد الاقتصادية وسعة السوق، وهي مستلزمات لا تتوافر في الدول النامية؛

3- حققت الكتلة الاشتراكية تقدمها الاقتصادي ونموها الصناعي في فترة قياسية، بيد أنه يجب ألا يغيب عن البال مقدار التضحيات الجسيمة التي تحملتها شعوبها وماعانته من تقشف قاس حتى في حاجاتها الأساسية الضرورية، وهي قضية قد لا تتكرر ذاتها في الدول النامية في ظل ظروفها الراهنة؛

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص309.

[2] محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سابق، ص ص208-209.

4- لم تواجه الدول الاشتراكية ما تواجهه الدول النامية الآن من مشكلة ازدحام سكاني في مرحلة نموها الصناعي وتطورها الاقتصادي، و لم تكن هذه المشكلة وقت ذاك تمثل ضغوطا على مواردها الاقتصادية المتاحة؛

5- إن الأخذ ببرامج طموحة في الصناعات الثقيلة وخاصة في بداية عملية التصنيع والتنمية يتطلب ضغطا للاستهلاك وارتفاعا ملحوظا في معدلات الادخار لخلق التراكمات اللازمة للتنمية الاقتصادية والتقدم الصناعي، وهذا ما لا يمكن تحقيقه في الدول النامية، بسبب الانخفاض في مستوى الدخل الحقيقي للأفراد وضمور حالة الإشباع لدى المواطنين، وعلى أساس قانون "Engel"، فإن سوق السلع الصناعية ستكون محدودة للغاية ومعدلات الادخار والتراكم الرأسمالي سيكونان متواضعين جدا، وهذا ما ينسحب على واقع الدول النامية واعتمادها المستمر على العالم الخارجي في استيراد المعدات والآلات بل والخبرات البشرية اللازمة للتصنيع، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة العجز فيها وزيادة مديونية موازين مدفوعاتها الرأسمالية.

المبحث الثالث: السياسات الصناعية.

ارتبطت السياسة الصناعية تاريخيا في الغرب برغبة الحكومات في حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنتجات القادمة من الخارج، والتي كانت في معظم الأوقات أكثر تنافسية بسبب أسبقيتها في التمرس واكتساب التجربة في المجال الصناعي، ودورهما في خفض التكاليف والتأهل للمنافسة. وفي هذا السياق، يؤكد المؤرخ الاقتصادي "Paul Bairoch" -في كتابه المعنون "أساطير وتناقضات التاريخ الاقتصادي"- أن البلدان الغربية خاصة: أوروبا والولايات المتحدة وكذلك اليابان طورت صناعاتها في ظل السياسة الحمائية، وليس في كنف التجارة الحرة، على عكس ما هو شائع، أما البلدان النامية فقد حرصت بدورها ومنذ استقلالها على تشجيع التصنيع، وآمنت به كأقصر الطرق نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والالتحاق بالغرب.

المطلب الأول: تعريف السياسة الصناعية.

هناك تعريفات عديدة ومختلفة لمصطلح السياسة الصناعية منها:

يعرفها " Reich,R " المدافع الكبير عن السياسة الصناعية في الولايات المتحدة بأنها: منظومة من الإجراءات الحكومية مصممة لدعم الصناعات التي تمتلك إمكانات تصديرية وخلق فرص العمل ودعم البنية التحتية للإنتاج، وهناك من يستخدم تعريفا أوسع مثل "Pinder, J" بحيث يشمل كل السياسات المصممة لدعم الصناعة بما فيها محفزات الاستثمار المالية والنقدية والاستثمار المباشر وبرامج التجهيز ومحفزات للبحوث والتطوير، وسياسات دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة[1].

إن مثل هذا التعريف يشمل الدعم المباشر لتأسيس وتحسين البنية التحتية المادية والاجتماعية والسياسية والتجارية وسياسة المنافسة وإجراءات منع تشكل الاحتكار.

وبالمقابل هناك تعريف يستخدم المفهوم الضيق للسياسة الصناعية، وهو تعريف "Johnson,C" والذي ينظر اليها على أنها تلك النشاطات الحكومية الهادفة لدعم التنمية في بعض الصناعات للمحافظة على التنافسية الدولية. وهناك توجه آخر والذي يعتمده "Lardsmann,M " الذي يؤكد في تعريفه على المحتوى الانتقائي، حيث يقول أن السياسة الصناعية هي تلك التي تفرق وتختار بين الصناعات والقطاعات، وأنها مصممة لكل صناعة مختارة وكل قطاع ضمن الاقتصاد الوطني. وهناك من يصف السياسات الصناعية بأنها إجراءات حكومية تدعم عملية خلق القدرات الإنتاجية والتكنولوجية في الصناعات التي تعتبر إستراتيجية لأغراض التنمية القومية[2].

ويعرف البنك الدولي السياسة الصناعية: أنها "الجهود الحكومية لتعديل البنية الصناعية لترويج النمو المبني على الإنتاجية"، كما أن السياسة الصناعية ليست حكرا على القطاع الصناعي، بل يمكن تطبيقها على كل القطاعات، بالإضافة إلى ذلك، فإن الدول تضع أهدافا متعددة للسياسات الصناعية مثل: التشغيل والتصدير والإنتاج والواردات وتوزيع الدخل وأهداف غير اقتصادية (سياسية) مثل[3]: تعزيز السيادة الوطنية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

[1] مدحت القريشي، "السياسة الصناعية والتنمية في البلدان النامية (بين المؤيدين والمعارضين)"، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 20، العدد 76، ص3.

[2] المرجع نفسه، ص 3.

[3] السياسات الصناعية في ظل العولمة، جسر التنمية، العدد111، مارس 012، ص ص7-8.

وحسب رأي كل من: "Jacques Fontanel" و"Raymond Barre" ، فإن السياسة الصناعية هي[1]:

سياسات دفاعية تسعى إلى عكس اتجاهات السوق التي غالبا ما فشلت أيا كانت الوسائل المستخدمة (الإعانات أو الحماية التجارية...) ؛ ويمكن تعريفها أيضا على أنها تلك السياسة التي تضم مختلف التدابير التي غايتها إيجاد أو مرافقة التحولات في الصناعة، وبالتالي لا تأخذ ضمن السياسة الصناعية إلا تلك التدابير الموجهة لهذا القطاع قصد التأثير على البنية الصناعية سواء أكان ذلك عن طريق الأمر أو عن طريق التحفيز، ووفقا لهذا التعريف فإن السياسة الصناعية[2]:

1- يمكن أن توجه لخلق التطورات والتوجهات في الصناعة؛

2- يمكن أن توجه لمساندة وإدراك التطورات والتحولات في الصناعة؛

3- تكون موجهة إلا للصناعة المقصودة من خلال هذه السياسة؛

4- تؤثر على هيكل (أوبنية) هذه الصناعة؛

5- تختلف وسائل توجيه تدابيرها بشتى الطرق، وهذا بين الأمر والتحفيز.

وعرفها أيضا خليل حسين بأنها: "مجموع الإجراءات التي تلجأ إليها الحكومات لتنفيذ سياسات معينة، عبر عدة وسائل، كالتعريفة الجمركية، أوالرسوم وسعر الصرف، بالإضافة إلى الائتمان المصرفي، والدعم، وسعر الفائدة، ذلك بهدف التأثير على القرارات المتعلقة بالصناعات أو السلوكيات الصناعية لجهة الإنتاج أوالاستثمار أوغيره، وبالتالي تشجيع الصادرات أوإحلال الصناعات المحلية مكان الصناعات المستوردة[3].

وعليه فإن السياسة الصناعية، وإن اختلفت مفاهيمها في التوسع أو التضييق، فإنها بمثابة وسيلة لتحقيق الهدف التنموي ببناء طاقة إنتاجية التصنيع، وهي تهدف إلى[4]:

- كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية بين الاسخدامات المختلفة في عملية الإنتاج (كفاءة التخصيص)؛
- الكفاءة المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات بأقل قدر ممكن من الموارد الاقتصادية (الكفاءة الداخلية أو الفنية)؛

[1] **Raymond Barre et autres**, Principes de Politique Economique, OPU, Alger ,1993 .P: 98

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص242.

[3] حسين خليل، **السياسات العامة في الدول النامية**، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2007، ص 273.

[4] بامخرمة أحمد سعيد، **اقتصاديات الصناعة**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الثانية، 2001، ص245.

- كفاءة توزيع الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بين أفراد المجتمع أوالمشتركين في النشاط الإنتاجي (الكفاءة التوزيعية).

المطلب الثاني: أنواع السياسات الصناعية.

إن وضع سياسة صناعية من شأنه أن يساعد على تعزيز النمو الإقتصادي، و توسيع ظروف العمل، و خفض عجز الميزان التجاري، والمحافظة على البيئة، وتنمية الموارد الإنسانية والمالية، وزيادة الإنتاجية بواسطة رفع المستوى العام للتكنولوجيا المطبقة، ودعم النوعية والجودة والمنافسة، ومنع الإحتكار، وضبط تطور الأسعار، وهناك نوعين من السياسة الصناعية:

أولا: السياسة الصناعية العمودية.

يطلق عليها أيضا السياسة الصناعية النوعية، حيث تتوجه إلى جزء من المؤسسات تبعا للفروع أوتبعا لتوطنها ضمن منطقة جغرافية معينة[1].

اتبعت الحكومات سياسة صناعية رأسية تستهدف قطاعات مختارة من أجل النمو، والتمست هذه الأنواع من السياسات حماية الصناعات الوليدة ودعم القطاعات الإستراتيجية، وفي حين لا تزال البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية تضطلعان بهذه السياسات إلى حد ما، تم التشكيك كثيرا في هذا النهج بوصفه مناهضا للسياسات التي تسعى إلى تحرير التجارة وزيادة عدد الأسواق الحرة، وعلاوة على ذلك، تميل السياسات الصناعية الرأسية إلى التطابق مع هيكل صنع القرار المركزي، حيث تركز الأهداف الإنمائية على مؤشرات النمو الاقتصادي الكلي، بما في ذلك الناتج القومي والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، أوعلى الأمن القومي، ويميل هذا النهج إلى عدم تشجيع تنمية المشاريع الخاصة والابتكار، بل ويحول دون نمو الاقتصاد الجزئي وتوزيع مزايا الرفاه على جميع القطاعات، كما أن محاباة قطاعات معينة على حساب غيرها يعزز سلوكيات

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص244.

السعي الإيجاري التي تلتمس فيها جماعات الربح، التأثير على السياسة العامة والحفاظ على مخططات دعم تدخلية من أجل مكاسب شخصية[1].

ثانيا: السياسة الصناعية الأفقية.

تستهدف هذه السياسات جميع قطاعات الاقتصاد بالتساوي، ويمكن أن تتضمن، على سبيل المثال، السياسات التي تقوم بتشجيع الإنفاق الاستثماري أو توزيع الموارد بشكل عام، كما تندرج أيضا السياسات التي تستهدف التعليم والصحة والموضوعات الثقافية تحت هذه الفئة[2].

لقد اكتسبت السياسات الصناعية الأفقية أوسع تأييد في السنوات الأخيرة بوصفها نهجا أكثر فاعلية للتغلب على إخفاقات السوق، وتستطيع الحكومات إيجاد البيئة المواتية اللازمة لتعزيز التنمية الصناعية من خلال تيسير الوصول إلى المعلومات، وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية، وبناء القدرة، وتوسيع نطاق البنية التحتية، وقد بينت الدراسات أيضا أن السياسات الأفقية تميل إلى الحد من تشوهات السوق وتعزيز زيادة المنافسة المفتوحة والشفافية، والحد من مخاطر فشل السياسات المرتبط بتدخلات فاقدة الوجهة، وتذهب الأدبيات الحديثة إلى مدى أبعد بتأييدها نموذج جديد للنمو الصناعي، يقوم على شراكة إستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، يتولى فيها أصحاب المصلحة معا وضع سياسات مناسبة وفعالة من خلال خطوط اتصال أكثر انفتاحا، ويقال أن ذلك يتيح تبادل المعلومات على نحو أفضل، فيما يتعلق بالتحديات والفرص التي تواجه تنمية القطاع الخاص، وتعزيز عملية صياغة السياسات الصناعية، ومع ذلك ينبغي توخي الحذر لضمان أن لا تسفر السياسات الأفقية عن تحيزات قطاعية، وأن يضل التنسيق والتشاور متوازنا بين جماعات المستفيدين[3]، ولهذه السياسة عدة تصنيفات[4]:

[1] أثر السياسات الصناعية على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،الأمم المتحدة، 2007، ص ص1-2.

[2] الورقة الخضراء عن السياسة الصناعية في مصر، وحدة دعم السياسات بمركز تحديث الصناعة، نوفمبر، 2003، ص7.

[3] أثر السياسات الصناعية على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، مرجع سابق، ص2.

[4] الورقة الخضراء عن السياسة الصناعية في مصر، مرجع سابق، ص7-8.

1- **السياسة الخاصة بأنشطة محددة:** هذه السياسات غير محددة بالنسبة لقطاعات صناعية معينة، بل تكون انتقائية بالنسبة لأنشطة معينة في العملية الإنتاجية (مثل البحث والتطوير أو الابتكار)؛

2- **السياسات الخاصة بصناعات محددة:** تتوجه هذه السياسة لقطاعات صناعية محددة، ومن بين هذه السياسات هناك السياسات التي تهدف إلى تطوير الصناعات عالية التقنيات، فضلا عن السياسات التي تهدف إلى مساعدة الصناعات المتعثرة (المنهج الضيق للسياسات الصناعية)؛

3- **السياسات الخاصة بشركات محددة أو السياسات الخاصة بمشروعات محددة:** تتوجه هذه السياسات لخدمة شركات معينة، أو تقديم المساعدة الموجهة لتطوير تكنولوجيا معينة أو منتجات معينة.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة العمودية هي التي تطبق الإجراءات المختلفة على قطاعات معينة (منتقاة)، في حين أن السياسة الأفقية هي التي تطبق الإجراءات ذاتها على جميع القطاعات الصناعية، وعليه فإن السياسة العمودية تستهدف التأثير على إنتاج صناعات معينة، في حين تركز السياسة الأفقية على تحسين نوعية المستلزمات في عملية الإنتاج والتي تفيد جميع الصناعات، وأن مثل هذه الإجراءات تشمل تشجيع التعليم والتدريب المهني، وبناء البنى التحتية وتشجيع تدفق ونقل التكنولوجيا ودعم البحوث والتطوير وضمان حقوق الملكية والتطبيق القانوني للعقود، والسياسة الأفقية لا تتطلب الكثير من البنى التحتية والمؤسسية بل تتطلب عددا قليلا من الوسائل والأدوات مثل إجراءات الدعم وتكديس رأس المال البشري وإجراءات عامة لدعم النشاطات الإنتاجية، كما أنها تتضمن محفزات للبنية التحتية وتطوير بنية الأعمال، ويشار إلى أنه حتى السياسات الأفقية قد يكون لها تأثير مختلف على القطاعات المختلفة، وبالتالي يكون لها تأثير مشابه للسياسة العمودية، ولهذا يصعب التفريق بين السياسة العمودية والسياسة الأفقية أحيانا[1].

وسواء كانت السياسات الصناعية أفقية أورأسية في نطاقها، فإنها عبارة عن أدوات تدخلية تستخدمها الحكومات لإنشاء مسار للعمل وتحقيق نتيجة أو أكثر في مجال السياسات، والأهم تحقيق تأثيرات في مجال السياسات العامة. وعلى الرغم من أهمية تحسين عمل صياغة السياسات الصناعية من خلال التنسيق، فإنه من المهم على قدم المساواة، ضمان تماسك

[1] مدحت القريشي، **السياسة الصناعية والتنمية في البلدان النامية (بين المؤيدين والمعارضين)**، مرجع سابق، ص 307.

السياسة العامة عبر القطاعات، عن طريق تعزيز الأطر التحليلية التي يمكن من خلالها تقييم السياسات الصناعية على النحو الملائم في إطار تنمية مستدامة، وينبغي أولا وقبل كل شيء أن تنشئ اتفاقا بشأن الهدف الإنمائي أوالأهداف الإنمائية التي يجب أن تخدمها أنشطة السياسات الصناعية، وعلى سبيل المثال، بينما قد تسعى سياسة صناعية ما إلى تحسين مناخ الأعمال، ينبغي النظر في تقييم نجاح النشاط لمعرفة ما إذا كان هذا النشاط قد زاد من الصادرات أوحد من تكاليف المعاملات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، أوولد الدخل، أوأوجد التوظيف، أويسر الاستثمار في عمليات إنتاج أكثر استدامة، وإيضاح التأثير المستصوب، أوالتأثيرات المرغوب فيها منذ بدء عملية صياغة السياسات، يمكن أن يحسن تصميم أنشطة السياسات الصناعية ويتيح كذلك رصد وتقييم فاعليتها على نحو أفضل[1].

المطلب الثالث: مبررات السياسة الصناعية.

بعد موجة المعارضة الشديدة لاستخدام السياسة الصناعية من بعض الأوساط، عادت السياسة الصناعية من جديد لتصبح الموضة السائدة وذلك في أعقاب الأزمة المالية العالمية، حيث أدت الأزمة إلى إعادة النظر في الدور الاقتصادي الذي تلعبه الحكومات واكتسب التدخل الحكومي في الاقتصاد قدرا من الشرعية، وهناك العديد من المبررات الاقتصادية التي تستخدم لتبني السياسة الصناعية وأهمها[2] :

أولا: مبررات السياسة الصناعية العمودية.

1- إن من أكثر المبررات وضوحا لاستخدام السياسة الصناعية العمودية هي حجة الصناعة الناشئة وذلك باستخدام الحماية التجارية الانتقائية، ويؤكد البعض بأن وجود حالة وفورات التعليم في العمل، فيما بين الصناعات يعزز بشكل كبير حالة التدخل لصالح الصناعات الناشئة؛

[1] أثر السياسات الصناعية على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، مرجع سابق، ص2.

[2] مدحت القريشي، **السياسة الصناعية والتنمية في البلدان النامية (بين المؤيدين والمعارضين)**، مرجع سابق، ص ص9-11.

2- إن السوق الدولية متركزة بشكل أكبر من السابق، والإنتاج العالمي، والتجارة الدولية، والتكنولوجيا أصبحت تخضع إلى هيمنة الشركات متعددة الجنسيات، وتسارعت التغيرات التكنولوجية، وأصبح الإنتاج مكثفا للمعرفة، كل هذه العوامل تؤثر سلبا على آفاق التنمية في البلدان النامية، مما يفرض الحاجة لدى البلدان المذكورة للتدخل الحكومي،

3- إن وجود حالة فشل السوق تعيق وظيفة الأسواق الحرة وتمنع قدرة البلدان على تحقيق الأهداف التنموية، ولهذا نحتاج في مثل هذه الحالة إلى تدخل الدولة للتغلب على فشل الأسواق واستخدام السياسة الصناعية. وعليه وجود حالة فشل السوق يعتبر مبررا تقليديا لاستخدام السياسة الصناعية العمودية؛

4- أدت العولمة إلى توسيع نشاطات المصانع العالمية الكبيرة، حيث أنها تقوم بتحديد مواقع المراحل الإنتاجية المختلفة للمنتج المعين في بلدان مختلفة من خلال فروعها وشركائها، فالمصنع العالمي يتمتع بعدد من المزايا (بالمقارنة مع المصانع الأصغر حجما في البلدان النامية)، حيث يمتلك مزايا محلية مرتبطة بالتكنولوجيا، وبالتجربة، والمعلومات عن الأسواق، والتسويق، والتوزيع، ووفورات الحجم على مستوى المصنع، ويمكن للمصنع الكبير أن ينتفع من خدمة الشبكات مع الشركاء، والتعاون مع المصانع الأخرى، والحصول على المستلزمات الإنتاجية من مصادر رخيصة، فضلا عن تمتعه بإمكانيات توسيع السوق، ومزايا التجمعات واتفاقات التراخيص والعقود طويلة الأمد في الشراء والتجهيز والمشروعات المشتركة.كل هذه المزايا للمصنع الكبير متعدد الجنسية تجعل المصانع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية غير قادرة على المنافسة على قدم المساواة مع المصانع الكبيرة، مما يجعلها بحاجة الى الرعاية والدعم والتدخل الحكومي؛

5- يشير المؤيدون لاستخدام السياسة الصناعية إلى أن هناك مجالا للتدخل عندما تكون الأسواق يشوبها التشوه وغياب شروط المنافسة، أو عندما تكون السوق ليست كاملة أي غياب شروط المنافسة الكامل؛

6- ومن المبررات الأخرى، هي أن التدخل الحكومي استند على مقولة العامل المفقود في البلدان النامية (هو رأس المال والتكنولوجيا والريادة والتي لا تظهر من خلال قوى السوق لوحدها)، ولهذا فإن الحكومة تحتاج إلى وسائل عديدة لتحقيق النمو. إن أسواق رأس المال غير الكاملة لا يمكن لها أن تولد ما يكفي من المدخرات أوتوزيعها بشكل كفء دون أن يكون هناك شكل من أشكال التدخل في السوق؛

7- تفضل البلدان النامية عادة سياسة التعامل مع الصناعات كبيرة الحجم، الأمر الذي ينعكس سلبا على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ولهذا فإن تدخل الدولة هنا يمثل مجالا من مجالات السياسة الصناعية، التي يمكن أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير مثل هذه السياسة على الصناعات المذكورة ضمن إطار الأهداف التنموية.

8- وأخيرا يشير بعض المنظرين الاقتصاديين أمثال " Rodan,R " و" Nurkse,R " بأن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية، وأن التنمية تتطلب تغييرا، لأن قوى السوق لوحدها لا يمكن أن تؤدي إلى إعادة توزيع الموارد نحو النشاط الصناعي من قطاعات الزراعة والمواد الخام، لهذا يتطلب الأمر تغيير هيكل الحوافز لتحقيق هذا الهدف.

ثانيا: مبررات السياسة الصناعية الأفقية.

لقد اكتسبت السياسات الصناعية الأفقية تأييدا واسعا في السنوات الأخيرة، باعتبارها مقاربة فعالة للتغلب على حالة فشل السوق، فمن خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات، وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية، وبناء القدرات، وتوسيع وتطوير البنى التحتية، يمكن للحكومات أن توفر البيئة المطلوبة لتشجيع التنمية الصناعية، ومن أهم المبررات لاستخدام السياسات الأفقية مايلي:

1- أن السياسات الأفقية تميل إلى تقليل التشوهات التي تتولد من جراء استخدام السياسات المعمودية، لأنها تعزز المنافسة وتدعم الاقتصاد الوطني؛

2- أن السياسة الأفقية تعمل على تسوية الأرضية لجميع الصناعات وفي نفس الوقت تميل إلى إضعاف الحوافز التي تدفع للبحث عن الربح والتخلص من الفساد، فضلا عن أنها تعزز حالة الشفافية وتدعم الانسجام الاجتماعي. وكما أن السياسات الأفقية تساعد على تقليص مشكلة سيطرة الحكومة وفشلها وتبعد المشكلات التي تساعد على إدامة استخدام السياسات العمودية؛

3- وأخيرا فإن السياسة الأفقية هي أسهل في مجال التكيف إلى ظروف السوق المتقلبة لأن منافعها لا يتم قطفها من قبل مجموعات محددة، والتي يمكن أن تعمل على إدامة الوضع القائم.

المطلب الرابع: أدوات السياسة الصناعية.

تطورت مناهج وأدوات السياسة الصناعية مع تغيرات الفكر التنموي، وكذلك نتيجة لتغير البيئة الخارجية، وتوجه الدول نحو تطوير البنية التحتية للاستجابة لمتطلبات اقتصاد المعرفة، والتخصص في إنتاج السلع والخدمات ذات التقانة العالية، وقد تطورت السياسات والأدوات، وتغيرت حسب مقتضيات تطور الاقتصاد مثل حجم السوق والصدمات الخارجية، وعدم فعالية سياسة إحلال الواردات، وكذلك حاجة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للحصول على الأسواق والتقانة، وتأثرت السياسات بالعوامل الخارجية مثل المنافسة والتغير التقني، والضغوطات من العملاء التجاريين وكذلك الأزمات المالية[1]، وقد استخدمت الدول النامية طيفا واسعا من السياسات التي يمكن أن تصنف ضمن السياسة الصناعية، ويمكن تجميعها في ثلاث مجموعات سياسات أساسية: الأسواق الخارجية، المنتجات، وعوامل الإنتاج.

أولا: التدخل في السوق الخارجية.

وذلك لحماية الصناعات المحلية من الواردات وتتمثل الأدوات أساسا في:

1- **التعرفة على الواردات:** وهي أداة من أدوات الحماية بمفهوم "الصناعات الناشئة"، والتي لا يمكن أن تنافس المنتجات الأجنبية محليا وخارجيا إلا من خلال دعمها بالحماية والأشكال الأخرى للدعم[2]، وهي تمر بمراحل، حيث في المرحلة الأولى يكون المطلوب من التعرفة أن تطور صناعات لسلع استهلاكية محلية تحتاج كثافة في اليد العاملة، أما في المرحلة التالية، فإن الإنتاج المتطور تكنولوجيا بشكل نسبي، هو الذي يتطلب من حماية التعرفات الجمركية، تشجيع المستثمرين على الدخول في أنشطة معقدة أكثر من الناحية التكنولوجية، وفي هذه المرحلة، يمكن التخلص تدريجيا من حماية الصناعات في المراحل الدنيا، ويمكن لمقاربة كهذه أن تساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية من خلال ضمان إقامة صناعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية وأكثر تقدما لتوفير فرص عمالة لهؤلاء العاملين في الصناعات كثيفة اليد العاملة قبل أن تتعرض هذه الصناعات للمنافسة العالمية، وينبغي أن يعمل ذلك على توفير عمل أكثر لياقة و إنتاجية للشباب في الصناعات عالية التكنولوجيا، من

[1] السياسات الصناعية في ظل العولمة، مرجع سابق، ص9.

[2] أحمد الكواز، أهم إستراتيجيات السياسة التجارية، المعهد العربي للتخطيط، ص5.

خلال تحفيز تحقيق منحنى تصاعدي فعال للنمو، والحد من الفقر، والتنمية البشرية[1]. وينبغي لسياسة التعرفة أن تؤكد على أن الصناعات تدرك بوضوح، أن حماية التعرفات لن تستمر للأبد، وأن الصناعات التي تصبح تنافسية ستؤول إلى الزوال، وينبغي أن تكون لصالح غايات وصناعات مستشرفة للمستقبل، وليس لتلك الصناعات المضمحلة أو غير القابلة للحياة.

2- نظام الحصص:

إن من بعض العراقيل الكمية للتجارة الخارجية، نظام الحصص، والذي بموجبه تقوم السلطة بتحديد كمية معينة لا يسمح بتجاوزها عند الاستيراد سواء بالقيمة أو بالجانب الكمي للسلعة، وهناك نظام حصص يطبق على الواردات، ونفس الشأن قد يكون بالنسبة للصادرات، وهنالك ثلاثة أسباب رئيسية قد تدفع أي دولة لانتهاج هذا النظام عند الاستيراد[2]:

- تأثير نظام الحصص قد يكون أوضح وأجل من النظام السعري، لأن الحصة الواجب استيرادها قد تكون محددة سلفا ومعروفة، عكس النظام السعري الذي قد تشوبه بعض الضبابية؛

- قد يكون الطلب المحلي على منتوج أجنبي غير مرن، وبالتالي الشيء الذي يدفع إلى وجوب فرض هذا النوع من الحصص، ونفس الشيء بالنسبة للمعروض من المنتوج الأجنبي، الذي قد يتسم بعدم المرونة، وبالتالي فإن النظام السعري قد لا يكون له تأثير واضح على المعروض، مما يفرض اللجوء إلى نظام الحصص؛

- إن نظام الحصص سيسمح للصناعات المحلية أن تتماشى وظروف السوق وتنسجم مع المعطيات الجديدة وبالتالي تعدل من طرق إنتاجها وتنسجم مع ما هو مطلوب.

3- الترخيص الصناعي:

[1] موراي غبس، "السياسة التجارية، الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات"، إدارة **الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA)**، 2007، ص ص20-21.

[2] **Emmanuel Nyahoho et Pierre Paul Proulx**, le Commerce International- Théories, Politique et Perspective Industrielles, 3eme édition, Presse de l'université de Québec, 2006, p167-168.

أصبح ترخيص الملكية الصناعية من أهم وسائل نقل التكنولوجيا لتصنيع المنتجات المصنعة بها في أسواق بعيدة عن السوق الأم لهذه التكنولوجيا، ومن قبل أشخاص آخرين غير صاحب التكنولوجيا، فبدلا من تصنيع هذه المنتجات من قبل صاحب التكنولوجيا في مصانعه في بلده، تصنع المنتجات من قبل أشخاص آخرين مرخص لهم باستخدام التكنولوجيا، وغالبا بوضع علامة المرخص عليها، بشرط الحفاظ على مستوى النوعية والجودة والرقابة على ذلك من قبل صاحب التكنولوجيا والعلامة، وبهذا يكون التصنيع في بلد المرخص له، فيزيد الاستثمار ويشغل يدا عاملة و يحرك السوق الداخلي[1].

إن أهمية الترخيص الممنوح للاستثمار في مجال السياسات الصناعية للدول النامية يعتمد بشكل واضح على مدى القيود والمحددات المتعلقة بمقياس الموافقة على طلبات الترخيص وشروطها، وإن هذا المقياس وهذه الشروط قد تكون محددة بشكل واضح أو قد تكون عامة وعرضة للاختيار من قبل الإدارة العامة. إن بعض الدول وعلى رأسها الدول النامية استخدمت أنظمة ترخيص مقيدة ومحددة، والبعض الآخر استخدم أنظمة ترخيص أقل صرامة وتقييدا، وتختلف طبيعة إجراءات الموافقة على المشروع من دولة إلى أخرى، إلا أن طبيعة الإجراءات المستخدمة في الدول العربية تمثل أرضية مشتركة، وقد يزيد عليها واحد أو أكثر من الإجراءات النوعية التالية، والتي تختلف من دولة إلى أخرى[2]:

- إجراءات حماية البيئة؛
- إجراءات الوقاية من الحريق ؛
- إجراءات متطلبات الدفاع المدني؛
- إجراءات توطين المشروع في منطقة صناعية؛
- إجراءات الحصول على ميزات تشجيعية للمشروع.

[1] كنعان الأحمر، **الانتفاع بالمعلومات المتعلقة بالعلامات التجارية لأغراض عقود الترخيص والامتياز**، ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الصناعية من أجل ريادة الأعمال والتجارة والبحث والتطوير، ماي 2004، ص3.

[2] عزمي لطفي محمد عبد الرحمن، الترخيص **الصناعي في الضفة الغربية الواقع والدور المرتقب في إحداث تنمية صناعية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2001، ص10.

4- تشجيع الصادرات:

تتمثل الخطوة الأساسية لتحفيز وتشجيع الصادرات الصناعية، في إيجاد قاعدة متطورة من الصناعات التحويلية التي تنتج لأجل التصدير، وتتمثل الخطوة التالية في ضرورة رسم السياسة التجارية الملائمة التي تكفل تنمية وتشجيع وتحفيز الصادرات الصناعية، وتتمثل أهم بنود تلك السياسة في[1]:

- تخطيط الصادرات الصناعية؛
- سياسة الدعم والإعانات؛
- السياسة الجمركية؛
- تمويل وضمان الصادرات؛
- السياسات الترويجية.

ويجب أن لا يتبادر إلى الذهن، كما هو الانطباع السائد لدى الكثيرين، بأن سياسة تشجيع الصادرات هي مرادفة لسياسات تحرير التجارة الخارجية، فإذا ما أخذنا تجارب الدول المصنعة حديثا مثل كوريا، فنجد أن سياسات تشجيع الصادرات قد تعايشت مع العديد من أشكال التشوهات، والتي تتناقض بدورها مع سياسات تحرير التجارة، ويعتقد المدافعون عن هذه السياسة أنها توفر حوافز متشابهة للمبيعات الصناعية المحلية، ولأغراض التصدير، وبالتالي تؤدي إلى تخصيص الموارد بناء على الميزة النسبية، بالإضافة إلى أنها تقود لمزيد من استخدام الطاقة الإنتاجية[2]، كما أنها تسمح باستغلال وفورات الحجم، وتساعد في الوصول إلى المزيد من التطورات التكنولوجية كاستجابة للتنافس الدولي، وتساعد كذلك في توفير المزيد من فرص العمل في الاقتصادات كثيفة العمالة.

[1] رياض بن جليلي، **سياسة حفز وتشجيع الصادرات الصناعية**، المعهد العربي للتخطيط، ص ص1-2.
[2] أحمد الكواز، **السياسات الصناعية**، مرجع سابق، ص ص7-8.

ثانيا: التدخل في أسواق عوامل الإنتاج.

وذلك من خلال:

1- متطلبات سياسات الأداء والقيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث تحقق الدول المضيفة آثارا إيجابية؛

2- التدخل في الأسواق المالية وأسواق رأس المال، بغية تصحيح تشوهات الأسواق وترويج الصناعات الجنينية وحماية الصناعات المتهالكة أو إخراج الصناعات؛

وتتكون الإجراءات من[1]:

- تطوير مؤسسات تمويل التنمية (بنوك التنمية)؛
- توفير دعم رأس المال؛
- الأولويات للحصول على القروض.

ثالثا: التدخل في سوق الإنتاج.

وذلك لتطوير المنافسة في الأسواق الداخلية، وتتضمن قوانين المنافسة وتنظيم الأسواق، بالإضافة إلى التدخل في سوق العمل عن طريق أهداف الفعالية والعدالة، مثل تطوير الموارد البشرية عبر التعليم والتدريب، والثاني عبر إدراج حدود الأجور الدنيا وشبكات الأمان.

المبحث الرابع: السياسات الصناعية في ظل المنظمة العالمية للتجارة.

إن امتداد السياسات التي أسست لها منظمة التجارة العالمية أدت بشكل أوبآخر إلى إلغاء الخصوصيات للسياسات الاقتصادية التي تتبعها معظم الدول النامية المنضمة إلى المنظمة، وبطبيعة الأمر انسحب هذا الإطار على السياسات الصناعية

[1] أحمد الكواز، **السياسة الصناعية في ظل العولمة**، مرجع سابق، ص 10.

حيث لم يعد لنظام الحصص من وجود فاعل، كما لم يعد لسياسات الحماية الجمركية من أثر واضح في ظل ضغوط اتفاقيات المنظمة مع الدول الأعضاء. لذا فإن بحث السياسات الصناعية من خلال اتفاقيات منظمة التجارة تعطي فكرة واضحة عنها، سيما وأن هذه الاتفاقيات ستصيغ السياسات على المستوى الدولي.

لاشك أن تأسيس منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التي نجمت عنها، والتي حررت التجارة متعددة الأطراف قد تركت تأثيراتها السلبية على السياسات الاقتصادية عموما، والسياسة الصناعية على وجه الخصوص، فنظام الحصص لم يعد يمثل أداة لهذه السياسة، وأن أنظمة الحماية الجمركية وأشكال الدعم المقدم للقطاع الصناعي، قد خضعت لقواعد المنظمة المذكورة حيث تم تخفيض التعريفة الجمركية وتم منع القيود الكمية(نظام الحصص) على الاستيرادات، كما أن تزايد الاتفاقيات الثنائية أو الاقليمية قد أدى إلى انحسار المساحة العامة للسياسة المتاحة للبلدان النامية، ويشار هنا إلى أن الاتفاقيات المذكورة تعمل على توسيع مساحة القوانين والأنظمة فوق ما هو موجود في قواعد منظمة التجارة العالمية. إن مثل هذه الإجراءات بطبيعة الحال تركت تأثيرات سلبية على السياسات الصناعية وخصوصا في البلدان النامية[1]، وهناك جوانب عديدة من الاتفاقيات المتعلقة بالنشاط الصناعي منها:

المطلب الأول: اتفاقية المنسوجات والملابس.

تم إدراج المنسوجات والملابس في اتفاقات GATT بسبب إصرار البلدان النامية على ذلك، حيث ما يقارب 50% من التجارة والغزل والمنسوجات والملابس، كانت تخضع لاتفاقية الألياف المتعددة، وهي عبارة عن ترتيبات ثنائية للحصص[2]، وقد طالبت البلدان النامية بإدخال هذا البند في مفاوضات GATT من أجل الإلغاء التدريجي لقيود الحصص المفروضة بموجب اتفاقية الألياف المتعددة ،حيث يقدر حجم هذا النشاط بـــ 240 مليار دولار سنويا. أرادت البلدان النامية إزالة هذه الاتفاقية خلال خمس سنوات، بينما أصرت الولايات المتحدة على إزالتها خلال 15سنة، هذا وقد توصلت الأطراف إلى إزالة القيود تدريجيا وإزالة جميع الحصص الباقية الواردة في اتفاقية الألياف المتعددة بداية عام 2005م، بالإضافة إلى حق الأعضاء في حماية مصالحها باستخدام إجراءات للوقاية من خطر زيادة الصادرات إليها من المنسوجات والملابس، والتي تسبب خسائر

[1] مدحت القريشي، **السياسة الصناعية والتنية في البلدان النامية (بين المويدين والمعارضين)**، مرجع سابق، ص ص9-11.

[2] سعداوي سليم، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية (معوقات الانضمام وآفاقه)**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص27.

جسيمة تصيب صناعتها الوطنية التي تنتج أصنافا مماثلة. وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق يمثل خطوة إيجابية مهمة بالنسبة إلى تجارة المنسوجات والملابس وخصوصا من منظور الدول النامية، إلا أن درجة التحرير التي سينجزها قد لا تكون بالضخامة التي صورها بعض المراقبين، وذلك للاعتبارات الآتية[1]:

1- من الواضح أن برنامج الدمج التدريجي للمنتجات في GATT 1994، قد استبقى نصف كمية الواردات من المنسوجات والملابس للدمج في المرحلة الأخيرة (2002-2005)، وبالنظر إلى ضخامة النسبة، فليس من المستبعد أن تطالب بعض الدول المستفيدة من تقييد التجارة في هذا القطاع، بمد فترة الدمج لهذه الشريحة ومن ثم إطالة فترة الحماية إلى أكثر من العشر سنوات المتفق عليها؛

2- ترك الاتفاق لكل دولة حرية اختيار المنتجات، التي يتم إخراجها من اتفاقية الألياف المتعددة في كل مرحلة، مع اشتراط أن تتضمن المنتجات أصنافا من كل قسم من أربعة أقسام تم تحديدها، وليس من المستبعد أن تختار الدول المتقدمة المنتجات التي لا تخضع لحماية كبيرة كي يتم دمجها في GATT 1994 في المراحل الأولى، وهو ما يعني بقاء أسوار الحماية إلى أكثر من عشر سنوات المتفق عليها؛

3- أجاز الاتفاق (المادة 6) للدول اتخاذ إجراءات وقائية خلال الفترة الانتقالية 10 سنوات على أساس تمييزي أي ضد دول بعينها، أي خلافا لما تنص عليه المادة 19 من اتفاقيات GATT، وذلك إذا وجدت الدول المستوردة أن الواردات من منتج معين لم يتم إدماجه في GATT 1994 قد تدفقت، أو من المحتمل أن تتدفق بكميات ضخمة تلحق ضررا جسيما أوتهدد بوقوع مثل هذا الضرر بالصناعة المحلية، وقد أدخل هذا الإجراء الوقائي بناء على إلحاح دول الاتحاد الأوروبيي، التي تشبثت بحماية أسواقها، ويلاحظ أن معايير تحديد الضرر الجسيم، تتسم بمرونة شديدة، مما يشير معه اتخاذ هذا الإجراء الوقائي من جانب الدولة ذات المصلحة، وقد نص الاتفاق أنه عند تطبيق الإجراءات الوقائية الانتقالية، سوف تمنح معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا، وكذلك للدول التي يكون إجمالي صادراتها من المنسوجات والملابس صغيرا بالمقارنة بحجم صادرات الدول الأخرى الأعضاء، والتي لا تمثل صادراتها سوى نسبة صغيرة من الحجم الكلي لواردات هذا المنتج في الدول المستوردة.

[1] حسين مصباح العلام، **دراسة حول مستقبل التنمية الصناعة العربية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعة**، كلية الزراعة قسم الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد، 2010، ص ص 126-127.

وينص اتفاق المنسوجات والملابس على إلغاء نظام حصص الاستيراد، الذي كان معولا به من قبل، وفقا للاتفاقات الثنائية التي تعقد بين الدول النامية والدول المتقدمة، ويكون هذا الإلغاء على أربع مراحل تدريجية[1]، وعلى مدى عشر سنوات تبدأ من 1995م حتى عام 2005م، والهدف من هذا الإلغاء هو إنهاء استخدام القيود غير التعريفية على المنسوجات والملابس، وكذلك إنهاء نظام أو ترتيب الألياف المتعددة، الذي كان مطبقا من قبل وأدى إلى تقييد التجارة العالمية في المنتجات النسيجية بوضع عدة قيود كمية عليها. وهذه المراحل موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 2: مراحل التخلص من القيود التجارية على المنسوجات والملابس خلال الفترة (1995-2005).

الخطوة	النسبة الواجب إخضاعها لقواعد اتفاقية المنظمة.	النسبة السنوية الواجب تطبيقها للتخلص من الحصص المتبقية بافتراض أن النسبة السائدة عام 1994 هي 6%
الخطوة 1: 1997/12/31-1995/1/1	16 % من حجم الواردات يجب أن يكون خاضعا لقواعد اتفاقية المنظمة.	6.96 %سنويا.
الخطوة 2: 2001/12/31-1998/1/1	17 % من حجم الواردات يجب أن يكون خاضعا لقواعد اتفاقية المنظمة.	8.7 %سنويا.
الخطوة 3: 2004/12/31-2002/1/1	18% من حجم الواردات يجب أن يكون خاضعا لقواعد اتفاقية المنظمة.	11.05 %سنويا.
الخطوة 4: 2005/1/1 الاندماج الكامل في اتفاقية المنظمة والتخلص النهائي من نظام الحصص.	49 % على أقصى حد.	لا توجد حصص متبقية.

المصدر : **أحمد الكواز، السياسات الصناعية**، مرجع سابق، ص 12.

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص 33.

كما يخضع تنفيذ هذا الاتفاق على منتجات النسيج لآلية مراقبة (OST)، وهي هيكل دائم يتكون من عشرة أعضاء ويمثل الأطراف بشكل متوازن وتمثيلي، وتتولى آلية الرقابة على النسيج (OST) التعرف على النزاعات القابلة للنشوء عند تطبيق الاتفاق[1]، كما تشمل الاتفاقية أيضا بعض البنود لمكافحة المراوغة والالتفاف حول القوانين الخاصة بالحصص، كالتلاعب في قواعد المنشأ، وتزوير الوثائق الرسمية، وتؤكد الاتفاقية في هذا الصدد على ضرورة إيجاد إطار قانوني للتعامل مع هذا النوع من الممارسات، كما توفر اتفاقية المنسوجات والملابس معاملة خاصة للموردين الذين تمثل حصصهم 1.2% أوأقل من مجموع الحصص المطبقة في 31 ديسمبر 1997، حيث يمكن لهؤلاء زيادة حصصهم بمعدلات تزيد عن 25% في المرحلة الأولى، بدلا من 16%، وتزيد بنسبة 27% في المرحلة الثانية، وبنسبة 27% في المرحلة الثالثة[2].

وتمضي البلدان المتقدمة ببطء في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية بشأن المنسوجات والملابس، وقد فضلت تلك البلدان البدء بإدراج بنود غير هامة ضمن قواعد منظمة التجارة العالمية، وإرجاء إدماج المنتجات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية إلى مراحل لاحقة، ويذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أرجأتا إدماج ثلثي وارداتهما ضمن الاتفاقية المذكورة في قواعد منظمة التجارة العالمية حتى عام 2005م، كما أن الاتحاد الأوروبي هو الجهة التي طبقت أكثر السياسات تقييدا، فقد كشفت خطة طرحت في عام 2000م لبرنامج تكامل الاتحاد الأوروبي ضمن إطار المرحلة الثالثة من الاتفاقية بشأن المنسوجات والملابس، ضمن قواعد منظمة التجارة العالمية بحلول نهاية عام 2004، فإن الجزء الأكبر من هذه التجارة عبارة عن منتجات غير خاضعة أصلا للحصص الاستيرادية، وأنه لن تكون قد حررت حتى ذلك التاريخ سوى 52 حصة من أصل 219 حصة، ويعني ذلك أن نسبة 79% من التجارة المقيدة ستظل خاضعة لنظام الحصص حتى نهاية عام 2004م، أي تاريخ انتهاء العمل بالاتفاقية[3]، وتمثل البلدان النامية المورد الرئيسي للمنسوجات والملابس في البلدان المتقدمة، ففي عام 2000م، بلغت حصة البلدان الموقعة على الاتفاقية حول المنسوجات متعددة الألياف في إجمالي واردات بلدان الاتحاد الأوروبي

[1] **Thiébaut Flory**, L'Organisation Mondiale du Commerce: droit institutionnel et substantiel, Bruxelles, Bruylant, 1999, p77.

[2] أحمد الكواز، **السياسات الصناعية**، مرجع سابق، ص11.

[3] **Shafaedin M**, Free Trade or Fair Traide ?, An Enquiry Into The Causes of Failure In Recent Trade Negosiation, UNCTAD, Descution paper n° 153, 2000, p 26.

الخمسة عشر من المنسوجات والملابس نسبة حوالي 46%، وبإضافة البلدان المتوسطية (بما فيها تركيا) ودول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي تصبح هذه النسبة 69%.

من الواضح أن الاتفاقية بشأن المنسوجات والملابس لم تغير بصورة جذرية وضع فرص الدخول إلى أسواق البلدان المتقدمة، إذ استمرت هذه الأخيرة في تطبيق إجراءات حمائية جديدة على هذا النوع من التجارة، بدعوى الحاجة إلى المزيد من الوقت من أجل التكيف مع متطلبات الاتفاقية، ولا تبدو هذه الحجة مقنعة على اعتبار أن هذا القطاع تمتع بحماية مشددة من تلك البلدان على مدى تاريخ اتفاقيات GATT، مما يعني أن الوقت المتاح لها من أجل التكيف كان كافيا، ومن ناحية أخرى، يعد من المفارقة أن تضطر البلدان النامية، باستثناء البلدان الأقل نموا، إلى تنفيذ معظم أحكام اتفاقيات جولة الأوروغواي، مع ما يضعه ذلك من عبء ثقيل على كاهلها، في حين يستغرق وقف العمل بالاتفاقية حول المنسوجات متعددة الألياف مدة عشر سنوات تبدأ من عام 1995م، وحتى بعد عام 2005م، فإن الارتفاع الكبير في المعدلات التعريفية ووجود الشرط الوقائي الجديد الذي يسمح بفرض بعض القيود الاستيرادية على المصدرين الصاعدين لمدة لا تزيد على أربع سنوات بسبب "النمو غير المتناسب للصادرات" و"الضرر اللاحق بالصناعات المحلية"، سيسمحان للبلدان المتقدمة بفرض قيود استيرادية[1].

المطلب الثاني: اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة.

الاستثمار من حيث الجوهر هو النقطة الرئيسية في مفاوضات GATS، والبلدان المتطورة هي الجهة الطالبة، وتوفر GATS إطارا يمكن عن طريقه التفاوض على حل وسط أمثل يتم بموجبه منح المستثمرين الأجانب إمكانية الوصول إلى الأسواق الخاضعة لشروط متعلقة بالتنمية منصوص عليها في اتفاقية GATS، وتركز مفاوضات هذه الأخيرة على الحد من الأدوات الخاصة بالسياسة التجارية الاستثمارية وعلى أنظمة الدخول والتأسيس، بما في ذلك حدود رأس المال الأجنبي والقيود على نوع الكيان القانوني أوالمشروع المشترك، والحدود المتعلقة بعدد مزودي الخدمات أوبقيمة أوكمية التعاملات، بما في ذلك ما يتم منها من خلال اختبارات الاحتياجات الاقتصادية، بالإضافة إلى الحد الذي يتم تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية عليه، بما في ذلك إمكانية الحصول على الدعم المالي. ومن الجدير بالملاحظة أنه عند الالتزام

[1] محمد طوبا أونغون، "منظمة التجارة العالمية وبعض القضايا الهامة فيما يتعلق بالتجارة السلعية العالمية"، **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية**، 2003، ص 83-84.

بالولوج إلى الأسواق في قطاع عام أوقطاع فرعي، يلتزم البلد العضو أيضا بتمكين حرية حركة رأس المال المتعلق بتوفر الخدمة المعنية[1]، ولذلك ينبغي للبلدان النامية عند وضع استراتيجياتها الاستثمارية الكلية أن تقرر إلى أي مدى تكون الأدوات المختلفة ضرورية لتحقيق أهدافها الإنمائية، فإذا كانت هذه الأدوات ضرورية فإنه ينبغي الدفاع عنها في المفاوضات التجارية.

وأهداف ونصوص اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة والتي تم التوصل إليها في جولة الأوروغواي، تهم الصناعي بالدرجة الأولى وذلك بالنسبة للمشروعات (خاصة الصناعة التجميعية)، حيث تحضر القيود التي تفرض على استخدام المكونات المحلية، أوتضع شروطا خاصة بضمان تحقيق أهداف معينة في التصدير، وتعم تلك الاتفاقية المشروعات الصناعية التي تقوم برأس مال أجنبي أوفي شكل مشروعات مشتركة، ويسمح الاتفاق لأعضاء المنظمة خلال المدة الانتقالية المحددة لإلغاء إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة، باتباع هذه الإجراءات ضد المشروعات الأجنبية الجديدة التي تنتج منتجات مماثلة لمشروعات قائمة من قبل، لغرض جعل ظروف المنافسة بين ما هو قائم وبين ما هو مستجد من المشروعات متماثلا، ويتم بعد إلغاء مثل هذه القيود على المشروعات القائمة أوالجديدة في المدة ذاتها[2]، وتشترط السلطات المحلية في البلدان النامية –عادة– على الاستثمارات الأجنبية الراغبة بالعمل في نطاق إقليمها، استخدام نسب معينة من المنتجات المحلية (شرط المحتوى المحلي)، أوالتقيد بنسبة معينة من قيمة الصادرات لاستخدامها في استيراد احتياجات العمليات الإنتاجية، أوأن تفرض على المستثمر تصدير كمية من إنتاجه لا تقل عن نسبة معينة (حدود التصدير).

يغطي الاتفاق الخاص بالتدابير التجارية المرتبطة بالاستثمار، القيود على الاستثمار والتي ترتبط بالتجارة في السلع، ومن ثم فإن التدابير التي تخرج عن مجال التجارة في السلع لا يغطيها هذا الاتفاق[3]. إن العديد من الإجراءات المرتبطة بالأداء في قطاع الاستثمار المرتبط بالتجارة قد تم إلغاؤها باستثناء الدول قليلة التنمية، كما أن الإجراءات التي يجب إلغاؤها كليا هي متطلبات المحتوى الوطني وموازنة التجارة، وهما أهم أدوات السياسة الصناعية، وعلى الدول النامية الأعضاء إبلاغ منظمة التجارة بالإجراءات وبمدة إخراجها من حيز التطبيق، لكن الدول النامية تعارض هذه الإجراءات لأنها تقضي على أجزاء هامة من

[1] موراي غبس، مرجع سابق، ص ص39-40.

[2] أسامة عبد المجيد العاني، "مستقبل الصناعة التحويلية العربية في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، **مجلة علوم إنسانية**، العدد 31، 2006، ص ص 18-19.

[3] بها جيرات إل داس، ترجمة: رضا عبد السلام، **منظمة التجارة العالمية دليل للإطار العام للتجارة الدولية**، دار المريخ للنشر، 2006، ص177.

تطبيق السياسة الصناعية[1]، وقد حددت هذه الاتفاقية قائمة بالإجراءات والسياسات التي تتعارض مع الاتفاقيات التجارية، مثل تفضيل السلع المحلية على السلع المستوردة لدفع عملية التنمية الصناعية لدى البلدان النامية، لكن المنظمة الدولية ترى أن مثل هذه الاجراءات لا تنسجم مع قواعد التجارة لذلك تمنعها.

إن الدول النامية تعتقد أن القائمة التي حددتها المنظمة يجب أن لا يتم توسيعها لتشمل إجراءات أخرى، كما أن فترة التحول للبلدان الأعضاء من البلدان النامية يجب أن تمدد لكي تكون مناسبة، وعليه فإن الاتفاقية المذكورة تعد ضد مصالح البلدان النامية[2]، إذن فالوضع أسوء بكثير مما كان يتوقع على البلدان النامية، مما يؤدي بهذه الأخيرة لإجراء تعديلات كبيرة على تشريعاتها التي قد تؤدي إلى حدوث مشاكل داخلية خطيرة في هذه البلدان أوحتى تفككها، فبعضها يجد نفسه مضطرا لإحداث تعديلات دستورية، فهذا الاتفاق غير متوازن وتنفيذه يسبب مشاكل داخلية خطيرة لها[3].

وأدركت الدول الأعضاء في GATT، وخاصة الدول الصناعية المالكة لرؤوس الأموال والشركات الكبرى، أهمية تحرير هذا القطاع وتفادي الآثار المقيدة للتجارة التي قد تسفر عنها بعض تدابير وإجراءات الاستثمار المطبقة في الدول المختلفة، ولقد تأسس اتفاق إجراءات الاستثمار على مبدأين أساسيين من مبادئ GATT هما: المعاملة الوطنية والشفافية، وتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية يؤدي إلى انعدام المرونة في اختيار أنسب مصادر الاستثمار ، وإلى تزايد الاستثمار الأجنبيي على حساب الاستثمار المحلي وفي ذلك ضرر لها، ولقد توصلت اتفاقية أورغواي فيما يتعلق بقضية الاستثمارات إلى اتفاق يقضي باختصار إلى ما يلي[4] :

1- إزالة قيود التحويلات إلى الخارج التي تحد من إعادة رأس المال إلى مواطنه، أو تحول دون تحويل مكاسبه؛

2- إزالة شرط المحتوى المحلي (استخدام منتجات أومواد أولية)؛

3- تقييد شرط التوازن التجاري، وشرط توازن العملات ،وشرط حدود التصدير.

[1] أحمد الكواز، **السياسة الصناعية**، مرجع سابق، ص14.

[2] مدحت القريشي، **السياسة الصناعية والتنية في البلدان النامية (بين المويدين والمعارضين)**، مرجع سابق، ص14.

[3] **Horman Denis**, Mondialisation Excluant, nouvelles solidarités, soumettre ou démettre, L'OMC, L'Harmattn, France, 2001, p134.

[4] حوسين مصباح العلام، مرجع سابق، ص130.

وطبقا لاتفاقية الاستثمارات، على الدول الأعضاء في المنظمة، أن تسعى إلى تحرير الاستثمارات ذات الصلة بالتجارة من خلال إلغاء الإجراءات والقيود الكمية، التي تحد من حرية الاستثمارات خلال سنتين بالنسبة للدول المتقدمة وخمس سنوات للبلدان النامية، وسبع سنوات للبلدان الأقل نموا، ويجوز للبلدان النامية والأقل نموا طلب تمديد المدة من مجلس التجارة في السلع (ضمن المجالس الملحقة بالمنظمة)، ذلك لأن الاستثمارات المعنية هي استثمارات في السلع وليست في الخدمات.

إن هذا الاتفاق جاء ليسهل دور الشركات المتعددة الجنسيات في التسلل إلى الدول وفرض موقعها كطرف واجب الاحترام والمراعاة أيضا، وذلك بفضل التعديلات التشريعية وغيرها من الامتيازات الواردة في الاتفاق[1].

المطلب الثالث: اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

إن الأدوات الحاكمة لحقوق الملكية الفكرية تناولتها اتفاقية TRIPS في المواد من 9 إلى 73 مع نطاق استخدامها، والتي تنحصر في سبعة أنواع للملكية الفكرية في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف، وذلك في الجزء الثاني والثالث من الاتفاقية، وقد صنفت هذه الحقوق في مجموعتين رئيسيتين هما[2]: حقوق الملكية الأدبية والفنية، وحقوق الملكية الصناعية. تتمثل حقوق الملكية الفكرية والأدبية والفنية :في حق المؤلف والحقوق المتصلة بها، أما حقوق الملكية الصناعية، وتضم سبعة أنواع من حقوق الملكية الفكرية هي: العلامات التجارية، المؤشرات الجغرافية، التصميمات الصناعية، براءات الاختراع، الدوائر المتكاملة، الأسرار التجارية، مكافحة الممارسات غير التنافسية في التراخيص غير التعاقدية.

أولا:حقوق الملكية الأدبية والفنية.

إن كلمة المؤلف تعني الشخص الذي أبدع المصنف، وهو المالك الأصلي لحقوق المؤلف، والشخص الطبيعي هو الوحيد المؤهل للقيام بالإبداعات الفكرية، ونتيجة لذلك فالأشخاص الاعتبارية لا تستطيع إنشاء المصنفات، ولكنها يمكن أن تكون مالكة لحقوق مشتقة لبعض حقوق المؤلف[3].

[1] **Benfare Nourddine**, Les multinationales et la mondialisation, Edition Dahleb, Algérie,1999, p12.

[2] عمار طهرات، "فعالية حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة في الجزائر، الواقع والحلول"، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، العدد 2، ص152.

[3] محي الدين عكاشة، **حقوق المؤلف على ضوء القانون الجزائري الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص105.

ثانيا: حقوق الملكية الصناعية.

ترجع أول اتفاقية دولية تناولت حماية حقوق الملكية الصناعية على الصعيد الدولي إلى عام 1883م بباريس، والتي سميت باسمها، حيث أطلق عليها اسم اتفاقية باريس، ثم أدخلت عليها عدة تعديلات ومراجعات كان آخرها عام 1967م، ويوجد إلى جانب اتفاقية، باريس اتفاقيات عديدة في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية[1].

تعتبر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، إحدى الاتفاقيات التي تؤثر على المنتجات الصناعية للدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية، وفي ظل القناعة الدولية بأن الحصول عل تراخيص ببراءات الاختراع، لم يتم الالتزام به بشكل جاد خلال الفترات السابقة لاتفاقية المنظمة، فإن هذه الاتفاقية تحرص على توفير آلية تضمن احترام حقوق الملكية الفردية للاختراعات أينما كانت[2]، وهو الأمر الذي من شأنه بطبيعة الحال أن يضيف أعباء مالية جديدة على المنتجين الصناعيين، لاسيما في البلدان النامية بدءا من تاريخ العضوية.

تركزت مناقشات حماية الحقوق الفكرية المتعلقة بالتجارة حول تحقيق توازن بين حماية أصحاب هذه الحقوق والأهداف الوطنية للدول النامية، والمتمثلة في نقل التكنولوجيا وتجنب دفع رسوم عالية مقابل براءات الاختراع، وبعد مشاورات مطولة تم التوصل إلى اتفاق حول الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، والذي شمل سبعة أنواع من حقوق الملكية الفكرية وهي: براءة الاختراع، حقوق المؤلف، المؤشرات الجغرافية المتكاملة ، العلامات التجارية، التصميمات الصناعية، التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة، المعلومات غير المفصح عنها (السرية)، كان انتهاء اتفاقية TRIPS في 1 جانفي 1995م، وعرفت فترات انتقالية تفاوتت طبقا لمستوى النمو الاقتصادي السائد في الدول الأعضاء، وتتمثل العناصر الأساسية التي تقوم عليها الاتفاقية في مايلي[3]: تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية، ومبدأ المعاملة الخاصة بحق الدولة الأولى بالرعاية، وتحديد معايير ومستويات الحماية، وتوفير أسلوب لتسوية المنازعات، والفترات الانتقالية.

[1] عمار طهرات، مرجع سابق، ص 155.

[2] أحمد الكواز، **السياسات الصناعية**، مرجع سابق، ص19.

[3] بلعور سليمان، "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، **مجلة الباحث**، العدد 6، 2008، ص57.

يتطلب تطبيق هذه الاتفاقية تعديلات قوية في التشريعات المحلية وتقوية دور المؤسسات، حيث أن تقوية حقوق الحماية الفكرية له تبعات على السياسة الصناعية، وهو ما يعني بالنسبة للشركات المحلية، أن الاتفاقية تحثها على تطوير طاقاتها الإبداعية والمنافسة الديناميكية، حيث الهندسة المعاكسة، والتقليد يصبح أقل إمكانية، أما بالنسبة للشركات الأجنبية، فهذا يعني تحسين شروط تواجدها التجاري، فيصبح أكثر جاذبية مما يسهل نفاذها للأسواق[1]، وانطلاقا من أن الدول النامية لا تملك ميزة نسبية في مجال الاختراع، فإن جذب الشركات المتعددة الجنسية للحصول على التكنولوجيا وتوطينها يصبح أمرا مهما للغاية، وبالتالي فإن اتفاقية الحماية الفكرية تتطلب تحسين أداء سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل المبادئ الرئيسية والالتزامات العامة التي تقوم عليها الاتفاقية فيما يلي[2]:

أولا: المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية.

والتي تقضي بعدم جواز منح الأجانب معاملة تقل عن تلك الممنوحة للمواطنين، فضلا عن ذلك، على الدول الأعضاء تقديم معاملة الدولة الأولى بالرعاية للمواطنين الأجانب عن طريق عدم التمييز بينهم؛

ثانيا: معايير الحد الأدنى بما في ذلك مدة الحماية.

تحدد الاتفاقية بشكل تفصيلي الحد الأدنى لمستويات الحماية التي يتعين على الدول الأعضاء توفيرها، ويشمل ذلك موضوع أومجال الحماية، والحقوق المخولة، ومدة الحماية...كما أن مستويات الحماية التي تضمنتها اتفاقية"TRIPS"، هي المستويات الدنيا للحماية، بمعنى أنه على كل دولة أن تحدد مستويات أعلى للحماية؛

ثالثا: تنفيذ الاتفاقية وتسوية المنازعات.

حيث تقضي الاتفاقية بأن يتم تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بتطبيق أحكامها، وفقا لنظام وإجراءات تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية؛

[1] أحمد الكواز، **السياسات الصناعية**، مرجع سابق، ص15.

[2] نبيل بدر الدين، **حماية حقوق الملكية الفكرية: توجهات انتقائية**، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان: التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنعقد في مسقط، سلطنة عمان، مارس، 2007، ص197-199.

رابعا: عدم التعسف في استخدام الحقوق.

نصت الاتفاقية على مبدأ عدم التعسف في استخدام حقوق الملكية الفكرية من قبل أصحابها بشكل يؤدي إلى تقييد التجارة، أو ربما يؤثر سلبا على نقل التكنولوجيا دوليا، كما نصت الاتفاقية على التعاون في مواجهة الحقوق الاحتكارية؛

خامسا: الفترة الانتقالية لتطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية.

تضمنت الاتفاقية فترة انتقالية تفاوتت طبقا لمستوى النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، على النحو التالي:

1- مدة سنة واحدة للدول المتقدمة (أي لغاية 1996/1/1)؛

2- مدة خمس سنوات للدول النامية، والدول في مرحلة التحول كدول أوربا الشرقية (أي لغاية 2000/1/1)؛

3- مدة 11 سنة للبلدان الأقل نموا (أي لغاية 2006/1/1، ثم مدها حتى 2016/1/1)؛

4- كما وفرت الاتفاقية فترة انتقالية إضافية مدتها خمس سنوات للدول النامية فيما يتعلق ببراءات الاختراع في مجال الأدوية والكيماويات الزراعية، انتهت في 2005/1/1.

سادسا: المعاملة التفضيلية للدول النامية.

لم تتضمن الاتفاقية أحكاما ذات مغزى بالنسبة للمعاملة التفضيلية للدول النامية والأقل نموا، حيث اقتصرت على الفترة الانتقالية وبعض الأحكام مثل المعونة الفنية أو المالية، والتي يتم الاتفاق عليها على المستوى الثنائي مع الدول المتقدمة.

المطلب الرابع: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

وتتضمن قواعد للتجارة في الخدمات وهذه بطبيعة الحال تؤثر على مساحة وفعالية السياسة الصناعية في البلدان النامية؛ إن قواعد الاستثمار الأجنبي في الخدمات هي جزء من نظام التجارة متعددة الأطراف، وتأثير هذه الاتفاقية يتمثل في ضمان حرية الوصول إلى السوق، مما يجعل من الممكن تطوير قطاعات التصدير، كما أن تطبيق هذه القواعد يعزز المنافسة في

الأسواق، والبلدان النامية لها مصلحة في التصدير، لكن المنافسة الأجنبية الشديدة تجعل من الصعوبة على البلدان النامية تحقيق تنافسية تصديرية في المجالات التي تمتلك فيها ميزة نسبية[1].

تشمل الاتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجاري التي تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية وأهمها: الخدمات المالية، خدمات النقل، الخدمات الاستشارية والمقاولات، السياحة، الخدمات المهنية وخدمات أخرى؛ ولقد تضمنت الاتفاقية التزامات وضوابط عامة هي في معظمها تأكيد على تجسيد قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف، مثل تعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ الشفافية، وزيادة مشاركة الدول النامية[2]، إضافة إلى تشجيع الأعضاء على إقامة تكتلات إقليمية لتحرير التجارة في الخدمات وخاصة بين البلدان النامية، والالتزام بإزالة العوائق التمييزية. تسمح الاتفاقية للدول الأعضاء أن تضع تعهدات (قيودا) على الطرق الأربعة لتقديم الخدمات (عبر الحدود، الاستهلاك في الخارج، التواجد التجاري، وانتقال الأشخاص الطبيعي)، ومن خلال إدخال التواجد التجاري فإن قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت جزءا أساسيا من اتفاقيات الأطراف المتعددة[3]، وبالتالي فإن الدول الأعضاء يمكنها استخدام تحرير الاستثمار (التعهدات) كأداة لترويج السياسات الصناعية مثلما حصل في قطاع السياحة.

وتنقسم اتفاقية GATS إلى قسمين: القسم الأول هو نصوص الاتفاقية، والقسم الثاني هو جداول الالتزامات المحددة التي يلتزم بها أعضاء الاتفاقية، وتعتبر الجداول جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية، وبينما يتم تطبيق الأحكام العامة للاتفاقية على نحو محدد على كل أعضاء منظمة التجارة العالمية، يتم تقرير جداول الالتزامات عن طريق العضو المعني بشرط التفاوض والاتفاق مع الأعضاء الآخرين، ومبدأ الاتفاقية هو أن كل عضو يمكن أن يتعهد بالتزامات محددة على نحو يتناسب مع مستواه في التنمية؛ ولهذه الاتفاقية نطاق تطبيق واسع للغاية، وتطبق على أي إجراء يقوم به عضو منظمة التجارة العالمية من شأنه التأثير في تجارة الخدمات[4].

[1] مدحت القريشي، **السياسة الصناعية والتنمية في البلدان النامية (بين المويدين والمعارضين)**، مرجع سابق، ص15.

[2] عاطف السيد، **الجات والعالم الثالث**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص56.

[3] أحمد الكواز، **السياسات الصناعية في ظل العولمة**، مرجع سابق، ص15.

[4] نبيل بدر الدين، مرجع سابق، ص168.

لقد كان هناك تصور خاطئ لمفاوضات GATS على أساس أنها تسهل التحرير أوالخصخصة للخدمات الحكومية والتي تشمل الصحة وتوزيع المياه، والتعليم، وهذا غير صحيح فهذه القطاعات نادرا ما نوقشت في المفاوضات، وقد ركزت هذه المفاوضات على خدمات أخرى، وتدور مبادئ التفاوض حول الآتي[1]:

1- إن الخدمات العامة (الخدمات الحكومية): مثل تلك التي تقدمها الحكومات على غير أساس تنافسي أو تجاري)، هي خارج نطاق GATS، وليست موضوعا للتفاوض؛

2- إن التحرير لا يعني الخصخصة، فالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والمفاوضات الجارية، لا تتطلب الخصخصة أو إعادة تنظيم أو التسليع التجاري؛

3- العملية طوعية، فلا يوجد بلد مضغوط عليه لكي يحدث أي تغيير في نظامه الخدمي في أي قطاع، وهي غير مسؤولة على اختيارها؛

4- حق التنظيم، فهدف الاتفاقية هو تحرير التجارة، وليس إعادة تنظيم الخدمات، وكثير منها منظم لأسباب عديدة، فدليل التعاون الذي تبناه مجلس التجارة في الخدمات في مارس2001م، يعترف بوضوح بحق الدول الأعضاء في تنظيم، وإدخال منظمات جديدة في عرض الخدمات، وأن عملية التحرير سوف تجري متماشية مع أهداف السياسة الوطنية ومستوى التنمية وحجم اقتصاد كل عضو؛

5- العملية ديمقراطية، وقد طلب معظم أعضاء المنظمة العالمية للتجارة بضرورة إخضاع نتائج المفاوضات للتصديق عليها في برلماناتهم أوالاستفتاء الشعبي حسب ما تشير به دساتير كل دولة؛

6- الشفافية، فقد وضعت المقترحات المقدمة من الدول على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت لإتاحتها للجميع.

تلتزم الدول الأعضاء وفقا للمادة 19 من اتفاقية التجارة في الخدمات، بالدخول في جولات متتالية من المفاوضات بهدف التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات، على أن تبدأ المفاوضات بعد 5 سنوات من دخول اتفاق منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ أي بعد عام 1995م، ويجب أن تهدف المفاوضات إلى تخفيض أوإلغاء الآثار السلبية على التجارة في الخدمات كوسيلة لتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق، مع الأخذ بعين الاعتبار دعم مصالح كافة الدول الأعضاء، والاحتفاظ

[1] مدحت أيوب، **تحرير تجارة الخدمات ودوره في دعم التعاون العربي**، دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2003، ص 21-22.

بالتوازن في الحقوق والالتزامات لكافة الدول الأعضاء. يجب أن تتم عملية التحرير بما يخدم أهداف السياسة الوطنية ومستوى التنمية لكل دولة من الدول الأعضاء، كما يتيح الاتفاق مرونة كافية للدول النامية للمشاركة بفعالية في هذه المفاوضات، وذلك من خلال[1]:

1- السماح للدول النامية بتحرير عدد أقل من القطاعات الخدمية؛

2- قيام الدول المتقدمة بتحرير قطاعات الخدمات ذات الأهمية التصديرية للدول النامية؛

3- بالإضافة إلى المفاوضات بشأن الالتزامات المحددة، هناك بعض الموضوعات التي لم تستكمل أثناء جولة "أورغواي"، واتفق الأعضاء على التفاوض بشأنها فيما بعد، وهي قواعد اتفاق الخدمات (آلية الوقاية الطارئة، والدعم والمشتريات الحكومية).

ويذكر أنه منذ انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، والذي عقد بمدينة الدوحة عام2001م، أصبحت موضوعات التجارة في الخدمات جزءا لا يتجزأ من مواضيع مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية.

تعمل سياسات الخدمات على تعزيز وتحسين إنتاجية الفقراء عن طريق: تزويد الخدمات المتطورة كمدخلات في العملية الإنتاجية علىكافة المستويات، وتسهيل عملية تصدير الخدمات، وعلى الرغم من الطبيعة المتغيرة لقطاع الخدمات، يجب على الحكومات أن تهدف إلى ابتكار إستراتيجية تنموية عامة للخدمات توفر التدابير السياسية المنطبقة على كافة قطاعات الخدمات؛ ويتوجب على هذه الإستراتيجية أن تتناول موضوع الواردات بموجب الشروط المفروضة على الاستثمار الأجنبي في القطاعات، وينبغي إعطاء الأولوية لضمان إمكانية الوصول إلى تلك الخدمات المنتجة التي تسامم في زيادة القدرة التنافسية للخدمات الأخرى، أولقطاع التصنيع. وفي معرض تحرير الخدمات، ينبغي إعطاء أولوية للخدمات التي تعمل كمدخلات للعملية الإنتاجية وتعزز الإنتاجية [2]. وينبغي لإستراتيجيات الخدمات أن تضمن بأن الواردات لاتزيد من عدم المساواة، من خلال تقليص فرص الحصول على الخدمات الأساسية أواستبعاد صغار المزودين، أومنح التحكم

[1] وزارة التجارة والصناعة، المملكة العربية السعودية.

[2] موراي غبس، مرجع سابق، ص 37-38.

بالقطاعات الرئيسية إلى الشركات الكبيرة العابرة للحدود القومية. وينبغي بقدر الإمكان تجنب تحرير الخدمات الذي ليس له دور إنتاجي، وإنما تأثير سلبي ممكن على البرامج الاجتماعية أوالسيادة الوطنية أوالسلامة الثقافية.

بالإضافة إلى الاتفاقات السابقة، هناك الاتفاقية الخاصة بالإعانات والإجراءات المضادة والمعروفة اختصارا بـــ (SCM)، والتي تمنع استخدام الإعانات الموجهة لدعم الصناعة المحلية وتوسيع الصادرات، ولذلك فهي تعزز من فرض العقوبات على استخدام الإعانات والإجراءات المضادة، وذلك للتعويض عن أية أضرار تسببت للبلدان من جراء المستوردات المدعومة، وينطبق ذلك على المنتجات غير الزراعية. وتجدر الإشارة إلى أن الإعانات كانت وسيلة رئيسية لحماية الصناعات الناشئة، وتوسيع الصادرات في العديد من البلدان النامية، وخاصة في شرق آسيا، ولهذا فإن لهذه الاتفاقية أثرا ضارا على الإنتاج الصناعي والصادرات الصناعية في البلدان النامية. إن العمل بإجراءات (SCM) يعتمد على توفير الإثباتات بأن الإعانات لها تأثير سلبي على تجارة عضو آخر في المنظمة[1]. وهناك أيضا الإجراءات التي تتضمن قيودا فنية على التجارة من خلال التلاعب والتشدد بنظم المقاييس والجودة وإجراءات الحماية الصحية والبيئية للبلد العضو في المنظمة، الأمر الذي يسبب العديد من الصعوبات للبلدان النامية ويعيق صادراتها.

وعلية فإن البلدان النامية لا يمكن لها أن تستخدم الإعانات لتحقيق ميزة تنافسية إزاء البلدان المتقدمة، وأن إجراءات الاستثمار ذات الصلة بالتجارة ليست في صالحها، كما أن إجراءات حماية الملكية الفكرية، والتي تفرض على البلدان النامية الحصول على التراخيص وبراءات الاختراع بعد دفع الإتاوات الخاصة بها، الأمر الذي يضيف لها أعباء مالية جديدة على المنتجات الصناعية في البلدان النامية التي تستخدم هذه البراءات، وبالتالي فإن البلدان النامية ترى بأن هذه الاتفاقية ليست في صالحها، ومن هنا فإن قواعد منظمة التجارة العالمية تقيد وتضبط تدخل الحكومات لدعم وتشجيع الصناعة، وبالتالي تؤثر سلبا على هذه البلدان وعلى فرص تطورها الصناعي.

[1] مدحت القريشي، **السياسة الصناعية والتنية في البلدان النامية (بين المؤيدين والمعارضين)**، مرجع سابق، ص15-16.

خلاصة:

إن السياسة الصناعية هي السياسة المخططة أوالمستهدفة لبناء وتطوير الصناعة الوطنية، وإقامة المشاريع الصناعية لغرض إجراءات تغيير في البيئة الصناعية للاقتصاد الوطني، عبر تطوير عمليات استخراج، وإنتاج الخامات المعدنية والمواد الأولية وبناء قاعدة كفء لإنتاج الطاقة،كما تهدف إلى رفع الإنتاج الصناعي. عموما فالتنمية الصناعية تعني التسريع في عملية البناء والإنتاج الصناعي بالاستفادة الأنسب من مقومات النشاط الصناعي.

هناك العديد من العوامل التي أثرت سلبا على فعالية وتطبيق السياسة الصناعية، وأهمها قواعد منظمة التجارة العالمية والعولمة والطبيعة المتغيرة للاقتصاد العالمي والمؤسسات التمويلية الدولية، والتي تفرض شروطا صعبة لإقراض البلدان النامية وسياسات اللبراليين الجدد، إلا أن تأثير منظمة التجارة العالمية على السياسة الصناعية كان أكبر وأهم؛ فلاشك أن تأسيس منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التي نجمت عنها، والتي حررت التجارة متعددة الأطراف قد تركت تأثيراتها السلبية على السياسات الاقتصادية عموما، والسياسة الصناعية على وجه الخصوص، فنظام الحصص لم يعد يمثل أداة لهذه السياسة، وأن أنظمة الحماية الجمركية وأشكال الدعم المقدم للقطاع الصناعي قد خضعت لقواعد المنظمة، حيث تم تخفيض التعريفة الجمركية، وتم منع القيود الكمية (نظام الحصص) على الاستيرادات، كما أن تزايد الاتفاقيات الثنائية، أوالإقليمية، قد أدى إلى انحسار المساحة العامة للسياسة المتاحة للبلدان النامية، ويشار هنا إلى أن الاتفاقيات المذكورة تعمل على توسيع مساحة القوانين والأنظمة فوق ما هو موجود في قواعد منظمة التجارة العالمية؛إن مثل هذه الإجراءات بطبيعة الحال تركت تأثيرات سلبية على السياسات الصناعية وخصوصا في البلدان النامية.

وعلى العكس من ذلك، يرى التيار النيوليبرالي، أن السياسات المساندة والمساعدة للتنمية الصناعية، كافية لتحقيق التنمية في ظل اقتصاد السوق، فهو يعتبر أن أغلبها لا تتعارض مع مبادئ منظمة التجارة العالمية، فالسياسات الاقتصادية الكلية الهادفة إلى تحقيق التوازنات الكلية تهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي إلى تقليل التضخم الناجم عن الاختلالات الكلية، وكذلك تقليل معدلات اللايقين المرتبطة بعدم استقرار السياسات، كما أن سياسات تطوير البنية التحتية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات تنمية رأس المال البشري، يمكن تنفيذها بفعالية حسب صيغ معينة لا

تحتوي على الإخلال بمبادئ منظمة التجارة العالمية، خاصة مبدأ المعاملة الوطنية. وبالرغم من تنفيذ سياسات الدعم والمساندة غير الانتقائية والمتسقة مع مبادىء اقتصاد السوق، وحرية التجارة الخارجية التي لا تحتوي على دعم مباشر، فإن مسألة انحباس التنمية لا تزال قائمة، لأنه لا يمكن تخطي قيد الموارد وتخصيصه للقطاعات، بحيث يمكن تسريع وتائر النمو الاقتصادي، فالقطاع الخاص عموما يتجه نحو القطاعات التي تضمن له عائدا أكبر، في ظل كرهه للمخاطرة. في ظل هذه المعطيات، فإن القطاع الخاص سيتجه للاستثمار في قطاع التجارة والخدمات، كما تحتاج الدول إلى سياسات قوية للتأثير على عوائق التنمية التي قد تكون في الأساس متعارضة مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الثالث:

أثر تحرير التجارة الدولية على تنمية القطاع الصناعي.

تمهيد:

عملت الحكومات في البلدان النامية على تبني سياسات إحلال الواردات، وذلك بإنشاء صناعات محلية تقوم بإنتاج السلع التي كانت تستورد في السابق، وإقامة حواجز جمركية أمام السلع المستوردة، لجعل السلع المحلية أكثر تنافسية، لكن أزمة الدين التي عرفتها أغلبية هذه البلدان في ثمانينيات القرن العشرين، أدت إلى إنهاء حلم التصنيع عبر سياسات إحلال الواردات، واضطرت هذه البلدان –مرغمة تحت إملاءات وشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي– إلى انتهاج سياسات انفتاح اقتصادي تنسجم مع مقتضيات الاتفاقية العامة الخاصة بالتعريفات الجمركية والتجارة (اتفاقية GATT)،

وانعكس هذا التوجه الجديد على أرض الواقع في خفض جذري للرسوم الجمركية، وإلغاءٍ لجميع الحواجز والقيود التي كانت تحد من قدرة السلع الأجنبية على الولوج إلى الأسواق الداخلية،كما تم إلغاء كثير من أشكال الدعم المقدم للصناعات المحلية سابقا لخرقها لمبدأيْ المنافسة الحرة والمعاملة الوطنية (عدم التمييز بين المنتجات الوطنية والأجنبية) اللذين أقرتهما "اتفاقية GATT".

في هذا السياق، أصبح تنفيذ سياسات التصنيع بإحلال الواردات أمرا محفوفا بالصعوبات بسبب اشتداد المنافسة الأجنبية، وعدم قدرة الصناعات المحلية على الصمود أمام منافسة الشركات العالمية، نظرا لكونها أكثر خبرة وأرسخ قدما في مجالها، كما أن حجم هذه الشركات العملاقة –التي تسوق منتجاتها في العالم– يسمح لها بالاقتصاد في تكاليفها (وفورات الحجم) والبيع بأسعار تنافسية، وأمام هذه التحديات، لم تجد البلدان النامية بدا من التنافس في استقطاب الاستثمارات الأجنبية لتكوين قاعدة صناعية محلية تستغل إمكانات السوق الداخلية، ولكن تبقى في الوقت ذاته موجهة نحو التصدير إلى الخارج، وقد شجعت المؤسسات المالية الدولية –علاوة على الحكومات الغربية– هذا التوجه، ولا تنفك تدعو إلى المضي في هذا الطريق الذي يضمن –وفقا لزعمها– النمو الاقتصادي للجميع عبر الصادرات.

وتعد كوريا الجنوبية والصين من النماذج التي تكللت مساعيها في هذا المجال بالنجاح، نظرا لتوفرها على يد عاملة ماهرة وغير مكلفة (مقارنة بالبلدان الغربية)، بالإضافة إلى انتهاجها لسياسات حكومية محفزة للاستثمار، تمثلت في مشاريع البنى التحتية وتجهيز المناطق الصناعية وتشجيع البحث العلمي والابتكار، لكن المتخصصين في الاقتصاد السياسي الدولي يرون أن الاعتبارات السياسية أيضا لعبت دورا مهما في هذه النجاحات، بفضل الدعم الأميركي الذي وجه الاستثمارات ورؤوس

الأموال إلى هذه البلدان وأعانها تكنولوجيا، في إطار تحالفات الولايات المتحدة الرامية إلى حفظ مصالحها الإستراتيجية في العالم.

وأمام حالات النجاح المعدودة والمتفاوتة في العالم، لا تزال الغالبية العظمى من البلدان النامية خارج سلسلة القيمة الصناعية بالرغم من انفتاحها، وتكتفي بتصدير مواردها الطبيعية في حالتها الخامية دون أي تثمين، أوبالتخصص في الأنشطة الزراعية أوالخدمية كقطاع السياحة، ونادرا ما توفق هذه البلدان في جلب استثمارات صناعية، إلا ما كان من بعض الصناعات التحويلية الخفيفة، مثل بعض الصناعات الغذائية أوالمنسوجات.

ولمعرفة أثر الانفتاح التجاري على تنمية القطاع الصناعي تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، حيث يركز المبحث الأول، على نظريات التجارة الدولية من خلال: مختلف النظريات الكلاسيكية، والنيوكلاسيكية، والتوجهات الجديدة للتجارة الدولية، بالإضافة إلى النظريات الحديثة لها؛ أما المبحث الثاني، فيهتم بأثر تحرير التجارة على عوامل النمو الصناعي من خلال: الأثر على كل من الإنتاج، والاستهلاك، والصادرات الصناعية والواردات، بالإضافة إلى الأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ أما المبحث الثالث، فيركز على أثر تحرير التجارة الدولية على العمالة في القطاع الصناعي من خلال: الأثر على الأجور، ومستوى التوظيف، وهيكل الطلب على العمالة، وهجرتها؛ أما المبحث الرابع، فيركز على أثر تحرير التجارة على التنمية الصناعية في الوطن العربي من خلال: عرض القطاع الصناعي لهذا الأخير ، وتجارته الخارجية، وكذا تنميته الصناعي،ة وبيان العلاقة بين القطاع الصناعي العربي والمنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الأول: نظرة عامة حول نظريات التجارة الدولية

وضعت نظريات التجارة الدولية في منتصف القرن السادس عشر، وكان معظمها يدور حول سؤال رئيسي يتعلق بالكشف عن أسس التبادل التجاري الدولي الذي يفيد كلا من طرفي هذا التبادل؛ ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- ماهي شروط تقسيم العمل الدولي وتخصص الدول في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي؟
- كيف توزع الفوائد التي يحققها تقسيم العمل الدولي (أوالتخصص الدولي) بين الدول المشتركة في ذلك التقسيم أوالتخصص؟
- ماهي الأسباب التي تقف وراء تقسيم العمل الدولي وتخصص كل دولة في إنتاج أنواع محددة من السلع والخدمات؟

ومما يذكر أن كل من ساهم بتطوير نظرية التجارة الدولية لم يكن معنيا بالإجابة على جميع هذه الأسئلة، فمثلا انصب جل اهتمام "Adam Smith" و"Ricardo" بالإجابة على السؤالين الأول والثاني المتعلقين بأساس قيام التجارة الدولية، وتوصلا إلى نظريتي الميزات المطلقة والنسبية على التوالي، أما "Heckscher" و"Ohlin" فقد بحثا فيما يقف وراء الفروق في الكلف النسبية ثم نتائج الدراسة على إعادة توزيع الدخل على عناصر الإنتاج؛ واهتمت أخرى بأثر التقدم التكنولوجي في حركية الميزة النسبية مثل النموذج الذي طرحه "Vernon" فيما يعرف بدورة المنتج[2].

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية.

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر، وجاءت كرد فعل للفكر التجاري الذي فسر التجارة الدولية كنشاط لا يأتي بالنفع على جميع أطراف التبادل، وقد انشغل بقضية الحرية الاقتصادية، وإقرار مبدأ حرية التجارة الخارجية، من خلال بيان مساوئ تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية.

[1] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2010، ص 83.

[2] هجير عدنان أمين زكي، **الاقتصاد الدولي، دار إثراء للنشر والتوزيع**، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 39-40.

أولا: نظرية الميزة المطلقة.

تعد هذه النظرية أول نظرية ظهرت لتفسير قيام التجارة بين الدول، للاقتصادي "Adam Smith" في كتابه الشهير "ثروة الأمم"، وتستخدم هذه النظرية الفرق المطلق في تكاليف الإنتاج بين الدول، وهذا المفهوم يعرف بـــ"الميزة المطلقة"[1]، وتقوم هذه النظرية على الافتراضات التالية[2]:

1- وجود دولتين وسلعتين فقط؛

2- ظروف السوق هي ظروف منافسة تامة داخل كل دولة؛

3- حرية انتقال عنصر العمل بين الصناعات داخل الدولة الواحدة وعدم انتقاله إلى الدول الأخرى.

تفترض هذه النظرية وجود دولتين هما و.م.أ والبرازيل ينتجان القمح والبن، وبافتراض أن إنتاجية الفدان في كل منهما كانت على النحو الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: إنتاجية الفدان بالطن في الدولتين.

	البن	القمح
و.م.أ	1	4
البرازيل	3	2

المصدر: السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص30.

من الجدول يتضح مايلي[3]:

1- الولايات المتحدة الأمريكية لديها ميزة مطلقة في إنتاج القمح، والبرازيل لديها ميزة مطلقة في إنتاج البن؛

2- تقوم بين الدولتين تجارة دولية بسبب اختلاف المزايا المطلقة بينهما، حيث تتخصص الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج وتصدير القمح، وتتخصص البرازيل في إنتاج وتصدير البن.

[1] حسام علي داوود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، الأردن، 2002، ص33.

[2] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2008، ص ص17-18.

[3] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.، ص31.

إن هذه النظرية لم تفسر أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول، حالة وجود ميزة مطلقة للدولة في إنتاج السلعتين في حين لا تتمتع الدولة الأخرى بأي ميزة في إنتاج أي من السلعتين، حيث أن هذه الحالة من وجهة نظر"آدم سميث" تلغي منافع التجارة الخارجية، وبالتالي تكتفي كل دولة ذاتيا ولا تقوم التجارة الخارجية[1]

ثانيا: نظرية الميزة النسبية.

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي "Ricardo" بانتقاد النظرية السابقة، وذلك في كتابه المشهور "الاقتصاد السياسي والضرائب"[2]، ومازال هذا القانون يثرى بالمساهمات العلمية ويحتل مكانا بارزا في مجال تفسير قيام التجارة، فحسب هذه النظرية، الانفتاح على الخارج يأتي بالمنافع لكل الدول المشاركة في التجارة مهما كان مستوى تطورها[3]، ويستند قانون النفقات النسبية إلى مجموعة من الافتراضات[4]:

1- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري؛

2- تجارة حرة مع وجود منافسة تامة في الأسواق؛

3- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة وعدم قدرتها على التنقل بين الدول، مع التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج؛

4- انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية.

أورد " Ricardo" لتوضيح نظريته، مثالا يوضح فيه إنتاج البرتغال وانجلترا من سلعتين كمايلي،

الجدول رقم 4: وحدات العمل التي تتطلبها وحدة واحدة من الإنتاج/السنة.

	النبيذ	المنسوجات
البرتغال	80	90
انجلترا	120	100

المصدر: عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص40.

[1] نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص20.

[2] جمال الجويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2006، ص26.

[3] **Bernard Guillochon, Annie Kawecki**, Economie internationale « Commerce et Macroéconomie », 4édition, DUNOD, Paris 2003, p5.

[4] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات**، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2010، ص40.

بناء على المعلومات الواردة في الجدول رقم: 2، فإن: البرتغال لها ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين على انجلترا، ولكن من الممكن أن تحقق البرتغال مكاسب أكبر إذا تخصصت في إنتاج سلعة النبيذ وقامت بتصديرها إلى انجلترا، ومن الجدول رقم 2 فإن[1]:

1. $\frac{100}{120} = 0.83$ هي التكاليف النسبية للمنسوجات في انجلترا؛
2. $\frac{90}{80} = 1.12$ هي التكاليف النسبية للمنسوجات في البرتغال.

إذن فإن التكاليف النسبية للمنسوجات في انجلترا أقل من التكاليف النسبية للمنسوجات في البرتغال، وبعد التخصص وقيام التجارة بين الدولتين فإن كلا منهما يحقق مكسبا.

ومنه فإن هذه النظرية تؤدي إلى ثلاث نتائج أساسية[2]:

1- البلد يتخصص كليا في المنتوج الذي لديه فيه ميزة نسبية، وهذا الأخير ناتج عن الأسعار قبل التبادل، والتي بدورها محددة بالإنتاجية النسبية للعمل في مختلف الصناعات؛

2- نموذج "Ricardo" يبين أن سياسة أحادية في تحرير التجارة كافية للحصول على الرفاهية؛

3- نتيجة التخصص الكلي، عادة ما يؤدي إلى وجود رد فعل سلبي للتبادل الدولي، حيث اختفاء كل الصناعات لبلد معين، ماعدا الصناعة التي يجب أن يتخصص فيها البلد قد يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد وإضعاف تطوره.

بين "Ricardo" الحدود التي تجعل التجارة الدولية مثمرة لكل من الدولتين، ولكنه لم يوضح كيف يرسو سعر التبادل الدولي ضمن هذه الحدود، فلقد اكتفى بافتراض سعر تبادل يقع بين نسب التبادل الوطنية في الدولتين، وعليه فإن نظرية الميزات النسبية كما صاغها "Ricardo" ناقصة، إذ أنها لا تفسر تحديد سعر التبادل الدولي[3]، ولقد انبرى " John Stuart Mill " (1806-1873) لاستكمال هذا النقص وذلك بصوغ نظرية "الطلب المتبادل" أو "القيم المتبادلة".

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص ص41-42.

[2] **Messerlin Patrick .A**, Commerce international, Paris, Presses Universitaires de France,1998, p42-47.

[3] محمد دياب، مرجع سابق، ص104.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية.

يرى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاديين الكلاسيكيين كان اهتمامهم موجه إلى إيضاح الربح من التجارة الدولية أكثر من اهتمامهم بشرح آلية التجارة، فقد نجحت النظرية الكلاسيكية في شرح أثر التجارة على رفاهية الدول، ولكنها لم توفق في إيضاح السبب أين يكمن[1]؛ كما اقتصر التحليل على التأكيد بأن الفروق في الأسعار النسبية بين الدول تمثل السبب الأساس في قيام التجارة الدولية، ولهذا ينبغي فتح المجال لاحتساب عوامل أخرى كوفرة الموارد الإنتاجية وحالة التكنولوجيا والتفضيلات ومستويات الدخل[2]، التي يمكن أن تأخذ دورها الفعال في تحديد نمط التخصص والتبادل الدولي الشاغل الأساس لنظرية التجارة الدولية.

أولا: نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج.

يعود الفضل في صياغته لمساهمة الاقتصاديين السويديين،" Heckcher" سنة 1919 ثم من بعده تلميذه "Ohlin" سنة 1933 الذي طور ما جاء به أستاذه" Heckcher" ثم طوره الاقتصادي "Samuelson" سنة 1941 [3]، وتقوم النظرية على الفروض التالية[4]:

1- وجود دولتين وسلعتين وعاملين من عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال)؛

2- تشابه التكنولوجيا والأذواق في كل من البلدين؛

3- وجود منافسة تامة وتخصص غير تام في كل من البلدين؛

4- لا توجد تكاليف النقل؛

5- القدرة التامة على انتقال عوامل الإنتاج داخل البلد، وعدم قدرتها على الانتقال والتحرك خارجه.

توجه النظرية محور تركيزها، إلى اختلاف ووفرة موارد الإنتاج كالعمل ورأس المال والأرض بين الدول، وتعدها السبب الأساس في اختلاف الميزات النسبية بينها، فهذه النظرية ترى مثلا، أن ما يفسر قيام الهند والصين بتصدير الأحذية

---

[1] سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص94.

[2] هجير عدنان أمين زكي، مرجع سابق، ص89.

[3] **Michel Rainelli**, Le commerce international, 9ème édition , Editions la Découverte, Paris,2003,p47.

[4] أحمد الكواز، **أهم تطورات نظرية التجارة الدولية**، المعهد العربي للكويت.

والملابس يكمن في كونهما تتمتعان بوفرة في اليد العاملة، الأمر الذي يجعل هاتين السلعتين تنتجان بتكاليف أرخص نسبيا، وما يفسر قيام الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بتصدير القمح، كونهما تتمتعان بوفرة الأرض والمناخ الملائم لإنتاجه، وبالتالي فإنه ينتج فيهما بكلفة نسبية أرخص من بلد آخر لا يتمتع بوفرة نسبية في الأرض[1]، وهكذا تتخصص كل دولة أومنطقة بتصدير السلعة التي تحتاج في صناعتها إلى استعمال كثيف للمورد الإنتاجي الوافر نسبيا لديها. ومنه فالتجارة الدولية سوف تقوم على أساس هذا الاختلاف في المزايا النسبية بين البلاد المختلفة، تلك المزايا النسبية التي تتوقف بدورها على اختلاف توافر عناصر الإنتاج بين البلدان المختلفة، ومن هنا سميت النظرية "بنظرية نسب عناصر الإنتاج"[2].

وقد وجهت انتقادات إلى نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج من بينها أنها تتركز على عدم وجود اختلافات أخرى بين الدول من حيث الذوق والتكنولوجيا، حيث وجود مثل هذه الاختلافات قد يؤدي إلى عدم تحديد العلاقة بين عوامل الإنتاج وأسعار السلع[3]، بالإضافة إلى[4]:

1- تفترض نظرية "Heckcher" تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في جميع أنحاء العالم، وأنها دوال إنتاج خطية متجانسة، وهذا يعني أن النظرية ألغت دور البحث والتطوير وما ينشأ عنه من تقدم تكنولوجي يمكن الدول من التمتع بمزايا نسبية مكتسبة؛

2- تفترض نظرية "Heckcher-Ohlin " تجانس عوامل الإنتاج من نوع واحد في الدول المختلفة، وهذا يمكن من قياس درجة الوفرة والندرة النسبية لهذه العوامل؛ ولكن في حياتنا العملية لا يوجد عاملان إنتاجيان متجانسان ومن نوع واحد، مثل عنصر العمل في الدولة (1) والدولة (2)، وذلك للاختلاف في المهارات الناجمة عن اختلاف في عوامل البيئة الاجتماعية، أوالاختلاف في الوضع الاقتصادي والتعليمي والثقافي، أواختلاف في المقدرة التنظيمية، أواختلاف في درجة تقدم المعرفة الفنية؛

[1] هجير عدنان زكي، مرجع سابق، ص ص91-92.

[2] **Jean – Louis Mucchielli**, Principes d'économie Internationale, Ed.Economica, Paris, 1985, P112.

[3] رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية، دار المسيرة**، الأردن، 2000، ص30.

[4] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص ص130-131.

3- تشترك نظرية "Heckcher-Ohlin" مع نظرية "Ricardo" للتكاليف النسبية في إهمال انتقال عناصر الإنتاج دوليا، ومما لا شك فيه استحالة انتقال عنصر الأرض كأحد عناصر الإنتاج؛ وتفرض قيود على الهجرات السكانية وحركة العمال من بلد إلى آخر.

ثانيا: نظرية "Stolper-Samuelson".

تدرس هذه النظرية أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج، وقد وضعت هذه النظرية عام 1941، حيث بنيت هذه النظرية على نفس الأسس التي قامت عليها نظرية "Heckcher-Ohlin"، ولكنها تبحث في الأثر الذي يمكن أن يؤدي إلى التدخل في أسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلعة، وبالتالي على عوائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها[1].

وقد بينت هذه النظرية أن زيادة أسعار السلع سوف يعزز من زيادة العائد الحقيقي لعامل الإنتاج الذي يستخدم بكثافة في إنتاج تلك السلعة[2]، ويعود السبب في ذلك إلى أن ارتفاع السعر المحلي لهذه السلعة، مقارنة بالسلعة الأخرى سيحفز المنتجين على زيادة إنتاجها بدلا من استيرادها المكلف، وبما أن حجم العرض من عامل الإنتاج ثابت، فإن الإنتاج الإضافي المترافق بزيادة الأسعار يستلزم تحول قسم من عامل الإنتاج المستخدم في إنتاج السلعة الثانية إلى السلعة الأولى، ولكي يتم ذلك لابد من زيادة سعر هذا العامل بالمقارنة مع سعر العامل الآخر، ومن ثم سوف يزداد عائده[3].

المطلب الثالث: الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية.

أدت التغيرات الجوهرية الجارية في الاقتصاد العالمي ومنظومة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى ظهور عدد من العوامل التي لا تندرج دائما في سياق النظرية الكلاسيكية للميزات النسبية. إن هذه العوامل الجديدة لا تنفي

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص121.

[2] **J.Peter Neary**, The Stopler- Samuelson Theory, Univercity College Dublin and CEPR, 2004 : (www.economics.ox.ac.uk), vu le : 20-10-2015.

[3] محمد دياب، مرجع سابق، ص 121.

النظرية الكلاسيكية، بقدر ما تعكس، إلى هذا الحد أوذاك، الحقائق الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية[1]، ومن بين النظريات المعاصرة بشأن التجارة الدولية:

أولا: نظرية الفجوة التكنولوجية.

يعود تفسير طبيعة التبادل عن طريق التطور التكنولوجي إلى الاقتصادي "Posner"، حيث لاحظ سنة 1961، أن الدول ذات نفس عوامل الإنتاج، تتبادل فيما بينها، وهذا ما يناقض نتائج نموذج "Heckcher-Ohlin"[2]، وقد أطلق على هذه النظرية اسم "نموذج الفجوة التكنولوجية"، حيث ركز على الفارق الزمني بين إنتاج وتصدير السلع ذاتها في مختلف البلدان؛ إن التخصص في مثل هذه الحالة يحدده تعاقب إنتاج السلع في مختلف البلدان، مع استخدام عوامل الإنتاج التي تتيح للبلد المنتج، نتيجة الفارق الزمني في الخروج إلى السوق العالمية، احتلال مواقع دائمة في هذه السوق.

وعند تفسير "نموذج الفجوة التكنولوجية" استخدم "بوسنر" مصطلحين هما[3]:

1- **فجوة الطلب**: وهي تلك الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار، وبداية استهلاك هذه السلعة في الخارج؛

2- **فجوة التقليد**: وهي تلك الفترة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار، وبداية إنتاجها في الخارج.

وبالنسبة لـــ"Posner" فإن درجة تأثير الفارق التكنولوجي مرتبط بالتأخر في التقليد من طرف البلد التابع؛ بالإضافة إلى أن هذا التأخر يتركب من التأخر في طلب السلع الجديدة من طرف البلد التابع، وإلى التأخر في إنتاج هذه السلع، والذي بدوره مرتبط بالزمن الذي تستغرقه البلدان الأخرى في الشعور بالخطر وإلى إنتاج سلع بديلة[4].

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص124.

[2] **Bernard Guillochon**, op cit, p62.

[3] محمد دياب، مرجع سابق، ص126.

[4] **Jean Luis Muccheilli**, op cit, p 71

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج.

قام الاقتصادي "Vernon" بتطوير نموذج تحليل ديناميكي للميزة النسبية، ويرى أن التقدم التكنولوجي يبدأ دائما في أمريكا، فالتفوق التكنولوجي فيها يعطيها دورا رياديا في إنتاج السلع الجديدة، وبعد رواج هذه السلع في أمريكا تبدأ بتصديرها إلى الخارج، ومع زيادة تصديرها وتحقيق الربح من ذلك، تتحفز دول أخرى لإنتاج هذه السلع إذا استطاعت نقل التكنولوجيا، ثم تبدأ الدولة الجديدة بإنتاج المزيد من هذه السلع وتصدير الفائض من إنتاجها إلى الدول الأخرى، مما يضيق من سوق الولايات المتحدة فيقل إنتاجها من هذه السلع، في حين يتزايد إنتاج الدولة الأخرى منها وهكذا إلى الحد الذي تبدأ بعده الولايات المتحدة باستيراد هذه السلع من الدولة ناقلة التكنولوجيا[1].

وقد قسم "Vernon" دورة حياة المنتج إلى أربعة مراحل[2]:

1- **مرحلة الظهور**: تتميز هذه المرحلة بنمو بطيء لمبيعات المنتوج، وتكاليف مرتفعة مرتبطة ببداية ظهور المنتوج، وعادة ما يكون الإنتاج من طرف مؤسسة واحدة أي تكون في حالة الاحتكار، ويتم استهلاك هذه السلع من طرف البلدان المنتجة لهذه السلعة (المجددة) فقط، نظرا لقدرتها على شرائها؛

2- **مرحلة النمو**: يزداد الطلب الخارجي على المنتوج بفعل المحاكاة من طرف الدول المقلدة (مستوى دخولها قريب من مستوى دخل البلد المجدد)، مما يؤدي إلى اتساع سوق المنتج، وبالتالي الاستفادة من مزايا الحجم الكبير؛

3- **مرحلة النضج**: يصبح المنتوج منمطا، والتكنولوجيا عادية، ولا تحتاج إلى تغييرات كبيرة، وبالتالي فالمزايا المكتسبة لا تكون مبنية على الاحتكار التكنولوجي و إنما على مدى وفرة العوامل في كل بلد، ولذلك تتجه المؤسسات إلى الدول النامية أين وفرة العمل وانخفاض التكلفة؛

[1] نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص41.

[2] **M. Steve Huppé**, Cycle de vie des produits forestiers, de la Direction du Développement de l'Industrie des Produits Forestier, Mai,2003, p14, le site : (www.mrn.gouv.qc.ca/publications/forets/entreprises/cycledevie.pdf*), vu le : 17-09-2015.*

4- **مرحلة الأفول**: تتميز هذه المرحلة بالإنتاج في الدول النامية بينما الدول المجددة والمقلدة تصبح مستوردة، وتقوم بالإنتاج في الدول النامية، كون اليد العاملة الأقل مهارة رخيصة، وبالتالي يتم التصدير من هذه الأخيرة إلى الدول المتطورة.

المطلب الرابع: النظرية الحديثة للتجارة الدولية.

بالرغم من قوة المنطق الذي تستند إليه نظرية التجارة الدولية التقليدية، فإن جانبا كبيرا من هذه القوة يعود إلى الافتراضات التي يستند إليها بناؤها المنطقي، تلك الافتراضات التي تتسم بالتقييد الشديد، الذي لم يعد يبدو منسجما مع ما يفرزه الواقع من تغير الظروف والمعطيات، الأمر الذي جعل النظرية تبدو عاجزة عن تفسير مظاهر كثيرة في اتجاهات العلاقات الاقتصادية الدولية[1]، فالتحول إلى أنماط تجارة واقعية وحقيقية ضروري، حيث ظهرت عدة نظريات حديثة أقل تعميما من نظرية "Heckcher-Ohlin"[2]، مثل اقتصاديات الحجم وتنوع المنتجات والدخول وغيرها.

أولا: نظرية "تشابه الأذواق"، و"تنوع المنتجات".

ويمكن عرض هاتين النظريتين:

1- نظرية تشابه الأذواق والتجارة الدولية.

يفترض "Linder" أن الدولة ستقوم بتصدير السلعة التي تملك لها أسواقا كبيرة، وذلك لأن الإنتاج الكبير الحجم سيحقق وفورات للمنشآت ما يؤدي إلى تخفيض كلفتها، وبالتالي أسعارها لتغزو السوق الأجنبي، كما اعتقد أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق، وهذا بالنسبة للسلع المتنوعة والمتمايزة، أما السلع الأساسية فتخضع لنظرية (H.O)، فمثلا المجتمعات المتقدمة متشابهة من حيث الدخول، ولذلك نجد أن ميلها بنفس النمط للسلع في الاستهلاك (الإلكترونيات، السيارات، الكهربائيات)[3]؛ وبالتالي فإن التبادل الدولي ما بين دولتين متشابهتين يتم على تنوع سلع تنتمي

[1] هجير عدنان زكي، مرجع سابق، ص107.

[2] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص207.

[3] نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص45.

إلى نفس الصنف، وبالتالي التجارة هنا عبارة عن تبادل داخلي للقطاعات، بالإضافة إلى ذلك فإن فرص التبادل تزداد كلما كانت هذه الدول متقاربة من حيث الدخل المتوسط[1].

يلاحظ أن هذا الأسلوب في التجارة الدولية يتنبأ بأن تكون تدفقات السلع دوليا، أكبر حجما كلما زادت درجة الاختلاف في الذوق والوفرة، لأن ذلك سيؤدي إلى اختلافات أكبر في التكاليف والأسعار، كذلك يتوقع أن تختلف صادرات الدولة عن مستورداتها لأن نسبة المزج لعوامل الإنتاج ستختلف في أصناف التصدير مقارنة بأصناف الاستيراد؛ إلا أن هذا الأسلوب ليس بنظرية كاملة حيث لا يوجد فيه ما يفسر سبب تركز إنتاج السلعة المعينة في منشأة معينة ودولة معينة دون سواها ويترك تحديد بداية إنتاج الصنف المعين في المكان المعين للصدفة، ولكنه يفسر فقط إمكانية تحقيق الوفورات الاقتصادية والدخول في المنافسة التصديرية بناء على حجم الدولة[2].

2- نظرية تنوع المنتجات والتجارة الدولية.

تختلف السلع من حيث صفاتها الجوهرية أوالشكلية سواء بالجودة أوالشكل أوالتغليف أواللون وغيرها، وقد بحث "Krugman" و"Lancaster" في كيفية تحديد عدد الأنواع الذي يجب إنتاجه من السلعة، ولذا افترضا مايلي[3]:

- المستهلكون يسعون إلى تعظيم منفعتهم من خلال نوعين من السلع: الأولى أن تكون متجانسة، والثانية تتكون من عدد غير محدود من الأنواع؛
- بالنسبة للسلعة المتجانسة، افترضا أن كل دولة تنتجها، وأن هذه السلعة كثيفة العمل، أما السلعة الثانية (صناعية) فهي كثيفة رأس المال؛
- هناك تطابق تكنولوجي في إنتاج السلعة المتجانسة دوليا وأن تكاليف إنتاجها ثابتة، بينما تخضع السلعة الصناعية لظروف تزايد وفورات الحجم، وبالتالي تقوم المنشآت بإنتاج أنواع كثيرة منها، ولكن كل منشأة تنتج نوعا واحدا فقط، والدولة الكبيرة اقتصاديا ستميل إلى إنتاج عدد أكبر من أصناف السلعة الصناعية، وذلك تماشيا مع الطلب والذي تحكم فيه ارتفاع الدخول وتفاوت الأذواق.

[1] **Christian Aubin ,Philippe Norel**, Economie Internationale, Faits, Théories et Politiques, édition du Seuil, Paris, 2000, p66.

[2] حسام علي داوود وآخرون، مرجع سابق، ص63.

[3] نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص ص 43-44.

يؤدي كل من نموذج "Krugman" و"Lancaster" إلى نفس النتائج، والمتمثلة في:

- خفض سعر المنتجات وزيادة حجم أنواع السلع المستهلكة، و إمكانية التبادل الدولي في حالة دول متشابهة، وأنه مربح للمستهلك؛ وكون نموذج المنافسة الاحتكارية يشكل تحليلا أساسيا في تفسير التبادل الدولي للسلع المتقاطعة[1]؛
- بالنسبة للسلعة المتجانسة ستتبع نموذج "Heckcher-Ohlin"، بحيث أنها تصدر من قبل الدولة وفيرة العمل إلى الدولة وفيرة رأس المال (لأن السلعة كثيفة العمل). أما السلع الصناعية، كونها متمايزة، فإنها ستناسب أذواق بعض المستهلكين في كلتا الدولتين، وبالتالي ستكون ذات اتجاهين (تجارة الصناعة الواحدة)، أي أن الدولة سوف تصدر وتستورد نفس السلعة ولكن بأصناف مختلفة، وستكون صادراتها من السلع الصناعية أكثر من مستورداتها[2]؛
- التجارة تعقد على الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، فإذا كانت الوفرة النسبية متطابقة في الدولتين، فإن التجارة ستقوم فقط بسبب وفورات الحجم الاقتصادية، وبالتالي سوف تقتصر على السلع الصناعية، أما إذا اختلفت من حيث الوفرة فسيكون لكل دولة ميزة نسبية في إنتاج السلعة كثيفة العنصر الوفير[3].

ثانيا: نظرية "اقتصاديات الحجم"، و"التبادل اللامتكافئ".

ويمكن عرض هاتين النظريتين:

1- نظرية اقتصاديات الحجم والتجارة الدولية.

افترض "Heckcher-Ohlin" أن إنتاج سلعتين يتم على فرض ثبات عوائد الحجم في دولتين، فماذا يحدث لمنافع التجارة المتبادلة عندما يختل هذا الافتراض، ويتم الإنتاج في حالة زيادة عوائد الحجم؟ هل ستحصل الدولتان على منافع متبادلة حتى وإن كانتا متماثلتين في كل شيء[4]؟ وهو ما لم يوضحه نموذج "Heckcher-Ohlin".

ويتلخص جوهر نظرية اقتصاديات الحجم، في أن الدولة ذات السوق الداخلية الكبيرة تصدر تلك السلع التي تنبع فائدتها من التوفير في الإنتاج الكبير، ويقول الاقتصاديان الأمريكيان "Krugman" و"Obstfeld " في كتابهما

[1] **Christian Aubin, Philippe Norel**, opcit, p71.

[2] نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص 44.

[3] محمد دياب، مرجع سابق، ص44.

[4] خالد محمد السواعي،**التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص207.

"الاقتصاد الدولي، النظرية والتطبيق" أنه ثمة سببين للتجارة بين البلدان[1]، الأول: تختلف البلدان فيما بينها من حيث حيازة الموارد والتكنولوجيا، والثاني: يمكن أن يكون سببا لقيام التجارة، التوفير (أوالعائد المتزايد) الذي يجعل تخصص بلدان معينة في إنتاج دائرة ضيقة من السلع ذا فائدة؛

ووفورات الحجم إما أن تكون داخلية أوخارجية.

- **وفورات الحجم الداخلية والتبادل الدولي.**

تعتمد وفورات الحجم الداخلية على حجم المنشأة، الذي يساعد على خفض متوسط تكلفة الإنتاج نتيجة لأمور عديدة أهمها: تقسيم أكبر للعمل وانتشار التخصص وإدخال آلات متطورة، وشراء المواد الأولية بكميات كبيرة، مما يساعد على الحصول على خصم تجاري[2]، بالإضافة إلى إنتاج كميات كبيرة من الإنتاج، وذلك في ظل ظاهرة تزايد غلة الحجم.

ويسمح وجود وفورات الإنتاج الداخلية لكل مؤسسة أو شركة من القضاء على المنافسة الحرة التامة، مما يؤدي إلى الحصول على سوق احتكار الأقلية لتلك السلعة؛ وجود حجم محدد من الشركات تنتج في السوق يسمح بتفسير التبادل المتقاطع لنفس السلعة، ونظرا للوجود المحدود للمؤسسات الموجودة في السوق، فإنه لا يمكن لكل مؤسسة أن تعتبر تأثيرها مهمل، وبالتالي يمكن أن يظهر سلوك إستراتيجي من طرفها، يتمثل في استعمال السلع أو الأسعار كسلوك إستراتيجي، أوغير ذلك من الإستراتيجيات المتمثلة في التفاهم، أوعدم التفاهم مابين الشركات، وبالتالي كل شكل من الاستراتيجيات يؤدي إلى لعبة معينة وبالتالي إلى حل معين[3].

ومنه فوفورات الحجم الداخلية لا تتماشى مع سوق المنافسة الكاملة، التي تتصف بكثرة البائعين والمشترين، والذي لا يستطيع أحد من هؤلاء التأثير على السعر السائد في السوق، كما أن جميع المنتجات المطروحة في السوق متجانسة، ولكن إذا كان الإنتاج في شركة ما يتمتع بظاهرة تزايد غلة الحجم الداخلية، فإنها تستطيع خفض متوسط تكاليفها الإنتاجية، حتى

[1] خالد محمد السواعي،**التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص130.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص149.

[3] **Christian Aubin, Philippe Norel**, op cit, p67.

تكون تكلفة الوحدة المنتجة أقل من سعرها السائد في سوق المنافسة الكاملة، وذلك بزيادة كمية الإنتاج وتوليد الربح[1]، وهكذا فإن الشركات المتنافسة ستلجأ دائما إلى زيادة الإنتاج لتحقيق الربح ولكنها لن تصل إلى حالة التوازن إطلاقا.

- **وفورات الحجم الخارجية والتبادل الدولي.**

الوفورات الخارجية هي تخفيض كلفة الإنتاج في كل منشأة عندما يتوسع إنتاج الصناعة، وهذا لتمييزها عن الوفورات الداخلية، أوزيادة عوائد الحجم التي تشير إلى انخفاض (تخفيض) متوسط كلفة الإنتاج عندما يتوسع ناتج المنشأة، وقد ظهرت الوفورات الخارجية بسبب كبر وزيادة التركز الجغرافي للصناعة للوصول إلى تخفيض العمل والخدمات الأخرى، لذا يؤدي إلى إنتاجية مرتفعة ومتوسط كلفة أقل لجميع المنشآت في الصناعة[2].

يسمح تحليل التبادل عن طريق وفورات الإنتاج الخارجية من تفسير إمكانية وجود تبادل دولي ما بين دولتين متشابهتين، وذات نفس خصائص الإنتاج، ومستهلكتين للسلعتين، بحيث في حالة عدم وجود التبادل الدولي، فإن التوليفات المنتجة والمستهلكة متساوية، بالإضافة إلى نسبة الأسعار، حيث لا يوجد تفوق نسبي ولكن يوجد نفس وفورات الإنتاج في كل من المنتجين، وبالتالي يمكن للبلدين تحقيق ربح ورفاهية بتخصص كل واحد منهما في نشاط عند القيام بتبادل السلعتين، غير أنه يجب على هذين البلدين الاتفاق حتى يتفادى تخصص البلدين في نفس السلعة، ولكن ما يمكن أن نلاحظه هو إمكانية عدم تساوي الربح الناتج عن التبادل الدولي في كل بلد، وهذا راجع إلى نوع السلعة المتخصص فيها كل بلد[3].

وكمثال على وفورات الحجم الخارجية، نأخذ قطاع صناعة السيارات في ألمانيا، فقد استطاع هذا القطاع إنشاء قوى عاملة مدربة وبمهارات مختلفة، وابتكر طرق نمو وتطوير حديثة ومفيدة للحياة الصناعية، وقام بدعم البنى التحتية لصناعة السيارات؛ مما أدى إلى خفض متوسط تكاليف الإنتاج لجميع الشركات الموجودة في هذا القطاع الضخم، وذلك للاستفادة من وفورات الحجم الخارجية، ولكن إذا قامت شركة بتوسيع حجمها مع بقاء القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه على حاله دون توسيع[4]، فإنها لن تستفيد من وفورات الحجم الخارجية في خفض متوسط تكاليف الإنتاج فيها.

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 150.

[2] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص228.

[3] **Christian Aubin, Philippe Norel**, op cit, p62.

[4] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص149.

2- نظرية التبادل اللامتكافئ.

ابتداء من الخمسينات، ظهرت في كتابات بعض الاقتصاديين أمثال: "Myrdal" و"Prebisch" وغيرهم بعض الأفكار التي تشكل في مجموعها نظرية التبادل اللامتكافئ، ومحورها، أن الدول النامية تمثل دائما الطرف الأضعف في عملية التبادل، بمعنى أن التبادل بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية هو تبادل لامتكافئ، وقد أوضح الاقتصادي السويدي "Myrdal" أن التبادل الدولي لا ينتج عنه النفع المتبادل والاتجاه نحو التعادل في الدخول، كما تقول النظرية الكلاسيكية ونظرية "Heckcher-Ohlin"، بل أن استنتاجات النظريات السابقة إنما جاءت وفقا للافتراضات التي بنيت عليها، مثل[1]:

- **التوازن المستقر:** الذي يعني في مجال التجارة الدولية أن الاختلافات بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج والدخول، تولد قوى تلقائية من خلال التبادل، والتي تؤدي إلى تلاشي تلك الاختلافات؛
- **انسجام المصالح:** ومضمونه عدم وجود تناقض بين طرفي التبادل؛
- **المنافسة الكاملة:** والتي تعني أنه ليس بمقدور أي من طرفي التبادل تحديد نتيجة التبادل بمفرده.

ويرد "Myrdal" على هذه الافتراضات، على النحو التالي:

- إن العملية الاقتصادية هي عملية تراكمية، أي أنه ليس هناك توازن مستقر، وذلك يعني أن الاختلافات في أسعار عوامل الإنتاج والدخول تؤدي في ظل تقسيم العمل الدولي الراهن إلى المزيد من الاختلافات؛
- إن انسجام المصالح لا يعبر إلا من وجهة نظر الطرف المستفيد من النمط الحالي لتقسيم العمل الدولي، أي الدول المتقدمة؛
- إن المنافسة الكاملة لا وجود لها واقعيا في إطار العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيشها هذه الأخيرة.

ويخلص "Myrdal" إلى أن النتيجة المنطقية لكل ذلك، هي ازدياد اللامساواة بين الدول المتقدمة والدول النامية، بسبب عدم التكافؤ بينهما في التبادل.

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص ص 133-134.

أما الاقتصادي الأرجنتيني "Raul Prebisch"، فقد أوضح أن معدلات التبادل بين السلع الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة، والمنتجات الأولية التي تنتجها الدول النامية، تميل على المدى الطويل إلى غير صالح هذه الأخيرة، وهذا ناتج بنظره عن عدم التكافؤ بين هاتين المجموعتين من الدول في مجال التبادل التجاري، ولذا يوصي "Prebisch" الدول النامية برفض سياسة حرية التجارة، وإتباع سياسة تجارية حمائية تمكنها من بناء صناعاتها الوطنية[1].

وفي عام 1969، نشر الاقتصادي الفرنسي "Arghiri Emmanuel" مؤلفه "التبادل اللامتكافئ"، الذي شرح فيه طبيعة علاقات التبادل بين الدول المتقدمة والدول النامية، موضحا أنها تتميز بعدم المساواة، ثم ساهم الاقتصادي المصري "Samir Amin" لاحقا في توضيح مفاهيم هذا الكتاب.

يرى "Emmanuel" أن التبادل اللامتكافئ ما هو إلا نتيجة تواطؤ اجتماعي عام في الدول المتقدمة، فجميع الطبقات الاجتماعية المساهمة في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي يكون شغلها الشاغل زيادة نصيبها من الدخل الوطني، دون توجيه أدنى اهتمام لأشكال الاستغلال الرأسمالي للدول النامية، ولتوضيح نظريته يميز "إمانويل" بين صورتين للتبادل الدولي[2]:

- عندما يكون التركيب العضوي لرأس المال (نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير) مختلفا بين الدولتين، ولكن الأجور ومعدلات فائض القيمة متساوية، في هذه الحالة يكون العمل في الدول المتقدمة أكثر إنتاجية من الدول النامية، ولذا فإن التبادل سيكون لمصلحة الدول ذات الإنتاجية المرتفعة، وعليه فالتبادل غير متكافئ بسبب اختلاف الإنتاجية؛
- عندما يكون التركيب العضوي لرأس المال في الدولتين متماثلا، ولكن معدلات الأجور مختلفة، في مثل هذه الحالة ستحصل الدول النامية عن طريق التبادل التجاري على أقل مما تحصل عليه الدول المتقدمة، ومعنى ذلك أن التبادل يؤدي إلى تحويل فائض القيمة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة عن طريق معدلات التبادل.

أما "Samir Amin"، فقد ترجم ما يقصده "Emmanuel" بالتبادل اللامتكافئ إلى لغة الأرقام المأخوذة من الواقع حيث:

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص 134.
[2] المرجع نفسه، ص ص135-136.

- إن القطاع الحديث (النفط والمناجم والمزارع الحديثة) في الدول النامية، والتي يسميها "دول الهامش" أو"الأطراف"، يساهم بما لا يقل عن ثلاثة أرباع صادرات هذه الدول (26 مليار دولار عام 1966 من أصل 35 مليارا هي مجموع الصادرات لذاك العام). ولو أن الدول المتقدمة (دول المركز)، قامت بإنتاج هذه المنتجات بإتباع الأساليب نفسها المستخدمة في الدول النامية، لوصلت قيمتها 34 مليار دولار، أي بزيادة 8 دولارات، وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع الأجور، وبالتالي ارتفاع كلفة الإنتاج في الدول المتقدمة، وهكذا نجد أن الدول النامية لا تحصل في الواقع إلا على 75% من قيمة صادراتها تقريبا؛

- من ناحية أخرى، فإن الصادرات التقليدية التي تصدرها دول الهامش إلى دول المركز، تبلغ قيمتها حوالي 9 مليار دولار، ولو صححت هذه القيمة على أساس نسبة الأجر في الوحدة المنتجة في الدول المتقدمة إل نسبته في الوحدة المنتجة في الدول النامية (وهذه النسبة تساوي 2.5 تقريبا)، لأصبحت قيمة هذه الصادرات التقليدية 23 مليار دولار (2.5x9) تقريبا. ومعنى ذلك أن إجمالي القيمة المحولة من دول الهامش إلى دول المركز تساوي 22 مليار دولار $[22 = (9 - 23) + (26 - 34)]$، وهي تمثل حوالي 62% من إجمالي صادرات الدول النامية من كافة القطاعات، والسبب الأساسي في ذلك يعود إلى التبادل اللامتكافئ[1]، أما السبب في عدم تساوي الأجور بين الدول فإن "سمير أمين" يرجعه إلى أسباب تاريخية (التكوينات الاجتماعية المختلفة بين الدول)، وهذا حسب رأيه يشكل نمطا معينا من التخصص ونظاما للأسعار الدولية يجعل اللاتكافؤ أبديا.

ثالثا: المنافسة غير التامة والتجارة الدولية.

إن الهيكل الرئيسي لنظريات التجارة التقليدية يقوم على فرض سيادة المنافسة التامة، حيث تتكون كل صناعة من عدد كبير من الشركات المنتجة لسلع متجانسة، وقد أدى ذلك إلى عجز هذه النظريات عن تفسير أنماط التجارة التي تفرزها هياكل سوق غير تنافسية، وفي عالم الواقع، نجد أن الأسواق غير التنافسية هي الشكل الراجح، وتتأثر التجارة الدولية بهذه الهياكل[2]، فمن الخطأ استمرار قياس تأثير التجارة الخارجية، وتقييم دورها بالاعتماد على نماذج تفترض المنافسة التامة ومحدودية الموارد وصعوبة النقل التكنولوجي، إذ لا بد من إدخال فرض المنافسة غير التامة في مثل هذه النماذج.

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص136-137.

[2] عبد القادر السيد متولي، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص56.

إن أكثر الصفقات في التجارة الدولية هي مبادلات لمنتجات متنوعة، من نفس الصناعة وتسمى تجارة ضمن نفس الصناعة (Intra-industrial trade) وهي تجارة لمنتجات صنعت ضمن نفس الصناعة كصناعة الحديد والصلب وصناعة السيارات وغيرها، وهي نقيض التجارة في منتجات مختلفة تماما والتي تسمى (Inter-industrial trade) كتصدير الألبسة واستيراد السيارات، أوتصدير الفوسفات كمادة أولية واستيراد القمح.

نظرا لزيادة الأهمية النسبية للتجارة ضمن نفس الصناعة، دفعت الاقتصاديين إلى تطوير مجموعة جديدة من النماذج للإجابة على التساؤل التالي[1]: لماذا تصدر بعض الدول نفس السلعة التي تستوردها؟ وما هي منافع هذا النوع من التجارة؟

تفترض نظرية التجارة تنافسية جميع الأسواق، فإذا خفف هذا الفرض سيكون من الممكن شرح نماذج تجارة لعالم حقيقي يبينه التحليل التالي، وهو بيان لنموذج " krugman" لسنة 1979. في العالم الحقيقي، تتمتع أغلب المنشآت بدرجة من القوة الاحتكارية، ولديهم بعض التأثير على أسعار منتجاتهم، وتشتق القوة الاحتكارية عادة من اقتصاديات الحجم، فإذا ارتفع ناتج المنشأة فإن كلفة الوحدة تنخفض وهذا ما تفضله المنشآت الكبيرة، وهي تميل لاكتساب القوة الاحتكارية، وبالتالي فإن النظرية تقوم على هيكل السوق الاحتكاري[2]، وهي التي تتمتع باقتصاديات الحجم حسب درجة الأهمية للاقتصاد العالمي الحقيقي.

الشكل رقم 4: المنافسة الاحتكارية.

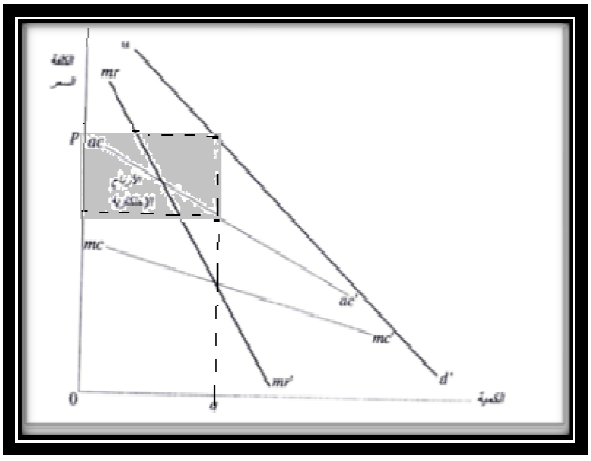

المصدر: خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 214.

[1] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص210-211.
[2] المرجع نفسه، ص212-213.

يظهر الشكل حالة منشأة احتكارية، ويظهر ميل منحنى الطلب من الأعلى إلى الأسفل تجاه اليمين 'dd وكذلك ميل منحنى الإيراد الحدي 'mr mr، والمنشأة تفترض تمتعها باقتصاديات الحجم، وبالتالي فإن منحنى الكلفة المتوسطة هو 'ac ac، ومنحنى الكلفة الحدية 'mc mc ينحدر من الأعلى إلى الأسفل اتجاه اليمين؛ أقصى ربح للمنشأة يكون متوازنا عندما يساوي الإيراد الحدي الكلفة الحدية (mr=mc)، سيكون الإنتاج Oq ويباع بسعر Op، وحتى الآن فإن المنشأة تتمتع بأرباح احتكارية مكافئة للمنطقة المظللة تحت منحنى الطلب وفوق منحنى الكلفة المتوسطة؛ ويمكن تلخيص نتائج نموذج التجارة الدولية[1]:

أولا: التجارة توسع حجم السوق أمام المنشآت، وتسمح لاقتصاديات الحجم أن تكون حقيقية؛

ثانيا: زيادة نطاق السلع المتاحة للمستهلكين في الدولتين؛

ثالثا: التجارة بين الدولتين متماثلة بسلع متنوعة.

ومن أبرز الكيانات الاقتصادية ذات الصيغة الاحتكارية والعاملة في مجال التجارة الدولية، الشركات متعددة الجنسيات وتتعامل هذه الشركات في حجم هائل من المبادلات التجارية الدولية، مما يعطيها قدرة السيطرة على الأسواق، بل وتحريك مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في مناطق كثيرة من العالم[2].

المبحث الثاني: أثر تحرير التجارة على عوامل النمو الصناعي.

رأى بعض الاقتصاديين أن التحول من استراتيجية إحلال الواردات إلى إستراتيجية التوجه إلى التصدير، يعني الأخذ بمبدأ حرية التجارة، ويعني ذلك إزالة جميع التشوهات في التجارة بما فيها إزالة التعرفة الجمركية على الواردات، والامتناع عن تقديم الإعانات لتشجيع الصادرات، إلا أن بعضا من الآراء الأخرى انتقدت هذا الفهم، لعدم وجود دلائل في التجارب الدولية تشير إلى أن البلاد التي تطبق حرية كاملة للتجارة استطاعت أن تحقق درجات عالية من النمو الاقتصادي، ولذلك يمكن الأخذ بمفهوم التحول إلى سياسات التوجه إلى التصدير، هو أن تقوم السياسة التجارية بوضع حد للتحيز ضد قطاع الصادرات، وأن تكون السياسة التجارية محايدة بين القطاعين. وفي واقع الأمر، فإن استراتيجية التوجه إلى التصدير لا

[1] خالد محمد السواعي،مرجع سابق، ص ص213-214.

[2] السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص56.

تتعارض مع قدر من الحماية الجمركية لتحفيز الصناعات على الإنتاج للسوق المحلية ما دامت هذه الحماية لا تؤدي إلى عزلة السوق المحلية عن السوق العالمية. وهذه هي النتيجة التي انتهت إليها أيضا الكاتبة الاقتصادية " **Krueger**".

غير أن الحماية التي لا تعزل السوق المحلية عن السوق العالمية، هي التي تعتمد على أدوات التعرفة الجمركية. وهناك قبول واسع بأن الإقلاع عن استخدام القيود غير الجمركية والاعتماد على التعريفة الجمركية، والدعم المحدود للصناعات التصديرية، كل هذه تشكل السمات الأساسية لسياسة تجارية موجهة إلى الخارج، ذلك أن التعرفة الجمركية تشكل أداة سعريه وليست أداة لتقييد الكمية، وواضح أن الأدوات السعرية تتميز بالشفافية من حيث مقدار الحماية[1]، فمن جانب، تجعل الأسعار المحلية تتأر بالأسعار العالمية، ما يساعد المنتجين المحليين في الاستجابة لإشارات السوق، وتغيرات التقنية التي يحتاجونها لمنتجاتهم. ومن جانب آخر، فإن فرض الأدوات السعرية للحماية يحمي بدوره المستهلكين من تحمل أعباء سوء جودة الإنتاج في حالة عزلة السوق المحلية عن السوق العالمية.

المطلب الأول: أثر تحرير التجارة على الإنتاج والاستهلاك.

أقرت اتفاقية منظمة التجارة العالمية استخدام التعرفة الجمركية – دون سواها– كأداة لتحقيق الحماية المطلوبة لمنتجاتها وبالتالي استبعدت الاتفاقية وسائل الحظر والتقييد عن طريق الحصص الكمية والتراخيص والقيود الإدارية الأخرى إلا في حالات محددة في إطار قواعد مشددة[2].

تعتبر التعريفة الجمركية والدعم كأداتين رئيسيتين لتحقيق أهداف التنمية الصناعية، والتي من بينها تشجيع الصناعات الناشئة ودعم إحلال الواردات، ولا تعتبر التعريفة الجمركية اكتشافا مرتبطا بالدول العربية والنامية بشكل عام، بل هي أداة استخدمتها الدول المتقدمة حاليا والنامية سابقا، أثناء مراحل نموها المبكر.

لقد برزت قناعة في أغلب الدول المتبعة لبرامج الإصلاح الاقتصادي، الموقعة مع مؤسسات التمويل الدولية، وكذلك نتيجة الانضمام إلى الاتفاقيات متعددة الأطراف، أن تحرير التجارة من خلال تخفيض التعريفة الجمركية، يعتبر أحد الأدوات المناسبة لتعزيز التنمية بشكل عام، والتنمية الصناعية بشكل خاص، لما يمثله ذلك من تخفيض لأسعار السلع الوسيطة

[1] جمال الدين زروق، **واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية**، المعهد العربي للتخطيط، ص 13.

[2] حسان خضر، **منظمة التجارة العالمية: الآليات والقواعد العامة والاتفاقيات**، المعهد العربي للتخطيط، أفريل، 2005، ص10.

المستوردة، ورفع لفائض المستهلك، أي ان المستهلك سيدفع أقل، بعد خفض التعريفة على السلع المستوردة مقارنة بالفترة السابقة للتخفيض، والفارق يعبر عنه بفائض لصالح المستهلك[1].

وعند الحديث عن التعريفة الجمركية، فإنه لابد من وضعها في سياقها الذي حددته منظمة التجارة العالمية، ضمن مفاوضات أورغواي (1986-1993)، وهي الجولة الأخيرة من جولات المفاوضات متعددة الأطراف في التجارة الدولية التي انبثقت عنها المنظمة. لقد اتفقت الدول المتقدمة على منح تخفيض في التعريفة الجمركية التي تفرضها على وارداتها المصنعة من الدول النامية، بنسبة وصلت إلى 37% كمتوسط على كافة هذه السلع، ويتفاوت هذا التخفيض ليصل إلى 67% في حالة المعادن، و66% في حالة المكائن غير الكهربائية، و63% في حالة الخشب والورق والأثاث، و27% في حالة الأسماك ومنتجاتها، و19% في حالة الجلد والمطاط، ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه رغم اتجاه معدلات التعريفة للدول المتقدمة للانخفاض، إلا أنها حافظت على ما يسمى بذروة التعريفة، التي تعرف على أنها 12% أوأكثر، وكذلك حافظت على التعريفة المتصاعدة (كلما تزداد السلعة تصنيعا، كلما ترتفع عليها التعريفة).

تحافظ الدول الأربع: الولايات المتحدة، كندا، اليابان، الاتحاد الأوروبي على عدد من تعريفات الذروة، تشمل سلع صناعية مثل: منتجات صناعة الأغذية، والغزل، والنسيج، والأحذية، ومنتجات الجلود، وسلع السفر، ومنتجات السيارات والسلع الاستهلاكية الإلكترونية والساعات، ومع ذلك فإن هذه الدول تعامل الدول الأقل نموا معاملة خاصة في مجال التعريفة في حالة الغزل، والنسيج، والأحذية، ومنتجات الجلود، إلا أن السياسة الصناعية للدول الأربع على شكل ذروة التعريفة، تعتبر ضارة بالدول الأقل نموا، خاصة وأن هناك حوالي 11% من صادراتها للدول الأربع تخضع لتعريفة الذروة، في حين لا تستورد الدول الأربع من الدول الأقل نموا إلا في حدود 4 % [2].

إن مثل هذا التوجه في السياسة الصناعية للدول المتقدمة أوبعضها، له آثار على السياسة الصناعية في الدول النامية والعربية، وتبرز أحد أشكال هذه الآثار، في تشجيع الدول الأخيرة بالتوجه نحو المنافسة الأجرية (إنتاج السلع ذات المحتوى الأجري الحقيقي المنخفض)، وكذلك التوجه نحو خفض العمالة أوكلاهما، طالما أن المرأة هي من أكثر من يعمل في الأنشطة

[1] تقرير التنمية العربية، نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2013، ص99.
[2] المرجع نفسه، ص103.

الصناعية كثيفة العمل، خاصة في صناعات الغزل والنسيج، لذا فإن سياسات التعريفة المشار إليها ستضر بسوق عمل المرأة الصناعية على وجه الخصوص.

ويمكن توضيح تأثير الرسوم الجمركية على الرفاهية من خلال معرفة الأثر على كل من فائض المستهلك وفائض المنتج وبالتالي ستكون النتيجة بالعكس حالة تخفيض أو إزالة الرسم الجمركي حالة تحرير التجارة.

أولا: الأثر على فائض المستهلك.

إن أول من وضح فكرة فائض المستهلك، هو الاقتصادي "Alfred Marshall" وكان يقصد به تحديد الفرق بين القيمة التي يدفعها المستهلك فعلا في السوق في سبيل حصوله على كمية محددة من سلعة معينة في وقت محدد، وبين القيمة التي كان المستهلك على استعداد لأن يدفعها في سبيل حصوله على نفس الكمية من نفس السلعة[1].

الشكل الموالي يوضح التأثير السلبي على فائض المستهلك الناتج عن ارتفاع الأسعار الداخلية في حد ذاتها نظرا لتطبيق الرسوم الجمركية. عموما فائض المستهلك (أوالمستهلكين) هو أن المستهلكين يربحون لأنهم يدفعون سعر مختلف عن السعر الذي هم مستعدون لدفعه. في غياب الضريبة الجمركية، كل المستهلكين المستعدين لدفع أكثر من P^m يحققون ربح. هذا الأخير يساوي مجموع المساحتين A وB ولتكن A+B على الشكل الموالي، وبما أن السعر ينتقل إلى P^t بسبب تطبيق الضريبة الجمركية، فائض المستهلك يصبح يساوي A، إذن يوجد تخفيض لفائض المستهلك، هذا التخفيض معطى بالمساحة B[2].

[1] محمد أحمد السريتي، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2000، ص215.

[2] **Paul R.Krugman**, **Maurice Obstfeld**, Economie Internationale, PEARSON Education , 7ème édition ,2006, p514.

الشكل رقم 5: تأثير الرسوم الجمركية على فائض المستهلك.

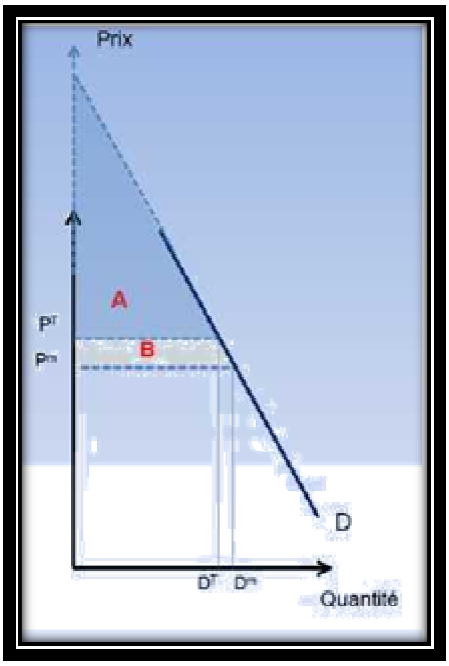

Source : **Paul R.Krugman, Maurice Obstfeld**, opcit, p 514.

ثانيا: الأثر على فائض المنتج.

يشير مفهوم فائض المنتج إلى المساحة المحصورة بين سعر السوق من أعلى، ومنحنى العرض من أسفل، ونظرا لأن جميع المنتجين يستلمون سعرا واحدا وهو سعر السوق، فإن فائض المنتج يتكون من جميع الوحدات الإنتاجية التي تكون تكلفتها الحدية في العملية الإنتاجية (ممثلة بمنحنى العرض)، أقل من سعر السوق الذي يستلمه المنتجون[1].

الشكل الموالي يوضح الأثر الإيجابي على فائض المنتج الناتج عن ارتفاع الأسعار الداخلية في حد ذاتها نظرا لتطبيق الضريبة الجمركية. قياسا مع فائض المستهلك، فائض المنتج أوالمنتجين يساوي السعر الذي يتلقاه المنتج ناقص السعر الذي يسمح ببيع المنتج.

[1] علي عبد الفتاح او شرار،، **الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات**، مرجع سابق، ص305-306.

الشكل رقم 6: أثر الرسوم الجمركية على فائض المنتج.

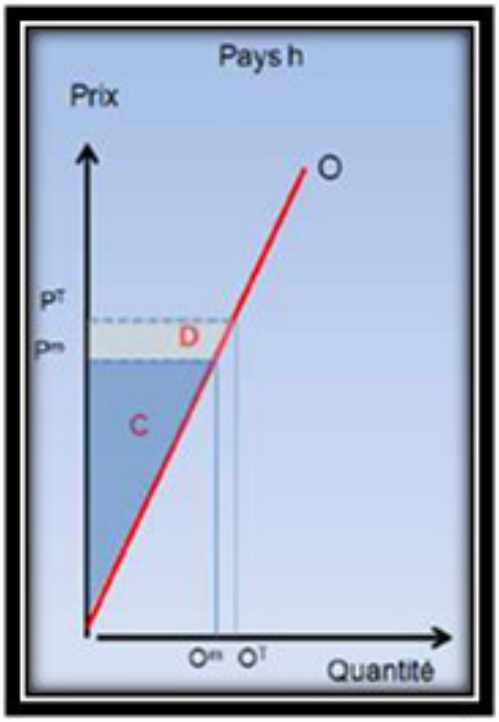

Source**: Paul R.Krugman, Maurice Obstfeld**, opcit, p 514.

بما أن سعر المنتج معطى بالسعر P^m، فائض المنتج معطى بالمساحة C إذا سمحت الضريبة الجمركية بانتقال سعر المنتج إلى P^t، فائض المنتج يصبح يساوي المساحة C+D، بعبارة أخرى، تطبيق الضريبة الجمركية يرفع سعر المنتج إلى المبلغ المعطى بالمساحة D.

ثالثا: الأثر الصافي على الرفاهية.

الشكل الموالي يوضح الأثر الإجمالي للرسوم الجمركية على الرفاهية للبلد H ، عندما ينتقل السعر من P^m إلى P^t، الكمية المعروضة من قبل المنتجين المحليين ترتفع من O^m إلى O^t فيما يتعلق بالكمية المطلوبة من قبل مستهلكي البلد H تنخفض من D^m إلى D^t .

الشكل رقم 7: الأثر الصافي للرسوم الجمركية على الرفاهية.

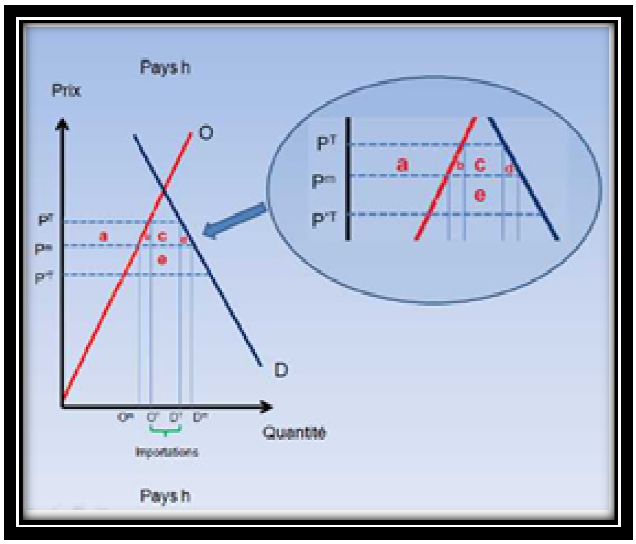

Source **: Paul R.Krugman, Maurice Obstfeld**, opcit, p 514.

بسبب تغير السعر[1] :

أولا: فائض المستهلك ينخفض إلى المساحة a+b+c+d؛

ثانيا: فائض المنتج يرتفع إلى المساحة a؛

ثالثا: قيمة الرسوم الجمركية معطاة بالمساحة c+e (لأن الرسوم الجمركية تساوي $P^{*t}-P^{t}$).

رغم أن هذا مشكوك فيه, عادة ما يكون المبلغ المكتسب وخسائر الفائض لتقييم التأثير الصافي للرسوم الجمركية على رفاهية البلد.هذا الأثر الصافي معطى بـــ :

انخفاض فائض المستهلكين–ارتفاع فائض المنتجين –قيمة الرسوم الجمركية.=(e –(b+d)=(c+e) –a–(a+b+c+d

إذن مقارنة المثلثين b وd مع المستطيل e الذي يبين إذا كان الأثر الصافي خسارة أم ربحا.

في الشكل الأيسر الموالي، يظهر أنه b+d<e، في حين أنه من السهل تخيل الوضعية العكسية كما هو مبين في الشكل الأيمن الموالي. أين المجموع d+b أعلى من المستطيل e.

[1] **Paul R.Krugman, Maurice Obstfeld**, opcit, p 515

الشكل رقم 8: مقارنة الخسائر (b+d) مع الربح e

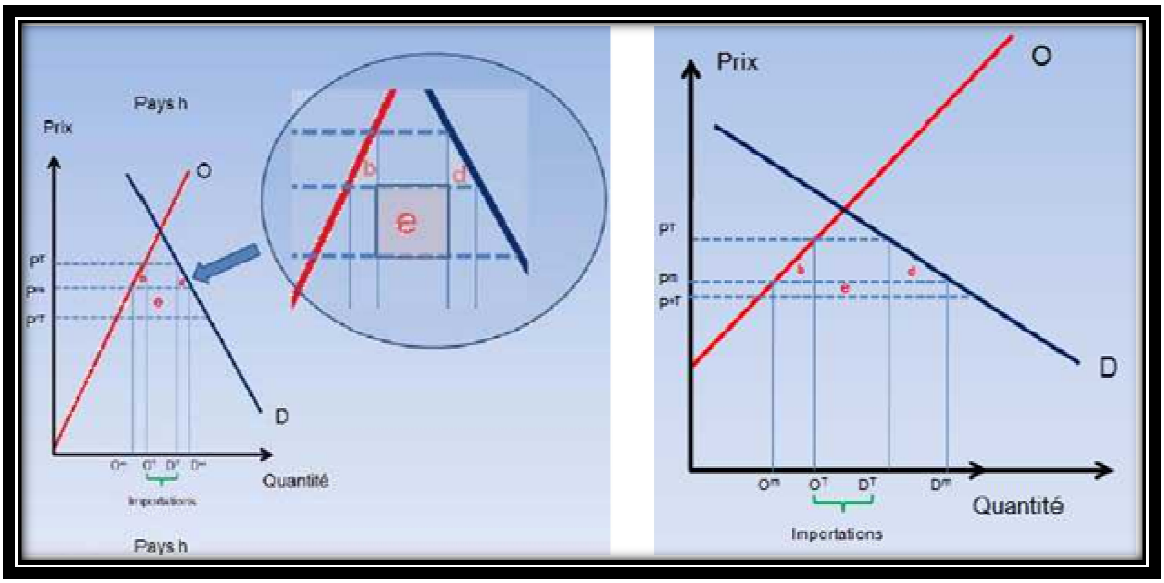

Source **: Paul R.Krugman, Maurice Obstfeld**, opcit, p 51

المثلثين b+d يمثلان فقدان الكفاءة التي تؤدي بسبب تطبيق قانون الجمارك تغيير حوافز الاستهلاك والإنتاج. المستطيل e يمثل زيادة في معدلات التبادل التجاري، وذلك أن تطبيق الرسوم الجمركية يلزم البلد المصدر على تخفيض سعره لتعويض جزء من الرسوم الجمركية. أخيرا، أكثر من بلد قادر على التأثير في أسعار شريكه، إضافة أنه يمكن أن تكون المساحة e تفوق مجموع المساحتين b+d .مع ذلك فإنه في حالة الدول الصغيرة , الأثر الصافي للرسوم الجمركية بالضرورة سلبي لأن المساحة e تختفي.

المطلب الثاني: أثر تحرير التجارة الدولية على الصادرات الصناعية والواردات.

سيتم التحليل من خلال منحنى عرض التجارة الدولي، ويوضح هذا الأخير كمية المستوردات والصادرات التي ترغب الدولة في شرائها وبيعها في السوق الدولية عند جميع الأسعار النسبية الممكنة، وباختصار، يظهر المنحنى جميع رغبات الدولة المتاجرة عند مختلف معدلات التبادل التجاري الممكنة، وفي الحقيقة أن منحنى العرض التجاري هو توليف منحنى الطلب (طلب المستوردات) ومنحنى العرض (عرض الصادرات)، وهناك عدة طرق لاشتقاق منحنى عرض التجارة الدولية، منها طريقة منحنى إمكانيات الإنتاج ومنحنيات السواء للدولة 1 على سبيل المثال، وهي التي سيتم استخدامها هنا، وهذه الطريقة تسمى طريقة مثلثات التجارة، وملاحظة ماذا سيحدث لمثلثات تجارة هذه الدولة عند تغير معدل التبادل التجاري، فإذا بدأنا

من النقطة 1 في حالة الانغلاق، فإن مثلثات التجارة الثلاث المرسومة بالخط المتقطع، تبين الكمية التي ستصدرها والكمية التي تستوردها الدولة 1 عند كل معدل من معدلات المقايضة.

الشكل رقم 9: مثلثات التجارة الدولية حالة الانغلاق.

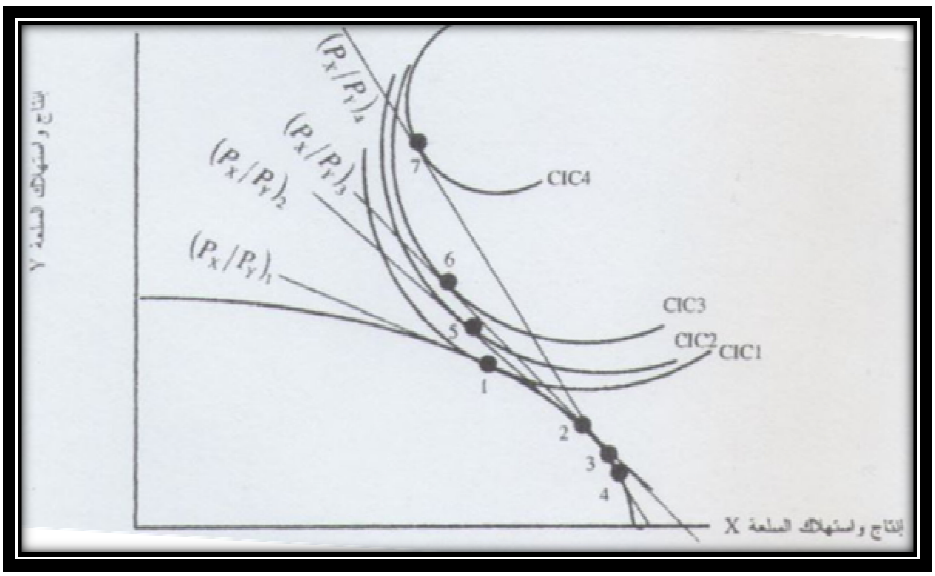

المصدر: خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص170.

ولمزيد من التفصيل سيتم استخدام أكثر من شكل لاشتقاق منحنى العرض التجاري الدولي، أفرض أن الشكل –أ– يبين نقاط توازن التجارة الدولية عند مستوى الأسعار الدولية $\left(\mathrm{P_x}\middle|\mathrm{P_y}\right)_1$، وعند قيام التجارة الحرة، يتم إنتاج 0_{x_2} من السلعة x و 0_{y_2} من السلعة y (عند النقطة P)، والاستهلاك 0_{x_1} من السلعة x و 0_{y_1} من السلعة y (عند النقطة C)، وعند كميات الإنتاج والاستهلاك هذه، تصدر الدولة 1 الكمية $\mathrm{x_1x_2}$ من السلعة x، وتستورد الكمية $\mathrm{y_1y_2}$ من السلعة y، ويعكس نمط التجارة هذا مثلث التجارة RCP، ويعرض الخط RP الصادرات ويعرض الخط RC المستوردات عند معدل التبادل التجاري $\left(\mathrm{P_x}\middle|\mathrm{P_y}\right)_1$.[1]

[1] خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص169.

الشكل رقم 10: مثلثات التجارة لمعدلي تبادل تجاري ممكنين.

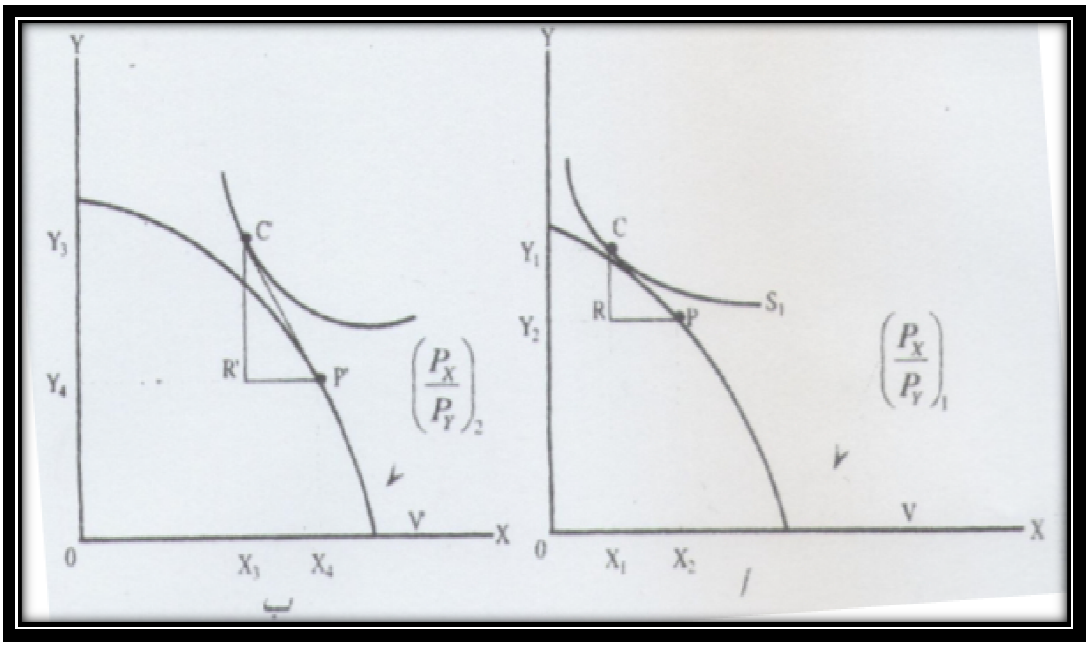

المصدر: خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص170.

وفي الشكل –ب– تواجه الدولة خط الأسعار الدولية الأكثر حدة مما هو عليه في الشكل –أ– وبما أن $(P_x|P_y)_2$ في الشكل –ب– هو أكبر مما هو عليه $(P_x|P_y)_1$ في الشكل –أ– عندها سيستجيب المنتجون لأسعار السلعة x المرتفعة نسبيا (وإلى أسعار السلعة y المنخفضة نسبيا)، لزيادة إنتاج السلعة وتخفيض إنتاج السلعة Y، ويأخذ الإنتاج مكانه عند النقطة p'، وتنتج 0_{x_4} من السلعة x و 0_{y_4} من السلعة y ، وعند الأسعار $(P_x|P_y)_2$ يأخذ الاستهلاك مكانه عند النقطة C'، ويستهلك 0_{x_3} من السلعة x و 0_{y_3} من السلعة y، وتصبح صادرات هذه الدولة x_3x_4 من السلعة x ومستوردا‌تها y_4y_3 من السلعة y، وحجم التجارة هذا يبينه مثلث التجارة $R'C'P'$.[1]

تواجه الدول المصدرة ظروفا صعبة للولوج إلى الأسواق الكبيرة، حتى بعد إلغاء نظام الحصص. وهناك عدد من الدول المصدرة شريك للولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو أنها مستفيدة من معاملة تفضيلية على مستوى التعرفة. معظم الدول الكبرى أوفت بتعهدها بتوفير ولوج معفى من الرسوم لكافة الواردات من الدول الأقل نموا. إلا أن الولايات المتحدة تبدو غير راغبة في توسيع نطاق هذه المعاملة بحيث تشمل النسيج والملابس. وتستفيد دول نامية أخرى من المعاملة بموجب

[1] خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص170.

نظام الأفضليات المعمم في قطاع النسيج والملابس باستثناء –مرة أخرى– الولايات المتحدة[1].

من ناحية أخرى، من الواضح أن الدول المصدرة قلقة إلى حد كبير لأنه ينبغي لها أن تتلقى أفضل ظروف الولوج الإيجابية الممكنة في مواجهة المنافسة الدولية، ويمكن لهذه البلدان أن تسعى وراء مبادرات متعددة الأطراف للحصول على المعاملة الخاصة بالإعفاء من الرسوم الجمركية في سياق نظام الأفضليات المعمم، أو نظام إعفاء خاص من الرسوم الجمركية للدول الأقل نماء. وتضغط هذه الأخيرة من أجل جعل هذه المعاملة ملزمة، أي أن تشكل "حقا" في منظمة التجارة العالمية، وأن تصبح قابلية الدفاع عنها واردة بموجب آليات تسوية النزاعات، إلا أن ذلك لم يتم القبول به بعد[2].

لقد تعرضت الدول الأقل نموا لنكسة في مؤتمر "هونغ كونغ" الوزاري عندما وافق المؤتمر على أنه بوسع الدول المتقدمة أن تعفي 3% من وارداتها من الدول الأقل نموا من الرسوم الجمركية بعد الموعد النهائي في عام 2008، وينبغي على الدول الأقل نموا أن تعمل على الحصول على إمكانية للولوج معفاة 100% من الرسوم الجمركية وخالية من الحصص كأفضل وسيلة لضمان الولوج التفضيلي إلى الأسواق العالمية الكبيرة.

وقد أمعنت المجموعة التفاوضية الخاصة بالولوج للأسواق غير الزراعية (NAMA) المنبثقة عن جولة الدوحة النظر في الخيار الصفري (أي تجارة حرة قطاعية) في قطاع النسيج والملابس، ويبدو أنه من الأرجح أن يتمخض عن الأمر صيغة توفيقية للتعريفات.

أما ما تبقى من عوائق تعريفية أمام واردات النسيج والملابس فقد أدت إلى ضغوط من الصناعات في الدول النامية المصدرة من أجل التفاوض بشأن اتفاقيات التجارة الحرة مع كبرى الدول المستوردة وخاصة الولايات المتحدة التي لا توافق على معاملة على أساس نظام الأفضليات المعمم في هذا القطاع، وعادة ما يكون دخول المنسوجات والألبسة المعفى من الجمارك عرضة لقوانين "منشأ" معقدة تتلاءم مع أنواع مختلفة من المعاملة لمختلف الشركاء التجاريين المفضلين، والهدف من قوانين "المنشأ" هذه، هو ضمان وجود أسواق مرتهنة من مصدري الغزل والنسيج للبلد المستورد.

[1] موراي غبس، مرجع سابق، ص ص 57-58.
[2] المرجع نفسه، ص 58.

تتطلب اتفاقيات التجارة الحرة في العادة تقديم تنازلات متبادلة من جهة البلد النامي المصدر. ويستتبع خيار الأخذ باتفاقية للتجارة الحرة مخاطرة تتمثل في أنه سيكون لمصدري المنسوجات والأقمشة تأثير مفرط على المفاوضات الخاصة بالاتفاقية مما سيقود إلى مكاسب واضحة لمصدري المنسوجات والأقمشة تم "شراؤها" على حساب التنازلات المعاكسة الزائدة في القطاعات الأخرى، الأمر الذي يمكنه أن يؤثر على جهود التنمية المبذولة من قبل الدولة النامية المصدرة. تعتبر قوانين المنشأ -التي ترفع نطاق تحديد منشأ المدخلات إلى الحد الأقصى والتي تحتوي على معايير معقولة من القيمة المضافة- أمرأ حاسما أثناء التفاوض على اتفاقية للتجارة الحرة إذا ما أرادت الدولة النامية المصدرة للمنسوجات والألبسة الخروج منها بفوائد حقيقية. لقد تم إدراج قطاع المنسوجات والأقمشة في اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول النامية، وتم في بعض الحالات إعطاؤه الأولوية ، وقد استفادت بعض الدول مثل تايلاند من الاتفاقيات الإقليمية بين الدول النامية في تنويع أسواق صادراتها.

المطلب الثالث: أثر تحرير التجارة الدولية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر دوليا، ووفقا لأهم المنظمات الدولية المعنية وهي صندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على أنه "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما، على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر"، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أوالأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أوغير مساهمة[1].كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بنسبة 10% أو أكثر، حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها[2]".

ومن الناحية الإحصائية وفق التعريف السابق، تشمل معاملات رأسمال الاستثمار المباشر، تلك المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء استثمارات (رقم ايجابي للتدفقات) أوإلغاء (رقم سلبي للتدفقات)، والمعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استمرارية الاستثمار أوإلى توسيع نطاقه أوتصفيته. ففي حالة قيام طرف غير مقيم، ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة

[1] مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2017، ص12.

[2] **Michel Menry Bouhet**, La globalisation, Introduction à L'Economie du Nouveau Monde, Pearson Educations, France, 2005,p 99.

قائمة، بشراء نسبة 10% أوأكثرمن ملكية المؤسسة أوالقوة التصويتية بها، فإن القيمة السوقية لحيازات حقوق الملكية المشتراة، علاوة على أي رأس مال إضافي مستثمر، تسجل كاستثمار مباشر، وفي حالة حيازة غير المقيم لحصة سابقة تقل عن 10% من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية، ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعية استثمارات الحافظة إلى وضعية الاستثمارات المباشرة 10% أوأكثر، فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر إلا الحيازات الإضافية فقط، أما الحيازات السابقة فلا تسجل في ميزان المدفوعات، حيث سبق تسجيلها تحت بند استثمارات الحافظة خلال فترة تدفقها، بل تنعكس في وضع الاستثمار الدولي باعتبارها عملية إعادة تصنيف من استثمارات حافظة إلى استثمار مباشر[1].

الشكل رقم 11: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

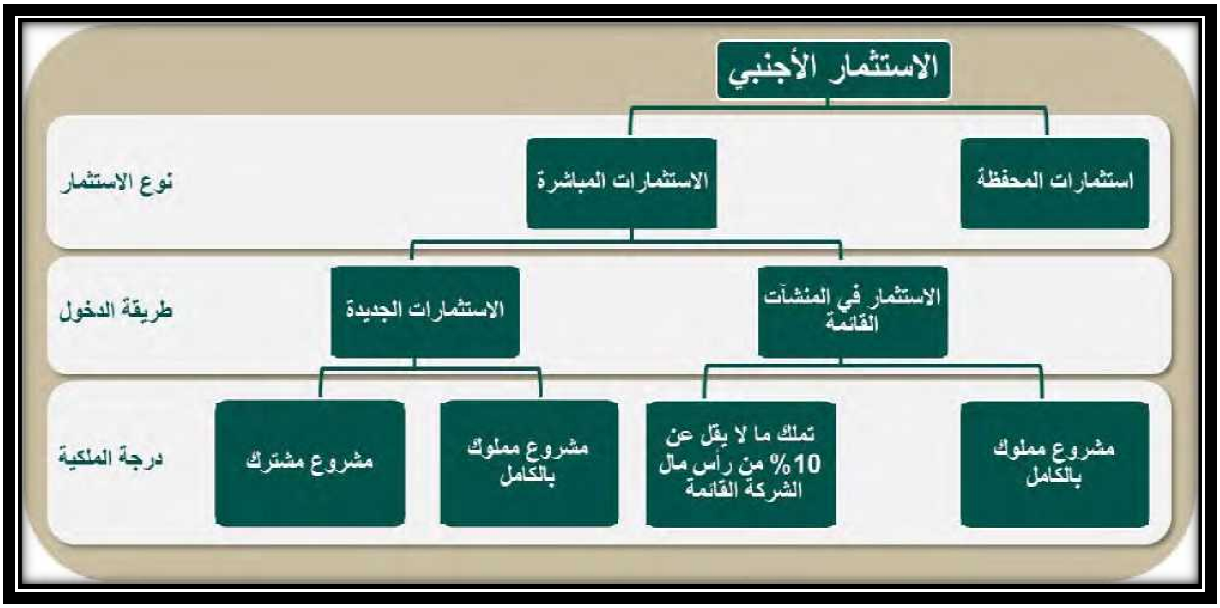

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سابق، ص12.

أما حسب محاسبي ميزان المدفوعات، فيعبر الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية، أوكل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية، شرط أن يحصل غير المقيمين على حصة هامة (الأغلبية) في هذه المؤسسة، وهذه الحصة تختلف أهميتها من بلد لآخر، وتكفي حيازة نسبة 10 % من رأس مال المؤسسة في بعض الدول لكي

[1] مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سابق، ص12.

يكون الاستثمار مباشرا[1].

ويعرف كذلك على أنه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها[2]، ويرى" Bernard Hugenier" أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسة مقيمة أو غير مقيمة تحت رقابة أجنبية من خلال[3]:

أولا: إنشاء مؤسسة أوتوسيع وحدة أو حركة تابعة لها؛

ثانيا: المساهمة في مؤسسة جديدة أوقائمة، والتي يكون من بين أهدافها إقامة روابط اقتصادية مستمرة مع المؤسسة، ويكون لها تأثير حقيقي على تسيير المؤسسة.

وعليه فإنه من التعريفات السابقة يمكن استخلاص أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أوكل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أوسيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في ملكيته لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

أمضى العديد من الدول النامية عقودا من الزمن في وضع الحواجز والعقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اشتملت تلك الحواجز على قيود على الحصة المسموح للمستثمر الأجنبي امتلاكها في مؤسسة ما، وقيود على أنواع المشروعات التي يمكن للمستثمر الأجنبي القيام بها. ورغم أن هذه القيود لم تكن تهدف إلى حد بعيد سد الطريق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر ما كان الهدف تشجيع الاستثمارات المحلية، إلا أنها أدت إلى تثبيط الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإضعاف نوعيتها[4]، ولكنها أدت في المقابل في كثير من الأحيان إلى إقامة مشروعات مشتركة بين المستثمرين المحليين والأجانب، ورغم معقوليتها من الوجهة التجارية، إلا أنها كانت تصطدم بعقبات أبرزها ضعف نوعية الشريك المحلي، أونتيجة الصعوبة المتأصلة في إدارة المشروعات المشتركة.

وقد أسفرت القيود التي فرضتها الدول النامية على الملكية الأجنبية للمشروعات المحلية عن أثر معاكس يتمثل في

---

[1] **Linder, Peter, Thomas, A.Pugel**, Economie international, 10^{eme}éd, économica, Paris, 1996, p82.

[2] حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص 56.

[3] **Bernard Hugenier**, L'investissement direct, Economica, Paris, 1998, p13.

[4] حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر –قضايا وتعاريف–**، المعهد العربي للتخطيط، 2004، ص15.

انخفاض الحوافز الضرورية لدى المستثمرين الأجانب لإنجاح مشروعاتهم، وقد اشتملت القيود وأنظمة التحكم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي وضعتها الدول النامية على العديد من العناصر قد يكون أهمها[1]:

1- الحظر الصريح على الاستثمار في مجالات اعتبرت استراتيجية؛

2- اشتراطات الحصول على الموافقة الرسمية؛

3- وجود معايير غامضة بشأن الحصول على الموافقة؛

4- الضرائب الباهظة التي تستلزم إجراءات تعويضية من خلال حوافز الاستثمار؛

5- القيود التي تفرض على حصة الشركة الأجنبية في المشروعات، والشروط التي تنص على نسبة محددة من المستلزمات المحلية .

وأصبحت تلك القيود والإجراءات محور نقاش في جولة "الأورغواي" لتحرير التجارة، حيث رأت الدول المتقدمة أن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة تعد مشابهة للدعم الذي تقدمه الدول لصادراتها، وبالتالي فقد دعت إلى إلغاء هذه الإجراءات كونها تؤدي إلى تغيير مسار التجارة العالمية وتشجيع الإنتاج غير الكفء، بالإضافة إلى أن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة مخالفة لقواعد اتفاقية (GATT).

يتمتع اتفاق إجراءات الاستثمار بأهمية خاصة، وحضي باهتمام كبير من جانب الاقتصاديين والمستثمرين المهتمين بشؤون التجارة الدولية، وذلك لعدة أسباب هي:

1- اعتبار الدول الصناعية رأس المال في حد ذاته سلعة من السلع التي يتم تداولها وانتقالها وفقا لمبادئ تحرير التجارة السلعية استيرادا أوتصديرا، ولا يخلو اتفاق لتحرير التجارة سواء في إطار دولي أواتفاقيات الاتحادات الجمركية أومناطق التجارة الحرة من أحكام تقضي بحرية انتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء، وينظر إلى رأس المال هذه الحالة على أنه سلعة متداولة، وليس فقط أحد عناصر العملية الإنتاجية؛

2- أن هذا الاتفاق، له آثار مهمة على العلاقة بين الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات، خاصة بعد التحول الكبير على توجهات الاستثمارات الأجنبية الخاصة من خلال هذه الشركات، والتي أصبح أهم أهداف نشاطها الاستثماري يتركز في المقام الأول على الربح والإنتاج من أجل التصدير وليس للوفاء باحتياجات السوق المحلية

[1] حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر –قضايا وتعاريف**–، مرجع سابق، ص16.

أوتنمية اقتصاديات الدول المضيفة[1]، فأصبحت هذه الشركات توظف أموالها بغرض الاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها الإنتاج في بعض البلدان من ناحية انخفاض تكلفة العمالة أووفرة المواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج، وذلك من أجل إنتاج سلعة قليلة التكلفة وذات قدرات تنافسية مرتفعة في الأسواق العالمية؛

لأجل ذلك، مارست هذه الشركات ذات النفوذ القوي، ضغوطات كبيرة على حكومات الدول الصناعية، من أجل إدراج مبدأ تحرير انتقال رؤوس الأموال ضمن اتفاق GATT، لأن ذلك يحقق مصالح الدول الكبرى المصدرة لرأس المال.

3- هذا الاتفاق، يعد أحد الاتفاقات المتعلقة بالمكونات الأساسية للتجارة الدولية بمفهومها الواسع، حيث يشير إلى الجهود الدولية المبذولة لتوسيع دائرة التبادل الدولي عن طريق إدخالها للمفاهيم والمحددات الخاصة بالحركة الدولية لرؤوس الأموال، وإخضاعها لنفس قواعد GATT.

خلال المرحلة التمهيدية التي سبقت بدء جولة الأورجواي، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية جدول أعمال موسع للمفاوضات الخاصة بإجراءات الاستثمار التي قد تؤثر على كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية، وقد كان من البديهي أن يثار التساؤل بالنسبة لعدد كبير من الدول حيال مدى استعدادها للحد من حريتها في فرض مثل تلك الإجراءات على المستثمر الأجنبي، من خلال اتفاقية متعددة الأطراف، حيث ترى الدول النامية في هذا الإطار أن استخدام هذه الإجراءات يعتبر أداة هامة في تنفيذ سياسات الاستثمار وأن أية ضوابط يتم وضعها في هذا المجال يجب أن تراعي احتياجات التنمية لديها.

وانتهت جولة "الأورغواي" بالتوصل الى اتفاق حول إجراءات الاستثمار ذات الأثر على التجارة (TRIMS) والمتعلقة بالإجراءات، والشروط التي تضعها السلطات المحلية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تنطوي على تقييد أوتشويه للتجارة العالمية. وحدد الاتفاق من تلك الإجراءات اشتراط قيام المشروع الأجنبي بشراء أواستخدام منتجات محلية بمقادير أونسب معينة، واستخدام شرط الموازنة التجارية والصرف الأجنبي، ولكنها لم تمنع شرط الأداء التصديري. ويهدف الاتفاق إلى إزالة هذه الإجراءات خلال سنتين من قيام منظمة التجارة العالمية بالنسبة للدول المتقدمة، وخمس سنوات للدول النامية، وسبع سنوات للدول الأقل نموا[2]، ويجوز تمديد هذه الفترة للدول النامية وللدول الأقل نموا، وقد أخذت منظمة التجارة العالمية خلال الاجتماع الوزاري في مدينة الدوحة بدولة قطر خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2001 قرارا ينظر بإيجابية إلى طلب

[1] عمر هاشم محمد صدقة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكرالجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2008، ص ص159-160.

[2] حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر –قضايا وتعاريف**، مرجع سابق، ص16-17.

بعض الدول الأقل نموا لتمديد فترة السماح المعطاة لها بموجب اتفاقية (TRIMS).

لا شك أن إلغاء هذه الإجراءات سوف تكون له نتائج اقتصادية إيجابية مماثلة لعملية تحرير التجارة العالمية، حيث أن استخدام شرط المحتوى المحلي ترتب عليه زيادة تكلفة الإنتاج نتيجة إجبار المستثمر الأجنبي استخدام موارد محلية غالبا ما تكون غير ملائمة فنيا وذات أسعار مرتفعة مقارنة بالأسعار العالمية، كما أن شرط موازنة التجارة والصرف الأجنبي يعد إجراء مشابها للقيود الكمية التي تفرضها بعض الدول على تجارتها الخارجية.

أما فيما يخص تأثير اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS) على الدول النامية، فإن إزالة إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة يقلل من القوة التفاوضية للدول المضيفة أمام الشركات الأجنبية، كما يقلل من هامش ربحها من الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، ونظرا للأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الخسارة المحتملة للعوائد أوالمنافع بالنسبة للدولة المضيفة، شكل تكلفة بالنسبة للدول النامية، وتزيد تلك التكلفة المحتملة في حالة دول مثل الهند والصين، والتي تجذب استثمارات أجنبية مباشرة بأحجام كبيرة.

وتبقى دراسة أثر الاتفاقية –قد يكون– من الصعوبة بمكان نظرا لأن الاتفاقية ليس لها أثرا اقتصاديا مباشرا، إلا أن افتراض وجود الأثر لتلك الإجراءات عند تطبيقها يعني إمكانية وجود أثر عند إلغائها، ويلاحظ أن الأثر الاقتصادي لمحو إجراءات (TRIMS) يظهر بشكل أساسي وأولي في كمية المنتجات، أكثر من تأثيره على سعرها أوجودتها، وقد حاول "Oliver Morrissey" وضع خريطة يمكن من خلالها التنبؤ بأثر إلغاء إجراءات (TRIMS) على الدول النامية، والجدول التالي يوضح ذلك[1]:

[1] وليد حفاف، الاستثمار الأجنبي المباشر والمنظمة العالمية للتجارة، " تحليل وتقييم اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية"، **مجلة رؤى اقتصادية**، جامعة حمة لخضر، الوادي، العدد 11، ديسمبر 2006، ص33.

الجدول رقم 5: أثر إلغاء إجراءات (TRIMS) على الدول النامية.

	قيود الاستيراد	متطلب التصدير	شرط المكون المحلي
الصادرات (القيمة)	غ م	- سل	غ م
الواردات (القيمة)	+	غ م	+
الميزان التجاري	- سل	- سل	- سل
الروابط المحلية	- سل	؟	- سل
الإنتاج المحلي	- سل	؟	- سل
العمالة المحلية	- سل	؟	- سل
الدخل	- سل	؟	- سل
الفقر	؟ +	؟	؟ +
الأثر الكلي	- سل	؟ – سل	- سل
الأهمية	نعم	نعم	نعم

Source: **Oliver Morrissey**, "Investment and Competition Policy In Developing Countries: Implications of and for the WTO, CREDIT research paper No: 00/2. Centere for research in economic development and international trade, University of Nottingham 2000, p 11.

غ م: غيرقابلة للتطبيق؛

– سل: تعني أن النتيجة سلبية وتنطوي على تقلص في القيمة؛

+: تعني أن النتيجة إيجابية وتنطوي على زيادة في القيمة؛

؟: تعني أن النتيجة غير معروفة ولا يمكن تقديرها سواء بالسلب أوبالإيجاب.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أثر إزالة إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة والمتعلقة بإزالة قيود الاستيراد أوشرط المكون المحلي، أن كلاهما ينطوي على زيادة في الواردات وتدهور في الميزان التجاري، وفي كلا الحالتين أيضا أن الإنتاج المحلي سوف يتناقص، كما تتناقص العمالة المحلية والدخول، وعليه يزيد الفقر، أما ما يتعلق بأثر إزالة متطلبات التصدير، فإنه ينطوي على انخفاض في معدل التصدير نتيجة للأثر الذي يخلقه موازنة التجارة، ولكن في نفس الوقت يتزايد الإنتاج المحلي ويعوض أثر

قلة التصدير للخارج.

من خلال الآثار السابقة أبدت العديد من الدول النامية قلقها إزاء تطبيق اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، وأنه يجب مراجعة الاتفاقية مرة أخرى بهدف حصر نطاق تغطيتها بما يسمح بمساحة أكبر للتحرك بالنسبة للدول الأعضاء، في وضع السياسات الداخلية الملائمة لاحتياجات التنمية، وفي هذا السياق تقدمت كل من البرازيل والهند بطلب لمنظمة التجارة العالمية لإعادة فتح الاتفاقية للمفاوضات، بهدف منح الدول مزيدا من الحرية في تنفيذ سياسات التنمية الخاصة بها بالأدوات التي تراها ملائمة[1] .

وكخيار في هذا الشأن، تم اقتراح دراسة متطلبات المكون المحلي ومتطلبات توازن التجارة على أساس ظروف كل حالة على حدى، وتحديد ما إذا كان لها تأثير كبير وعكسي على التجارة يزيد من تأثيرها التنموي الإيجابي أم لا، وبناء عليه يتم تحديد أحقية الدولة في فرض تلك المتطلبات من عدمه، وقد أكد الطلب على أهمية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة بالنسبة للبلدان النامية لزيادة نصيبهم من التجارة الدولية في القطاعات عالية التكنولوجيا ومواجهة القوة المتزايدة للشركات الدولية، وتحفيز أهداف التنمية الإقليمية والحفاظ على البيئة ومواجهة الصعوبات المالية، كما اقترح الطلب تعديل المادة الرابعة من الاتفاقية بما يسمح للبلدان النامية بمزيد من الاستثناءات ومزيد من المرونة في تنفيذ السياسات التنموية.

وقد لاقى هذا الطلب معارضة من مختلف الدول المتقدمة، حيث انتقدت الولايات المتحدة الأمريكية الطلب وقللت من أهمية اتفاقية (TRIMS) مشيرة إلى أنها لا تتعدى أن تكون تأكيدا لبعض أحكام اتفاقية GATT 1994، كما أبدى الاتحاد الأوربي تحفظه من الطلب، والعكس من ذلك ترى بعض الدول المتقدمة ضرورة وضع المزيد من القيود على استخدام متطلبات الأداء في إطار اتفاقية (TRIMS) ، فعلى سبيل المثال طلبت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة قائمة متطلبات الأداء التي تحظرها الاتفاقية لتشمل أيضا الصادرات ونقل التكنولوجيا[2].

من خلال ما سبق، يتضح وجود تباين كبير بين مواقف الدول المتقدمة والنامية بشأن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار المنظمة العالمية للتجارة، الأمر الذي حال في النهاية دون التوصل إلى اتفاق بشأن أساليب التفاوض في موضوع كانكون عام 2003، وقيام المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بالاتفاق على تجنب موضوع الاستثمار من مفاوضات جولة

[1] وليد حفاف، مرجع سابق، ص34.
[2] المرجع نفسه، ص 34.

الدوحة، وفي ظل هذا التباين في مواقف الأطراف، فإنه من المتوقع أن أي مفاوضات جديدة متعددة الاطراف حول الاستثمار، سوف تشهد صعوبات عديدة في المستقبل.

المبحث الثالث: أثر تحرير التجارة الدولية على العمالة في القطاع الصناعي.

يعتبر موضوع التجارة وحقوق العمل من أكثر الموضوعات التي هي محل خلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية، وقد تم إثارتها خلال المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة العالمية للتجارة في سنغافورة عام 1996، وأدرج في جدول أعماله ما يسمى بالمعايير الأساسية للعمل، حيث طالبت الدول المتقدمة بأن تكف الدول النامية عن استخدام العمالة من صغار السن وذلك للمحافظة على حقوق العمل، وأي تجاهل لهذه الحقوق يقود إلى إفساد مبدأ التبادل الحر وإبطال مشروعيته.

إلا أن الدول النامية تري بأن إثارة هذا الموضوع من قبل الدول المتقدمة هو بغرض إضعاف قدرتها التنافسية (أي الدول النامية)، وتبرير ذلك هو أن تكلفة ساعة عمل في الدول الصناعية أعلى من كلفتها في الدول النامية، ففي عام 1995 بلغ معدل تكلفة ساعة عمل في قطاع الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة الأمريكية 17.2 دولار، في حين بلغت تكلفة ساعة عمل في البلدان النامية أقل من دولار واحد، وبما أن كلفة العمل تعتبر محددا لسعر السلعة، فيصبح إذن مستوى أسعار السلع المماثلة مرتفعا في الدول الصناعية ومنخفصا في الدول النامية[1].

المطلب الأول: أثر تحرير التجارة الدولية على الأجور ومستوى التوظيف.

من المعتقدات الراسخة لدى الخائفين من العولمة أن وظائف المهارات الدنيا في صناعات البلدان النامية الموجهة للتصدير تصل في ممارستها إلي مصاف استغلال عمال تلك البلدان، وفي هذا الصدد يطرح الخائفون من العولمة صور الورش الخانقة والمصانع الكثيفة العمالة في العالم الثالث، بما يسودها من ظروف عمل بائسة وما يحصل عليه العمال فيها من أجور هي أدنى إلى أجور العبيد حتى يبرروا بذلك ضرورة قيام الولايات المتحدة بفرض حواجز تجارة أمام الواردات القادمة إليها من البلدان

[1] محمد قويدري، "انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية"، **مجلة** الباحث، العدد 1،2002، ص ص 5-6.

النامية، ويرون أن إغلاق هذه المصانع، مع التسليم بأنه أمر مطلوب في حد ذاته في جميع الأحوال حيث أصبح الآن مسألة لها أولوية على اهتمامات المناهضين لحرية التجارة[1].

صحيح تماما أن العمال في قطاعات التصدير بالبلدان النامية يحصلون على أجور أقل بكثير مما يحصل عليه نظراؤهم في البلدان الغربية، بل وغالبا ما يعملون في ظروف عمل أكثر قسوة، لكن المقارنة السليمة لا تكون بين الأجور في الولايات المتحدة والأجور في البلدان النامية، وإنما بين أدوار قطاعات التصدير في البلدان النامية وما يقابلها من أجور القطاعات الأخرى المتاحة فيها فرص العمل محليا، ولا ينبغي للحديث أن يدور كما لو كانت الشركات متعددة الجنسيات هي التي تسببت في إنقاص الأجور وتردي ظروف العمل في البلدان النامية.

الجدول رقم 6: نسبة متوسط الأجور والرواتب المدفوعة للمواطنين غير الأمريكيين العاملين لدى شركات تابعة لشركات أمريكية عالمية إلى متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في عام 1994 (موزعة حسب مستوى الدخل في مجموعة البلدان المضيفة).

	المجموع	الدخل المرتفع	الدخل المتوسط	الدخل المنخفض
متوسط الأجور والرواتب (بالألف دولار).	25.6	32.4	9.5	3.4
متوسط النصيب الفرد من أجمالي الناتج المحلى (بالألف دولار).	11.5	20.9	3.2	0.4
نسبة الأجور والرواتب إلى متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.	2.2	1.6	3.0	8.5

المصدر : العولمة والبلدان النامية، مرجع سابق.

[1] العولمة والبلدان النامية، سلسلة تقارير منظمة التجارة العالمية العدد الثالث، الموقع الإلكتروني: http://www.cipe-arabia.org/files/html/case37.htm)، تم الاطلاع عليه في: 2018/02/25.

إذ أن الاقتران بين هاتين الظاهرتين كان هو القاعدة السائدة على مر التاريخ، ومما يؤسف له أن ما يقرب من 3 مليار نسمة من سكان العالم يعيش الفرد منهم الآن على أقل من دولارين في اليوم، لكن السؤال الجوهري الذي يطرح هنا هو: لماذا تحقق المليارات الثلاثة الأخرى من البشر نتائج أفضل؟ والعولمة تمثل جزءا هاما من الرد على هذا السؤال، وأينما أنشئت صناعات جديدة موجهة للتصدير يحدث تحسن ملموس في مستويات الدخل وظروف العمل السائدة؟

وفي هذا الصدد نجد تقديرا وضعه "Edward Graham" الأستاذ بمعهد الاقتصاد الدولي عام 1998 للأجور والرواتب التي تدفعها الشركات التابعة لشركات أمريكية للعاملين المحليين بها (بدون المزايا الإضافية التي تصل نسبتها إلى 25% من الأجر أو الراتب) ، ويتضح من النتائج التي توصل إليها-والواردة تفاصيلها في الجدول الأخير، أنه على الرغم من انخفاض أدوار ورواتب العاملين المحليين بالدول النامية في شركات تابعة لشركات أمريكية عما يحصل عليه نظراؤهم في الدول المتقدمة، فإن أجورهم ورواتبهم أعلى بصورة ملحوظة من متوسط الأجور في بلدانهم، ففي البلدان ذات الدخل المنخفض- على سبيل المثال-يحصل العمال اللذين ينجحون في الحصول على عمل لدى شركة تابعة لشركة أمريكية على أجور أو رواتب تزيد ثماني مرات عن متوسط نصيب الفرد من الرواتب في بلدانهم، أما بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل فإن النسبة المقابلة تصل إلى ثلاثة أمثال متوسط نصيب الفرد من الرواتب في تلك البلدان .

وثمة أبحاث أخرى تؤيد التحليل الإحصائي الذي قام به "Graham"، فعلى سبيل المثال أجري مؤخرا مسح لثماني وأربعين شركة أمريكية تعمل في الصين أشرفت على إجرائه الغرفة التجارية الأمريكية في "بكين"، وقد اتضح منه أن تلك الشركات تدفع أجورها متوسطها 25و5 دولارات في الساعة بخلاف المزايا الإضافية ، أي حوالي 10900 دولار في السنة، وبالمثل تبين أن العمال الذين يعملون في أحد المصانع المملوك ملكية مشتركة بين شركة "جنرال موتورز" الأمريكية وشركة شنغهاي لصناعة السيارات بشتغهاي يحصلون في المتوسط على أجر يبلغ 59و4 دولارات في الساعة ويشمل ذلك المزايا الإضافية ما عدا مكافآت الإنتاج وهي مكافآت سخية يمكن أن تصل إلى مبلغ مماثل لصافي الأجر[1]. ومع أن تلك الأجور أقل بكثير من متوسط أجر عمال صناعة السيارات المنخرطين في عضوية نقابات العمال في الولايات المتحدة، تظل تلك الأجور أعلى ثلاث مرات من أجور العمل المناظر في مصانع في "شنغهاي" نفسها غير مملوكة لشركات أمريكية ، وأعلى ثماني مرات

[1] العولمة والبلدان النامية، مرجع سابق.

تقريبا من تقديرات متوسط الأجر الذي وضعته نقابة عمال صناعة السيارات في الصين، حيث ورد فيه: "الوظيفة المحترمة في صناعة السيارات في مصنع يماثل مصانع "جنرال موتورز" في الصين، تحقق لصاحبها أجرا متوسطه 59 سنتا في الساعة".

وثمة أبحاث أخرى منها بحث أجراه "Jeffrey Frankel" و"David Romer" الأستاذين بجامعة كاليفورنيا، وضحا أن التجارة – إذا أخذناها مستقلة عن الاستثمارات الأجنبية– تحقق أيضا أثرا إيجابيا على مستوى الأجور في البلدان النامية، وقد أصدر هذان الباحثان دراسة في عام 1999 خلصا فيها إلى أن التجارة "تحدث أثرا كبيرا وقويا بصورة إيجابية على الدخل يحقق بدوره تغيرا كيفيا" ، وحلل الباحثان في تلك الدراسة بيانات من 150 بلدا وخرجا من ذلك بتقدير يتضمن أن حدوث زيادة قدرها 1% في نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي يؤدي على الأرجح إلى تحقيق زيادة في دخل الفرد متوسطها من 0,5 % إلى 2% .

كذلك فإن كلا من التجارة والاستثمارات لهما أثرهما في المدى الطويل على اتجاه الإنتاج في اقتصادات البلدان النامية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تعزيز مكاسب العمال، وفي هذا الصدد نجد البلدان الفقيرة التي تتجه على وجه التحديد إلى الابتعاد عن الإنتاج كثيف العمالة، سارت أشواطا أبعد في التنمية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال نجد أن نصيب صناعات المنسوجات والملابس الجاهزة من صادرات كوريا الجنوبية قد ارتفع من 8% في عام 1960 إلى 40% في عام 1980 ثم انكمش مرة أخرى إلى 19% في عام 1992، واليوم أصبحت كوريا الجنوبية أكثر شهرة بصادراتها من السيارات والإلكترونية وليس بالملابس الجاهزة، كما أن متوسطات الأجور فيها حققت زيادة هائلة، بل أن المنافع المترتبة على إيجاد قطاع صناعات تحويلية نشط موجة للصادرات تكون أكثر وضوحا عند المقارنة مع أجور الوظائف المناظرة في البلدان الغربية. في عام 1960 كان متوسط الأجر في الصناعات التحويلية في البلدان النامية حوالي 10% من أجر الوظيفة المناظرة في الولايات المتحدة، لكنه بحلول عام 1992 ارتفعت الأجور في تلك البلدان النامية إلى ما يعادل 30% تقريبا من الوظائف المناظرة في الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة. وبعبارة أخرى فإن نمو صادرات البلدان النامية من منتجات الصناعات التحويلية يصاحبه ارتفاع الأجور في تلك البلدان حتى بالنسبة للأجور في الولايات المتحدة التي زادت هي الأخرى.

ولا يقتصر الأمر هنا على أن الشركات الأجنبية تدفع لعمالها أجورا أعلى، بل أنها تعطي مثالا إيجابيا لنوعية الظروف السائدة في مكان العمل. بل إن الحالات المحدودة التي نسبت فيها إلى شركات غربية تجاوزات ضد العمال ولقيت تغطية

إعلامية واسعة النطاق، كانت تلك التجاوزات من جانب شركات محلية تنفذ مقاولات لصالح شركات غربية. ومع ازدياد الوعي بأهمية تحاشي إساءة معاملة العمال، اتخذت الشركات الأجنبية – لاسيما الشركات الأمريكية–تدابير إيجابية لضمان معاملة العمال معاملة لائقة إنسانيا. فقد وضعت الشركات مواثيق سلوك يتعين على الموردين المتعاملين معها الالتزام بها. وقد ورد في تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية، أنه يستفاد من المعلومات المتاحة أن الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، لا سيما الأمريكية، العاملة في صناعات النسيج والملابس الجاهزة والأحذية، والقطاعات التجارية المرتبطة بهذه الصناعات (مثل: الشركات الصانعة والموزعين بما فى ذلك المتاجر الكبرى، وتجار الجملة، والمتاجر المتخصصة، وشركات توريد الملابس الجاهزة عن طريق طلبات الشراء بالبريد)، كل هذه الشركات كانت سباقة إلى استخدام مواثيق السلوك كوسيلة لضمان احترام المتعاقدين لمسؤولياتهم. ولننظر مثلا إلى شركة "Nick"، وهى الشركة التى وجه إليها على مدى سنوات النصيب الأكبر من دعاية الخائضين من العولمة، إذ قامت هذه الشركة – بعد اتخاذ مبادرات لتحسين عمليات التوريد لها – بالتعاقد مع السفير "Andrew Young" مندوب الولايات الأسبق لدى الأمم المتحدة لإجراء تحقيق مستقل فى ممارسات العمل بها، وكان الضغط المتواصل من جانب المستهلكين – وليست العقوبات الصارمة من قبل الحكومات – هى المسؤولة عن جعل شركة "Nick" تجرى إصلاحات داخلية فى أساليب عملها.

طالبت الدول النامية مناقشة موضوع العمالة لدى منظمة العمل الدولية، باعتبارها الجهاز المختص لمناقشة هذه المشاكل، وتجدر الإشارة هنا، إلى أن توسيع دائرة تشغيل الأطفال سوف تحرمهم من فرص التعلم وتجعلهم غير مؤهلين لإحداث تنمية اقتصادية أساسها التنمية الاجتماعية[1]، ومن المهم مرة أخرى أن نتذكر أن انخفاض الأجور والفقر، وصعوبة ظروف العمل ليست شيئا جديدا على البلدان النامية، بل إن كل هذا كان هو الواقع السائد، واستمرار عرقلة حركة التجارة والاستثمارات الأجنبية ستكون عاقبته الوحيدة هى إجبار العمال على العمل فى قطاعات أخرى غير قطاع التصدير، وهذا يعنى بالنسبة لمعظم الناس محاولة كسب الكفاف من زراعة مساحات صغيرة من الأرض، أوقد يعنى ما هو أسوأ من ذلك، أما اتساع نطاق التجارة الحرة والأسواق الحرة والاستثمارات الحرة من جانب الشركات الخاصة ومستثمري القطاع الخاص عبر الحدود الدولية، فقد أثبت أنه أفضل إجراء مضاد للفقر شهده العالم وليس أى برنامج أوصفقة معونة من قبل الحكومات.

[1] محمد قويدري، مرجع سابق، ص 6.

المطلب الثاني: أثر تحرير التجارة الدولية على هيكل الطلب على العمالة.

من الناحية النظرية، هناك دراسات قليلة أجابت عل العلاقة السببية بين سياسة الانفتاح التجاري والعمالة ومن أبرزها[1]:

أولا الدراسات التابعة للبنك الدولي.

1-دراسة للبنك الدولي عام 1980.

شملت هذه الدراسة 50 دولة نامية، وقد أ ثبتت الدراسة أن نسبة البطالة الانتقالية بعد تحرير التجارة انخفضت بنسب كبيرة في معظم الدول النامية التي شملتها الدراسة، إن هي عملت على تسهيل عملية التكيف مع سياسة الانفتاح التجاري، كما أكدت الدراسة أن العمالة في القطاع الصناعي، ترتفع مباشرة في السنة الأولى من تنفيذ برامج التكييف مع التحرير التجاري، وقد كشفت الدراسة أيضا أن السبب الرئيسي وراء صعوبة تطبيق برامج التكييف مع سياسة الانفتاح التجاري في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة هو عدم مرونة أسواق العمل.

2- دراسة للبنك الدولي عام 1995.

تعتبر هذه الدراسة من أشهر الدراسات التي سلطت الضوء على العلاقة بين الانفتاح التجاري وسوق العمل، حيث سلط التقرير الضوء على تجارب حقيقية في بعض البلدان من آسيا وإفريقيا وأوروبا، ويشار بوجه خاص إلى حالات في ماليزيا وغانا وبولندا، وقد أظهرت الحقائق الاقتصادية بوضوح الصلة القوية القائمة بين النمو الاقتصادي المدفوع من القطاعات التصديرية وظروف العمل، ودور النمو الاقتصادي في رفع الأجور وتشجيع العمال على السعي إلى تحسين وظائف مدفوعة الأجر ومنتجة أكثر، ولكنه يتطلب أيضا الاستثمار في رأس المال المادي والبشري كجزء مهم جدا من إستراتيجية التنمية من قبل السوق، وتشجيع الشركات والأسر من الاستثمار للمستقبل في الإنتاجية والربحية.

ثانيا: دراسة Hoekman, B. and Winters, L. Alan عام 2005.

تعد هذه الدراسة من أبرز وأحدث الدراسات التي أكدت على وجود علاقة إيجابية بين العمل والانفتاح التجاري على الأقل في المدى الطويل، لما توفره من آثار إيجابية على سوق العمل ومن ثم على الأجراء، حيث خلصت الدراسة إلى أنه يتوقع

[1] محمد ترقو وآخرون، "قياس أ ثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة: 2000-2014" ، **مجلة الاقتصاد والمالية**، المجلد 03- العدد 01- 2017، ص ص 56-57.

من أن تحرير التجارة سوف يؤدي إلى انكماش لبعض القطاعات والتوسع في قطاعات أخرى، ولكن المشكلة تنبع من حقيقة أنه يمكن لعملية التوسع المضي قدما بمعدل أبطأ مقارنة مع عملية الانكماش[1].

ثالثا: دراسة Feliciano, Zadia M عام 2001.

أجريت هذه الدراسة على عدد كبير من الدول المتقدمة، وتوصلت إلى أن تحرير التجارة يؤدي إلى الحد من البطالة وارتفاع الأجور الحقيقية في البلدان المتقدمة، وتستدل هذه الدراسة بأن الدول المتقدمة تتميز بوجود تخصص قوي في الإنتاج على عكس ما هو عليه في كثير من الدول النامية[2].

تتسم الصلة بين التجارة والعمالة بالتعقيد، وغالبا ما يكون تحرير التجـــارة والتوســـع التجاري مصحوبين بإصلاحاٍت أوسع نطاقا وتغيرات اقتصادية كلية أخرى، مما يصعب فصل أثر التجارة على العمالة من الناحية التجريبية، بيد أن دراسات كثيرة قد قيمت هذه العلاقة، وركزت معظمها على السلع الصناعية، في حين تناولت دراسات أقل عددا بتحليل تجارة الخدمات، وتشير الدراسات التجريبية إلى أن درجة الانفتاح التجاري ليست محددا مهما لا لإجمالي العمالة ولا لإجمالي البطالة، إذ لم يتبين وجود أي ارتباط بين تحرير التجارة والعمالة الصناعية في الفترة الممتدة من عام 1980 إلى عام 2006 في مجموعة من البيانات تشمل الكثير من البلدان النامية، ولا بين تغير نسبة العمالة إلى السكان والتغير في الانفتاح التجاري في الفترة ما بين عامي 1995 و2005[3]، وبصفة عامة، فإن أثر الواردات على العمالة يكون أكثر إيجابية على المدى البعيد منه على المدى القريب، وينتهي كل من "Hoekman " و"Winters " إلى أن الآثار المباشرة للإصلاح التجاري على مجموع العمالة غير ملموسة، ومن الأسباب المهمة لذلك عدم سهولة استيعاب القطاعات التصديرية، العمال المسرحين من الأنشطة المنافسة للواردات. وتشير الأدلة إلى أن أثر تحرير التجارة على أسواق العمل يكون من خلال الأجـــور أكثر من العمالة، وتحدد خصائص سوق العمل الأهمية النسبية لكلتا القناتين. ويكون التعديل أكثر من خلال الأجور في أسواق العمل المرنة، ويبدو أن تعديلات أكبر من خلال الأجـــور تحدث في البلدان النامية أيضا. وقد أدى تحرير التجارة إلى خفض علاوات الأجـــور علـــى مستوى الصناعة في القطاعات التي شهدت أكبر تخفيضات تعريفية. ففي حالة الأسواق التنافسية وتناقص

[1] **Hoekman, b. And Winters, l. Alan**, "Trade and Employment: Stylized Facts and Researchfindings‖, Desa Working , november 2005, p 7.

[2] عبدوس عبد العزيز، "سياسة الانفتاح التجاري وسوق العمل في الجزائر: دور الصادرات النفطية"، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد 2016/09، ص202.

[3] تأثير التجارة في العمالة والحد من الفقر، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الخامسة، جنيف، 2013، ص7.

الناتج الحدي، سوف يتم توظيف العامل حتى النقطة التي يتعادل عندها سعره مع قيمة إنتاجه الحدي ويعتمد الطلب على العمل على قيمة هذا الأخير.

إذا كان عنصر العمل متنقل دوليا وكانت معدلات الأجور في البلدين A و B مختلفة، فإن هجرة العمال من البلد منخفض الأجر إلى البلد مرتفع الأجر (من A إلى B) سوف تؤدي إل زيادة في الأجور في البلد A وانخفاضها في البلد B، إذا لم تكن هناك اعتبارات أخرى تؤثر على حركة تنقل اليد العاملة، فإن الهجرة سوف تستمر حتى يتساوى معدل الأجور بين البلدين عند W^*.[1]

في الشكل الموالي، حيث يتم توظيف Q_AQ عاملا في البلد A، يكون الناتج الإجمالي مساويا للمساحة Q_AQDC من هذا الناتج، والمستطيل Q_AQDW_A يقيس إجمالي فاتورة الاجور، ويقيس المثلث W_ADC *إجمالي العائدات لعوامل الإنتاج الأخرى، وبالمثل في البلد* B، تساوي قوة العمل Q_BQ، يكون الناتج الإجمالي مساويا للمساحة Q_BQFG يذهب منها Q_BQFW_B إلى العمال و GFW_B إلى عوامل الإنتاج الأخرى. في حالة عدم انتقال عنصر العمل، يكون الإنتاج العالمي مساويل للمساحة Q_AQDC مضافا إليها المساحة Q_BQFG.

الشكل رقم 12: تحديد معدل الأجور في دولتين.

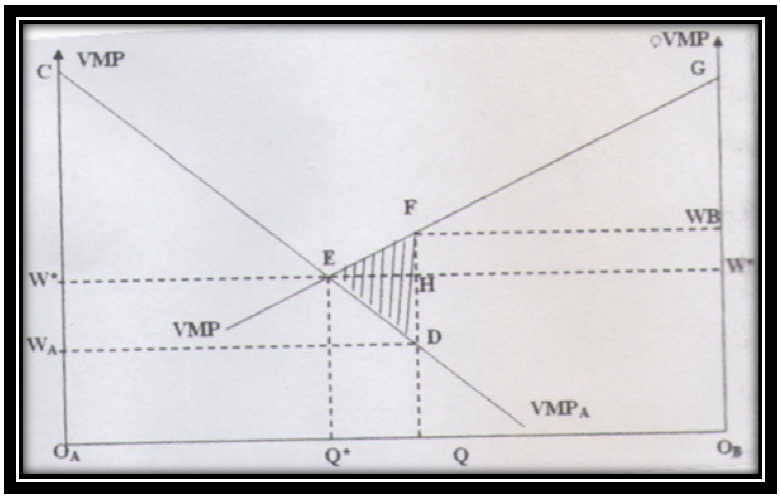

المصدر: ريتشارد بومفرت، مرجع سابق، ص117.

يقيس المحور السيني كمية العمل، حيث يمثل Q_AQ_B قوة العمل الإجمالية في الدولتين.

[1] ريتشارد بومفرت، **مذكرات محاضرات في نظرية وسياسة التجارة الدولية**، النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية، 2001، ص115.

في حالة تنقل العمال دوليا وتساوي الأجور، ينتقل Q^*Q عاملا من A إلى B، يزداد الإنتاج العالمي من Q_BQFG إلى $Q_AQDC + Q_AQ^*EC + Q_BQ^*EG$. تظهر الزيادة في الإنتاج من خلال الفجوة بين المنحنيين VMP. المنطقة المظللة DEF تمثل صافي الزيادة في الإنتاج نتيجة لانتقال العمال من حيث تكون إنتاجيتهم أعلى.

في الشكل السابق، يحصل المهاجرون على أجر أعلى وهذا هو سبب هجرتهم، وكذلك فإن مجموع العمال الباقين Q^*Q في البلد A سوف يحصلون على أجور أعلى، في حين تنخفض عوائد العوامل الأخرى من W_ADC إلى W^* EC، هناك مكسب صافي لمواطني A يعادل المثلث DHE، وذلك لأن مكاسب العمال البالغة W_ADHW^* تفوق فاقد الدخل للعوامل الأخرى الذي يبلغ W_ADEW^* . في البلد B، يعاني العمال المحليون من زيادة المنافسة من المهاجرين وينخفض دخلهم بمقدار FW_BW^*H ، ولكن ملاك عوامل الإنتاج الأخرى سوف يكونون أفضل حالا، لأنهم يدفعون أقلا للأيدي العاملة. مكاسب العوامل الأخرى البالغة FW_BW^*E تفوق خسارة العمال بما يعادل المساحة FEH. وإجمالا، فالدولتان تحققان عائدا صافيا من الهجرة، ويكون المقدار DHE+FEH مساويا لصافي الربح العالمي DEF.

المطلب الثالث: أثر تحرير التجارة الدولية على هجرة العمالة.

تحدث هجرة العمل الدولية نتيجة لأسباب اقتصادية وغير اقتصادية، ومن الملاحظ أن بعض الهجرات التي حدثت في القرن التاسع عشر وما قبله، كانت نتيجة لرغبة الهروب من الاضطهاد السياسي والديني في أوروبا، ولكن معظم الهجرات الدولية الهادفة إلى العمل وخاصة في نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت بسبب التطلع للحصول على أجرة ودخل أعلى في الخارج. إن اتخاذ قرار الهجرة ولأسباب اقتصادية يتطلب تحليلا بنفس الأسلوب والأدوات التي يتطلبها أي قرار لمشروع استثماري آخر، فقرار الهجرة يقتضي معرفة التكاليف والمنافع التي يمكن أن يحصل عليها المهاجر[1]. ويؤثر انتقال عنصر العمل على الدولة المصدرة له والدولة المستوردة له على حد سواء، كما أن هذه الآثار بعضها يمثل آثارا إيجابية والبعض الآخر يمثل آثارا سلبية لعل أهمها مايلي[2]:

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات**، مرجع سابق، ص191.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، **التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية النظريات والسياسات**، دار الكتاب الحديث، 2014، ص43-44.

أولا: بالنسبة للدولة المصدرة لعنصر العمل.

1- **الآثار الإيجابية:** وتتمثل فيما يلي:

- الحد من مشكلة البطالة عن طريق خروج نسبة من العاطلين للعمل بالخارج، مما يؤدي إلى عودة التوازن لعناصر الإنتاج والحد من تأثير البطالة على المجتمع؛
- غالبا ما تعتبر حركة الأشخاص قصيرة الأمد أساسية لشركات البلدان النامية كي تشارك بفعالية في تجارة الخدمات العالمية، كما أنها عنصر ضروري في حزمة الخدمات التي يقدمها مصدرو الخدمات، حيث يتم تسديد المال لموظفين في البلد المصدِّر[1]؛
- تخفيف العبء على موارد الدولة ومرافقتها نتيجة تحرك جانب كبير من عنصر العمل للخارج؛
- التحويلات المالية لأصحاب عنصر العمل العاملين بالخارج وأثرها على زيادة موارد الدولة من العملات الصعبة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛

2- **الآثار السلبية:** وتتمثل فيما يلي:

- فقد الدولة لما أنفقته على تعليم وتدريب العناصر البشرية، ونتيجة لعدم استفادتها من هذه العناصر بعد إتمام تعليمها وتدريبها لسفرها للعمل في الخارج؛
- قد يؤدي الانتقال المتزايد لعنصر العمل إلى إحداث خلل في عناصر الإنتاج، مما يؤثر في العملية الإنتاجية بالسلب، ويؤدي إلى ارتفاع أجور العمالة المستقرة؛
- التأثير السلبي على عمليات البحث العلمي نتيجة انتقال بعض الكفاءات والمواهب، وهو ما يطلق عليه هجرة العقول للخارج مما يحرم الدولة المصدرة لهم من إنتاجهم؛
- قد تؤدي التحويلات الرأسمالية لأصحاب عنصر العمل المنتقل للخارج إلى رفع الطلب الاستهلاكي لذويهم في الداخل مما يشكل عبئا جديدا على الإنتاج المحلي والاقتصاد القومي.

[1] موراي غبس، مرجع سابق، ص43.

ثانيا: بالنسبة للدولة المستقبلة لعنصر العمل.

1- **الآثار الإيجابية:** وتتمثل فيمايلي:

- سد النقص في العنصر البشري القادر على العمل، وخاصة في قطاعات العمل التي لا يقبل عليها مواطنو الدول المستقبلة للعمالة مثل أعمال النظافة والبناء والتشييد والمطاعم والزراعة والخدمات المنزلية والحراسة، مما يحقق التوازن في سوق العمل؛
- يمكن لحركة الأشخاص الطبيعيين أن تؤدي أيضا إلى رفع مستوى المهارات، حيث يمكن لغير المهرة من القرويين أن يصبحوا أكثر إنتاجية من خلال اكتساب القدرة على الأداء كعمال صناعيين، وبالتالي يعملون عند عودتهم على تحسين القدرة التنافسية الصناعية لبلدهم الأم، واجتذاب الاستثمار إلى قطاع التصنيع[1].
- جذب الخبرات والكوادر النادرة في بعض القطاعات العلمية، من خلال ما يسمى بعملية استنزاف العقول خاصة في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والفيزياء والكيمياء والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات؛
- المساهمة في تنفيذ خطط التنمية والارتقاء بمستوى المعيشة.

2- **الآثار السلبية:** وتتمثل فيما يلي:

- قد تؤدي حركات انتقال عنصر العمل أحيانا إلى منافسة قوة العمل الوطنية خاصة في بعض الصناعات والوظائف؛
- قد تؤدي حركات انتقال عنصر العمل إلى إحداث خلل في التركيبة السكانية للدولة المستقبلة لها، مثل دول الخليج (الإمارات والكويت...)؛
- قد يرى البعض في حركات انتقال عنصر العمل وسيلة لاستنزاف الموارد المالية للدولة المستقبلة لها.

تبين النماذج الاقتصادية أنه يمكن لتوسع حركة الأشخاص الطبيعيين خلق مكاسب مؤثرة من حيث رفاهية العيش للبلدان المصدرة، وعلى الرغم من أن ذلك ينطوي على ما هو أكثر من حركة الأشخاص الطبيعيين، فإن تحويلات العمال في الخارج إلى البلدان النامية بلغت 167 مليار دولار أمريكي في 2005، وقد يكون هذا الرقم أعلى بكثير لأن الكثير من

[1] موراي غبس، مرجع سابق، ص43.

التحويلات يتم عبر قنوات غير رسمية وتشكل هذه التحويلات أكثر من 10 % من إجمالي الناتج القومي لعدد من البلدان النامية.

المطلب الرابع: اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة وقضايا العمالة.

يمكن السعي إلى عقد اتفاقيات ثنائية للعمالة، إلا أنه من شأن الالتزامات المقيدة في اتفاقية GATS أواتفاقيات التجارة الحرة أن تؤمن قدرا أكبر من الأمن لعملية الولوج وقدرة أكبر على التفاوض للبلدان المصدرِة، ويمكن ضمن إطار اتفاقية GATT أواتفاقات التجارة الحرة، التفاوض بشأن التزامات محددة للولوج لمهن تم تحديدها بشكل واضح، وقد تتضمن هذه الالتزامات إلغاء اختبارات الاحتياجات الاقتصادية وتيسير إصدار التأشيرات، وحصص دخول العاملين من قطاعات أومهن معينة، ويمكن لاتفاقات الاعتراف المتبادل أن تسهل من عملية تصدير الخدمات عالية الكفاءة والحرفية، وأن تضمن بأن الشهادات المهنية، أوالأجور تتناسب والمؤهلات. وبنفس الطريقة، ينبغي لاتفاقات التجارة أن تحتوى على التزامات لحماية حقوق العاملين الأجانب وخاصة النساء ووقايتهم من الاستغلال[1].

طرحت الولايات المتحدة الأمريكية قضية معايير العمالة ضمن إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف بعد التصديق على اتفاقيات جولة الأوروغواي في 15 ديسمبر 1993، وقد بدأت المناقشات المفصلة حول هذه القضية منذ عام 1994 ضمن إطار GATT/ المنظمة العالمية للتجارة، وفي محافل دولية أخرى، وهي الآن على رأس المواضيع التجارية التي تهم البلدان المتقدمة.

عند التحدث عن حقوق العمال ومعايير العمالة في سياق المنظمة العالمية للتجارة، فإن ذلك يشمل تحريم العمل الإلزامي والقسري وعمل الأحداث، وتوفير الأمان في مواقع العمل، وضمان حق إنشاء اتحادات نقابية وحق الإضراب، وقد كانت الدوافع الكامنة وراء تلك المواضيع، موضع اشتباه ليس فقط بالنسبة للبلدان النامية، ولكن أيضا بالنسبة لاقتصاديين مرموقين مثل "Dani Rodrik" الذي يرى أن القلق بشأن العمالة نابع من المصاعب التي تشهدها أسواق العمل في البلدان المتقدمة، فالاتحاد الأوروبي يعاني من مشكلة بطالة حادة يبلغ متوسطها نسبة 11%، وعلى الرغم من أن المشكلة ليست بنفس الحدة لدى الولايات المتحدة، إلا أن عوائد العمالة الماهرة في ذلك البلد شهدت تدهورا ملحوظا.

[1] موراي غبس، مرجع سابق، ص 44.

وتعتبر المخاوف المرتبطة بمعايير العمالة أمرا له ما يبرره إلى حد ما، وفي هذا السياق، فإن موضوع عمل الأحداث يستحق نظرة أكثر تمعنا، ففي البلدان النامية، تبلغ نسبة الاحداث العاملين مابين سن الخامسة والرابعة عشر 32 % في إفريقيا و7% في آسيا (حوالي 250 مليون حدث، منهم 120 مليونا على الاقل يعملون بدوام كامل)، ويمثل الأحداث العاملون بدون أجر لحساب عائلاتهم نسبة 70% من كافة الأحداث العاملين، إلا أن المشكلة تكمن في أن مبدأ مواءمة معايير العمل يتناقض مع الأساس الذي ترتكز عليه نظرية المزايا المقارنة، والذي يفسر المكاسب المتحصل عليها من التجارة.

يرتكز المركز التنافسي لمعظم البلدان النامية على مواردها الغنية نسبيا من العمالة غير الماهرة أي العمالة الرخيصة، ومن شأن المواءمة التصاعدية لمعايير العمالة رفع تكلفة العمل، وبالتالي خفض المزايا التي تحصل عليها البلدان الفقيرة من التجارة، ويقترب هذا الموقف مما تشهده الكثير من الصناعات الأساسية كثيفة التلوث التي أصبحت البلدان متوسطة الدخل تتمتع فيها بمركز تنافسي[1]. وقد اعترضت البلدان النامية منذ عام 1994 بشدة على الاقتراح الرامي إلى ربط معايير العمل بقواعد منظمة التجارة العالمية، وأيدت الرأي القائل بضرورة ترك مثل تلك القضايا للمنظمات الدولية المعنية و/أو الاتفاقيات ذات العلاقة، وعلى تلك البلدان أن تستمر في ذلك المنهاج مستقبلا.

المبحث الرابع: أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول العربية.

سيتم في هذا المبحث بيان أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية بالتركيز على الدول العربية باعتبارها جزءا من الدول النامية من جهة، ومن جهة أخرى باعتبار عينة الدراسة المتمثلة في دول شمال إفريقيا تنتمي إلى الدول العربية، فتعتبر هذه الأخيرة جزء من العالم النامي، تتمتع بنفس خصائص اقتصاديات الدول النامية، حيث تطغى فيها الأنشطة الأولية على الأنشطة الصناعية، وتمثل الصناعات الاستخراجية النسبة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي وتشكل أهم صادراته، ويعتمد على الخارج بنسبة كبيرة في توفير احتياجاته من السلع الاستهلاكية والغذائية، مما يجعله أكثر حساسية للتقلبات الاقتصادية العالمية، وتمثل خصائص النظام التجاري العالمي الحالي تحديا كبيرا أمام الاقتصاديات العربية والذي يتميز بالعولمة من خلال آليات منظمة التجارة العالمية، والإقليمية من خلال التكتلات الإقليمية والاقتصادية التي تهدف إلى إنشاء مناطق للتبادل التجاري الحر.

[1] محمد طوبا أونغون، "منظمة التجارة العالمية وبعض القضايا الهامة فيما يتعلق بالتجارة السلعية العالمية"، **مجلة التعاون الاقتصادي فيما بين الدول**، 2003، ص97.

المطلب الأول: القطاع الصناعي في الدول العربية.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي العربي في العام 2015، حوالي 2429.1 مليار دولار مقارنة مع 2727.4 مليار دولار عام 2014، متراجعا بنسبة 10.9 %، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط العالمية، فقد انخفض ناتج الصناعات الاستخراجية العربية من 942.6 مليار دولار عام 2014 إلى حوالي 548.5 مليار دولار عام 2015، بنسبة بلغت 41.8 %. وقد أدى هذا التراجع إلى تأثر معظم المؤشرات الاقتصادية العربية.

وتبرز هذه التطورات خصائص ومشكلات الاقتصاد العربي، وغلبة الطابع الريعي على تكوينه وأدائه، والمفارقات الواسعة بين الاقتصاد الريعي المعتمد على ما تنتجه الأرض من الموارد الناضبة، وبين الاقتصاد الإنتاجي الذي يعتمد على ما ينتجه الإنسان بيده وعقله، حيث يكرس اقتصادا يعتمد على استغلال الموارد الطبيعية لا البشرية، في وقت تتمتع فيه الموارد البشرية بقدرة إنتاجية لا حدود لها، تماما عكس قدرات الموارد المحدودة والناضبة في النهاية.

تشكل الانخفاضات الكبيرة في العوائد النفطية، حافزا لتبني برامج ومشاريع الإصلاح الاقتصادي وترشيد النفقات وتقليص الدعم، والبحث عن تنمية البدائل الاقتصادية ومنها تنمية الصناعات التحويلية. وقد أخذت هذه البرامج أبعادا إضافية، إذ ارتبطت بسياسات شمولية تنموية طويلة المدى، وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى قيام معظم الدول العربية بوضع خطط تنموية طموحة تمتد إلى عام 2030، ويمثل الاقتصاد الصناعي التحويلي أحد تلك المجالات التي تنطوي على فرص واسعة لتطور الاقتصادات العربية والاستفادة من النتائج الباهرة التي حققتها الثورة العلمية التكنولوجية في كل المجالات، وقد أظهرت مؤشرات الناتج للصناعات التحويلية العربية لعام 2015 تحقيق تراجع بلغ معدله 0.6 % بالمقارنة مع العام السابق، حيث بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية نحو 267.4 مليار دولار، وجاء ذلك على الرغم من ارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى حوالى 11.0 %، بالمقارنة مع نحو 9.8 % مسجلة في عام 2014 [1].

أولا: الصناعة الاستخراجية.

تعتبر الصناعة الاستخراجية النشاط الاقتصادي العربي الأشهر، إذ يشمل إنتاج النفط والغاز الطبيعي وخامات معادن الحديد والنحاس والذهب والزنك، وكذلك استخراج الخامات غير المعدنية كالفوسفات والبوتاس ومحاجر إنتاج مواد البناء

[1] القطاع الصناعي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015.

كالإسمنت وأحجار البناء والزينة والرخام والملح الصخري[1] .

تتمتع المنطقة العربية بقدر كبير من احتياطي النفط والغاز الطبيعي، حيث بلغت الاحتياطيات العربية من النفط عند نهاية عام 2015 حوالي 711.0 مليار برميل، وتشكل نسبة 55.4 % من احتياطي النفط العالمي المقدر بحوالي 1284.5 مليار برميل، وتعتبر السعودية، العراق، الكويت، الإمارات، وليبيا، في مقدمة الدول العربية التي لديها احتياطيا نفطيا.

الجدول رقم 7: احتياطي النفط عربيا. **مليار برميل**

	2011	2012	2013	2014	2015
الإمارات	97.80	97.80	97.80	97.80	97.80
البحرين	0.12	0.12	0.12	0.12	0.12
تونس	0.43	0.43	0.43	0.43	0.43
الجزائر	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20
السعودية	265.40	265.90	265.85	266.58	266.58
سوريا	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50
العراق	141.40	145.30	145.30	143.07	143.07
قطر	25.26	25.24	25.24	25.24	25.24
الكويت	101.50	101.50	101.50	101.50	101.50
ليبيا	48	48.50	48.40	48.42	48.42
مصر	4.30	4.20	4.30	3.68	3.47
السودان	5	1.50	1.50	1.50	1.50
سلطنة عمان	5.50	5.50	5.50	5.50	5.50
اليمن	2.67	2.67	2.67	2.67	2.67
إجمالي الدول العربية	**712.1**	**713.4**	**713.2**	**711.2**	**711**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، صندوق النقد العربي، الملحق رقم (1/5)، 2011-2015.

وبلغت احتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية عند نهاية العام 2015، حوالي 54.4 تريليون متر مكعب، تشكل نسبة 27.6% من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي، وتوزعت بين الدول العربية بنسب مختلغة، أعلاها في قطر بنسبة 44.9%، تليها السعودية بنسبة حوالي 15.6%، ثم الإمارات بحوالي 11.2%، فالجزائر بنحو 8.3 %، والعراق بنسبة 6.8 %.

[1] القطاع الصناعي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، صندوق النقد العربي.

واستمرت التحركات الإيجابية في النشاط الاستكشافي عن الغاز الطبيعي في الدول العربية، فقد أظهرت المؤشرات الأولية في بعض الدول العربية كمصر، ولبنان عن وجود احتياطيات تجارية كبيرة من الغاز الطبيعي.

الجدول رقم 8: احتياطي الغاز الطبيعي عربيا. **مليار متر مكعب**

	2011	2012	2013	2014	2015
الإمارات	6.091	6.091	6.091	6.091	6.091
البحرين	92	92	92	92	92
تونس	65	65	65	65	65
الجزائر	4.504	4.504	4.505	4.505	4.504
السعودية	8.150	8.234	8.234	8.316	8.489
سوريا	285	285	285	285	285
العراق	3.158	3.694	3.694	3.694	3.694
قطر	25.030	24.400	24.400	24.400	24.400
الكويت	1.784	1.784	1.784	1.784	1.784
ليبيا	1.547	1.532	1.532	1.532	1.532
مصر	2.045	2.186	2.186	2.186	2.186
السودان	85	85	85	85	85
سلطنة عمان	705	705	705	705	705
اليمن	479	479	479	479	479
إجمالي الدول العربية	**54.020**	**54.136**	**54.137**	**54.119**	**54.392**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، صندوق النقد العربي، الملحق رقم (2/5)، 2011-2015.

تنتج معظم الدول العربية النفط والغاز الطبيعي، وإن كان بكميات متفاوتة، تتراوح بين حوالي 10 مليون برميل/ يوم من النفط الخام في السعودية إلى حوالي 10 ألف برميل/ يوم في سورية. ويعد النفط والغاز مكونا أساسيا من مكونات الاقتصاد الوطني وحاسما في العديد منها، إذ يشكل عاملا مؤثرا في التجارة الخارجية وموارد النقد الأجنبي والموازنات العامة والناتج المحلي الإجمالي والتشغيل في العديد من الدول العربية، وحيث أن معظم الإنتاج العربي من سلعتي النفط والغاز الطبيعي موجهة للاسواق الخارجية، فإن متغيرات العرض والطلب في تلك الأسواق تؤثر على كل المكونات الاقتصادية للبلدان العربية

المصدرة للنفط[1]. وفي العام 2015 اتسمت أسعار النفط بقدر من الاستقرار ولكن عند مستويات سعرية منخفضة بحدود النصف قياسا بالعام السابق له. أظهرت مؤشرات إنتاج النفط في الوطن العربي في عام 2015، ارتفاعا طفيفا عن مستويات إنتاج عام 2014، وبنسبة حوالي 3.4 %، وشملت الزيادة عددا من الدول العربية منها الإمارات، السعودية، العراق، عمان، مصر. بالمقابل، تراجع الإنتاج في بقية الدول العربية، وتراوحت نسب الانخفاض في إنتاج تلك الدول من النفط بين82.9% في اليمن و0.5 % في البحرين. وتعود أسباب هذا التراجع إلى التطورات الداخلية التي تشهدها بعض تلك الدول كما في اليمن وليبيا وسوريا، وأخرى فنية أولأسباب تتعلق بمتغيرات العرض والطلب في السوق النفطية العالمية في الأردن، وتونس، الجزائر، قطر، الكويت، البحرين، والسودان.

تدل مستويات التعدين في الدول العربية عن مستويات إنتاج متواضعة رغم أهمية قطاع التعدين، حيث بلغ إنتاج الزنك في الدول العربية حوالي 146.2 ألف طن، تركز في المغرب بنسبة 56.8 %، فتونس بنحو 19.8 % ثم الجزائر والسعودية. كما بلغ إنتاج خام الرصاص حوالي 114 ألف طن تركز في كل من المغرب 40.4% عمان 17.5 %، السعودية 15.8 %، تونس 12.3 % والجزائر 1.8 %. وبلغ إنتاج الدول العربية من خام النحاس حوالي 79.5 ألف طن، أنتج منها في سلطنة عمان 50 % وفي المغرب 47.8 % والبقية في الجزائر والسعودية، وسجل إنتاج خام الفحم الحجري في الدول العربية حوالي 1.3 مليون طن، أنتج منها 51.4 % في المغرب و47.4 % في مصر والبقية في الجزائر.

تتجه العديد من الدول العربية إلى التوسع الاستثماري في مجال التعدين، فالسعودية تسعى لاستقطاب استثمارات جديدة في مجال التعدين تصل إلى 200 مليار ريال، تشمل مشاريع في مجالات تعدينية عديدة، أبرزها التنقيب عن الفوسفات والألمنيوم، وتشير أرقام وزارة البترول والثروة المعدنية، إلى أن إجمالي التراخيص الممنوحة في مجال التعدين قد تعدت 1700 رخصة تعدين، واستخرج حاملوها ما يزيد عن 420 مليون طن من مختلف خامات المعادن الموجودة بالمملكة. وتهدف رؤية 2030 إلى تطوير قطاع التعدين ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 25.8 مليار دولار بحلول عام 2020.

ثانيا: الصناعة التحويلية.

تقسم الصناعات التحويلية إلى العديد من القطاعات التي يعمل كل منها في مجال معين، ومن الأمثلة على أهم أنواع الصناعات التحويلية: الصناعة الغذائية، وصناعة المنسوجات، والملابس، والورق، والخشب، والمواد النفطية، والمواد الكيميائية،

[1] القطاع الصناعي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017 ، صندوق النقد العربي.

والصناعة البلاستيكية، والمعدنية، وصناعة الإلكترونيات، مثل: أجهزة الحاسوب، والآلات، وصناعة الأجهزة الكهربائية[1].

لازالت مساهمة الصناعة التحويلية العربية في الناتج الإجمالي متدنية، بالرغم من أنها القطاع الإنتاجي الواعد في إحداث تغيير هيكلي جوهري ودائم في تركيبة الاقتصاد العربي، تتنوع معه المصادر والفرص في الدخل، والتشغيل، وتوطين التكنولوجيا، وزيادة الإسهام في التجارة الدولية[2].

شهد النصف الثاني من القرن العشرين، جهودا لتنمية الصناعات التحويلية في الدول العربية من خلال تدخل الدولة المباشر كمنتج أوبتسهيل الاستثمار الخاص في الصناعة، وتحقق بعض التقدم في بعض الصناعات، إلا أنه كان بطيئا مقارنة بما حققته دول نامية أخرى من نتائج في هذا القطاع، كما أن جهود تنمية الصناعات التحويلية تطورت في كل دولة بمعزل عن بقية الدول العربية، الأمر الذي قاد إلى تكرار ذات الصناعات في كل دولة عربية، ومعظمها صناعات خاماتها خارجية، وهذا ما قلل من فرص الاستفادة المتبادلة من الأسواق الاستهلاكية العربية الكبيرة، بل أن بعض الدول العربية فرضت قيودا حمائية على الواردات المشابهة لمنتجاتها من الخارج بما فيها بعضا من الدول العربية الأخرى، كما أن جزء من معوقات سريان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مرده إلى هذا التماثل بين المنتجات الصناعية، ومخاوف البعض من عدم قدرة الصناعات المحلية على المنافسة مع الصناعات المماثلة القادمة من دول عربية أخرى، من دون أي قيود حمائية إدارية أو جمركية، ومن الصناعات التحويلية العربية الكثيرة، هي في مجالات صناعة الإسمنت، والحديد والصلب، والبتروكيماويات، وتكرير النفط، كما يعرض لبعض الصناعات الأخرى كالأسمدة، والأدوية.

1- **صناعة الإسمنت:** تعتبر الدول العربية غنية بمدخلات صناعة الإسمنت وتشهد حركة إعمار واسعة، الأمر الذي شجع على التوسع الاستثماري في إنتاج وتصنيع مواد البناء بما فيها صناعة الإسمنت، حيث بلغت الطاقة التصميمية لتلك الصناعة حوالي 348.5 مليون طن، وبلغ الإنتاج الفعلي قرابة 220 مليون طن وبمعدل نمو بلغ نحو 1.8 %، تغطي نسبة 92.8 % من الطلب المحلي على الإسمنت، ويغطى الفارق بالاستيراد من الخارج. وشهدت معظم الدول العربية المنتجة للإسمنت زيادات في إنتاجها عام 2014 بالمقارنة مع عام 2013 شمل ذلك إنتاج كل من الجزائر، السعودية، الإمارات،

[1] **Kimberly Amadeo**, Manufacturing Jobs: Examples, Types, and Changes, le site : (https://www.thebalance.com/manufacturing-jobs-examples-types-and-changes-3305941) vu : 18/02/2018.

[2] القطاع الصناعي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016 ، مرجع سابق.

تونس، الأردن، قطر، عمان، الكويت، لبنان، السودان، جيبوتي، موريتانيا[1]، واستقرت مستويات الإنتاج في كل من العراق والبحرين. بالمقابل انخفضت مستويات إنتاج الإسمنت في مصر، المغرب، اليمن، ليبيا، وسورية، وتعد السعودية المنتج الأكبر للإسمنت في الدول العربية وبإنتاج بلغ 57.2 مليون طن عام 2014 تليها مصر بإنتاج بلغ 49.0 مليون طن، ثم الجزائر 21.1 مليون طن، الإمارات فالمغرب.

الشكل رقم 13: إنتاج واستهلاك الاسمنت في الدول العربية (2014).

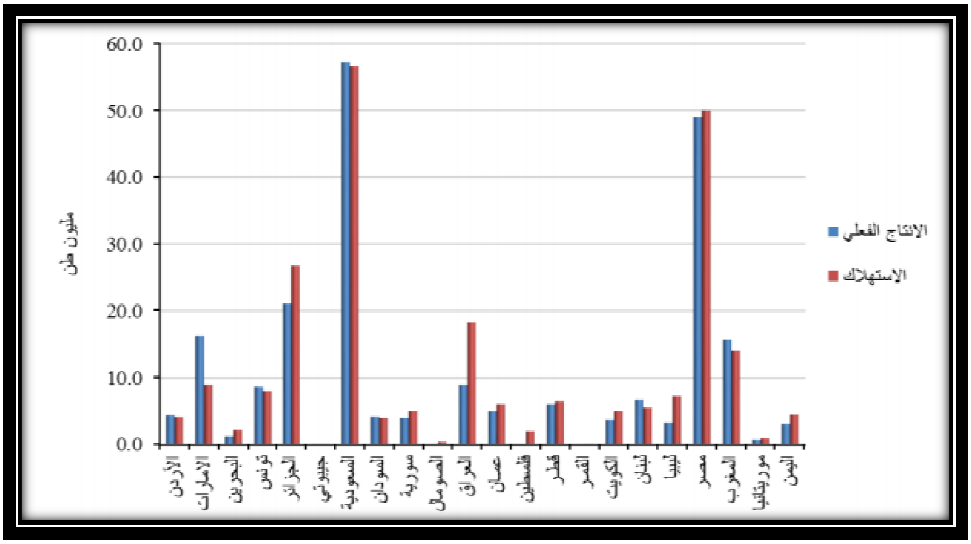

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، مرجع سابق.

2- الحديد والصلب: إن الصناعات ومنها صناعة الحديد والصلب يتوقف نجاحها على وجود تنظيم أونظام إنتاج مبني وفق رؤية علمية محكمة وواعية فأهمية نظام الإنتاج في تحقيق النجاح تفوق أهمية الموارد، فقد أثبتت الدراسات أن التنظيم إذا كان مصمما بطريقة جيدة باستطاعته أن يزيد إنتاجية المؤسسة من 15 إلى 30%، كما أن التنظيم المصمم بطريقة لا تراعي محددات السياق يمكنه أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس[2]، ويتمتع الوطن العربي بالعوامل اللازمة لازدهار صناعة

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، مرجع سابق.

[2] **Michel, Milot et autres**. Transformer l'Organisation du Travail. Paris: édition Organisation, 1995, p 11.

الحديد والصلب من حيث توفر الخامات والطاقة وقوة العمل وقدرات الاستثمار والطلب، وقد بلغت الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد في الدول العربية في العام 2014 حوالي 23.3 مليون طن تمثل حوالي 1.5 % من الإنتاج العالمي، وتعد موريتانيا أكثر الدول العربية إنتاجاً لخام الحديد وبحدود 14 مليون طن توجه للتصدير، فيما أغلب إنتاج الدول العربية الأخرى يوجه لصناعة الحديد محليا[1]، وقد بلغ إنتاج الصلب الخام في العام 2005 حوالي 19.9 مليون طن، وبتراجع بلغ حوالي 8.1 % عن العام السابق، وهذا التراجع ناجم عن سياسات إغراق أسواق الحديد بالمنتجات الخارجية الأرخص مما عمق فجوة العجز بين الطلب والإنتاج من سلعة الحديد الصلب.

وتنطوي صناعة الحديد والصلب في الدول العربية على فرص واسعة للنمو، فقد فاق إنتاج دول الخليج من حديد التسليح 17 مليون طن في 2014، مقابل 10.5 مليون طن وقرابة 17 مليون طن في شمال أفريقيا خلال السنوات ذاتها. وبلغ حجم الطلب على حديد التسليح في دول الخليج 20 مليون طن في 2014 ، وعجز ب- 2.8 مليون طن في 2015 مقابل ارتفاع الطلب في دول شمال إفريقيا إلى حوالي 14 مليون طن في عام 2014 وتسجيل عجز بـــ 3.8 مليون طن في 2014، وهذه التطورات تتطلب ضرورة تعزيز التعاون العربي في صناعة الحديد والصلب ورفع قدرتها التنافسية.

3- **الصناعة الدوائية العربية:** الصناعة الدوائية من الصناعات الكيماوية والإستراتيجية التي لها تأثير مباشـــر في صـــحة الإنسان،كما أنها العامل المؤثر مباشرة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي أيضا واحدة مـــن الصـــناعات الـــتي تستخدم العمليات الكيماوية للمدى الذي يتطلبه استخدام، وتوظيف الفنيين الكيميائيين المدربين للسيطرة على مجمل العمليات الإنتاجية، وقد أصبحت صناعة الدواء صناعة علم وبحث وآلة وإنتاج وشكل وتأثير وتعبئة وتغليف وتسويق، ولهذه الصـــناعة خصائص فنية واقتصادية[2]، وقد تطورت منذ زمن بعيد، وكان للمنطقة العربية إسهامات كبيرة في المراحـــل الأولى لنشـــوء وتشكل هذه الصناعة، التي انتقلت الريادة فيها إلى الدول الصناعية بفضل تأثير الثورة الصناعية، وتعززت أكثر بفضل الثـــورة العلمية التكنولوجية، حتى غدت صناعة الأدوية من أهم الصناعات العالمية وتنافس صناعة السلاح على الترتيب بعد صـــناعة

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، مرجع سابق.

[2] **Joseph A Dimasi, et autres**, Cost of Innovation in the Pharmaceutical Industry, Journal of Health Economics, vol.10, Issue.2. 1991, p 7.

المنتجات النفطية والغازية[1]. ويعتبر سوق المنتجات الصيدلانية في الدول العربية أقل حجما بكثير، حيث يمثل في مجمله 1.4% من حجم السوق العالمي، أي ما يقارب 12.3 مليار دولار سنة 2007، كما يسجل معدل نمو ضعيف مقارنة بنمو حجم السوق العالمي، حيث كانت نسبته 1.6% من الحجم العالمي سنة 2005 وهو مايقارب 10 مليار دولار[2].

بلغ إجمالي قيمة إنتاج الدول العربية من الدواء في العام 2014، 11 مليار دولار تغطي 65 % من الاستهلاك المحلي والبالغ مقداره حوالي 17 مليار دولار من الأدوية وهذا يشكل 2.5 % من الاستهلاك العالمي وهو رقم مقارب لما تستهلكه دولة تركيا فقط، وينفق المواطن العربي على الدواء نحو 44 دولار سنويا مقابل 600 دولار للفرد الأوروبي، و800 للأمريكي، وبلغ إجمالي الاستثمارات بالدول العربية في إنتاج الدواء حوالي 4.5 مليار دولار، وعدد مصانع الدواء بلغ 315 مصنعا.

منذ مطلع الستينات من القرن الماضي انطلقت صناعة الدواء في الأردن وتطورت حتى غدت أكثر الدول العربية تصديرا للأدوية، حيث تصدر 80 % من إنتاجها الدوائي الذي يعادل 622 مليون دينار سنويا، وبذلك تعد الأردن الدولة العربية الوحيدة التي تصدر أكثر مما تستورد من الأدوية وسجلت مؤشرات صادرات الأدوية معدل **نمو** عالي بلغ 10.5 % بين النصف الأول من العام 2015 ومقابله من العام 2014, ويعود جانب أساسي من هذا النجاح إلى اعتماد معايير جودة عالية، وقد احتلت الجزائر المركز الخامس في إنتاج الأدوية، والثاني في قائمة الدول العربية المستوردة للدواء، ففيما بلغ إجمالي قيمة الدواء في الجزائر حوالي 1,9 مليار دولار، فإن قيمة الإنتاج المحلي من الأدوية بلغت 650 مليون دولار، وبنسبة تغطية حوالي 34.2 % وتسعى الجزائر للدفع بمزيد من الاستثمار الحكومي والخاص بما فيه الاستثمار العربي في مجال إنتاج الدواء. وفي سوريا تعد صناعة الأدوية صناعة مهمة، وكانت الثانية عربيا من حيث حجم الإنتاج والتصدير، وتأثرت سلبا بفعل التطورات غير المواتية التي تمر بها، وفي تونس حوالي 60 وحدة إنتاج دواء، تغطي حوالي 47 % من الطلب المحلي على الدواء مقارنة 7.5 % عام 1985، وفي الإمارات العربية المتحدة اتجاه متنامي لإنتاج الأدوية بتوطين عدد من العلامات التجارية العالمية التي تنتج الأدوية، إذ استقطبت استثمارات بـــ 12مليار درهم، وفي الكويت يصل حجم سوق الدواء إلى 800 مليون دينار ونسبة التغطية المحلية حوالي 15 %، وتعمل البحرين وقطر وعمان لاستقطاب عدد من شركات الاستثمار العالمية في

[1] التقرير الصناعي العربي الموحد، لسنة 2012، صندوق النقد العربي.

[2] مداح عرابي الحاج، "تنافسية الصناعات الصيدلانية في دول شمال إفريقيا"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد9، 2013، ص24.

إنتاج الأدوية وأصبحت تغطي نسبة تقارب مثيلاتها في الكويت من الطلب المحلي على الدواء[1]، وتتوزع بقية الدول العربية بين شح في المعلومات عن الصناعات الدوائية فيها كالعراق والسودان ولبنان، أو عدم وجود صناعات دوائية فيها كموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر.

وعليه فإن إسهام صناعة الأدوية العربية في إجمالي صناعة الأدوية العالمية متواضع، وكذلك الطلب العربي على الأدوية لا يتعدى نسبة حوالي 2.5 % من الطلب العالمي، وتصل نسبة التغطية المحلية إلى 65 %، وحصتها من صادرات الأدوية متواضع أيضا.

المطلب الثاني: التجارة الدولية للدول العربية.

شهدت السنوات الماضية ضعف معدلات نمو التجارة الدولية بشكل واضح مقارنة بالمستويات المسجلة قبل الأزمة التي شهدت نمو التجارة العالمية بنحو ثلاثة أضعاف معدل النمو الحقيقي للناتج العالمي، ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية نمت التجارة الدولية بنسبة 5 % في المتوسط خلال الفترة 2009-2014، مقارنة بنحو 15% لمتوسط معدل النمو المسجل خلال الفترة 2005-2008، يعزى التراجع في مستويات نمو التجارة الدولية إلى عدد من الأسباب لعل من أهمها تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي ووجود بعض الأسباب الهيكلية التي تتمثل في تغير العلاقة بين مستويات الدخل العالمي والتجارة الدولية[2].

أما بالنسبة للدول العربية، فقد سجلت قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية خلال عام 2015 انخفاضا بلغت نسبته حوالي 32.1 % لتبلغ قيمتها 832.5 مليار دولار، مقارنة مع نحو 1225.3 مليار دولار مسجلة في عام 2014، الأمر الذي أثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من قيمة الصادرات العالمية لتبلغ نحو 5.1 % في عام 2015 مقابل 6.5 % خلال العام السابق. وقد جاء ذلك، كمحصلة لاستمرار الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية عند مستويات منخفضة، وتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي. كما انخفضت الواردات السلعية الإجمالية العربية، خلال عام 2015 لتصل إلى نحو 830.9 مليار دولار مقارنة بحوالي 895.2 مليار دولار في عام 2014، أي بانخفاض بلغت نسبته 7.2 % تقريبا. ويعزى هذا

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، مرجع سابق.

[2] تقرير آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، أفريل 2005، ص6.

الانخفاض إلى استمرار المتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة، وتتمثل بصفة أساسية في السياسات الاقتصادية المتشددة المطبقة والعوامل الجيوسياسية في عدد من الدول العربية، إضافة إلى تواصل التراجع في أسعار النفط العالمية.

الجدول رقم 9: التجارة الخارجية العربية. **مليار دولار أمريكي.**

	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات العربية	1,231.7	1,320.4	1,313.0	1,225.3	832.5
الواردات العربية	755.3	813.4	860.4	895.2	830.9
الصادرات العالمية	18,291.0	18,784.0	18,874.0	18.935.0	16,482.0
الواردات العالمية	18,487.0	18,874.0	18,874.0	19,024.0	16,766.0
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	6.6	7.2	7.0	6.5	5.1
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	4.1	4.4	4.6	4.7	5.0

المصدر: التقرير الصناعي العربي الموحد لسنة 2015، مرجع سابق.

بالنسبة لأداء التجارة الخارجية للدول العربية عام 2015، فقد تراجعت صادرات معظم الدول العربية النفطية وغير النفطية، وفيما يتعلق بالدول المصدرة للنفط، فقد تراوحت نسبة الانخفاض بين 45.2 % و19.0 % في كل من: الكويت والعراق والسعودية وقطر وليبيا والجزائر وعمان والبحرين والإمارات، أما الدول العربية المستوردة للنفط، والتي شهد معظمها تراجعا في قيمة الصادرات، فقد بلغت نسبة الانخفاض في كل من: موريتانيا والسودان حوالي 38.7 % و28.8 % على التوالي. في حين تراوح الانخفاض بين مستوى 30.6 % و7.1 % في كل من: الصومال، ومصر، وتونس، ولبنان، والأردن، بينما حققت كل من المغرب وجيبوتي زيادة في الصادرات بلغت نسبتها حوالي 8.5 % و4.1 % على التوالي خلال عام 2015، أما فيما يتعلق بأداء الواردات السلعية للدول العربية لعام 2015، فقد تراجعت الواردات في معظم الدول العربية بنسب تراوحت بين 47.8 % و2.2 % ، أما باقي الدول وهي البحرين السودان، عمان، قطر، وجيبوتي فقد شهدت

وارداتها ارتفاعا تراوح بين 3.2 و48.3 %.

الشكل رقم 14: التجارة الإجمالية للدول العربية 2015.

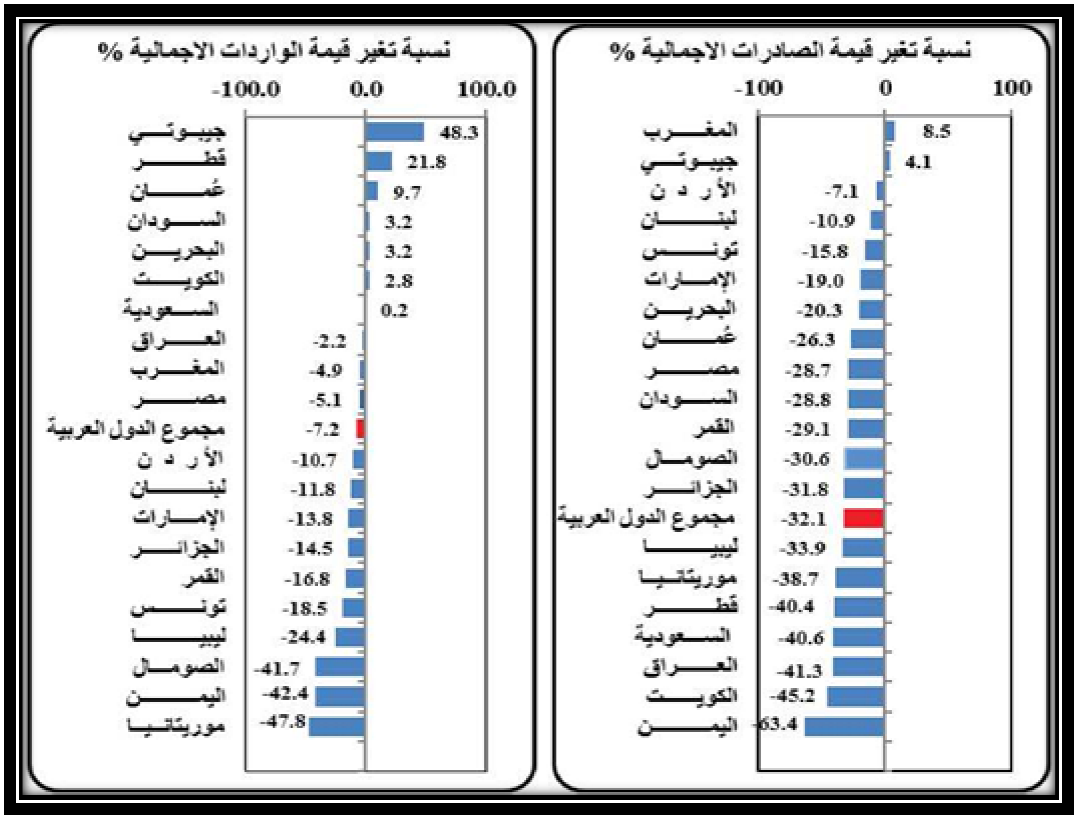

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015.

أولا: التجارة السلعية العربية.

انعكاسا لانخفاض إجمالي الصادرات العربية عام 2015 بنسبة بلغت 32.1 %، انخفضت الصادرات السلعية العربية المتجهة إلى الشركاء التجاريين بنسب تراوحت بين 46.7 % بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و19.6% بالنسبة للصين. أما باقي التجمعات على مستوى اليابان، دول آسيا الأخرى، الاتحاد الأوروبي، وباقي دول العالم فقد تراجعت بنسب بلغت 45.3 % و31.2 % و21.0 % و41.2 % على الترتيب متأثرا بحالة الانكماش التي تأثرت بها معظم تلك التجمعات وما صاحبه من انخفاض في الطلب على النفط.

الشكل رقم 15: اتجاهات التجارة العربية إلى اهم الشركاء التجاريين.

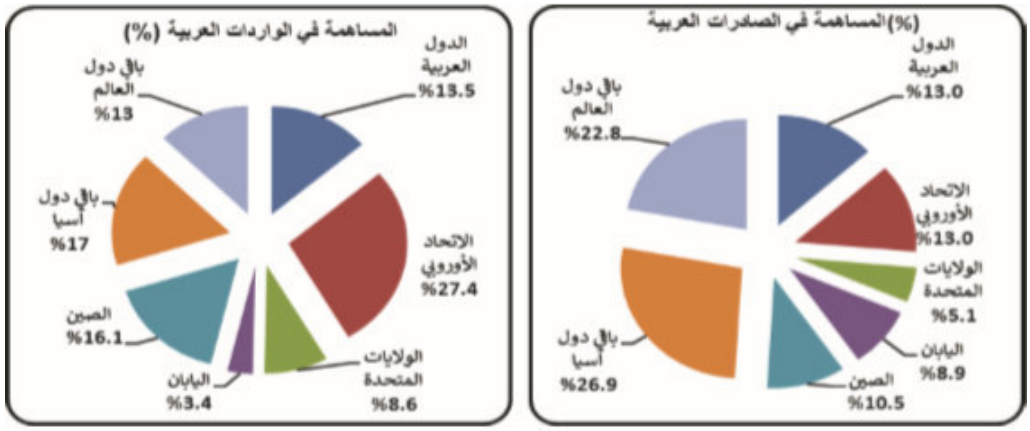

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016.

وعلى مستوى حصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية لعام 2015، ظلت الدول الأسيوية كإحدى أهم مصادر الواردات العربية واستأثرت بالحصة الكبرى بنسبة بلغت 36.5 %. ومن بين هذه الدول، فقد استأثرت الصين واليابان بنسبة 16.1 % و3.4 % على التوالي من إجمالي الواردات العربية، وسجلت حصة الاتحاد الاوروبي انخفاضا ضعيفا لتستقر عند مستوى 27.4 خلال عام 2015 مقارنة مع 27.7 % عام 2014. في حين سجلت حصة الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا ضعيفا لتصل إلى نحو 8.6 % مقارنة مع 8.5 % خلال العام السابق، بينما استقرت حصة الواردات العربية البينية عند نفس المستوى المسجل خلال عام 2014 لتبلغ حوالي 5 .13% عام 2015.

ثانيا: تجارة الخدمات العربية.

تتراوح حصة التجارة الخدمية في الدول العربية بين 14 و18% من إجمالي تجارة السلع والخدمات، حيث إنها شهدت نموا بقيمة 37.7 مليار دولار وبنسبة 12.2% خلال السنوات الأربع الممتدة بين عامي 2008 و2012 وذلك من 308.8 مليار دولار إلى 346.5 مليارددولار، نظرا لأن هذا النمو كان أقل من نظيره في التجارة السلعية العربية وكذلك أقل من نظيره العالمي في التجارة الخدمية[1]، فقد تراجعت وبشكل طفيف حصة التجارة الخدمية العربية من الإجمالي العالمي خلال الفترة من نحو 4.15% إلى أقل من 4%.

[1] ضمان الاستثمار، "ملف خاص: التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور"، **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات**، العدد الفصلي الثاني، أفريل 2013، ص13.

تراجع إجمالي التجارة الدولية في الخدمات خلال عام 2015 بنسبة قدرها 5.6 % ليصل الى 4678 مليار دولار مقارنة مع 4860 مليار دولار مسجلة خلال العام الذي قبله. وقد سجل نصيب مدفوعات تجارة الخدمات للدول النامية من الإجمالي العالمي ارتفاعا قدر بنحو 39.2 % خلال عام 2015 مقارنة مع حصة قدرها حوالي 37.7 % محققة في عام 2014، هذا، في حين تراجعت حصة المدفوعات الخدمية للدول العربية في عام 2015 لتبلغ حوالي 6.7 % من الإجمالي العالمي، مقابل نحو 6.8 % خلال العام 2014.

الشكل رقم 16: المتحصلات والمدفوعات وميزان إجمالي تجارة الخدمات للدول العربي (2011-2015).

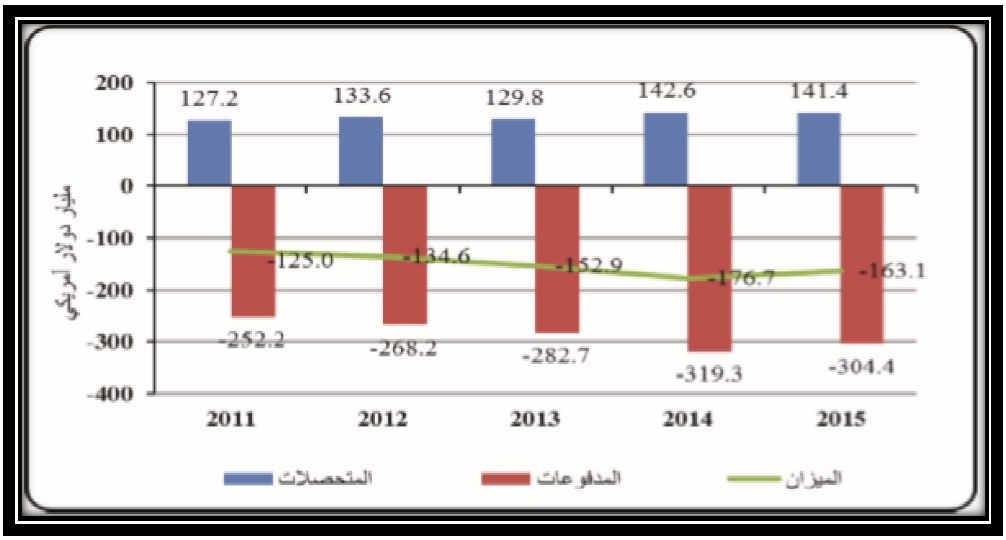

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، مرجع سابق.

تأثرت تجارة الخدمات في الدول العربية خلال عام 2015 بانخفاض مستويات المدفوعات الخدمية لبنود النقل والشحن والتأمين نظرا لتراجع قيمة الواردات السلعية، بالإضافة الى أثر تواصل التطورات المحلية وبعض الأحداث التي شهدتها بعض الدول على مكونات الميزان الخدمي وخاصة المتحصلات من بند السفر في تلك الدول[1]. فقد سجلت المتحصلات من الصادرات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2015 تراجعا بمعدل 0.9 % لتصل الى نحو 141.4 مليار دولار، مقارنة مع 142.6 مليار دولار محققة في عام 2014, وانخفضت ايضا المدفوعات عن الواردات الخدمية الإجمالية للدول العربية لتسجل نحو 304.4 مليار دولار مقابل نحو 319.3 مليار دولار خلال العام السابق، أي بنسبة تراجع قدرها 4.6%، ونتيجة لتلك التطورات في كل من جانبي المتحصلات والمدفوعات فقد انكمش العجز في الميزان الخدمي للدول

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، مرجع سابق.

العربية كمجموعة خلال عام 2015 بنسبة قدرها 7.7 % ليصل إلى نحو 163.1 مليار دولار مقارنة مع عجز قدره 176.6 مليار دولار محققا خلال عام 2014.

المطلب الثالث: السياسة الصناعية للدول العربية.

حظيت السياسة الصناعية باهتمام كبير في الخطاب الاقتصادي للبلدان العربية منذ ستينات القرن العشرين، إلا أن التنمية الصناعية الحقيقية احتلت أحيانا كثيرة مكانة ثانوية في مقابل الحفاظ على استمرار التوازنات السياسية القائمة، عن طريق منح الامتيازات وتوزيع الريع من دون مراعاة الفاعلية الاقتصادية. ومن خلال التجارب التي عرفتها الجزائر ومصر والمغرب، تتضح حالات أدت فيها السياسة الصناعية المشوهة إلى سوء توزيع العمال ورأس المال ما بين النشاطات الصناعية، وبدل من أن تحسن إنتاجية عوامل الإنتاج في المدى الطويل، أدت إلى زيادة النزعة الريعية، وأسفرت عن تكاليف ضخمة للموازنات الحكومية في شكل قروض متعثرة، وإفلاس مصارف حكومية ومشاريع صناعية. وثمة عوامل تؤكد الحاجة الماسة اليوم إلى جيل جديد من السياسات الصناعية، خصوصا بعد فشل إصلاحات السوق التي نفذتها الدول العربية في تحقيق أي تحول ملموس في بنياتها الاقتصادية، أو الرفع من إنتاجيتها في شكل يؤهلها لمجابهة المنافسة الدولية.

أولا: آفاق السياسة الصناعية في الوطن العربي:

لا بد من التمعن في الفرص التي يتيحها الوضع العالمي الراهن، لدعم البناء الاقتصادي العربي بهياكل إنتاجية سلعية توفر له القاعدة الصلبة المتطورة تقنيا، حتى تؤتي السياسة الصناعية العربية ثمارها وتؤسس لمستقبل صناعي واقتصادي زاهر، خاصة وأن المنطقة العربية تقع على مقربة من سوقين هائلين هما السوق الأوروبية والسوق الآسوية. وبالتالي عليها أن ترتكز على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تفتح عليها الآفاق الاقتصادية العالمية، لما لهذه الدول العربية من إمكانيات مدفونة، بسبب سياسات إقتصادية متفرقة، وأهم هذه الآفاق[1]:

1- ضرورة تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعد المنطقة العربية من المناطق الغنية بالمواد الطبيعية وخاصة منها الموارد الهيدروكربونية حيث تتوفر على 57.9 % من الإحتياطي العالمي المؤكد و29.5 % من الإحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي و نتيجة لذلك

[1] محمد الهواري، "القطاع الصناعي العربي وآفاق التنمية والتشغيل"، **المنتدى العربي للتنمية والتشغيل**، الدوحة، نوفمبر 2008، ص ص 3-5.

فقد يكون من البديهي أن تمثل هذه السلع حصة الأسد من صادرات المنطقة العربية، و بالرغم من ذلك فإن حجم الصادرات الخارجية العربية ما زالت لاتمثل إلا 4.2 % من حجم التجارة العالمية، وأن التجارة البينية مازالت لا تمثل إلا 11.2 % من إجمالي التجارة الخارجية العربية بالرغم من قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ 2005/1/1، الأمر الذي يتطلب المزيد من البحث على وسائل، وطرق جديدة تجعل من وجود منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أداة لدعم إقامة المشاريع الإنتاجية التكاملية والموجهة للسوق الإقليمية.

2- ضرورة تطوير الإستثمار في الصناعة:

لا يخفى على أحد أهمية الاستثمار في دعم وتطوير البنية التحتية الإنتاجية، لذلك عملت الدول العربية خلال السنوات الأخيرة على تطوير استثماراتها بشكل مطرد حيث ارتفعت قيمتها من 135 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 251 مليار دولار سنة 2006، أي بمتوسط زيادة سنوية في حدود 12.1%، إلا أن نسبتها من الإنفاق على الناتج المحلي الاجمالي لم تتغير تقريبا خلال العشر سنوات الأخيرة وبقيت في حدود 21% بالرغم من زيادة فائض الموارد المالية العربية من 5 مليار دولار سنة 1995 إلى حوالي 251 مليار دولار سنة 2006. علما أن هذه النسبة تصل إلى 44% في الصين و38% في جنوب شرق آسيا و36% في الهند، وتصل إلى 23% في اليابان و21% في فرنسا، و18% في المانيا.

و في الوقت الذي لم ينم فيه الاستثمار الإجمالي العربي إلا بنسبة 12.1% خلال الفترة 2000-2006، زادت فيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 2.6 مليار دولار سنة 2000 إلى 70 مليار دولار سنة 2006 أي بنسبة زيادة سنوية بلغت 72.7%، مما يدل على النجاح النسبي الذي حققته الدول العربية في تحسين البيئة الاستثمارية القطرية وتنفيذ الإجراءات التصحيحية الهيكلية لإزالة العقبات التي تواجه المستثمرين المحليين والأجانب، وقد لعبت الظروف الاقتصادية والسياسية الدولية دورا هاما في توجيه الاستثمار نحو عدد من مناطق العالم البعيدة عن الصراعات السياسية.

و بالرغم من أن هذه الظروف لم تغير كثيرا في التنافسية النسبية لمختلف مناطق العالم على جلب الاستثمارات، إلا أنها ساعدت في رجوع الكثير من رؤوس الأموال إلى مناطقها الأصلية، وكذلك إبقاء عوائد النفط في المنطقة العربية، وتتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية على القطاعات الاقتصادية بنسبة 57.3% في الصناعة و 1.3 % في الزراعة و41.4 % في الخدمات.

3- الإستثمار في الصناعة و التشغيل:

مما تجدر الإشارة اليه أن نسبة البطالة عادة ما تنقص في الدول التي تستثمر نسبة عالية من إنفاقها على الناتج المحلي الإجمالي، ففي الصين، والهند، وباقي دول شرق آسيا يتجاوز الاستثمار فيها 35 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتقل فيها البطالة إلى حوالي 4 %، بينما تصل إلى حوالي 9 % في ألمانيا، وفرنسا و 15 % في الدول العربية التي تستثمر ما يعادل حوالي 20 % فقط من ناتجها المحلي الإجمالي.

ولا تعزى نسبة البطالة العالية في المنطقة العربية إلى القصور في المجهودات الاستثمارية بالنسبة للإمكانيات المتاحة فقط و لكن هناك أسباب هيكلية أخرى، ومنها بالخصوص ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بوجه عام، والصناعي بوجه خاص، حيث لا تتجاوز حصتها في القوى العاملة 26 % بينما تصل في المتوسط الى 52.5 % في العالم و 52.4 % في الدول النامية و 50.3 % في منطقة التعاون و التنمية الاقتصادية.

4- ضرورة تكثيف مجهودات البحث والتطوير.

من الملاحظ أن قطاع البحث والتطوير بشكل عام وفي المجال الصناعي بشكل خاص لا يحظى بالاهتمام الكافي في المنطقة العربية ويمكن استنتاج ذلك من خلال الانفاق في هذا المجال الذي لا يتجاوز 0.1 % من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن هذه النسبة تصل إلى 1.6% في منطقة آسيا وشرق المحيط الهادي و 2.4% في دول منظمة التعاون والتنمية، كما يلاحظ أيضا تدني مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في البحث والتطوير في المنطقة العربية بالرغم من المجهودات الكبيرة التي قامت بها العديد من الشركات الخاصة الكبرى العربية في السنوات الأخيرة في حين أنه يعتبر من المساهمين الرئيسيين في مجهودات البحث و التطوير في كل المناطق الأخرى من العالم و خاصة الدول المتقدمة كالولايات المتحدة، واليابان، وأوروبا.

أمام هذا الوضع المتردي للبحث والتطوير في المنطقة العربية، وخاصة منه الموجه لتطوير الصناعة و تقنيات الإنتاج هناك ضرورة قصوى لدعم توجه الجامعات، ومراكز البحوث، والصناعة نحو البحث والتطوير في كل المجالات التي تخدم التنمية الصناعية، ومنها بالأساس التنمية التكنولوجية وإشراك القطاع الخاص بشكل مكثف في هذا النشاط، وفي هذا المجال لا بد من التركيز على تحفيز ولوج المنطقة العربية إلى مجالات التقنيات الحديثة المتطورة مثل تقنيات النانو واستعمال الهيدروجين كوقود

والسعي لربط صلات تعاون بين الباحثين العرب في هذه المجالات من خلال إنشاء شبكات تعاون افتراضية بينهم وبين المهتمين بهذه المجالات على المستوى العربي والدولي.

5- تنمية الموارد البشرية العاملة في الصناعة:

إن تطوير بيئة الأعمال و جعلها أكثر تنافسية وجلبا للاستثمار، يعتمد أولا على بناء القدرات البشرية وتكوينها التكوين المناسب لمتطلبات سوق العمل وتطوراتها المستمرة، ومن هنا تأتي ضرورة العناية بالتكوين والتأهيل المستمر للقوى العاملة بمختلف شرائحها، في وقت غزت فيه التقنيات المعتمدة على الكمبيوتر كل ميادين الإنتاج والإدارة والتصرف وباتت فيه المعرفة المكون الأساسي لكلفة العديد من المعدات والسلع الاستهلاكية والمهنية على حد سواء، فالتصحيح المستمر لمسار التعليم في الجامعات بشكل عام و في الجامعات التقنية بشكل خاص، و زيادة التقارب وتوطيد العلاقة بين كليات الهندسة والصناعة، يعد من الإجراءات الضرورية لإصلاح منظومة تعليم المهندسين في العديد من الدول العربية.

كما أن ربط منظومة التعليم العالي بمنظومة التكوين المهني المتوسط المتخصص، وتكوين العمال المهرة يعد من المداخل التقليدية لزيادة الإنتاجية، وتحسين جودة المنتوج، و بالرغم من ذلك فإن العديد من المشاريع الصناعية العربية تشكو من النقص الحاد من هذه الشرائح العمالية المتوسطة والتنفيذية، خاصة وأن المجتمع العربي ما زال ينظر إلى هذه الشرائح نظرة دونية تستوجب التصحيح و المعالجة، و لا يمكن أن يتم ذلك إلا بالعمل على أن تكون فرص العمل في هذه المستويات كفيلة بتحقيق العيش الكريم لهذه الطبقة العمالية، والوفاء بحاجياتها الأساسية إضافة إلى توفير الاستقرار، والثقة في المستقبل.

ثانيا: الاستراتيجية الجديدة للسياسة الصناعية في الوطن العربي:

على الرغم من أن السياسة الصناعية في الوطن العربي لم تنل حظا يذكر من النجاح، فإن هناك ما يشبه الإجماع في المجتمع التنموي على ضرورتها في عالم ما بعد الركود العالمي العظيم الذي أوضح بجلاء، فشل السوق حتى في حالة الدول الصناعية الكبرى. في المقابل، لا بد أن تُبنى السياسة الصناعية الجديدة على أسس وآليات جديدة ومبتكرة، تستند إلى فضاء الإنتاج السائد في الاقتصاد[1]، لتحديد نوعية التدخلات الحكومية وحجمها، وإلى آليات مؤسسية تحقق «الاستقلالية المندمجة » للقطاع العام في إطار علاقته بالقطاع الخاص. إن رسم محددات الاسراتيجة الصناعية التي تهدف إلى تشجيع اكتشاف منتوجات

[1] إبراهيم أحمد البدوي، سامي عطا الله، إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2014، ص86

جديدة، تستند إلى معالجة تحديين أساسيين: الأول هو كيفية تحديد نوعية التدخلات المطلوبة، أي كيف يمكن للحكومة أن تعلم بالمدخلات الأساسية العمومية المطلوبة للشركات لكي تتمكن من إنتاج منتوجات جديدة؟ والثاني: ما هي المبادئ العامة التي يجب أن تقود عملية تزويد هذه المدخلات؟ الإجابة عن السؤال الأول تتطلب تحديد عناصر السياسة الصناعية من ناحية المحتوى، بينما السؤال الثاني يستوجب تحديد الآليات المؤسسية التي تحكم إدارة هذه السياسة.

1-**نوعية السياسة الصناعية وفضاء الإنتاج:** إن نقطة بداية جيدة لتحديد هذه المدخلات هي وضع البلدان العربية في فضاء الإنتاج؛ إذ يجب أن يقود هذا الأخير الحكومة إلى تحديد المنتوجات التي يجب أن توفرها، بحيث تمكن الشركات **من** إنتاج منتوجات جديدة، في الحالة المثلى، ويمكن أن تطالب الحكومة الشركات بإنتاج العديد من المنتوجات، إلا أن هذا قد لا يكون سهل المنال ، إذ سيتطلب حجما عاليا من الاستثمارات والدعم المباشر للشركات من جانب الحكومة، قد لا تستطيع توفيره، في المدى القصير على الأقل، إضافة إلى ذلك، يحتاج الوصول إلى قلب فضاء الإنتاج أيضا إلى مجموعة متكاملة من الإصلاحات- بما يتعلق بالمؤسسات والقوانين والموارد البشرية- لكي تقوم الشركات بالمخاطرة وإنتاج منتوجات جديدة غائبة حاليا[1]. إذا، حتى لو كانت الحكومة على دراية بالمدخلات التي يجب أن توفرها لتشجع هذه المنتوجات، فإنها قد لا تتمتع بالإمكانات المؤسساتية للقيام بذلك بسبب خصوصية المدخلات وتعقيدها. بالإضافة إلى ذلك، لا تبدو الحوافز المتوافرة حاليا، من إعفاءات ضريبية، كافية لتشجيع الشركات على المخاطرة لإنتاج هذه المنتوجات بسبب كونها سياسات محايدة.

هناك أيضا خيارات أخرى أقل تعقيدا. مثلا، يمكن أن تشجع الحكومات الشركات على إنتاج منتوجات إستراتيجية، تقوم بدورها بتحفيز منتوجات جديدة، وتعتمد قدرة هذه الشركات عل القيام بذلك على مدى بعد فضاء الإنتاج الحالي عن المنتوجات الإستراتيجية، وإلا فإن الحكومة يمكن أن تساعد الشركات على إنتاج بضائع قريبة من فضاء الإنتاج التي تنتجها حاليا. في هذه الحالة، ستكون المتطلبات اللازمة محدودة نسبيا مقارنة بالإستراتيجيات السابقة كون معظم الإمكانات اللازمة للإنتاج متوافرة سلفا، وتستخدم في إنتاج الصادرات الحالية. بالتالي، يتعين على الحكومة توفير عدد صغير من المدخلات والحوافر، لتشجيع القفز إلى منطقة أكثر كثافة، وستستثمر المنتوجات الجديدة الإمكانات المتاحة سلفا في الاقتصاد، بالإضافة إلى المدخلات الجديدة التي تقوم - بدورها - بتحسين الإمكانات الاقتصادية للبلد. هذه العملية المتدرجة، حيث تزود الحكومة عددا صغيرا من المدخلات في فترة زمنية محددة، تعبد الطريق لعملية تحول هيكلية في القطاع، وهذه الإستراتيجيات

[1] إبراهيم أحمد البدوي، مرجع سابق، ص86.

تجعل من التنمية عملية تستند الى مسار التنمية نفسه، بحيث تؤدي السياسة الصناعية، وبالتدرج، إلى الوصول إلى قلب فضاء الإنتاج في نهاية المطاف.

2- الآليات المؤسسية للسياسة الصناعية:

يقول "Dani Rodrik"، أن نجاح واستدامة السياسات المذكورة أعلاه يتطلبان إستراتيجيات وبنية مؤسسية تستند إلى ثلاثة محاور[1]:

- يجب أن تكون الجهات الرسمية المنوط بها تخطيط السياسة الصناعية وإنفاذها على تواصل وتنسيق مع القطاع الخاص، مع الحفاظ عل الاستقلالية المؤسسية من دون الانعزال أو التعامل معه عن بعد. أهمية التواصل والتنسيق يمليها عدم إلمام القطاع العام بالمعلومات الكافية لتحديد المدخلات العامة التي يجب أن توفرها للشركات بحيث تتمكن هذه الأخيرة من إنتاج منتوجات جديدة، هذا ما يشير إليه عالم الاجتماع "Peter B. Evans" بالاستقلالية المندمجة، حيث تكون الدولة مندمجة في منظومة شبكات مع القطاع الخاص بشكل يتيح لها تحديد حاجاته، وبالتالي حجم ونوعية التدخلات والدعم المتوقع من القطاع العام، وذلك مع المحافظة على استقلالها عنه؛
- يجب أن تتبع السياسة الصناعية أسلوبي "العصا والجزرة" معا؛ فمن أهم عوامل عملية تحسين المنتوجات هو قدرة الشركات عل تحصيل ريوعها، وإلا فلن يكون هناك عمليات استثمار في اكتشاف التكاليف، ويزعم "Rodrik" أن المشكلة لا تكمن في الريوع، بقدر ما إذا كانت ذات نهايات مفتوحة بشكل يؤدي إلى تبديد الموارد من دون توفير الدافع للشركات المستفيدة لزيادة الإنتاجية وتطوير قدراتها التكنولوجية، كما كانت حال السياسة الصناعية في معظم البلاد العربية، بالتالي، يجب أن تقدم الحكومة الحوافز وفق قواعد وضوابط معينة، مثل ربط الدعم بقيد زمني محدد وبالأداء التصديري، وبلدان شرق آسيا لم تقم فقط بتقديم مثل هذه الحوافز بل قامت أيضا بمعاقبة الشركات التي لم تلتزم بالقواعد؛
- كي تكون السياسات فعالة، يجب أن تكون المؤسسات التي تضع هذه السياسات عرضة للمساءلة والمحاسبة، كما يجب عليها أن تكون قادرة عل تبرير سياساتها، بشأن أسباب الترويج لفعاليات محددة عل حساب أخرى، وعلى الرغم من

[1] إبراهيم احمد البدوي، مرجع سابق، ص ص 87-89.

وجود وزارة صناعة في أغلب الدول العربية، إن لم يكن فيها كلها، فإن هده الوزارات غالبا ما تكون ضعيفة وغير متمتعة بالصلاحيات اللازمة التي تؤثر في الصناعيين. بالتالي، يجب أن تعزز الحكومات الوزارات المعنية بهذه السياسات بإمكانية وضع تقارير تحدد أي انحرافات عن هذه السياسات، إضافة إلى مسألة المحاسبة والمساءلة، يجب أن تكون منشورات المؤسسات بشأن فعالياتها وفعاليات المجلس الاستشاري، متاحة للعموم.

المطلب الرابع: القطاع الصناعي العربي والمنظمة العالمية للتجارة*.

إن الأبعاد الكاملة لآثار تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على اقتصادات الدول العربية ستكون مرهونة، وإلى درجة كبيرة، بقدرة الدول العربية على العمل على استغلال الفترات الزمنية التي تسمح بها هذه الاتفاقيات، وذلك لتكييف السياسات التجارية والصناعية، بما يتماشى مع الضوابط الجديدة التي تحتويها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي سيسهم، من جهة، في حسن استغلال الدول العربية للفرص التي تهيئها البيئة التجارية الجديدة، ومنجهة ثانية، سيقلل الآثار السلبية المحتملة الناشئة عن الزيادة المتوقعة في المنافسة العالمية، ويتطلب الأمر بذل الجهود لتكييف السياسات التجارية العربية على مستويين، المستوى القطاعي والمستوى المؤسسي.

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية التي ستواجه تحديات جراء تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ومن أبرز الصناعات العربية التي ستتأثر أكثر من غيرها: صناعة المنسوجات والملابس، النفط ومشتقاته، وصناعة الأدوية.

أولا: صناعة المنسوجات والملابس.

على الرغم من تباين الآثار المتوقعة لاتفاقية GATT بين الدول، فإن الدلائل الأولية تشير إلى أن الدول النامية سوف تستفيد في مجملها من إزالة الحصص المفروضة على المنسوجات والملابس في إطار ترتيبات المنسوجات متعددة الألياف، وتعتبر الدول العربية دولا مستوردة للمنسوجات والملابس ومصدرة لها في الوقت نفسه. فبالنسبة للدول العربية الرئيسية المصدرة لهذه المنتجات هي: تونس، سوريا، مصر، المغرب، فإن حصة الصادرات من المنسوجات إلى إجمالي الصادرات في هذه الدول تتراوح ما بين في 20% و 40%، كما تصل نسبة الصادرات من هذه المنتجات إلى حوالي 60 % من مجمل الصادرات المصنعة من هذه الدول.

* الأقطار العربية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية هي: الامارات، البحرين، تونس ، قطر، الكويت، المغرب، مصر، الأردن ، عُمان، السعودية، موريتانيا، جيبوتي، الأعضاء المراقبون هم: الجزائر ، السودان، العراق، ليبيا، اليمن، لبنان .والأقطار غير الأعضاء هم: سوريا، فلسطين .

وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي السوق الرئيسية لصادرات الدول العربية من هذه السلع، إذ تتلقى هذه السوق قرابة 40 % من الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس، وما يقارب من 70% من الصادرات التونسية والمغربية. ومن الممكن القول أن تخفيض التعريفة الجمركية في الدول المتقدمة، وبخاصة الدول الأوروبية، أمام الواردات من المنسوجات والملابس، وإزالة قيود الحصص التي تفرضها على هذه السلع من شأنه أن يعود بالفائدة على الدول العربية المصدرة لها، حيث أن جزء كبيرا من صادرات الدول العربية من هذه السلع يتجه إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي، إلا أنه في مقابل انخفاض التعريفة الجمركية وإزالة قيود الحصص أمام صادراتها إلى هذه الدول، فإن الصادرات العربية من هذه السلع ستواجه – نتيجة لتطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية للمنسوجات والملابس– مشكلة من نوع آخر، تتمثل في ضياع أوتقليص الأفضلية التجارية التي كانت تحصل عليها من الدول الأوروبية، وهي الأفضلية التي سهلت عليها كثيرا، حتى الآن، الوصول إلى أسواق هذه الدول، وبضياع تلك الأفضلية، سيتعرض المصدرون من الدول العربية إلى منافسة قوية من الدول الآسيوية ودول أوروبا الشرقية، وبخاصة أن كلفة العمالة لم تعد ميزة نسبية واضحة في صناعة الملابس لعدد من الدول العربية[1].

وعليه، فإن الدول العربية المصدرة للمنسوجات والملابس مدعوة إلى تنفيذ استراتيجية الإنتاج وتسويق المنتجات ذات الجودة الأفضل والتخلي عن إنتاج الملابس المنافسة للتي تنتجها وتصدرها الدول الآسيوية، كالصين والهند وباكستان، واستهداف الأسواق التي تستوعب المنتجات ذات الجودة العالية والتي تكون الدول العربية أقدر على المنافسة فيها.

ثانيا: النفط ومشتقاته.

لم تتعرض اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بصورة صريحة لسلعة النفط ومشتقاته في عملية تثبيت التعريفة العليا التي يتعين على الدول المستوردة له الالتزام بعدم رفعها عن المستوى المتفق عليه، إلا أن القواعد والضوابط العامة لاتفاقية GATT لا تستثني النفط ومشتقاته من معاملته معاملة مماثلة مع بقية السلع الأخرى المثبتة تعريفتها الجمركية لدى المنظمة[2]:

[1] جمال الدين زروق، مرجع سابق، ص ص 22-23.

[2] محسن أحمد هلال، **النفط الخام ومفاوضات قطاع الطاقة في إطار منظمة التجارة العالمية**، المؤتمر السنوي الثامن: "منظمة التجارة العالمية– تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية"، القاهرة 24-26 جوان 2012، ص ص7-9.

1- إن أحد القضايا ذات العلاقة بالبترول هي "التسعير المزدوج" حيث أن أحد المبادئ الأساسية لـــ GATT هو حظر التسعير الثنائي الذي لا يخضع لعوامل السوق، بحيث تكون القاعدة هي عدم خفض الأسعار المحلية و/أو زيادة الأسعار للأسواق الخارجية... إلا أن هذا المبدأ غير واضح مدى تطبيقه صراحة على منتجات الموارد الطبيعية والتي من بينها البترول؛

2- يستخدم البترول الخام كمادة أساسية لإنتاج البيتروكيماويات، وقضية "التسعير المزدوج" قد تدعو بعض الأطراف إلى إثارة علاقة توريد المادة الخام للتصنيع بأسعار أقل من الأسعار العالمية، بما قد يتناقض مع قواعد الدعم، ولهذا فإن الموضوع مرتبط بالنقطة السابقة، ومن ناحية أخرى بالمرونة الممنوحة للدول النامية في تقديم بعض أنواع الدعم، ومن المفيد دراسة عناصر التكلفة (بما في ذلك النقل) من المصدر إلى الأسواق العالمية، والتي لها دور كبير في أن تكون هناك (ميزة نسبية) للدول النفطية في إقامة وتوطين الصناعات التي تعتمد على البترول كمادة خام؛

3- إن سياسة الشركات البترولية في تسعير منتجاتها التصديرية قد تواجه بدعاوى الإغراق، إذا ما اتخذت قرارا بتخفيض أسعار المنتجات التي تباع في السوق المحلية، أو زيادة الأسعار عند التصدير خاصة بالنسبة للمنتوجات البيتروكيماوية، وهذا الجانب له أهمية في رسم السياسات التسويقية بعد انضمام العديد من الدول النفطية إلى عضوية منظمة التجارة العالمية؛

4- إن اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة تنص على[1]:

- اعتماد المواصفات والمقاييس للمنتجات البترولية بما يتماشى مع مبدأ عدم التمييز؛
- أهمية تماشي الإنتاج مع المواصفات والمعايير لأسواق التصدير، وتوفر الالتزامات والحقوق الواردة بالاتفاقية، وشفافية الإجراءات التي تتخذها السلطات الوطنية في هذا القطاع، وغيره من القطاعات الأخرى؛
- ضرورة تبادل المعلومات من خلال المراكز الوطنية للمواصفات والمقاييس، مما يعزز من قدرات المصدرين على التعرف على المواصفات الفنية، وحق مناقشة الأطراف الأخرى التي تصدر معايير جديدة قد تشكل حاجزا تجاريا أمام الصادرات إلى تلك الأسواق.

[1] حسان خضر، **النفط الخام في إطار منظمة التجارة العالمية**، المعهد العربي للتخطيط، ص ص 16-17.

5- إن شمول اتفاقات منظمة التجارة العالمية على قطاع التجارة في الخدمات في إطار الاتفاقية الجديدة GATS، له علاقة مباشرة بخدمات قطاع النفط ومنتجاته، حيث أن الاتفاقية تغطي كافة أنواع الخدمات القابلة للتجارة الدولية ذات العلاقة بنشاط البترول ومن بينها[1]:

- الاستشارات الإدارية والاقتصادية والفنية في مجال البترول؛
- عمليات التنقيب والاستكشاف والاستخراج؛
- عمليات النقل بوسائله المختلفة، بما في ذلك النقل بالأنابيب؛
- عمليات توزيع النفط ومنتجاته.

وغيرها من الأنشطة الخدمية المتصلة بالأنشطة في البترول والغاز والتعدين... ويرتبط ذلك بالالتزامات المحددة، حيث قدمت بعض الدول التزامات محددة في هذا المجال، وهناك عددا من الدول العربية النفطية تسمح بالتواجد الأجنبي في هذه الأنشطة، رغم أنه غير وارد في جداول التزاماتها المحددة، وهما أهمية ملاحظة أن قاعدة الدولة الأكثر رعاية (MFN) هي قاعدة عامة، حيث تقضي بامتداد هذا الحق إلى كافة الأطراف الأخرى، بمعنى عدم التمييز بين دولة وأخرى في الحصول على الحق في ممارسة النشاط، مما قد يستدعي أفضلية تضمين تلك الأنشطة في جداول التزاماتها المحددة بالشروط المناسبة لكل دولة بالنفاذ إلى الأسواق، وفيما يتعلق بالمعاملة الوطنية.

6- تعتبر اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) مجالا آخر في علاقة البترول ومنتجاته بقواعد التجارة الدولية حيث :

- أن مضمون الاتفاقية يتعدى العلاقات التجارية، وبراءات الاختراع إلى كافة حقوق الملكية الفكرية إلى براءات الاختراع في منتجات البترول والمنتجات البيتروكيماوية؛
- تحتاج الكثير من التشريعات الوطنية إلى المواءمة مع أحكام الاتفاقية، وكذلك ترتيبات وإجراءات الحصول على براءات الاختراع من الشركات الأجنبية والمتعددة الجنسيات التي تلعب دورا أساسيا في تلك الصناعة.

[1] محسن أحمد هلال، مرجع سابق، ص8.

ثالثا: صناعة الأدوية.

تختلف ظروف نشأة الصناعات الدوائية في الوطن العربي منه في الدول المتقدمة، حيث كان الهدف هو تحقيق الاكتفاء الذاتي في ظل الحماية والتسهيلات الداخلية، أين كان للمؤسسات العمومية الدور البارز في تحمل هذه المسؤولية، ثم بدأت تنتقل في السنوات الأخيرة إلى المؤسسات الخاصة المحلية ذات الحجم الصغير والمتوسط وأيضا بفتح السوق للاستثمارات الأجنبية بشكل مباشر أو بالشراكة معهم[1]، ورغم ذلك فإن معظم الدول العربية لم تصل إلى مستويات كبيرة من الاكتفاء الذاتي، فالكثير منهم لم يتجاوز أكثر من 50% من التغطية كما هو الحال بالنسبة للجزائر وتونس والسعودية.

وحسب تقديرات الاتحاد العربي لمنتجي الأدوية والمستلزمات الطبية، فإن عدد المصانع العربية سنة 2007 يقدر بحوالي 257 مصنعا ويوظف 200 ألف عامل بشكل مباشر، بعدما كان عددهم 241 مصنعا سنة 2005، وتعبر هذه النسبة عن نمو ضعيف لحجم الاستثمارات في قطاع الصناعات الصيدلانية، في حين يصل متوسط حصة الفرد العربي من الدواء 34.2 دولار مقابل 127 دولار للفرد الأوروبي.

من أعظم التحديات التي يتعرض لها إنتاج الأدوية في الدول العربية تنفيذ الاتفاقية التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) وبالرغم من أن هذه الاتفاقية مهمة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التقنية بواسطة رخص استخدام براءة الاختراع، إلا أنه يترتب عليها ارتفاع في رسوم اقتناء حقوق براءة الاختراع، التي تدفع للشركات العالمية لمواجهة زيادة تكاليف إنتاج الأدوية في الدول العربية، نتيجة تنفيذ هذه الاتفاقية[2]، قد يكون من الأفضل العمل على تعزيز التعاون بين الصناعات العربية لإنتاج وتسويق الأدوية في سوق عربية موسعة، ما سيؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج.

[1] مداح عرايبي الحاج، مرجع سابق، ص24.
[2] جمال الدين زروق، مرجع سابق، ص 23.

خلاصة:

من خلال النظريات التي تم سردها في هذا الفصل، تم استخلاص أن النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية تسمح بتفسير جزء من التبادل الدولي، حيث أنها تفسر التبادل الواقع ما بين دول الشمال ودول الجنوب وسبب قيامه؛ بينما تهمل التبادل بين دول الشمال فيما بينها، غير أنها تسمح بإعطاء نظرة إيجابية للتجارة الدولية على الاقتصاديات التي تقوم بها، وأنها تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل، غير أن نمو أحد العوامل الداخلة في التبادل في بلد يمكن أن يؤدي إلى ما يسمى بالنمو المفقر؛ أما الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية فإنها تفسر الجزء الثاني من التبادل، أوالعلاقة بين الدول المصنعة الجديدة والدول الصناعية، أما النظريات الحديثة فإنها تفسر الجزء الثالث من التبادل الدولي والمتعلق بالدول المتقدمة فيما بينها، حيث ترجع التبادل ما بين هذه الدول إلى اقتصاديات الحجم وإلى تشابه الأذواق وإلى تنوع المنتوجات.

إن انتشار ظاهرة العولمة والتي تزامنت مع سعي المنظمات الدولية لحل الأزمات الاقتصادية للدول، وحثها على فتح حدودها أمام الأسواق العالمية، دفعت الأكاديميين وواضعي السياسات لإثارة أهمية السياسة التجارية من جديد، ولاشك أن تأسيس منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التي نجمت عنها والتي حررت التجارة متعددة الأطراف، قد تركت تأثيراتها السلبية على السياسات الاقتصادية عموما، والسياسة الصناعية على وجه الخصوص، كما أن تزايد الاتفاقيات الثنائية أوالإقليمية قد أدى الى انحسار المساحة العامة للسياسة المتاحة للبلدان النامية، ويشار هنا بأن الاتفاقيات تعمل على توسيع مساحة القوانين والأنظمة فوق ما هو موجود في قواعد منظمة التجارة العالمية، ان مثل هذه الاجراءات بطبيعة الحال تركت تأثيرات سلبية على السياسات الصناعية وخصوصا في البلدان النامية.

تم بحث أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية من خلال:

- الأثر على الإنتاج، الذي بزيادته تتحقق تنمية صناعية، وكذلك يرتبط بحث ذلك الأثر على الاستهلاك، حيث أن زيادة الاستهلاك تعني مزيدا من الطلب الذي إذا استجيب له، يزداد الإنتاج الصناعي؛ مما يحدث تنمية صناعية؛
- ينطبق نفس المبرر لدراسة الأثر على الصادرات، فكلما زاد الطلب الخارجي على الصادرات الصناعية إثر تحرير التجارة الخارجية، أدى ذلك إلى مزيد من الإنتاج الصناعي، ومن ثم تحدث التنمية الصناعية؛

- يمكن دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على الاستثمار في قطاع الصناعة؛ حيث إذا ارتفع معدل الاستثمار، فستحدث تنمية صناعية؛
- بالنسبة للأثر على العمالة في القطاع الصناعي؛ كلما ازدادت فرص التوظيف، فإن ذلك يعني مزيدا من الدخول؛ مما يؤدي إلى مزيد من الطلب، دافعا الإنتاج الصناعي إلى الزيادة؛ مما يؤدي إلى حدوث تنمية صناعية.

أما بالنسبة للدول العربية باعتبارها جزءا من الدول النامية فلا توجد دولة عربية تستفيد دون أن تتضرر من الاتفاقات التجارية، ولا توجد دولة عربية تتضرر دون أن تستفيد منها. تتوقف درجات الاستفادة والضرر على الحجم التجاري والمالي والتكنولوجي لكل بلد على حدى، كلما زاد هذا الحجم ارتفعت الاستفادة وانخفض الضرر والعكس بالعكس. كما تعتمد تلك الدرجات على طبيعة الاتفاق التجاري الذي يتضمن حقوق والتزامات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

الفصل الرابع:

دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الدولية على تنمية القطاع الصناعي لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995 إلى 2015.

تمهيد:

بعد عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية الصناعية وبيان مختلف النظريات المتعلقة بالتجارة الدولية، وكذا دراسة أثر تحرير هذه الأخيرة على التنمية الصناعية، سيتم في هذا الفصل قياس هذا الأثر على مجموعة من الدول والتي تصنف ضمن الدول النامية، ألا وهي دول شمال إفريقيا، هذه الأخيرة التي هي منطقة جغرافية تقع في أقصى الجزء الشمالي من قارة إفريقيا، وتضم المنطقة – وفق تقسيم الأمم المتحدة- سبعة دول هي[1]: الجزائر، مصر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، السودان، تونس.

تنفذ دول شمال إفريقيا خططا ومشاريع مختلفة للصناعة والتصنيع، في مسعى لتحديث آليات الاقتصاد المحلي وجلب الاستثمارات الأجنبية والتغلب على بطالة الشباب، التي تشكل أحد أكبر التحديات الاجتماعية في المنطقة، والتي كانت سببا مباشرا في اندلاع الربيع العربي من جنوب تونس، ويتكون القطاع الصناعي من نشاطي الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية.

يشتمل قطاع الصناعة الاستخراجية على المناجم والمحاجر، ويختص أساسا بعمليات الاستخراج والتحضير والمعالجة الإضافية للمواد الصلبة مثل الفحم والمعادن والخام، والسوائل كالنفط الخام، والغازات كالغاز الطبيعي، كما يشمل هذا القطاع على المناجم الباطنة والسطحية والمحاجر والآبار وكافة الأنشطة المكملة لتركيز المعادن الخام، وإعادة معالجة مواد خام أخرى لأغراض التسويق، أما القطاع التحويلي فهو يعنى بعمليات التصنيع التي تقوم بالتحويل الآلي أوالكيميائي لمواد عضوية أوغير عضوية إلى منتجات جديدة، سواء تم هذا العمل آليا أويدويا، في مصنع أوفي بيت العامل، وسواء تم بيع المنتجات بالجملة أوبالتجزئة، ويتضمن هذا القطاع عددا من الصناعات المختلفة، من بينها صناعة الغزل والنسيج والملابس والصناعات الغذائية والكيماوية والبتروكيماوية والصناعات الإلكترونية وصناعة المعدات الرأسمالية ووسائل النقل وغيرها[2].

في ظل تنامي دور التجارة الخارجية في جميع دول العالم في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدولي، أدركت دول شمال إفريقيا أهمية هذا الدور المتزايد للتجارة الخارجية، فانخرطت في العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية والدولية، وذلك باتخاذ مجموعة من السياسات والإستراتيجيات التجارية لتشجيع التجارة الخارجية بشكل عام

[1] https://www.uneca.org/sro-na vu le : 14/04/2018.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017.

والتجارة البينية بشكل خاص، ولمواكبة مختلف التطورات وللاستفادة من مزايا تحرير التجارة الدولية، وتجنب بعض المظاهر السلبية لها، وكذا الاستفادة من مساهمتها في التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص.

ولبيان أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في دول شمال إفريقيا، سيتم قياس هذا الأثر باستخدام نموذج بيانات Panel، نظرا لأن هذا الأخير يأخذ في الاعتبار، أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء، الكامن في بيانات عينة الدراسة، ولمعرفة نتائج هذه الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث حيث يركز المبحث الأول على نظرة عامة حول اقتصاديات دول شمال إفريقيا بالتركيز على المؤشرات التجارية والصناعية التي يتم استخدامها في النموذج؛ أما المبحث الثاني والثالث فيتطرقان على التوالي إلى قياس اثر تحرير التجارة على التنمية الصناعية عن طريق بناء نموذجين الأول يتعلق بالقيمة المضافة للصناعات الاستخراجية كمتغير تابع والصادرات والواردات كمتغيرات مستقلة، والثاني يتعلق بالقيمة المضافة للصناعات التحويلية كمتغير تابع والصادرات والواردات كمتغيرات مستقلة؛ وفي الأخير المبحث الرابع يركز على تحليل النتائج المتعلقة بالنموذجين.

المبحث الأول: نظرة حول اقتصاديات دول شمال إفريقيا.

سيتم في هذا المبحث إلقاء نظرة على تطور كل من القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والقيمة والمضافة للصناعات التحويلية، اللتان تعتبران كمتغيرات تابعة في نموذج الدراسة، وكذا الصادرات والواردات اللتان تعتبران كمتغيرات مستقلة خلال فترة الدراسة من 1995 إلى 2015، وقد تم تقسيم هذه الفترة إلى أربع فترات مبينة في المطالب التالية.

المطلب الأول: القطاع الصناعي والتجاري لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995 إلى 2000.

أولا: القطاع الصناعي لدول شمال إفريقيا.

تشكل الصناعة التحويلية نسبة مقبولة ومتصاعدة من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 10 % و18 % في كل من تونس والمغرب، وأغلب الصناعات في هذا القطاع موجهة لتلبية الاستهلاك المحلي، ما عدا صناعة البتروكيماويات ذات التوجه التصديري، وفي الوقت الذي تعرضت فيه قيمة الصناعة الاستخراجية للتأرجح خلال التسعينات، فإن قيمة الصناعة التحويلية تميزت بالنمو المتواصل خلال هذه السنوات، وربما بمعدلات مرتفعة أحيانا، وتساهم زيادة أسعار النفط وبالتالي عائدات صادراته، في تحقيق فائض استثماري يستخدم عادة في تمويل المشاريع الإنمائية ومن بينها الصناعات التحويلية، وقد لا يظهر الترابط بينهما بشكل آني، إلا أنه من الملاحظ أن نمو الصناعات التحويلية في الدول النفطية هو أعلى منه في الدول غيرها[1].

ونظرا إلى أن معظم منتجات الصناعة الاستخراجية، المعدنية وغير المعدنية، تنتج بغرض التصدير إلى الخارج فإن أسعارها وكمياتها تحدد غالبا في أسواق دولية خارج سيطرة المنتجين، مما يعرضها للتذبذب وتدهور شروط التبادل التجاري باستمرار. أما النفط، فإن منظمة أوبك تلعب دورا هاما في التأثير النسبي على أسعاره من خلال تحديد سقوف الإنتاج.

أما الصناعة التحويلية في هذه الدول، فهي تشتمل على مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية من أهمها الصناعات الغذائية، والمنسوجات والملابس، والأسمدة الكيماوية، والحديد والصلب، والبتروكيماويات، وغيرها من الأنشطة التي تتفاوت في أهميتها بين دولة وأخرى بناء على توفر المادة الأولية وعلى مدى التقدم الاقتصادي والتقني لكل دولة[2].

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000.

[2] التقرير الصناعي العربي، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ديسمبر 2008.

وكانت صناعة المنسوجات والملابس تمثل إحدى الصناعات التقليدية الرئيسية في كل من مصر والمغرب وتونس والجزائر، وتقدر قيمة الناتج لهذه الصناعة حوالي 9.7 مليار دولار عام 1999، أي ما يعادل 13.7 % من ناتج الصناعة التحويلية، بانخفاض مقداره حوالي 1% عن العام الذي سبقه، والجدول الموالي يبين تطور القطاع الصناعي بشقيه خلال الفترة 1995-2000.

الجدول رقم 10: القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والصناعة التحويلية خلال الفترة 1995-2000. (مليون دولار)

	القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية						القيمة المضافة للصناعات التحويلية					
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الجزائر	10.562	13.664	14.184	10.893	13.443	21.518	4.336	4.328	4.088	4.601	3.386	3.164
مصر	4.459	4.352	4.678	4.960	3.827	6.260	9.829	11.184	12.802	14.403	16.266	18.005
ليبيا	7.171	8.702	8.877	5.617	7.542	13.646	2.217	2.037	2.224	2.272	3.265	2.316
موريطانيا	0.120	0.123	0.126	0.139	0.115	0.127	0.106	0.111	0.095	0.082	0.081	0.077
المغرب	0.592	0.643	0.752	0.751	0.777	0.684	6.056	6.259	5.902	6.091	7.261	5.847
السودان	0.004	0.006	0.007	0.024	0.199	0.931	0.449	0.717	0.832	1.445	0.623	0.882
تونس	0.651	0.751	0.699	0.713	0.736	0.756	3.423	3.580	3.491	3.652	3.607	3.530

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي لسنة 2000، 2002،2001.

والشكل الموالي يبين تطور القيمة المضافة لكل من الصناعقات الاستخراجية و التحويلية خلال الفترة 1995-2000.

الشكل رقم 17 : تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2000.

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج eviews9 وبالاعتماد على الجدول رقم 10.

ثانيا: قطاع التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا في الفترة 1995-2000.

تشير البيانات الخاصة بالصادرات، أن هناك زيادة ملحوظة خلال هذه السنوات، حيث بلغت 13.443 مليون دولار عام 1998 في الجزائر لترتفع إلى 21.65 مليون دولار عام 2000، وكذا في كل من المغرب وتونس اللاتي تتسم بقاعدة تصديرية أكثر تنوعا وبنسب قاربت معدل زيادة الصادرات العالمية (2.9%) عام 1999، فقد بلغت نسبة الزيادة في قيمة صادرات المغرب (3.2%) وتونس (2.4%)، بينما موريتانيا سجلت انخفاض، ويلاحظ أيضا أن صادرات السودان سجلت ارتفاعا مهما عام 1999 بلغت نسبته نحو 31% مقارنة بالعام الذي سبقه، وقد اقترن ذلك مع البدء في تصدير النفط الخام اعتبارا من أوت 1999 بكميات ابتدائية تقدر بنحو 100 ألف برميل يوميا.

وبخصوص تطور الواردات، فإنها لم تكن متماثلة هي الأخرى، كما سايرت مستوى النمو الاقتصادي عام 1999 في عدة دول، حيث تراوح معدل نمو الواردات في كل من المغرب وتونس والجزائر بين 1.7 و 6.4% عام 1999، أما السودان وليبيا وموريتانيا فقد تراجعت قيمة الواردات بنسب تراوحت بين 1.4 و26.5%، وارتفعت قيمة واردات ليبيا بصورة

ملحوظة، وذلك بنسبة 50% وهو الأمر الذي يعزى إلى حد كبير إلى التخفيض الذي أجرته السلطات الليبية في سعر صرف الدينار مقابل الدولار، في إطار الإجراءات التي اتخذتها لتوحيد سعر الصرف المعمول به، وكذا موريتانيا حيث بلغت نسبة الزيادة في قيمة الواردات حوالي 15%، والجدول الموالي يبين تطور الصادرات والواردات لهذه الدول[1].

الجدول رقم 11: الصادرات والواردات الإجمالية لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2000. (مليون دولار)

	الصادرات الإجمالية						الواردات الإجمالية					
	1995	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**
الجزائر	**10.562**	**13.664**	**14.184**	**13.4433**	**21.5185**	**21.65**	**10.100**	**9.09**	**8.130**	**8.545**	**9.09**	**9.688**
مصر	**3.450**	**3.540**	**3.919**	**3.206**	**5.236**	**7.060**	**11.758**	**13.040**	**13.245**	**16.537**	**16.023**	**14.010**
ليبيا	**8.777**	**9.531**	**9.779**	**6.376**	**6.707**	**12.078**	**6.684**	**7.727**	**7.799**	**6.492**	**4.192**	**3.539**
موريطانيا	**0.564**	**0.551**	**0.525**	**0.556**	**0.333**	**0.334**	**0.638**	**0.631**	**0.601**	**0.615**	**0.597**	**0.635**
المغرب	**4.712**	**4.745**	**4.677**	**7.144**	**7.402**	**7.418**	**8.533**	**8.256**	**7.875**	**10.274**	**10.804**	**11.530**
السودان	**0.556**	**0.620**	**0.594**	**0.596**	**0.780**	**1.806**	**1.184**	**1.504**	**1.580**	**1.925**	**1.414**	**1.550**
تونس	**5.469**	**5.511**	**5.569**	**5.758**	**5.873**	**8.839**	**7.892**	**7.693**	**7.966**	**8.354**	**7.704**	**8.706**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي لسنة 2000، 2001،2002

والشكل الموالي يوضح تطور الصادرات والواردات:

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000.

الشكل رقم 18: تطورات الصادرات والواردات الإجمالية لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995 إلى 2000.

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج eviews 9 وبالاعتماد على الجدول رقم 11.

المطلب الثاني: القطاع الصناعي والتجاري لدول شمال إفريقيا من الفترة 2001 إلى 2005.

أولا: القطاع الصناعي.

تأثر الآداء الصناعي لدول شمال إفريقيا بالتغيرات التي تحدث في الصناعة الاستخراجية على وجه الخصوص، لمساهمتها الكبيرة في ناتج القطاع، ولاعتماد الصناعة التحويلية في العديد من هذه الدول على منتجات الصناعة الاستخراجية كمادة أولية للإنتاج والتصدير وعلى مداخيلها لتمويل المشاريع الجديدة، وقد شهد القطاع الصناعي في هذه الفترات تطورات منها تحقيق اكتشاف نفطي كبير من قبل شركة نمساوية في حوض "مرزق" بليبيا مما أضاف 250 مليون برميل إلى الاحتياطيات، وتواصلت جهود الاستكشاف في السودان، خصوصا في حقلي الصقر وشولونجو، وقدر الاحتياطي بحوالي 0.81 مليار برميل عام 2001، بزيادة تبلغ 0.55 مليار برميل عن عام 2000 أي بنسبة 212 % عما كان عليه من قبل. كما تواصلت جهود المغرب في الاستكشاف عن طريق توقيع عدة عقود استكشاف من ضمنها توقيع عقدين للتنقيب عن النفط في المناطق المحاذية للريف الغربي مع شركة أمريكية وأخرى بريطانية[1].

[1] التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2002.

أما فيما يخص تطورات الصناعة التحويلية، فقد شهدت هي الأخرى تطورات، فخلال عام 2001 انطلق مشروعين جديدين في مصر لإنتاج حديد التسليح والأسلاك بطاقة إجمالية قدرها 1.1 مليون طن، كما سعت شركة "سيدير" الجزائرية للاندماج في اقتصاد السوق عن طريق توقيع عقود مشاركة مع إحدى الشركات العالمية، إضافة إلى إعادة هيكلة شاملة لكامل نشاطات الشركة ومكوناتها، وهدفت الشركة إلى الحصول على الدعم الفني والمالي اللازمين لتحديث مصانعها وتسهيل تسويق منتجاتها من خلال إدخال شريك أجنبي يسهم في توفير موارد مالية وفنية جديدة[1]، والجدول التالي يبين تطور القيمة المضافة للصناعة بشقيها خلال الفترة 2001-2005.

الجدول رقم 12: القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية خلال الفترة 2001-2005. **(مليون دولار)**

	القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية					القيمة المضافة للصناعات التحويلية				
	2001	2002	2003	2004	2005	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	18.741	18.590	24.145	31.820	47.192	3.316	3.338	3.597	4.194	4.426
مصر	6.178	6.641	8.226	9.297	10.121	16.419	15.853	14.101	13.538	14.943
ليبيا	11.269	10.732	14.650	20.944	29.124	1.967	0.945	0.870	0.917	1.007
موريطانيا	0.121	0.098	0.109	0.179	0.217	0.080	0.091	0.112	0.170	0.214
المغرب	0.642	0.666	0.672	0.815	0.822	5.611	6.091	7.319	8.257	8.638
السودان	1.139	1.334	1.522	1.811	3.165	0.912	0.942	1.068	1.204	1.551
تونس	0.838	0.966	0.968	1.032	1.306	3.716	4.300	4.804	5.197	5.052

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي لسنة 2006،2005،2004،2003.

والشكل الموالي يبين هذه التطورات بيانيا.

[1] التقرير الصناعي العربي، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 2006.

الشكل رقم 19: تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية خلال الفترة 2001-2005.

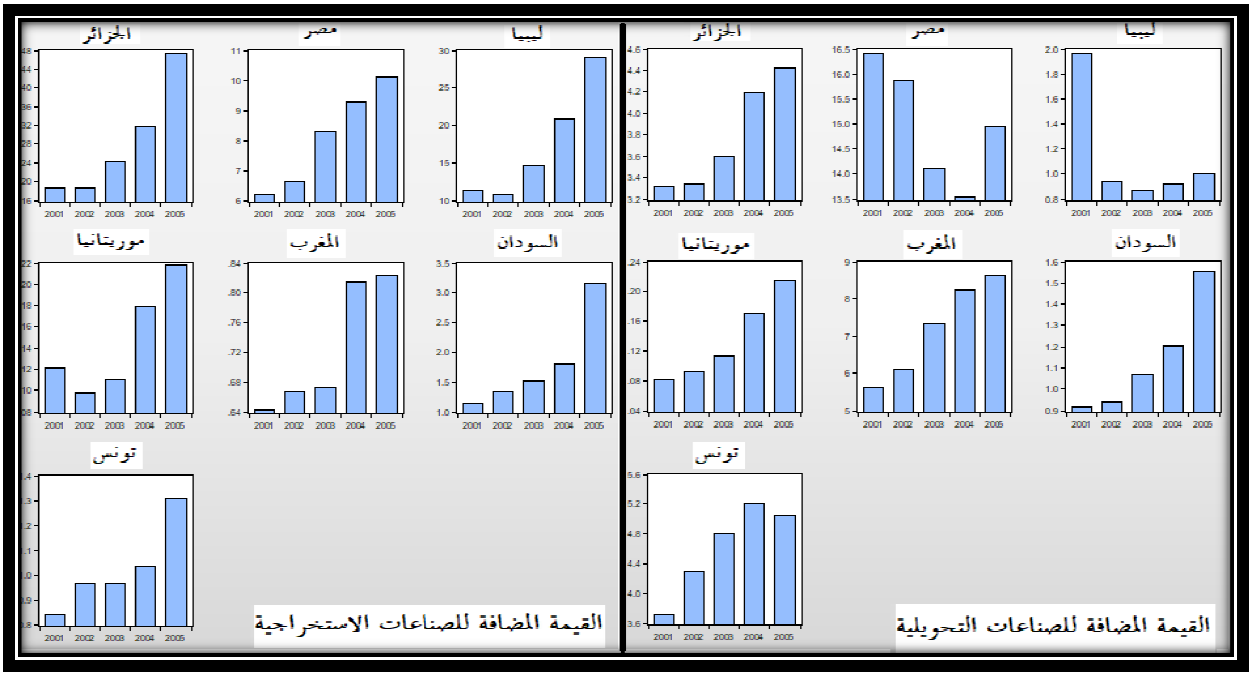

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج eviews 9وبالاعتماد على الجدول رقم12 .

ثانيا: قطاع التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا في الفترة 2001-2005 .

سجلت صادرات دول شمال إفريقيا ارتفاعا خلال سنة 2003 مقارنة بالعام الذي سبقه، وقد شملت تلك الزيادة الدول التي يشكل فيها النفط الخام السلعة الرئيسية للتصدير والدول الأخرى غير النفطية على حد سواء، فمن بين الدول التي يشكل النفط الخام سلعة التصدير الرئيسية فيها، سجلت الجزائر أعلى زيادة في قيمة الصادرات بنسبة 30.7% ثم ليبيا ثم تلتها السودان[1]، كما ارتفت الصادرات في تونس بنسبة 14.9% وفي المغرب بنسبة 11.4%

وفي عام 2005 ارتفت قيمة صادرات ليبيا بنسبة 41.7% ثم تلتها مصر بنسبة 36.5% والجزائر بنسبة 31.7% وموريتانيا بنسبة 34.7% وتونس 16.4% والمغرب 11.2% [2]

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004.

[2] التقرير السنوي لعام 2007، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

وفي جانب الواردات فقد عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا في قيمتها، وترجع أسباب هذا الارتفاع خاصة عام 2004 إلى عاملين أساسيين أولهما استمرار انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل جميع العملات الرئيسية، وبالتالي ارتفاع أسعار واردات جزء كبير من واردات هذه الدول، وثانيهما ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي خلال عام 2004 وما تطلبه ذلك من زيادة حجم الواردات، والجدول الموالي يبين تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 2001-2005.

الجدول رقم 13: الصادرات والواردات الإجمالية لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 2001-2005. **(مليون دولار)**

	الصادرات الإجمالية					الواردات الإجمالية				
	2001	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**
الجزائر	**19.090**	**18.712**	**24.455**	**32.234**	**46.321**	**10.283**	**12.012**	**13.337**	**17.950**	**19.847**
مصر	**7.278**	**7.250**	**8.987**	**12.274**	**16.073**	**12.750**	**14.104**	**14.654**	**20.784**	**26.352**
ليبيا	**8.452**	**9.852**	**12.750**	**17.399**	**28.848**	**4.156**	**8.148**	**7.841**	**9.644**	**12.291**
موريطانيا	**0.356**	**0.319**	**0.320**	**0.421**	**0.174**	**0.698**	**0.355**	**0.386**	**1.298**	**1.341**
المغرب	**7.116**	**7.838**	**8.761**	**9.911**	**11.197**	**11.034**	**11.833**	**14.211**	**17.808**	**20.798**
السودان	**1.618**	**1.949**	**2.542**	**3.777**	**4.824**	**1.585**	**2.446**	**2.881**	**4.075**	**6.756**
تونس	**6.628**	**7.539**	**8.631**	**10.058**	**10.648**	**9.552**	**10.449**	**11.716**	**13.317**	**13.348**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي لسنة 2006،2005،2004،2003.

والشكل الموالي يوضح التطورات المبينة في الجدول أعلاه.

الشكل رقم 20: تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 2001-2005.

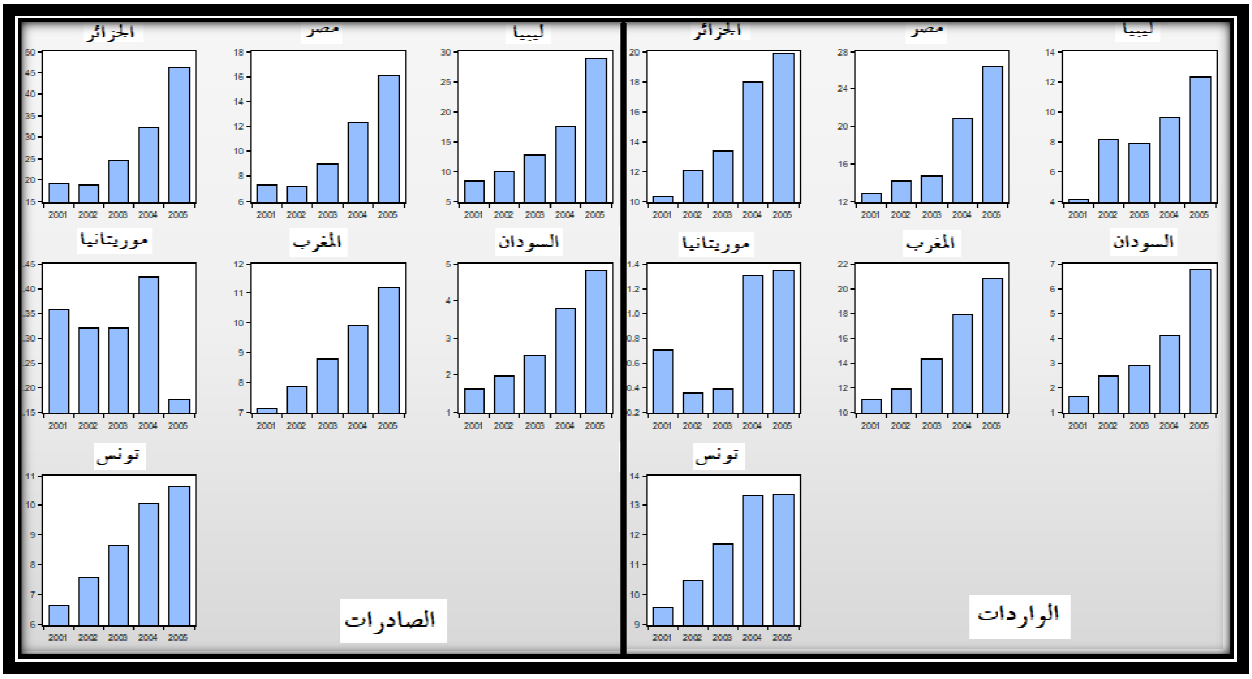

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج eviews 9وبالاعتماد على الجدول رقم13 .

المطلب الثالث: : القطاع الصناعي والتجاري لدول شمال إفريقيا من الفترة 2006 إلى 2010.

أولا: القطاع الصناعي خلال الفترة 2006-2010.

تحققت عدة تطورات صناعية مهمة خلال هذه الفترة أهمها عام 2007، ففي مجال الصناعة الاستخراجية النفطية تم إطلاق جولات للمشاركة في عمليات التنقيب والإنتاج للنفط والغاز في عدة دول من بينها ليبيا والجزائر، وتم توقيع مذكرة تفاهم بين ممثل شركة "سنيم" الموريتانية وشركة استرالية وكل من شركتي سابك السعودية وقطر للصلب[1]، للمساهمة في إنشاء مصنع للبلاطات يستمد مدخلاته من خام الحديد المنتج في المنجم، على أن تصدر هذه البلاطات إلى كل من قطر والسعودية لاستخدامها في مصانع الشركتين العربيتين لمقابلة احتياجات السوق المتنامية من حديد الإنشاءات.

أما الصناعة الاستخراجية غير النفطية، فتميز عام 2008 بارتفاع أسعار بعض منتجات الصناعة الاستخراجية المعدنية مثل الذهب، وغير المعدنية مثل خام صخر الفوسفات، كما حدثت خلال العام عدة تطورات، ففي الجزائر التي تمتلك-

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008.

بالإضافة إلى الثروات الهيدروكربونية من الغاز والنفط – تكوينات جيولوجية يتوافر فيها خام الحديد والفوسفات والرصاص والزئبق والزنك والذهب والماس، وقد واجهت صناعة التعدين صعوبات فنية تمثلت في قدم الآلات والتقنيات المستخدمة التي أدت إلى تناقص الإنتاج من خام الحديد والفوسفات، مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى إصدار قانون جديد للتعدين لتشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار في القطاع عن طريق منح العديد من الحوافز، مثل حرية انتقال المعدات والأموال، وزيادة الفترة المحددة للنشاط الاستكشافي إلى خمس سنوات، بالإضافة إلى منح تراخيص للاستغلال لفترات قد تمتد إلى ثلاثين سنة.

وبالنسبة للصناعات التحويلية، فقد شهدت هذه الفترة دخول توسعات وطاقات جديدة مرحلة الإنتاج خاصة عام 2007، ومنح تراخيص جديدة خاصة في صناعة مواد البناء، و لم تحدث تغيرات تذكر في طاقات التكرير بينما استمرت الجهود الرامية إلى تعظيم الاستفادة من الثروات الهيدروكربونية، واستخدام الغاز الطبيعي كلقيم للصناعة البيتروكيماوية وصناعة الألمنيوم، والجدول الموالي يبين تطور القطاع الصناعي خلال الفترة 2006-2010.

الجدول رقم 14: القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية خلال الفترة 2006-2010. **(مليون دولار)**

	القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية					القيمة المضافة للصناعات التحويلية				
	2006	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
الجزائر	**53.562**	**59.109**	**78.728**	**42.798**	**56.185**	**4.933**	**5.502**	**5.658**	**7.889**	**8.036**
مصر	**6.178**	**6.641**	**8.226**	**9.297**	**10.121**	**16.419**	**15.853**	**14.101**	**13.538**	**14.943**
ليبيا	**41.186**	**49.522**	**65.546**	**37.785**	**53.409**	**2.750**	**3.200**	**3.943**	**4.358**	**3.451**
موريطانيا	**0.924**	**0.703**	**1.012**	**0.706**	**1.166**	**0.198**	**0.232**	**0.123**	**0.113**	**0.123**
المغرب	**1.198**	**1.606**	**5.822**	**2.092**	**3.534**	**9.379**	**10.121**	**11.349**	**12.992**	**12.909**
السودان	**4.142**	**4.997**	**7.847**	**4.160**	**6.882**	**3.190**	**4.237**	**4.492**	**4.779**	**5.904**
تونس	**1.824**	**2.445**	**3.480**	**3.287**	**3.809**	**5.560**	**6.555**	**7.741**	**6.809**	**6.602**

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي لسنة 2010،2009،2008،2007.

والشكل الموالي يبين تطور كل من القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي.

الشكل رقم 21: تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية خلال الفترة 2006-2010.

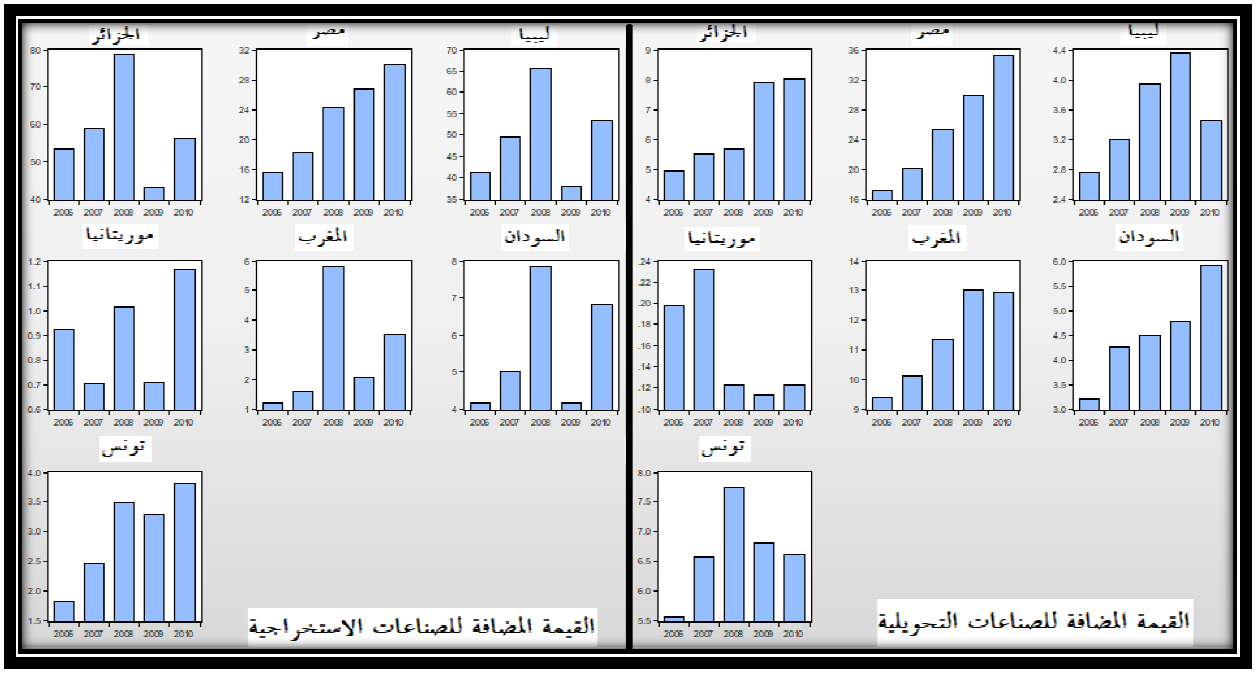

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج eviews 9وبالاعتماد على الجدول رقم 14.

ثانيا: قطاع التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا في الفترة 2006-2010.

في عام 2009، انخفضت صادرات جميع دول شمال إفريقيا. ولقد سجلت غالبية الدول المصدرة للنفط أعلى نسب التراجع في الصادرات، وجاءت صادرات الجزائر أعلى نسبة تراجع بلغت نحو 42 % ولقد سجلت الدول غير النفطية أيضا تراجعا ملحوظا في صادراتها، حيث شهدت صادرات المغرب أعلى نسبة تراجع قدرت بـــ 39.9 %، وتشير هذه البيانات الإحصائية إلى أن الأزمة العالمية أثرت على صادرات الدول النقطية وغير النقطية على حد السواء، حيث تأثرت صادرات الدول غير النقطية خاصة بالتراجع في أسعار السلع الأولية الأخرى وأسعار السلع الزراعية، بالإضافة إلى تراجع الطلب الخارجي على السلع المصنعة كالمنتجات الكيماوية والآلات والمعدات والملبوسات[1].

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010.

وفيما يتعلق بأداء الواردات، ففي عام 2009، تراجعت واردات جميع دول شمال إفريقيا باستثناء السودان من جهة.

ومن جهة أخرى، قفزت واردات الجزائر بنسبة 46.5 %، ويلاحظ أن الجزائر التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عام 2008، قامت بإزالة جميع الرسوم الجمركية على السلع العربية بداية من عام 2009، مما أسهم كثيرا في تنشيط حركة التجارة بين الجزائر والدول العربية، وعلى سبيل المثال، تشير بيانات التجارة الخارجية لعام 2009، أن الواردات الجزائرية من مصر تضاعفت بنحو 225 %، ومن سورية بنحو 131 %، ومن الإمارات بنحو 82 %، ومن كل من تونس والسعودية بنسبة 31.5 %، والجدول الموالي يبين تطور الصادرات والواردات.

الجدول رقم 15: الصادرات والواردات الإجمالية لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 2006-2010. **(مليون دولار)**

	الصادرات الإجمالية					الواردات الإجمالية				
	2006	2007	2008	2009	2010	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	54.729	60.183	78.113	45.078	57.219	20.680	25.992	37.444	36.754	37.806
مصر	20.545	24.454	29.849	23.089	28.027	31.881	45.255	56.623	45.564	54.364
ليبيا	39.277	48.988	62.118	27.256	36.664	13.192	20.002	20.917	12.848	17.759
موريطانيا	0.623	1.456	1.785	1.359	2.083	1.074	1.441	1.939	1.474	1.967
المغرب	12.731	15.321	20.138	13.972	17.899	23.938	31.894	42.068	32.636	35.665
السودان	6.257	8.879	11.670	8.257	11.404	8.073	8.775	9.351	9.690	10.045
تونس	11.997	15.164	19.203	14.428	16.417	15.425	19.092	24.568	19.177	22.209

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي لسنة 2010،2009،2008،2007.

والشكل الموالي يبين تطورات الصادرات والواردات المبينة في الجدول.

الشكل رقم 22: تطور الصادرات والواردات الإجمالية خلال الفترة 2006-2010.

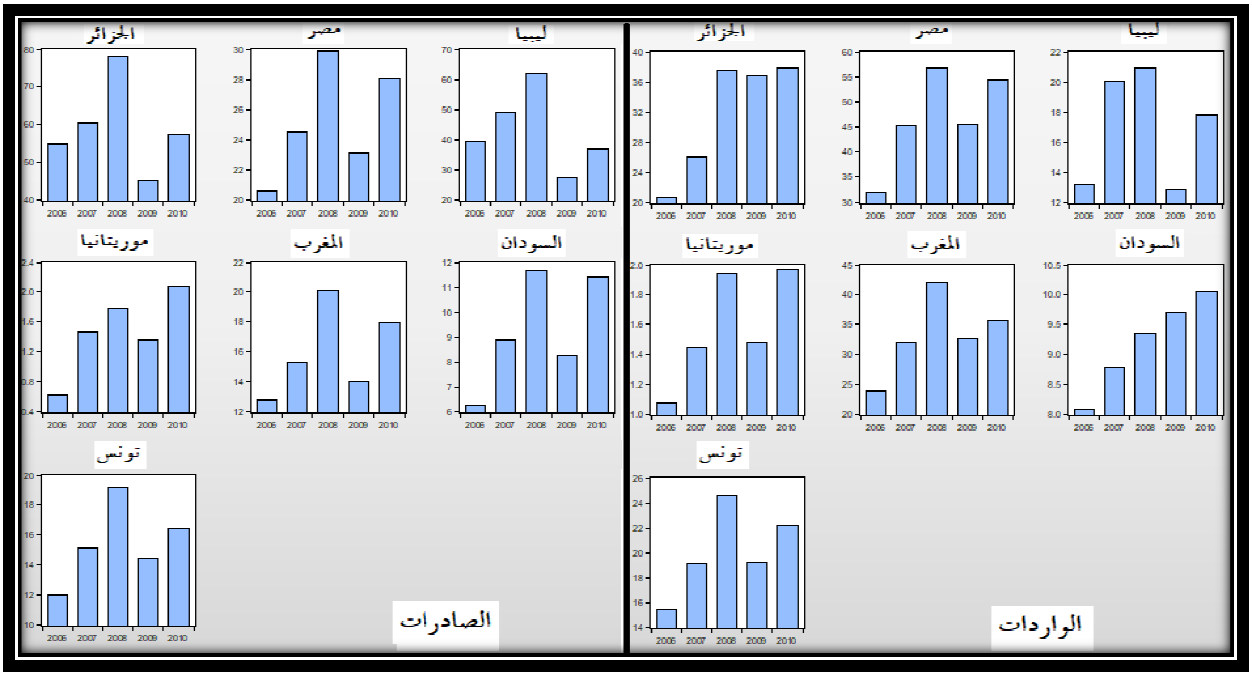

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج eviews 9وبالاعتماد على الجدول رقم15 .

المطلب الرابع: : القطاع الصناعي والتجاري لدول شمال إفريقيا من الفترة 2011 إلى 2015.

أولا: القطاع الصناعي.

أظهرت مؤشرات الإنتاج النفطي لعام 2014 تراجعا بالغا مقارنة بعام 2013، وشمل التراجع معظم الدول المنتجة للنفط، مثل ليبيا، تونس والجزائر، واختلفت الأسباب من دولة لأخرى، فبعضها كان لأسباب فنية، وفي البعض الآخر كان لأسباب العرض والطلب وتشبع السوق، وثالثة لأسباب أمنية وإنتاجية نظرا للظروف الداخلية الاستثنائية التي مرت بها بعض الدول المنتجة، بالمقابل شهدت دول أخرى زيادات في إنتاجها النفطي خلال العام 2014 وشملت الزيادة إنتاج كل من مصر، والسودان، حيث احتلت الجزائر المركز الأول تلتها ليبيا و مصر[1]، وفيما يتصل ببقية الصناعات الاستخراجية، أظهرت المؤشرات استقرار معدلات الاحتياطي والإنتاج من خامات الحديد، إنتاج الزنك، إنتاج الرصاص، وإنتاج الفحم الحجري وزيادات في إنتاج النحاس وانخفاض محدود في إنتاج الفوسفات.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015.

وفي جانب الصناعات التحويلية، فقد أظهرت مؤشرات الأداء الصناعي للعام 2014 تفاوت معدلات النمو التي حققتها الصناعات التحويلية من دولة لأخرى، حيث حققت بعض الدول معدلات نمو أعلى من 10 % وهي بالترتيب السودان 19.3 %، الجزائر 15.1 %، ومصر 10.9 % وبالمقابل سجلت هذه الصناعة معدلات نمو تراوحت بين 5 % و 10% في كل موريتانيا والمغرب، ومن حيث إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية فقد احتلت مصر المركز الأول ثم المغرب، الجزائر، السودان، تونس ، ليبيا، موريتانيا، والجدول الموالي يبين تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية.

الجدول رقم 16: القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية خلال الفترة 2011-2015. **(مليون دولار)**

	القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية					القيمة المضافة للصناعات التحويلية				
	2011	2012	2013	2014	2015	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	72.228	71.685	62.867	58.105	36.411	7.324	7.522	7.775	8.404	7.760
مصر	35.511	46.302	47.851	50.338	42.889	37.126	45.052	47.836	51.291	55.757
ليبيا	24.160	67.121	39.102	18.547	7.233	0.953	3.012	1.543	0.945	0.803
موريطانيا	1.465	1.151	1.152	1.284	1.230	0.130	0.141	0.157	0.166	0.163
المغرب	5.115	4.686	3.660	4.553	3.833	14.385	14.214	14.659	15.600	14.177
السودان	4.370	3.730	3.635	3.956	3.744	6.228	6.294	6.703	7.997	9.302
تونس	3.374	3.426	3.204	2.559	2.086	7.603	7.318	7.355	6.772	6.724

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي لسنة 2016،2015،2014،2013.

والشكل الموالي يوضح التمثيل البياني لبيانات الجدول.

الشكل رقم 23: تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية خلال الفترة 2011-2015.

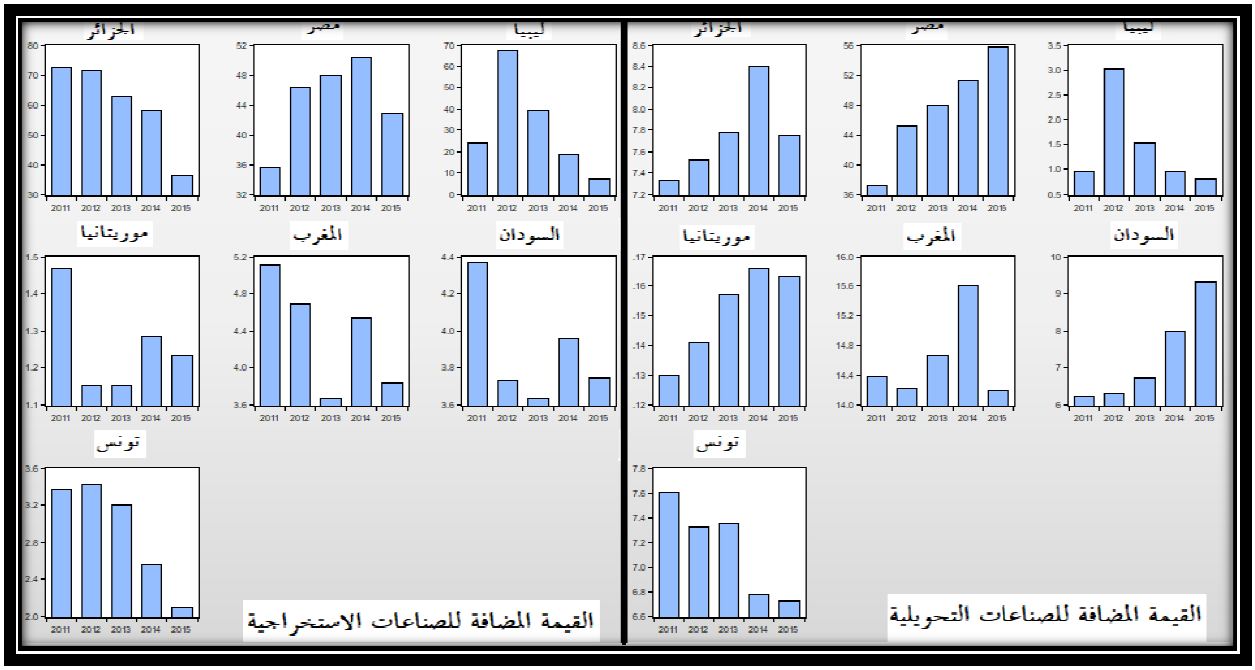

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج eviews 9وبالاعتماد على الجدول رقم 16 .

ثانيا: قطاع التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا في الفترة 2011-2015.

انكمشت صادرات بعض دول شمال إفريقيا عام 2014، خاصة المصدرة للنفط، وقد حققت ليبيا نسبة تراجع بلغت 48.6 % بسبب التطورات المحلية خلال العام 2014، أما الدول المستوردة للنفط، فقد تحسنت الصادرات في المغرب بالمقابل انكمشت صادرات كل من السودان ومصر وموريتانيا وتونس بنسب تراوحت بين 41 % و1.9 %، وفي عام 2015، تراجعت صادرات معظم الدول النقطية وغير النقطية، وفيما يتعلق بالدول المصدرة للنفط، فقد تراوحت نسبة الانخفاض بين 45.2 % و19% في كل من ليبيا والجزائر، أما الدول المستوردة للنفط، والتي شهد معظمها تراجعا في قيمة الصادرات، فقد بلغت نسبة الانخفاض في كل من: موريتانيا والسودان حوالي 38.7 % و28.8 % على التوالي[1]، بينما حققت المغرب زيادة في الصادرات يلفت نسبتها حوالي 8.5 %خلال عام 2015.

وفيما يتعلق بأداء الواردات السلعية لعام 2014، فقد انكمشت الواردات في كل من ليبيا والسودان بين 2.1 % و15% أما باقي الدول، فقد حققت موريتانيا أعلى نسبة زيادة بلغت حوالي 28.2 % ، وفي عام 2015، تراجعت

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016.

الواردات في معظم الدول بنسب تراوحت بين 47.8 % و2.2 % .

والجدول الموالي يبين تطور كل من الصادرات والواردات

الجدول رقم 17: الصادرات والواردات الإجمالية لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 2011-2015. (مليون دولار)

	الصادرات الإجمالية					الواردات الإجمالية				
	2011	2012	2013	2014	2015	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	72.874	71.622	64.912	59.973	34.390	46.459	44.694	52.207	55.686	49.177
مصر	32.346	31.084	30.945	27.223	19.051	63.789	73.552	70.598	74.015	68.944
ليبيا	17.540	51.899	33.142	17.087	11.332	8.674	20.548	20.031	19.145	14.520
موريطانيا	2.756	2.644	2.693	2.451	1.502	2.460	3.176	3.068	3.935	2.053
المغرب	20.402	21.475	21.982	23.888	22.330	41.712	44.946	45.395	46.548	38.121
السودان	9.599	4.066	4.790	4.454	3.169	9.236	9.230	9.918	9.211	9.509
تونس	17.822	16.998	17.044	16.709	14.069	23.933	24.445	24.309	24.789	20.208

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي لسنة 2016،2015،2014،2013.

والشكل الموالي يبين تطورات الصادرات والواردات.

الشكل رقم 24: تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 2011-2015.

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج eviews 9وبالاعتماد على الجدول رقم 17 .

وعلى العموم، يلاحظ أن عملية التصدير في دول شمال إفريقيا تعاني من صعوبات مما يمنعها من تحقيق مراتب متقدمة في السوق التنافسية الدولية وقدرة تنافسية في الأسواق العربية البينية، وبالتالي الحرمان من تعظيم الناتج القومي والإيرادات للنهوض بالتجارة السلعية الإجمالية، خاصة في ظل الأزمة العالمية العالمية، ويمكن تقسيم الصعوبات إلى ما يخص عدم توفر خطوط ملاحية وخطوط طيران وطرق برية مجزأة فضلا عن ضعف الجهاز الحكومي الرسمي في رسم السياسات الاقتصادية والصناعية التي من شأنها زيادة الصادرات السلعية الاجمالية، وأيضا إلى عدم جاهزية الموانئ والمنافذ البرية الحدودية وعدم الإلمام بقوانين الدول المصدرة إليها المنتجات. بالإضافة إلى تقادم أسطول النقل البرى وما يتبعه ذلك من تعطيل للنقل بسبب تعطل سيارات النقل أثناء توصيل البضائع إلى الموانئ وما يترتب على ذلك من تأخير في مواعيد الشحن وزيادة في تكلفة النقل، كما أن عدم قدرة المصنع على التعرف على المواصفات العالمية المطلوبة للمنتج وعدم توفر دراسات السوق السلعية الحديثة التي توضح إمكانية دخول المنتج التصديري إلى الأسواق الدولية، حيث أن نقص المعلومات وعدم توافرها، وأيضا عدم دقة هذه المعلومات يؤدي إلى سوء اختيار الأسواق المراد المنافسة بها كما يؤدي إلى فشل محاولات دخول هذه الأسواق.

المبحث الثاني: قياس أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية "النموذج الأول".

بعد التعرف على تطورات المتغيرات الخاصة بالنموذج، سيتم من خلال هذا المبحث بناء نموذج مكون من المتغير التابع "VAEI" والمتمثل في القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في الصادرات الإجمالية"EXPR" والواردات الإجمالية "IMPR".

المطلب الأول: منهجية البحث.

بهدف قياس واختبار وجود تأثير لتحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في دول شمال إفريقيا، سيتم استخدام أسلوب البيانات الطولية (**Panel Data**) ،على عينة مكونة من سبع دول خلال الفترة الممتدة من **1995 إلى 2015**.

أولا: نماذج Panel.

إن بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أومعطيات "Panel" مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت، فبالنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات "Panel" كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل بـــ المتوازن، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر، يكون نموذج البانل غير متوازن[1].

يلخص Baltagi أهم الفروق بينها وبين السلاسل العادية في[2]:

1- التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية؛

[1] Dielman, Pooled Cross-Sectional and time series data analysis, Texas Christian University, USA,1989, P 02.

[2] Badi H. Blatagi, Econometric Analysis of Panel Data, third edition, John Wiley & Sons, Ltd, West Sussex.England,2005.p39

2- تعطي البيانات الطولية كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية وكذلك اقل تعددية خطية بين المتغيرات؛ ومحتوى معلوماتي أكثر إذا ما تم استخدام البيانات المقطعية أو الزمنية؛

3 - في الواقع التطبيقي، فإن نماذج البانل تسمح بدراسة مشاكل يصعب دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، بحيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ "Heteroscedasticity" الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج البانل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها، لأن كل واحد من المصادر الهامة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية، ومن هنا تظهر أهمية استخدام بيانات البانل أنها تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية[1].

بالإضافة إلى:

4- تعتبر معطيات "Panel" الإطار الملائم للحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية،

5- يسمح هذا النوع من المعطيات للباحث بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد؛

6- الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم مثل :تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسة أوالدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي، أي أن معطيات البانل ببعدها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن[2].

ثانيا: الحدود الزمنية والمكانية للنموذج:

تشتمل عينة الدراسة سبع دول، وهي :

الجزائر – مصر – ليبيا – موريتانيا – المغرب – السودان – تونس.

بغية تحقيق أهداف الدراسة تم وضع حدود زمنية للبحث ممثلة في الفترة الممتدة ما بين (1995-2015)

[1] Franco Peracchi, Econometrics, John Wiley et Sons LTD, England, 2001, P 397.
[2] William Greene, Economitric Analysis, New jersey, 5 ed, p272.

ثالثا: النموذج الرياضي المعتمد:

فيما يلي المتغيرات التي تضمنتها الدراسة في شكل نموذج رياضي كالتالي:

$$\mathbf{LVAEI_{it}} = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1}\mathbf{LEXPR_{it}} + \boldsymbol{\beta_2}\mathbf{LIMPR_{it}} + \boldsymbol{\varepsilon_{it}}$$

حيث :

i = 1، 2، 3، 4، 5،.....7. وهي عبارة عن الدول في الـ **Cross-Section**.

t = 1، 2، 3، 4، 5،.....21. وهي عبارة عن الزمن **t** في ال **Time- Series** خلال الفترة (1995-2015).

$\boldsymbol{\beta_1}$،$\boldsymbol{\beta_2}$: معاملات الانحدار للمتغيرات المفسرة؛

$\mathbf{LVAEI}_{it}$: المتغير التابع يمثل القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية؛

$\boldsymbol{\beta_0}$: ثابت وهو يمثل قيمة المتغير التابع، عندما تكون قيمة جميع المتغيرات المستقلة تساوي صفرا؛

$\boldsymbol{LEXPR_{it}}$: متغير مستقل يمثل الصادرات؛

$\mathbf{L\ IM}_{it}$: متغير مستقل يمثل الواردات؛

$\boldsymbol{\varepsilon_{it}}$: حد الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t.

رابعا: الأدوات الإحصائية المعتمدة في الدراسة.

لإثبات فروض الدراسة سيتم استخدام الاقتصاد القياسي من خلال تحليل البيانات الجدولية "Panel Data Analysis"، كما سيتم الاعتماد على قيمة اختبار Fisher(F) المقيد للمفاضلة بين النموذج التجميعي "Pooled Data" ونماذج التأثيرات الثابتة، واختبار **LM** للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار العشوائية واختبار(Hausman Test) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية لاختيار النموذج الأكثر ملاءمة، وذلك بالاعتماد على برنامج: Eviews 9.

المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية والتكامل المتزامن واختبار السببية.

من أجل تقدير النماذج لبيانات Panel تفرض علينا المنهجية المتبعة البدء أولا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية لمختلف متغيرات النموذج الخاص بهذه الدراسة، وذلك عن طريق استخدام عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات Panel، ثم الانتقال إلى دراسة العلاقات طويلة الأجل واختبارات التكامل المتزامن للمتغيرات التي لها نفس درجة التفاضل.

أولا: استقرارية السلاسل الزمنية.

لابد أولا من إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية وذلك من خلال الاعتماد على مختلف الاختبارات الأكثر استخداما وشيوعا، خاصة من الجيل الأول والثاني والمتمثلة في اختبارات (LLC ,IPS, Fisher-ADF) وهذا بهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لنموذج Panel، ولاختبار الاستقرارية يتم وضع الفرضيتين التاليتين :

H_0 : وجود جذر الوحدة ⟹ السلسلة غير مستقرة

H_1 : عدم وجود جذر الوحدة ⟹ السلسلة مستقرة

وبتطبيق هذه الاختبارات على كل متغيرة، تظهر النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 18: نتائج اختبارات دراسة إلاستقرارية.

المتغير	نوع الاختبار	عند المستوى			عند الفرق الأول		
		intercept	Intercept And trend	none	intercept	Intercept And trend	none
LVAEI	LLC	-2.31722 (0.0102)	1.54204 (0.9385)	0.61575 (0.7310)	-7.01164 (0.0000)	-6.56761 (0.0000)	-8.42186 (0.0000)
	IPS	0.10647 (0.5424)	1.72636 (0.9579)	/	-7.57896 (0.0000)	-6.50755 (0.0000)	/
	ADF	13.1611 (0.5139)	7.02225 (0.9339)	21.0854 (0.0995)	76.2226 (0.0000)	61.0818 (0.0000)	91.8371 (0.0000)
LEXPR	LLC	-1.97928 (0.0239)	2.53350 (0.9944)	1.77531 (0.9621)	-8.74488 (0.0000)	-9.17604 (0.0000)	-9.88999 (0.0000)
	IPS	0.32366 (0.6269)	2.75315 (0.9970)	/	-7.18928 (0.0000)	-7.00608 (0.0000)	/
	ADF	8.65231 (0.8527)	6.90843 (0.9382)	6.35938 (0.9566)	74.2461 (0.0000)	64.7819 (0.0000)	102.442 (0.0000)
LIMPR	LLC	-0.63334 (0.2633)	0.41346 (0.6604)	4.08368 (1.0000)	-6.38829 (0.0000)	-5.55728 (0.0000)	-8.03694 (0.0000)
	IPS	1.67802 (0.9533)	0.12174 (0.5484)	/	-6.97297 (0.0000)	-5.00122 (0.0000)	/
	ADF	4.7221 (0.9893)	11.3962 (0.6547)	3.97000 (0.9956)	69.0133 (0.0000)	47.1058 (0.0000)	84.5835 (0.0000)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج **Eviews 9**، والنتائج موضحة في الملاحق.

-القيم بين قوسين تشير إلى معنوية متغيرات الدراسة عند مستوى دلالة 5%

ما يمكن ملاحظته من الجدول هو أن النتائج المحصل عليها بعد تطبيق الاختبارات الثلاثة تشير بوضوح إلى أن كل المتغيرات غير مستقرة عند المستوى.

ثانيا: دراسة علاقات التكامل المتزامن.

اقترح **Pedroni** هذا الاختبار سنة 1999 وطوره سنة 2004، حيث قسمه إلى اختبارات جزئية، لكشف وإثبات فرضية التكامل، حيث يستدعي تطبيقها تقديرا على المدى الطويل.

بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة، سيتم اختبار التكامل باستخدام اختبار Pedroni والذي يرتكز على اختبارات جذر الوحدة للبواقي المقدرة، ولاختبار علاقات التكامل المتزامن يتم وضع الفرضيتين التاليتين:

H_0 : غياب علاقات التكامل المتزامن

H_1 : وجود علاقات التكامل المتزامن

والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 19:نتائج اختبار علاقات التكامل المتزامن لـــ Pedroni

none		Intercept and trend		intercept		الاختبارات الجزئية	
الاختبارات المرجحة	الاختبارات	الاختبارات المرجحة	الاختبارات	الاختبارات المرجحة	الاختبارات		
-1.008391 (0.8434)	-0.422331 (0.6636)	-1.299255 (0.9031)	0.638775 (0.2615)	0.206703 (0.4181)	0.793018 (0.2139)	V. stat	داخل الدول
0.300835 (0.6182)	0.385641 (0.6501)	-0.004337 (0.4983)	0.692992 (0.7558)	-0.812428 (0.2083)	0.534461 (0.7035)	Rho	
-0.351284 (0.3627)	-0.358533 (0.3600)	-2.649442 (0.0040)	-1.144426 (0.1262)	-2.667716 (0.0038)	-0.270729 (0.3933)	Pp	
-0.506716 (0.3062)	-0.391954 (0.3475)	-2.995149 (0.0014)	-1.120394 (0.1313)	-3.967318 (0.0000)	-3.489786 (0.0002)	ADF	
	1.438993 (0.9249)		1.072295 (0.6582)		0.490933 (0.6883)	Rho	مابين الدول
	0.430899 (0.6667)		-1.476718 (0.0699)		-1.502497 (0.0665)	Pp	
	0.310655 (0.6220)		-1.494710 (0.0675)		-3.198692 (0.0007)	ADF	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews9، والنتائج موضحة في الملاحق.

تشير القيم بين قوسين إلى الاحتمال.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، فإن أغلبية الاختبارات احتمالها أكبر من 5% وعليه نقبل الفرضية العدمة ونرفض الفرضية البديلة، بمعنى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

ثالثا: اختبار السببية.

لاختبار علاقات السببية بين المتغيرات، يتم وضع الفرضيتين التاليتين:

H_0 : عدم وجود علاقة سببية

H_1 : وجود علاقة سببية

والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 20: نتائج اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/08/18 Time: 12:36
Sample: 1995 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLEXPR does not Granger Cause DLVAEI	126	4.47271	0.0134
DLVAEI does not Granger Cause DLEXPR		3.39338	0.0368
DLIMPR does not Granger Cause DLVAEI	126	2.54858	0.0824
DLVAEI does not Granger Cause DLIMPR		3.04655	0.0512

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج eviews 9.

تشير نتائج الجدول إلى أن احتمال الفرضية الصفرية، هو أقل من 0.05 في حالة اختبار سببية التغير في الصادرات بالنسبة للتغير في القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية، وعليه نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل بالفرضية البديلة، أي أن التغير في الصادرات الإجمالية يسبب التغير في القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية.

أما باقي العلاقات في الجدول، فالنتائج تشير إلى احتمال الفرضية الصفرية أكبر من 0.05، وعليه نقبل بالفرضية الصفرية ونرفض الفرضيلة البديلة، أي عدم وجود علاقة سببية، إذن التغير في الواردات الإجمالية لا تسبب التغير في القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية.

وبعد دراسة استقرارية السلاسل والتكامل والسببية، سيتم حساب مقدرات النموذج باستخدام ثلاث نماذج تتمثل في: نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

المطلب الثالث: حساب مقدرات النموذج.

أولا: نموذج الانحدار التجميعي.

النتائج الموضحة في الجدول الموالي عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج الانحدار التجميعي لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

الجدول رقم 21: نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي.

Dependent Variable: LVAEI
Method: Panel Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 17:07
Sample: 1995 2015
Periods included: 21
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 147

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.125010	0.176473	-6.374974	0.0000
LEXPR	1.604314	0.141205	11.36159	0.0000
LIMPR	-0.420618	0.156563	-2.686564	0.0081

R-squared	0.753861	Mean dependent var	1.225553
Adjusted R-squared	0.750443	S.D. dependent var	2.014250
S.E. of regression	1.006233	Akaike info criterion	2.870501
Sum squared resid	145.8006	Schwarz criterion	2.931530
Log likelihood	-207.9818	Hannan-Quinn criter.	2.895298
F-statistic	220.5180	Durbin-Watson stat	0.145810
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews 9.

ثانيا: نموذج التأثيرات (الآثار) الثابتة.

النتائج الموضحة في الجدول الموالي عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات الثابتة لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية).

الجدول رقم 22: نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات الثابتة.

Dependent Variable: LVAEI
Method: Panel Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 17:09
Sample: 1995 2015
Periods included: 21
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 147

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.809388	0.182498	-9.914566	0.0000
LEXPR	1.189054	0.146919	8.093243	0.0000
LIMPR	0.256787	0.166396	1.543229	0.1251

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.914556	Mean dependent var	1.225553
Adjusted R-squared	0.909603	S.D. dependent var	2.014250
S.E. of regression	0.605608	Akaike info criterion	1.894101
Sum squared resid	50.61298	Schwarz criterion	2.077189
Log likelihood	-130.2165	Hannan-Quinn criter.	1.968492
F-statistic	184.6363	Durbin-Watson stat	0.339327
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews 9.

ثالثا: نموذج التأثيرات (الآثار) العشوائية.

النتائج الموضحة في الجدول الموالي عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات العشوائية لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

الجدول رقم 23: نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية.

Dependent Variable: LVAEI
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/20/18 Time: 17:11
Sample: 1995 2015
Periods included: 21
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 147
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.769937	0.416969	-4.244768	0.0000
LEXPR	1.210171	0.144457	8.377394	0.0000
LIMPR	0.220296	0.163409	1.348125	0.1797

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.996426	0.7302
Idiosyncratic random	0.605608	0.2698

Weighted Statistics

R-squared	0.757167	Mean dependent var	0.161132
Adjusted R-squared	0.753794	S.D. dependent var	1.218642
S.E. of regression	0.604680	Sum squared resid	52.65184
F-statistic	224.4998	Durbin-Watson stat	0.326640
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.717583	Mean dependent var	1.225553
Sum squared resid	167.2901	Durbin-Watson stat	0.102805

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews9 .

المطلب الرابع: المفاضلة بين النماذج المستخدمة.

جرت العادة الاعتماد على معامل التحديد كمؤشر رئيسي للمقارنة بين عدة نماذج قياسية من ناحية الملاءمة للبيانات التي تجرى عليها الدراسة، إلا أنه في نماذج البيانات الطولية لا يمكن الاعتماد على معامل التحديد في اختيار نموذج البيانات الملائم و ذلك لان معامل التحديد يعتمد على مقاييس مختلفة في حسابه من نموذج لآخر، لذا يتم الاعتماد على قيمة اختبار(F) المقيد للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونماذج التأثيرات الثابتة، ثم اختبار(Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية لاختيار النموذج الأكثر ملاءمة و قد جاءت الاختبارات كالتالي:

أولا: اختبار (F-test) للاختبار بين نموذج الانحدار التجميعي و نموذج الآثار الثابتة.

لغرض الاختبار بين نموذج الانحدار المجمع أو التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة، نستعين بإحصائية فيشر المقيد F (أنظر صيغة الاختبار رقم و النتائج موضحة في الجدولين حيث:

$$F = \frac{(R^2_{FIXED} - R^2_{POOLED})/(N-1)}{(1-R^2_{FIXED})/(NT-N-K)} \approx F(N-1, NT-N-K)$$

R^2_{FIXED}=0.914556,

$R^2_{POOLED} = 0.753861$,

$K = 2$ (عدد المتغيرات المفسرة)

$NT = 147$,

$N = 21$

$F_{tabl}(6, 138)$= 2.0986 وَ $F_{cal} = \frac{(0.914556-0.753861)/(7-1)}{(1-0.914556)/(147-2-7)}$ =43.2561858

مما سبق فإن: فيشر المحسوبة تساوي 43.2561858 وهي أكبر من قيمة فيشر المجدولة 2.0986 عند مستوى 5% معناه رفض فرضية العدم، مما يشير إلى تضمين الآثار المقطعية و الآثار الزمنية في النموذج، أي أن نموذج الآثار الثابتة FEM هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة إذ تغلب من ناحية الأهمية في الاستخدام مقارنة بنموذج الانحدار التجميعي.

ثانيا: اختبار LM للاختيار بين نموذج الآثار العشوائية والنموذج التجميعي.

للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار الثابتة، يتم استخدام اختبار **LM** كما يوضحه الجدول الموالي، وتحت الفرضيتين التاليتين:

H_0 : نموذج الانحدار التجميعي هو الأفضل

H_1 : نموذج الآثار العشوائية هو الأفضل

الجدول رقم 24: نتيجة اختبار LM للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار العشوائية.

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	500.6598 (0.0000)	5.734338 (0.0166)	506.3941 (0.0000)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews9 .

تظهر نتائج الجدول أن القيم الاحتمالية لاختبار LM كانت أقل من 5%، وعليه يتم رفض الفرضية العدمة وتقبل الفرضية البديلة، أي أن نموذج الآثار العشوائية هو الأفضل من النموذج التجميعي.

ثالثا: اختبار Hausman للاختبار بين نموذج الآثار الثابتة و نموذج الآثار العشوائية.

بعد اختبار فيشر الذي بين أن نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل، ونموذج LM الذي بين أن نموذج الآثار العشوائية هو الأفضل، يتم الآن استخدام اختبار التفاضل بين نموذج الآثار الثابتة و نموذج الآثار العشوائية لتحديد النموذج النهائي الملائم لبيانات الدراسة من خلال تطبيق (Hausman test)، حيث أنه إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية Chi-Sq بدرجات حرية تعادل عدد معاملات المقدرة دون القاطع، فإنه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج الآثار الثابتة أفضل من نموذج الآثار العشوائية.

وباستخدام اختبار Hausman الذي يختبر الفرضية:

H_0 : نموذج الآثار العشوائية هو الأفضل

ضد الفرضية

H_1 : نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل

تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 25: نتيجة اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي الآثار الثابتة و الآثار العشوائية.

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.559121	2	0.4586

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مستخرج برنامج Eviews9.

حيث يتضح أن القيمة الإحصائية Chi-Sq تساوي 1.559121 وهي أقل من القيمة الجدولية الإحصائية Chi-Sq التي تساوي 5.99 عند درجة حرية 2 و مستوى معنوية 5%، و بالتالي فإننا لا نستطيع قبول الفرضية البديلة القائلة بمعنوية الآثار الثابتة مقابل قبول فرض العدم القائل بمعنوية الآثار العشوائية، مما يعني أن نموذج الآثار العشوائية أفضل من نموذج الآثار الثابتة، ويؤكد على ذلك القيمة الاحتمالية (p-value) التي قدرت بـــ 0.4586 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية **5%**، وهذا يؤكد أن نموذج التأثيرات العشوائية هو المناسب لبيانات الدراسة.

المبحث الثالث: قياس أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية "النموذج الثاني".

بعد بيان أن نموذج الآثار العشوائية هو المناسب للجزء الأول من بيانات الدراسة والمتمثلة في القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية كمتغير تابع والصادرات والواردات كمتغيرات مستقلة، سيتم في هذا المبحث وبنفس الطريقة بيان ماهو النموذج المناسب لبيانات الدراسة الخاصة بالجزء الثاني لها، والمتمثل في القيمة المضافة للصناعات التحويلية كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة المتمثلة في الصادرات والواردات.

المطلب الأول: منهجية البحث.

بهدف قياس واختبار وجود تأثير لتحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في دول شمال إفريقيا، سيتم استخدام أسلوب البيانات الطولية (Panel Data) ،على عينة مكونة من سبع دول خلال الفترة الممتدة من **1995 إلى 2015**، و ذلك من خلال ما يلي:

أولا: الحدود المكانية:

تشتمل عينة الدراسة سبع دول، وهي : **الجزائر – مصر – ليبيا – موريتانيا – المغرب – السودان – تونس.**

ثانيا: الحدود الزمنية:

بغية تحقيق أهداف الدراسة تم وضع حدود زمنية للبحث ممثلة في الفترة الممتدة ما بين (1995-2015)

ثالثا: النموذج الرياضي المعتمد: فيما يلي المتغيرات التي تضمنتها الدراسة في شكل نموذج رياضي كالتالي:

$$LVAMI_{it} = \beta_0 + \beta_1 LEXPR_{it} + \beta_2 LIMPR_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث :

i = 1، 2، 3، 4، 5،.....7. وهي عبارة عن الدول في الـ Cross-Section.

t = 1، 2، 3، 4، 5،.....21. وهي عبارة عن الزمن t في ال Time- Series خلال الفترة (1995-2015).

β_1،β_2: معاملات الانحدار للمتغيرات المفسرة.

$LVAMI_{it}$: المتغير التابع يمثل القيمة المضافة للصناعات التحويلية.

β_0: ثابت وهو يمثل قيمة المتغير التابع، عندما تكون قيمة جميع المتغيرات المستقلة تساوي صفرا.

$LEXPR_{it}$: متغير مستقل يمثل الصادرات

$LIMPR_{it}$: متغير مستقل يمثل الواردات.

ε_{it} : حد الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t.

رابعا: الأدوات الإحصائية المعتمدة في الدراسة.

لإثبات فروض الدراسة سيتم استخدام الاقتصاد القياسي من خلال تحليل البيانات الجدولية "Panel Data Analysis"، كما سيتم الاعتماد على قيمة اختبار Fisher(F) المقيد للمفاضلة بين النموذج التجميعي "Pooled Data"ونماذج التأثيرات الثابتة،واختبار LM للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار العشوائية

واختبار(Hausman Test) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية لاختيار النموذج الأكثر ملاءمة، وذلك بالاعتماد على برنامج: Eviews 9.

المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية، والتكامل المتزامن، واختبار السببية:

من أجل تقدير النماذج لبيانات Panel تفرض علينا المنهجية المتبعة البدء أولا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية لمختلف متغيرات النموذج الخاص بهذه الدراسة، وذلك عن طريق استخدام عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات Panel. ثم الانتقال إلى دراسة العلاقات طويلة الأجل واختبارات التكامل المتزامن للمتغيرات التي لها نفس درجة التفاضل.

أولا: استقرارية السلاسل الزمنية.

لابد أولا من إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية وذلك من خلال الاعتماد على مختلف الاختبارات الأكثر استخداما وشيوعا، خاصة من الجيل الأول والثاني والمتمثلة في اختبارات (LLC ,IPS, Fisher-ADF) وهذا بهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لنموذج Panel، ولاختبار الاستقرارية يتم وضع الفرضيتين التاليتين :

H_0 : وجود جذور الوحدة ⟹ السلسلة غير مستقرة

H_1 : عدم وجود جذور الوحدة ⟹ السلسلة مستقرة

وبتطبيق هذه الاختبارات على كل متغيرة، تظهر النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 26: نتائج اختبارات دراسة إلاستقرارية.

المتغير	نوع الاختبار	عند المستوى			عند الفرق الأول		
		intercept	Intercept And trend	none	intercept	Intercept And trend	none
LVAMI	LLC	0.28027 (0.6104)	-0.10012 (0.4601)	2.45622 (0.9930)	-7.55485 (0.0000)	-6.33240 (0.0000)	-8.30813 (0.0000)
	IPS	1.79795 (0.9639)	0.26851 (0.6058)	/	-6.94295 (0.0000)	-5.08498 (0.0000)	/
	ADF	5.41825 (0.9791)	10.1709 (0.7496)	7.14265 (0.9291)	69.0714 (0.0000)	48.8294 (0.0000)	96.5953 (0.0000)
LEXPR	LLC	-1.97928 (0.0239)	2.53350 (0.9944)	1.77531 (0.9621)	-8.74488 (0.0000)	-9.17604 (0.0000)	-9.88999 (0.0000)
	IPS	0.32366 (0.6269)	2.75315 (0.9970)	/	-7.18928 (0.0000)	-7.00608 (0.0000)	/
	ADF	8.65231 (0.8527)	6.90843 (0.9382)	6.35938 (0.9566)	74.2461 (0.0000)	64.7819 (0.0000)	102.442 (0.0000)
LIMPR	LLC	-0.63334 (0.2633)	0.41346 (0.6604)	4.08368 (1.0000)	-6.38829 (0.0000)	-5.55728 (0.0000)	-8.03694 (0.0000)
	IPS	1.67802 (0.9533)	0.12174 (0.5484)	/	-6.97297 (0.0000)	-5.00122 (0.0000)	/
	ADF	4.7221 (0.9893)	11.3962 (0.6547)	3.97000 (0.9956)	69.0133 (0.0000)	47.1058 (0.0000)	84.5835 (0.0000)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9، والنتائج موضحة في الملاحق.

-القيم بين قوسين تشير إلى معنوية متغيرات الدراسة عند مستوى دلالة 5%

ما يمكن ملاحظته من الجدول هو أن النتائج المحصل عليها بعد تطبيق الاختبارات الثلاثة تتطابق فيما بينها، بحيث تشير بوضوح إلى غياب جذور الوحدة على مستوى المتغير التابع المتمثل في القيمة المضافة للصناعات التحويلية، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في الصادرات والواردات، أي أنه يكشف عن عدم استقرار هذه المتغيرات عند المستوى (Level)، وهذا ما يدل على رفض فرضية العدم لوجود جذور الوحدة.

ثانيا: دراسة علاقات التكامل المتزامن.

اقترح **Pedroni** هذا الاختبار سنة 1999 وطوره سنة 2004، حيث قسمه إلى اختبارات جزئية، لكشف وإثبات فرضية التكامل، حيث يستدعي تطبيقها تقديرا على المدى الطويل.

بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة، سيتم اختبار التكامل باستخدام اختبار Pedroni والذي يرتكز على اختبارات جذر الوحدة للبواقي المقدرة، ولاختبار علاقات التكامل المتزامن يتم وضع الفرضيتين التاليتين:

H_0 : غياب علاقات التكامل المتزامن

H_1 : وجود علاقات التكامل المتزامن

والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 27:نتائج اختبار علاقات التكامل المتزامن لـــ Pedroni

none		Intercept and trend		intercept			
الاختبارات المرجحة	الاختبارات	الاختبارات المرجحة	الاختبارات	الاختبارات المرجحة	الاختبارات	الاختبارات الجزئية	
-1.555029 (0.9400)	-1.531029 (0.9371)	-0.283035 (0.6114)	-0.525138 (0.7003)	0.980392 (0.1634)	0.753210 (0.2257)	V. stat	داخل الدول
0.755607 (0.7751)	0.775056 (0.7808)	0.241004 (0.5952)	1.081618 (0.8603)	-0.553939 (0.2898)	-0.132277 (0.4474)	Rho	
0.085285 (0.5340)	0.146535 (0.5583)	-1.564906 (0.0588)	0.096615 (0.5385)	-1.325395 (0.0925)	-0.759612 (0.2237)	Pp	
-0.176595 (0.4299)	-0.096095 (0.4617)	-1.730898 (0.0417)	0.077296 (0.5308)	-1.839581 (0.0329)	-1.024916 (0.1527)	ADF	
	0.911008 (0.8189)		1.289645 (0.9014)		0.560758 (0.7125)	Rho	مابين الدول
	-0.573581 (0.2831)		-0.786433 (0.2158)		-0.798515 (0.2123)	Pp	
	-1.555677 (0.0599)		-1.063275 (0.1438)		-1.799746 (0.0360)	ADF	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews9، والنتائج موضحة في الملاحق.

تشير القيم بين قوسين إلى الاحتمال.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، فإن أغلبية الاختبارات احتمالها أكبر من 5% وعليه نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، بمعنى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

ثالثا: اختبار السببية.

لاختبار علاقات السببية بين المتغيرات، يتم وضع الفرضيتين التاليتين:

H_0 : عدم وجود علاقة سببية

H_1 : وجود علاقة سببية

والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 28: نتائج اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/08/18 Time: 13:39
Sample: 1995 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLEXPR does not Granger Cause DLVAMI	126	0.26680	0.7663
DLVAMI does not Granger Cause DLEXPR		0.42486	0.6548
DLIMPR does not Granger Cause DLVAMI	126	4.17760	0.0176
DLVAMI does not Granger Cause DLIMPR		0.04553	0.9555

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج eviews 9.

تشير نتائج الجدول إلى أن احتمال الفرضية الصفرية، هو أقل من 0.05 في حالة اختبار سببية الواردات بالنسبة للقيمة المضافة للصناعات التحويلية، وعليه نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل بالفرضية البديلة، أي أن الواردات الإجمالية يسبب القيمة المضافة للصناعات التحويلية.

أما باقي العلاقات في الجدول، فالنتائج تشير إلى احتمال الفرضية الصفرية اكبر من 0.05، وعليه نقبل بالفرضية الصفرية ونرفض الفرضيلة البديلة، أي عدم وجود علاقة سببية، إذن الصادرات الإجمالية لا تسبب القيمة المضافة للصناعات التحويلية.

بعد دراسة استقرارية السلاسل والتكامل واختبار السببية، سيتم حساب مقدرات النموذج باستخدام ثلاث نماذج تتمثل في: نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

المطلب الثالث: حساب مقدرات النموذج.

أولا: نموذج الانحدار التجميعي.

النتائج الموضحة في الجدول الموالي، عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج الانحدار التجميعي لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

الجدول رقم 29: نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي.

Dependent Variable: LVAMI
Method: Panel Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 19:48
Sample: 1995 2015
Periods included: 21
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 147

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.620488	0.117869	-13.74817	0.0000
LEXPR	-0.500242	0.094313	-5.304041	0.0000
LIMPR	1.659955	0.104571	15.87389	0.0000

R-squared	0.828489	Mean dependent var	1.122954
Adjusted R-squared	0.826107	S.D. dependent var	1.611686
S.E. of regression	0.672080	Akaike info criterion	2.063319
Sum squared resid	65.04364	Schwarz criterion	2.124348
Log likelihood	-148.6540	Hannan-Quinn criter.	2.088116
F-statistic	347.7990	Durbin-Watson stat	0.321287
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews 9.

ثانيا: نموذج التأثيرات (الآثار) الثابتة.

النتائج الموضحة في الجدول الموالي عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات الثابتة لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (القيمة المضافة للصناعات التحويلية).

الجدول رقم 30: نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات الثابتة.

Dependent Variable: LVAMI
Method: Panel Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 19:50
Sample: 1995 2015
Periods included: 21
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 147

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.233316	0.110136	-2.118432	0.0359
LEXPR	-0.006512	0.088665	-0.073450	0.9416
LIMPR	0.602350	0.100419	5.998372	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.951394	Mean dependent var	1.122954
Adjusted R-squared	0.948576	S.D. dependent var	1.611686
S.E. of regression	0.365480	Akaike info criterion	0.884059
Sum squared resid	18.43342	Schwarz criterion	1.067147
Log likelihood	-55.97833	Hannan-Quinn criter.	0.958449
F-statistic	337.6425	Durbin-Watson stat	0.493317
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews 9.

ثالثا: نموذج التأثيرات (الآثار) العشوائية.

النتائج الموضحة في الجدول الموالي عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات العشوائية لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

الجدول 31: نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية.

Dependent Variable: LVAMI
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/20/18 Time: 19:51
Sample: 1995 2015
Periods included: 21
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 147
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.420080	0.177356	-2.368574	0.0192
LEXPR	-0.066245	0.085129	-0.778165	0.4377
LIMPR	0.738630	0.096143	7.682611	0.0000

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.377970	0.5168
Idiosyncratic random	0.365480	0.4832

Weighted Statistics

R-squared	0.576844	Mean dependent var	0.231846
Adjusted R-squared	0.570966	S.D. dependent var	0.616826
S.E. of regression	0.404025	Sum squared resid	23.50604
F-statistic	98.14986	Durbin-Watson stat	0.414693
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.663093	Mean dependent var	1.122954
Sum squared resid	127.7683	Durbin-Watson stat	0.076293

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews9 .

المطلب الرابع: المفاضلة بين النماذج المستخدمة.

جرت العادة الاعتماد على معامل التحديد كمؤشر رئيسي للمقارنة بين عدة نماذج قياسية من ناحية الملاءمة للبيانات التي تجرى عليها الدراسة، إلا أنه في نماذج البيانات الطولية لا يمكن الاعتماد على معامل التحديد في اختيار نموذج البيانات الملائم و ذلك لان معامل التحديد يعتمد على مقاييس مختلفة في حسابه من نموذج لأخر، لذا يتم الاعتماد على قيمة اختبار(F) المقيد للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونماذج التأثيرات الثابتة، واختبار LM للمفاضلة بين النموذج التجميعي

ونموذج الآثار العشوائية ثم اختبار(Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية لاختيار النموذج الأكثر ملاءمة و قد جاءت الاختبارات كالتالي:

أولا: اختبار (F-test) للاختبار بين نموذج الانحدار التجميعي و نموذج الآثار الثابتة.

لغرض الاختبار بين نموذج الانحدار المجمع أو التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة، نستعين بإحصائية فيشر المقيد F (أنظر صيغة الاختبار رقم و النتائج موضحة في الجدولين حيث:

$$F = \frac{\left(R^2_{FIXED} - R^2_{POOLED}\right)/(N-1)}{\left(1 - R^2_{FIXED}\right)/(NT-N-K)} \approx F(N-1, NT-N-K)$$

R^2_{FIXED}=0.951394,

$R^2_{POOLED} = 0.828489$,

$K = 2$ (عدد المتغيرات المفسرة)

$NT = 147$,

$N = 21$

$F_{tabl}(6, 138)$= 2.0986 وَ $F_{cal} = \frac{(0.951394-0.828489)/(7-1)}{(1-0.951394)/(147-2-7)}$ =58.1573164

مما سبق، فإن قيمة فيشر المحسوبة تساوي 58.1573164 وهي أكبر من قيمة فيشر المجدولة 2.0986 عند مستوى 5% معناه رفض فرضية العدم، مما يشير إلى تضمين الآثار المقطعية و الآثار الزمنية في النموذج، أي أن نموذج الآثار الثابتة FEM هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة إذ تغلب من ناحية الأهمية في الاستخدام مقارنة بنموذج الانحدار التجميعي.

ثانيا: اختبار LM للاختيار بين نموذج الآثار العشوائية والنموذج التجميعي.

للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار الثابتة، يتم استخدام اختبار **LM** كما يوضحه الجدول الموالي، وتحت الفرضيتين التاليتين:

H_0 : نموذج الانحدار التجميعي هو الأفضل

H_1 : نموذج الآثار العشوائية هو الأفضل

الجدول رقم 32: نتيجة اختبار LM للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار العشوائية.

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	143.2197 (0.0000)	18.85130 (0.0000)	162.0710 (0.0000)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews9 .

تظهر نتائج الجدول أن القيم الاحتمالية لاختبار LM كانت أقل من 5%، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن نموذج الآثار العشوائية هو الأفضل.

ثالثا: اختبار Hausman للاختبار بين نموذج الآثار الثابتة و نموذج الآثار العشوائية.

بعد اختبار فيشر الذي بين أن نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل، ونموذج LM الذي بين أن نموذج الآثار العشوائية هو الأفضل، يتم الآن استخدام اختبار التفاضل بين نموذج الآثار الثابتة و نموذج الآثار العشوائية لتحديد النموذج النهائي الملائم لبيانات الدراسة من خلال تطبيق (Hausman test) ، حيث أنه إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية Chi-Sq بدرجات حرية تعادل عدد معاملات المقدرة دون القاطع، فإنه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج الآثار الثابتة أفضل من نموذج الآثار العشوائية.

وباستخدام اختبار Hausman الذي يختبر الفرضية:

H_0 : نموذج الآثار العشوائية هو الأفضل

ضد الفرضية

H_1 : نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل

تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 33: نتيجة اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي الآثار الثابتة و الآثار العشوائية.

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	33.975664	2	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مستخرج برنامج Eviews9.

حيث يتضح أن القيمة الإحصائية Chi-Sq تساوي 33.975664 وهي أكبر من القيمة الجدولية الإحصائية Chi-Sq التي تساوي 5.99عند درجة حرية 2 و مستوى معنوية 5% ، و بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة القائلة بمعنوية الآثار الثابتة مقابل قبول فرض العدم القائل بمعنوية الآثار العشوائية ، مما يعني أن نموذج الآثار الثابتة أفضل من نموذج الآثار العشوائية، ويؤكد على ذلك القيمة الاحتمالية (p-value) التي قدرت ب 0.0000 وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية **5%**، وهذا يؤكد أن نموذج التأثيرات الثابتة هو المناسب لبيانات الدراسة.

المبحث الرابع: تحليل النتائج.

سيتم في ها المبحث تحليل النتائج الخاصة بالنموذجين.

المطلب الأول: نتائج النموذج الأول الخاص بالقيمة المضافة للصناعات الاستخراجية.

تبين فيما سبق، أن النموذج المناسب للدراسة الخاصة بالنموذج الأول هو نموذج الأثار العشوائية، وكانت نتائج التقدير كمايلي:

$$\mathbf{LVAEI_{it} = -1.769937 + 1.210171\ LEXPR_{it} + 0.220296\ LIMPR_{it}}$$

$$\mathbf{t = (-4.244768) \quad (8.377394) \quad (1.348125)}$$

$$\mathbf{R^2 = 0.757167\ ,\ F = 224.4998,\ prob = 0.00000}$$

إن المتغير التابع في هذا النموذج هو القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة في: الصادرات والواردات الإجمالية، ولاختبار العلاقة بين المتغير التابع وجميع المتغيرات المستقلة، فقد تم تقدير نموذج الآثار العشوائية، ولدراسة مدى صلاحية هذا النموذج.، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحيتة من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية.

أولا: اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية والإحصائية.

ويكون ذلك من خلال اختبار الدلالة الإحصائية للمعالم المقدرة وللنموذج ككل، بالإضافة إلى الحكم على جودة التوفيق.

1- اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية.

بالنسبة لمعامل الصادرات الإجمالية (B_1)، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية) و المتغير المفسر (الصادرات الإجمالية)، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، إذن المعامل (B_1) : له معنوية اقتصادية.

بالنسبة لمعامل الواردات (B_2)، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية) و المتغير المفسر (الواردات الإجمالية)، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، إذن المعامل (B_2) له معنوية اقتصادية.

2- اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية.

لاختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة في النموذج أي تحديد فيما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

- **إختبار معنوية المعالم.**

لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع ، تستخدم إحصائية ستودنت الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم: $H_i: \quad B_i = 0$

الفرضية البديلة: $H_i: \quad B_i \neq 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج الأول من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة و القيم الجدولية T_{tab} و أدنى مستوى معنوية $Prob$ و ذلك عند مستوى معنوية 5%.

القيمة الجدولية T_{tab} نستخرجها من جدول ستودنت عند نفس مستوى معنوية أي 5% و بدرجة حرية $(n-k)$ وتساوي $147-2=145$ أي: $T_{n-k}^{\alpha} = T_{145}^{0.05} = 1.6449$، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم 34: نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر.

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة cal	أدنى مستوى معنوية $Prob$
الثابت	B_0	4.244768	0.0000
$EXPR$	B_1	8.377394	0.0000
$IMPR$	B_2	1.348125	0.1797

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 23.

بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0)، نلاحظ أن القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} < T_{cal}$ ، وبهذا سنرفض بفرضية العدم H_0، أي أن B_0 معنوي، وحيث أن أدنى مستوى معنوية $Prob$ تساوي 0.0000 ما يدل على له معنوية إحصائية.

بالنسبة لمعامل الصادرات (B_1)، نلاحظ أن $T_{cal} < T_{tab}$، و لدينا أدنى مستوى معنوية لـــB_1 يساوي $Prob = 0.0000$ أقل من 5%، و عليه نقبل بالفرضية البديلة H_1، أي أنB_1 معنوي، و منه يمكن القول أن: الصادرات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية خلال فترة الدراسة، و بالتالي فإن المتغير المستقل (الصادرات) تؤثر على المتغير التابع (القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية).

بالنسبة لمعامل الواردات (B_2)، نلاحظ أن: $T_{cal} < T_{tab}$ ، و لدينا أدنى مستوى معنوية لـــB_2 يساوي 0.1797 أكبر من 5%، و عليه نقبل فرضية العدم H_0، أي أن B_2 ليس معنوي، و منه يمكن القول أن الواردات ليس لها

معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير المتغير التابع خلال فترة الدراسة، و بالتالي فإن المتغير المستقل (الواردات) لا يؤثر على المتغير التابع (القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية).

- **المعنوية الكلية للنموذج.**

لتحديد فيما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مجتمعة، تم وضع الفرضية الصفرية والفرضية البديلة بالصيغة التالية:

لا توجد علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة $H_i: \quad B_i = 0$

توجد علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة $H_i: \quad B_i \neq 0$

يتضح من خلال الجدول رقم 23 أن قيمة Prob = 0.00000 أقل من0.05، ومنه نرفض (H_0) ونقبل (H_1) وبالتالي النموذج له معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، مما يعني أنه على الأقل هناك عامل واحد من العوامل المستقلة، يستطيع تفسير المتغير التابع.

- **جودة التوفيق.**

يحكم على جودة التوفيق من خلال معامل التحديد (R^2 : R-Squared) حيث بلغت قيمتها في النموذج 0.757167، كما يوضحه الجدول رقم 23، بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر67 75.71% من المتغير التابع، وهذا يدل على أن 0.242833% من التغيرات التي تطرأ في القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية سببها متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

المطلب الثاني: نتائج النموذج الثاني الخاص بالقيمة المضافة للصناعات التحويلية.

تبين فيما سبق، أن النموذج المناسب للدراسة الخاصة بالنموذج الثاني هو نموذج الأثار الثابتة، وكانت نتائج التقدير كمايلي:

$$LVAMI_{it} = -0.665612 - 0.233316\ LEXPR_{it} + 0.602350\ LIMPR_{it}$$

$$t = (-2.118432) \quad (-0.073450) \quad (5.998372)$$

$$R^2 = 0.951394,\ F = 337.6425,\ prob = 0.00000$$

إن المتغير التابع في هذا النموذج هو القيمة المضافة للصناعات التحويلية، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة في: الصادرات والواردات الإجمالية، ولاختبار العلاقة بين المتغير التابع وجميع المتغيرات المستقلة، فقد تم تقدير نموذج الآثار الثابتة، ولدراسة مدى صلاحية هذا النموذج، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحيتة من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية.

أولا: اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية والإحصائية.

ويكون ذلك من خلال اختبار الدلالة الإحصائية للمعالم المقدرة وللنموذج ككل، بالإضافة إلى الحكم على جودة التوفيق.

1- اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية.

بالنسبة لمعامل الصادرات الإجمالية (B_1)، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (القيمة المضافة للصناعات التحويلية) و المتغير المفسر (الصادرات الإجمالية)، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، إذن المعامل (B_1) : له معنوية اقتصادية.

بالنسبة لمعامل الواردات (B_2)، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (القيمة المضافة للصناعات التحويلية) و المتغير المفسر (الواردات الإجمالية)، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، إذن المعامل (B_2) له معنوية اقتصادية.

2- اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية.

لاختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة في النموذج أي تحديد فيما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

- **إختبار معنوية المعالم.**

لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير المفسر، تستخدم إحصائية ستودنت الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم: $H_i: \quad B_i = 0$

الفرضية البديلة: $H_i: \quad B_i \neq 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج الأول من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة و القيم الجدولية T_{tab} و أدنى مستوى معنوية $Prob$ و ذلك عند مستوى معنوية 5%.

القيمة الجدولية T_{tab} نستخرجها من جدول ستودنت عند نفس مستوى معنوية أي 5% و بدرجة حرية $(n-k)$ وتساوي $147-2=145$ أي: $T_{n-k}^{\alpha} = T_{145}^{0.05} = 1.6449$، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم 35: نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر.

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة $_{cal}$	أدنى مستوى معنوية $Prob$
الثابت	B_0	2.118432	0.0359
$EXPR$	B_1	0.073450	0.9416
$IMPR$	B_2	5.998372	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 29.

بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0)، نلاحظ أن القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} < T_{cal}$ ، وبهذا سنرفض بفرضية العدم H_0، أي أن B_0 معنوي، وحيث أن أدنى مستوى معنوية $Prob$ تساوي 0.0359 ما يدل على له معنوية إحصائية.

بالنسبة لمعامل الصادرات (B_1)، نلاحظ أن $T_{cal} > T_{tab}$، و لدينا أدنى مستوى معنوية لـB_1 يساوي $Prob = 0.9416$ أكبر من 5%، و عليه نرفض الفرضية البديلة H_1، أي أن B_1 ليس معنوي، و منه يمكن القول أن: الصادرات ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال فترة الدراسة.

بالنسبة لمعامل الواردات (B_2)، نلاحظ أن: $T_{cal} < T_{tab}$ ، و لدينا أدنى مستوى معنوية لـــB_2 يساوي 0.0000 أقل من 5%، و عليه نقبل الفرضية البديلة H_1، أي أن B_2 معنوي، ومنه يمكن القول أن الواردات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير المتغير التابع خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل (الواردات) يؤثر على المتغير التابع (القيمة المضافة للصناعات التحويلية).

- **المعنوية الكلية للنموذج.**

لتحديد فيما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مجتمعة، تم وضع الفرضية الصفرية والفرضية البديلة بالصيغة التالية:

لا توجد علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة $H_i: \quad B_i = 0$

توجد علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة $H_i: \quad B_i \neq 0$

يتضح من خلال الجدول رقم 29 أن قيمة Prob = 0.00000 أقل من0.05، ومنه نرفض (H_0) ونقبل (H_1) وبالتالي النموذج له معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، مما يعني أنه على الأقل هناك عامل واحد من العوامل المستقلة، يستطيع تفسير المتغير التابع.

- **جودة التوفيق.**

يحكم على جودة التوفيق من خلال معامل التحديد (R^2 : R-Squared) حيث بلغت قيمتها في النموذج 0.951394، كما يوضحه الجدول رقم 29، بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر 95.1394 %من المتغير التابع، وهذا يدل على أن 0.048% من التغيرات التي تطرأ في القيمة المضافة للصناعات التحويلية، سببها متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

المطلب الثالث: النتائج العامة للدراسة القياسية.

من خلال كل ما سبق من اختبارات فقد خلصت الدراسة إلى:

أولا: النموذج المناسب للدراسة.

من خلال مختلف اختبارات المفاضلة بين النماذج، تبين أن نموذج الأثار العشوائية هو الأسلوب المناسب لدراسة النموذج الخاص بالقيمة المضافة للصناعات الاستخراجية، وعلاقتها بكل من الصادرات والواردات الإجمالية، بينما نموذج الأثار الثابتة هو المناسب بالنسبة للنموذج الخاص بالقيمة المضافة للصناعات التحويلية، وهذا من خلال النتائج المتوصل إليها في اختبار Hausman؛

ثانيا: الدراسة الاقتصادية للنماذج المقدرة.

إن النموذج الخاص بالقيمة المضافة للصناعة بشقيها الاستخراجي والتحويلي له معنى اقتصادي، حيث أن الصادرات الإجمالية تؤثر في القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية بعلاقة طردية، بالمقابل فإن الواردات الإجمالية هي من تؤثر في القيمة المضافة للصناعات التحويلية، وهذا يوافق النظرية الاقتصادية، وعليه فإن التجارة الدولية تؤثر إيجابيا على تنمية القطاع الصناعي.

ثالثا: الدراسة الإحصائية للنموذج.

تشير(Prob(F-statistic= 0.00000 في كل من النموجين، إلى أنها أقل من 0.05 ويدل ذلك على جودة النموذج القياسي ككل، أي أن النموذج القياسي ككل معنوي إحصائيا، و معامل التحديد (R^2 : R-Squared) حيث بلغ في النموذج الأول 0.75، وفي الثاني 0.95 وهي نسبة قريبة من 1.

رابعا: اتجاه العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة.

خلال الفترة 1995-2015 كانت أهم العوامل الأكثر تأثيرا على القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في دول شمال إفريقيا، هي الصادرات الإجمالية بمعامل 1.210171، وهذا يعني أن أي زيادة في الصادرات بمقدار 1% سوف يؤدي إلى زيادة في القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بنسبة 1.21%، بينما أهم العوامل الأكثر تأثيرا على القيمة المضافة للصناعات التحويلية، هي الواردات الإجمالية بمعامل0.602350، وهذا يعني أن أي زيادة في الواردات بمقدار 1% سوف يؤدي إلى زيادة في القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنسبة 0.60%.

خلاصة:

إن أفضل طريقة لدراسة علاقة المتغيرات الاقتصادية فيما بينها هي الدراسة القياسية، بحيث تعطينا النتائج بوضوح اعتمادا على البيانات الواقعية، وبما أن الدراسات النظرية لم تتوصل إلى نتيجة قطعية للعلاقة بين تحرير التجارة الدولية وتنمية القطاع الصناعي، واختلاف الآراء في تحديد طبيعتها، كان من الواجب فحص هذه العلاقة قياسيا.

ومنه تم من خلال هذا الفصل، القيام بدراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الدولية تنمية القطاع الصناعي، في دول شمال إفريقيا، خلال الفترة 1995-2015، حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي و جمع بيانات المتغيرات المستخدمة من مصادر مختلفة، بعد ذلك تم بناء النماذج القياسية ، ومعالجة هذه النماذج باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية.

من خلال هذه الدراسة، و بإتباع الخطوات السابقة الذكر، فقد تم الوصول إلى أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي، يتأثر بانفتاح التجارة في دول شمال إفريقيا، حيث أن زيادة الصادرات في هذه الدول، تؤدى إلى زيادة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية، وكذلك بالنسبة للواردات، حيث أن زيادة هذه الأخيرة تؤدى إلى زيادة القيمة المضافة للصناعات التحويلية.

خاتمة.

خاتمة:

ساهم قطاع الصناعة على مر التاريخ العالمي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لكل الدول خاصة الدول المتقدمة، فكانت الثورة الصناعية الأولى من أعظم الثورات التي صنعتها البشرية على مر الزمان، فأضحت عنوانا لكل تقدم، ودافعا لتحقيق مزيد من النجاحات الاقتصادية في كافة القطاعات الأخرى، وحيث أن قطاع الصناعة من العوامل الهامة والمؤثرة في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية، أصبحت الدول تتسابق في تطويره وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فأضحى شائعا أن يتم قياس مدى التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي لأية دولة، بمدى ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة في ناتجها المحلي والقومي، .وقد أظهرت دراسة تجارب معظم الدول التي حققت تميزا وتقدما في تنمية وتطوير القطاع الصناعي، أن ذلك أفضى إلى إحداث تغييرات هامة وهيكلية في بنائها الاقتصادي والاجتماعي، كالتحول من المجتمع الاستهلاكي إلى المجتمع المنتج، وتحقيق الأمن الاقتصادي وزيادة الرفاهية في كافة مناحي الحياة الأخرى.

عاشت الدول النامية ظروفا اقتصادية واجتماعية صعبة، يعود أغلبها إلى ظروف تاريخية، منها ما كرس نتيجة للأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية العالمية، دفعت بالدول النامية الى البحث عن المخرج من الواقع الصعب الذي تعيشه، مما جعلها تتبنى استراتيجيات تنموية، ترتكز أساسا على التصنيع كمحرك أساسي لعملية التنمية، حتى أصبح التصنيع – بالنسبة لها- مرادفا للتنمية، باعتبار أن الدول المتقدمة هي دول صناعية، وقد خضعت استراتيجية التنمية التي اتبعتها الدول النامية إلى نقاش واسع، وتقييم طويل من قبل الاقتصاديين المهتمين بالموضوع، وخاصة حول أسباب فشل سياسات الإحلال التي اتبعتها دول أمريكا اللاتينية ونجاح سياسات الترويج التي اتبعتها دول جنوب شرق آسيا، ويعزي نجاح الدول الآسيوية إلى طبيعة السياسات الصناعية الذكية التي وفرت الحماية للصناعة المحلية في بداية مرحلتها التنموية، ثم نقلتها تدريجيا نحو الأسواق الخارجية، مع المحافظة على دعم الصناعات، مقابل تحقيق أهداف تنموية محددة من قبل متخذي القرار. وقد أدى التغير في النظام التجاري العالمي من إتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية وقوانينها الصارمة في مجال القواعد الليبيرالية التجارية، إلى الاعتقاد بعدم إمكانية إعادة نقل تجربة النمور الآسيوية، وذلك لتعارض فحوى السياسات الصناعية مع مبادئ النظام التجاري العالمي الجديد.

إن تجارب عدد من الدول أكدت أن التحرير التجاري ليس هو النموذج المثالي في كل الحالات ولكل الدول، فإذا كانت الدول المتقدمة حققت نموا مزدهرا عن طريق التبادل الحر، فإن هذا يختلف في الدول النامية، لاختلاف الخصوصيات الاقتصادية والسياسية والجغرافية والاجتماعية، ولمعرفة ما إذا كان تحرير التجارة الدولية، يؤثر على التنمية الصناعية في دول شمال إفريقيا، كان من الضروري إجراء دراسة قياسية لفحص هذه العلاقة، باعتبار أن الاقتصاد القياسي هو أداة مهمة في التحليل، حيث شملت الدراسة الفترة الممتدة من 1995 إلى 2015، ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى النتائج التالية:

نتائج البحث:

- تبنت مختلف الدول النامية بعد نيلها استقلالها سياسات تنموية أساسها التصنيع، هذا الأخير الذي يعتبر عملية ديناميكية قادرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل متسارع مقارنة مع النشاطات الاقتصادية الأخرى، في قدرتها على إحداث تغيير في الأساليب الساندة للإنتاج وعلاقات الإنتاج والقضاء على مظاهر التخلف والاختلالات الهيكلية؛
- فسرت العديد من النظريات علاقة التصنيع بالتنمية الاقتصادية، ما أدرج تحت مسمى التنمية الصناعية، ومن الحجج القوية للتركيز على هذه الأخيرة، كحل جذري لمشكلة التخلف الاقتصادي، هي:
  - الاستفادة من تجربة الدول المتقدمة، فهي دول متقدمة لأنها أصبحت دولا صناعية، أي لأنها تحولت من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية، فالعلاقة بارزة ووثيقة بين التقدم الاقتصادي بوجه عام، والتقدم الصناعي بوجه خاص؛
  - النشاط الإنتاجي الصناعي نشاط ديناميكي بطبيعته بالمقارنة بالنشاط الإنتاجي الأولي والزراعي، وإن تنمية القطاع الصناعي سوف تتيح القدرة على استيعاب فائض عنصر العمل الذي يتخذ شكل البطالة المقنعة في القطاع الزراعي، والذي تشكو منه معظم الدول المتخلفة؛

- إن تنمية القطاع الصناعي سوف يصحح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد القومي للبلاد المتخلفة، ويؤدي إلى تنويع منتجاتها وصادراتها ويحقق لها قدرا كبيرا من الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية الاقتصادية للخارج.

– إن التحولات في الفكر التنموي والتقانة والقواعد التجارية تفرض على السياسات الصناعية في الدول النامية، أن تكون متطابقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية؛

– تحرير التجارة الدولية يؤثر على عوامل النمو الصناعي، حيث يؤثر على الإنتاج، وبزيادته تتحقق تنمية صناعية، وكذلك يرتبط بحث ذلك الأثر على الاستهلاك، فتحرير التجارة الدولية يؤدي لإلى مزيد من الواردات، بالتالي زيادة الاستهلاك، وهذا بدوره يؤدي إلى مزيد من الطلب الذي إذا استجيب له، يزداد الإنتاج الصناعي؛ مما يحدث تنمية صناعية؛ وينطبق نفس المبرر لدراسة الأثر على الصادرات، فكلما زاد الطلب الخارجي على الصادرات الصناعية إثر تحرير التجارة الخارجية، أدى ذلك إلى مزيد من الإنتاج الصناعي، ومن ثم تحدث التنمية الصناعية؛ أما بالنسبة للأثر على الاستثمار في قطاع الصناعة؛ حيث إذا ارتفع معدل الاستثمار، فستحدث تنمية صناعية؛ وبالنسبة للأثر على العمالة في القطاع الصناعي؛ كلما ازدادت فرص التوظيف، فإن ذلك يعني مزيدا من الدخول؛ مما يؤدي إلى مزيد من الطلب، دافعا الإنتاج الصناعي إلى الزيادة؛ مما يؤدي إلى حدوث تنمية صناعية.

نتائج اختبار الفرضيات:

في بداية البحث، تم وضع مجموعة من الفرضيات التي على أساسها يتم الإجابة على إشكالية البحث، ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى مايلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى والتي تنص على أن تطبيق السياسات الصناعية الداعمة للتنمية الصناعية غير معارض لمبادي المنظمة العالمية للتجارة، فقد ثبتت صحة هذه الفرضية، حيث يرى التيار النيوليبرالي، أن السياسات المساندة والمساعدة للتنمية الصناعية، كافية لتحقيق التنمية في ظل اقتصاد السوق، فهو يعتبر أن أغلبها لا تتعارض مع مبادئ

منظمة التجارة العالمية، فالسياسات الاقتصادية الكلية الهادفة إلى تحقيق التوازنات الكلية تهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

- بالنسبة للفرضية الثانية، التي تنص على أن الانفتاح التجاري، جلب معه قدرا من التذبذب الاقتصادي في المتغيرات الاقتصادية الكلية، فقد ثبتت صحة هذه الفرضية، حيث تشير الأدبيات في جانبها، أن تحرير التجارة، يعمل على انخفاض تكاليف الإنتاج، من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج، ويُؤدي زيادة دخول تلك المستلزمات المستوردة للسوق المحلية إلى زيادة عجز الموازين التّجارية في الدول النامية؛
- أما الفرضية التي تنص على أن تحرير التجارة يؤثر إيجابيا على تنمية القطاع الصناعي، فللإجابة على هذه الفرضية، يجب التمييز بين الدول النامية والدول المتقدمة، وكذا يجب التمييز بين مختلف الدول النامية فهي تختلف من حيث الخصوصيات الاقتصادية، فبالنسبة للدول النامية، ففي غالب الدول ترفض هذه الفرضية، وذلك لأن الدول النامية بصفة عامة تتميز بقلة التنوع الاقتصادي واعتمادها على القطاع النفطي، وللتأكد من ذلك يجب اثبات الفرضية بالقياس الاقتصادي، وهذا ما تم فعله لإثبات الفرضية الرابعة؛
- أخيرا بالنسبة للفرضية الرابعة التي تنص على أن ارتفاع نمو القطاع الصناعي ليس له علاقة بتحرير التجارة الدولية في دول شمال إفريقيا، فقد تم رفض هذه الفرضية، حيث أثبتت الدراسة القياسية لمجموع هذه الدول خلال الفترة من 1995 إلى 2015، أن تحرير التجارة الدولية يؤثر إيجابيا على التنمية الصناعية.

الاقتراحات:

على ضوء ما انتهت إليه الدراسة من نتائج، ومن التحليلات السابقة في الدراسة حول السياسات الصناعية والتجارية للدول النامية، ومنها دول شمال إفريقيا، يتم تقديم التوصيات التالية:

– لقد أصبح يتعين مساندة سياسة الصادرات بإطار مؤسسي ملائم مع التركيز على تنمية الصادرات، ومعالجة المعوقات الهيكلية في جانب العرض المحلي؛

- فيما يتعلق بقضية التنمية الصناعية في ظل عصر العولمة واقتصاد السوق، فإنه أصبح يتطلب حتمية التركيز على إنتاج السلع الصناعية نات المحتوى التكنولوجي المرتفع، من خلال دور حكومي واضح ومؤثر لتعزيز القدرات التكنولوجية، وتطوير المهارات البشرية، والتوسع في إقامة العناقيد والتجمعات الصناعية؛
- العمل على أن يكون هناك استراتيجية للمنافسة، تتم من خلال تحديد هيكل الصناعة والمكان الذى يمكن أن تتوطن فيه مع إعطاء صبغة ديناميكية لمفهوم الميزة التنافسية من خلال عمليات البحث والتجديد؛
- الاهتمام بالصناعات ذات الطابع التصديري، وبالتالي العمل على إيجاد حلول لمشكلة تسويق منتوجاتنا الصناعية، وذلك من خلال البحث عن أسواق خارجية عربية ودولية؛
- مراعاة مصالح الدول النامية، وللفارق بين ظروف كل من الدول النامية والدول المتقدمة عند المفاوضات، كما يجب مراعاة التكافؤ في عدد المفاوضين الممثلين للدول النامية والدول المتقدمة، حتى يكون تحرير التجارة عادلا ومتوازنا بالنسبة لجميع أطراف منظمة التجارة العالمية، وذلك من أحكام اتفاق GATT وتنفيذها ونواتجها، فلا بد ألا تهتم هذه الأحكام فقط بالقطاعات التي تبرع فيها الدول المتقدمة، مثل: الخدمات والسلع الصناعية، ولكن يجب أن تمتد هذه الأحكام إلى القطاعات التي تبرع فيها الدول النامية أيضا؛
- رغم ما تم من محاولة للربط بين تحرير التجارة الدولية والتنمية الصناعية في دول شمال إفريقيا، عن طريق الدراسة القياسية، تبقى هذه الدراسة محدودة، وهذا لعدم التطرق إلى عينة كبيرة من الدول النامية، بالإضافة إلى عدم دمج متغيرات أخرى في هذه الدراسة التي يمكن أن تكون لها علاقة مع التنمية الصناعية، لهذا نأمل أن يكون هناك توسع في هذا الموضوع، بإدخال مختلف المتغيرات التي لم يتم إدخالها في هذه الدراسة، والمتمثلة في تأثير رأس المال البشري، والاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الصناعية في الدول النامية.

المراجع.

المراجع:

1- قائمة الكتب:

أ- باللغة العربية:

1. أحمد رمضان نعمة الله، وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2001.
2. أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.
3. إسماعيل شعباني، **مقدمة في إقتصاد التنمية**، دار هومة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 1984.
4. إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، نظريات- نماذج- استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.
5. بامخرمة أحمد سعيد، **اقتصاديات الصناعة**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الثانية، 2001.
6. جمال الجويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2006.
7. حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، عمان، 2009.
8. حسام علي داوود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، الأردن، 2002.
9. حسين خليل، **السياسات العامة في الدول النامية**، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2007.
10. خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
11. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008.
12. رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة، الأردن، 2000.
13. ريتشارد بومفرت، **مذكرات محاضرات في نظرية وسياسة التجارة الدولية**، النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية، 2001.
14. سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

15.سعد طه علام، **التنمية والدولة**، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

16.سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية (معوقات الانضمام وآفاقه)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008..

17.سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، دار الشروق، عمان، 2007.

18.سيد سالم عرفة، **التسويق الصناعي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.

19.السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

20.السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

21. صلاح الدين حسن السيسي، **التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية النظريات والسياسات**، دار الكتاب الحديث، 2014.

22.الطيب داودي، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2008.

23.الطيب داودي، **مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي- الاشتراكي- والإسلامي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى 2010.

24.عاطف السيد، **الجات والعالم الثالث**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.

25.عبد الغفور حسن كنعان المعماري، **اقتصاديات الإنتاج الصناعي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

26.عبد الغفور حسن كنعان المعماري، **اقتصاديات الإنتاج الصناعي**، دار وائل للنشر،عمان، الطبعة الأولى، 2010.

27. عبد القادر السيد متولي، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

28.عبد القادر محمد عبد القادر، إيمان عطية ناصف، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

29.عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

30.علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

31.علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي–نظريات وسياسات**، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2010.

32. عمر هاشم محمد صدقة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكرالجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2008.

33.فتح الله ولعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية**، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الأولى.

34.كاتي ويليس، **نظريات التنمية وتطبيقاتها**، ترجمة: عبد الله بن جمعان الغامدي، النشر العلمي والمطابع، الرياض، 2009.

35.كامل كاظم بشير الكناني، **الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

36.محمد إبراهيم عبد الرحيم، **الاقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.

37.محمد أزهر سعيد السماك، **جغرافية الصناعة (منظور معاصر)**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

38.محمد حسن دخيل، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2009.

39.محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2010.

40.محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع،الأردن، الطبعة الأولى 2010.

41.محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، ، 2008.

42.محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

43.محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"**، الإسكندرية، 2005.

44.محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية " مفهومها نظرياتها سياساتها"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

45.محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1997.

46.محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، 2001.

47.محمود حامد محمود عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية**،مكتبة الحرية للنشر والتوزيع.

48.محي الدين عكاشة، **حقوق المؤلف على ضوء القانون الجزائري الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

49.مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2005

50.مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان،2007.

51.ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.

52.نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2008.

53.هجير عدنان أمين زكي، **الاقتصاد الدولي**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

54.هوشار معروف، **تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

55.هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية (إستراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005.

ب- باللغة الأجنبية:

1. **Badi H. Blatagi**, Econometric Analysis of Panel Data, third edition, John Wiley & Sons, Ltd, West Sussex.England,2005.
2. **Benfare Nourddine**, Les multinationales et la mondialisation, Edition Dahleb, Algérie,1999,
3. **Bernard Guillochon**, Annie Kawecki, Economie internationale « Commerce et Macroéconomie », 4édition, DUNOD, Paris 2003.
4. **Bernard Hugenier**, L'investissement direct, Economica, Paris, 1998.

5. **Bouayad Anis**, Stratégie et Métier de l'Entreprise, édition DUNOD, Paris, 2000.
6. **Christian Aubin** ,Philippe Norel Economie Internationale, Faits, Théories et Politiques, édition du Seuil, Paris, 2000.
7. **Dielman**, Pooled Cross-Sectional and time series data analysis, Texas Christian University, USA,1989.
8. **Dwight H, Perkins et autres**, économie du développement, 3eme ed, de boeck, Paris, 2008.
9. **Emmanuel Nyahoho et Pierre Paul Proulx**, le Commerce International-Théories, Politique et Perspective Industrielles, 3eme édition, Presse de l'université de Québec, 2006.
10. **F.Perroux**, L'économie du xx^{eme} siècle, Presse Universitaires de France, Paris, 1969.
11. **H. Richardson**, Element Regional Economic, Pengum Education, London, 1970.
12. **Hill ,G.W,& Jones ,G.R**, Strategic Management Theory : An Integrated Approach, 5 ed , Houghton , USA, 1992.
13. **Jacque Brasseul**, Introduction à l'économie du développement, Paris, Armond Colin édition, 1993.
14. **Linder, Peter, Thomas, A.Pugel**, Economie international, 10^{eme}éd, économica, Paris, 1996.
15. **Matouk Belattaf**, économie du développement, Office des Publication Universitaires, Alger, 2010.
16. **Messerlin Patrick.A**, Commerce international, Paris, Presses Universitaires de France,1998.
17. **Michel Menry Bouhet**, La globalisation, Introduction à L'Economie du Nouveau Monde, Pearson Educations, France, 2005.

18. **Michel Rainelli**, Le commerce international, 9ème édition , Editions la Découverte, Paris,2003.
19. **Paul R.Krugman**, **Maurice Obstfeld**, Economie Internationale, PEARSON Education , 7ème édition ,2006.
20. **Raymond Barre et autres**, Principes de Politique Economique, OPU, Alger ,1993.
21. **Stéphanie Treillet**, L'économie du Développement de Bandoeng à la mondialisation, 2 éme édition, akmond colin, paris, 2005.
22. **Thiébaut Flory**, L'Organisation mondiale du commerce : droit institutionnel et substantiel, Bruxelles, Bruylant, 1999.
23. WW. Rostow, les étapes de la croissance économique, Edition du seuil, Paris, 1963.

2- المجلات والمقالات العلمية:

أ- باللغة العربية:

1. إبراهيم أحمد البدوي، سامي عطا الله، "إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي"، **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 9، 2014.
2. أثر السياسات الصناعية على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، 2007.
3. أحمد الكوار، أهم تطورات نظرية التجارة الدولية، المعهد العربي للتخطيط، للكويت.
4. أحمد الكواز، إستراتيجية النمو غير المتوازن، المعهد العربي للتخطيط، للكويت.
5. أحمد الكواز، السياسات الصناعية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
6. أحمد الكواز، "مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية"، **سلسلة اجتماعات الخبراء**، العدد 21.

7. أسامة عبد المجيد العاني، "مستقبل الصناعة التحويلية العربية في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، **مجلة علوم إنسانية**، العدد 31، 2006.

8. أنيل كورانا، بدر العلماء، **الثورة الصناعية الرابعة: بناء المؤسسات الصناعية الرقمية، استطلاع الثورة الصناعية الرابعة** (Industry 4.0) في الشرق الأوسط لعام 2016.

9. بلعور سليمان، "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، **مجلة الباحث**، العدد 6، 2008.

10. تأثير التجارة في العمالة والحد من الفقر، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الخامسة، جنيف، 2013.

11. الثورة الصناعية، الموقع الإلكتروني: https://www.sasapost.com/fourth-industrial-revolution/

12. جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، شبكة الألوكة، الموقع الإلكتروني: (http://www.alukah.net/library/0/74320/)

13. جمال الدين زروق، واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية، المعهد العربي للتخطيط.

14. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر –قضايا وتعاريف– المعهد العربي للتخطيط، 2004.

15. حسان خضر، النفط الخام في إطار منظمة التجارة العالمية، المعهد العربي للتخطيط.

16. حسان خضر، منظمة التجارة العالمية: الآليات والقواعد العامة والاتفاقيات، المعهد العربي للتخطيط، أفريل، 2005.

17. حسين الطلافحة، "التخطيط والتنمية في الدول العربية"، **جسر التنمية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد المائة والثالث عشر، ماي، 2012.

18. حسين مصباح العلام، **دراسة حول مستقبل التنمية الصناعة العربية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعة**، كلية الزراعة قسم الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد، 2010.

19. ديلمي لخضر، الأقلمة **والتنمية في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر**، الملتقى الوطني: الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، ديسمبر 2009.

20. رياض بن جليلي، **سياسة حفز وتشجيع الصادرات الصناعية**، المعهد العربي للتخطيط.

[21] زبير محمد، **التنمية الاقتصادية والصناعية واستراتيجيات التصنيع مفاهيم وأسس نظرية**، الملتقى الوطني الأول حول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية ...أم قطيعة، المنعقد بجامعة مستغانم يوم 23-24 أفريل 2012

22. سلوى صبري، سياسة **إحلال الواردات الفلسطسنية مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير**، المؤتمر الاقتصادي: نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، المنعقد يوم: 16-2012/10/17.

23. عبد الحليم محيسن، **القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية، القطاع الصناعي...ركيزة اقتصادية تتطور**،الاقتصادية مجلة صادرة عن دائرة التنمية الاقتصادية، العدد الرابع، مارس 2014.

24. عبد اللطيف مصيطفي، **عبد الرحمن بن سانة، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة**، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الاسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011.

25. عبدوس عبد العزيز، "سياسة الانفتاح التجاري وسوق العمل في الجزائر: دور الصادرات النفطية"، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد 2016/09

26. علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي"، **جسر التنمية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 76، أكتوبر 2008.

27. علي عبد القادر علي، "الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي"، **سلسلة اجتماعات الخبراء**، العدد 27.

28. العولمة والبلدان النامية، سلسلة تقارير منظمة التجارة العالمية العدد الثالث.

29. قاسمي كمال وسعود وسيلة، **مساهمة الصناعة في الاقتصاد الجزائري-دراسة تحليلية نقدية**، الملتقى الدولي الثالث حول "الأداء الصناعي والدور الجديد للجامعة- الفرص والتحديات" – جامعة برج بوعريريج.

30. قطاع الصناعات الاستخراجية: فرصة للتنمية، الموقع الالكتروني: https://www.agora-parl.org/ar/resources/aoe/extractiveindustries.

31. كمال عايشي، **"**دور نظرية الإوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السادس، ديسمبر 2009.

32. كنعان الأحمر، **الانتفاع بالمعلومات المتعلقة بالعلامات التجارية لأغراض عقود الترخيص والامتياز**، ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الصناعية من أجل ريادة الأعمال والتجارة والبحث والتطوير، ماي 2004.

33. لي يونج، **دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة**، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016.

34. محسن أحمد هلال، **النفط الخام ومفاوضات قطاع الطاقة في إطار منظمة التجارة العالمي**ة، المؤتمر السنوي الثامن: "منظمة التجارة العالمية- تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية"، القاهرة 24-26 جوان 2012.

35. محمد الهواري، **القطاع الصناعي العربي وآفاق التنمية والتشغيل**، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، نوفمبر 2008.

36. محمد ترقو وآخرون، "قياس أ ثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة: 2000-2014"، **مجلة الاقتصاد والمالية**، المجلد 03- العدد 01- 2017.

37. محمد زرقون، سمير بوختالة، **دور الصناعات التحويلية في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة حالة قطاع الحديد والصلب-**، الملتقى العلمي الاقتصادي الدولي الرابع حول: التأهيل الصناعي وتحديات إنماء الاقتصاديات العربية- حالة الجزائر، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، المنعقد يوم: 24/23 نوفمبر 2015.

38. محمد طوبا أونغون، "منظمة التجارة العالمية وبعض القضايا الهامة فيما يتعلق بالتجارة السلعية العالمية"، **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية**، 2003.

39. محمد عبد الشفيع عيسى، "مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية"، **بحوث اقتصادية عربية**، العددان 43-44، 2008.

40. محمد عدنان وديع، **قياس التنمية ومؤشراتها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

41. محمد يوسف حاجم، **تحليل جغرافي للروابط الصناعية والمكانية لمجمع الصناعات البتروكيماوية في محافظة البصرة جمهورية العراق**، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الخامس للمعلومات الصناعية والشبكات والمعرض المصاحب له، المنعقد يوم 20-22 ديسمبر 2011، الرباط.

42. مداح عرايبي الحاج، "تنافسية الصناعات الصيدلانية في دول شمال إفريقيا"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد9، 2013.

43. مداح عرايبي الحاج، "تنافسية الصناعات الصيدلانية في دول شمال إفريقيا"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد9، 2013.

44. مدحت القريشي، "السياسة الصناعية والتنمية في البلدان النامية (بين المؤيدين والمعارضين)"، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 20، العدد 76.

45. مدحت أيوب، **تحرير تجارة الخدمات ودوره في دعم التعاون العربي**، دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز زايد للتنســـيق والمتابعة، 2003.

46. معتز نعيم، "النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 1999.

47. مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2017.

48. موراي غبس، **السياسة التجارية، الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات**، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2007.

49. نبيل بدر الدين، **حماية حقوق الملكية الفكرية: توجهات انتقائية، بحوث و أوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان: التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية**، المنعقد في مسقط، سلطنة عمان، مارس، 2007.

50. نحو إعادة الاعتبار للصناعات التحويلية العربية، دائرة البحوث الاقتصادية –الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، جانفي، 2016.

51. نورة العجلان، أبعاد ومؤشرات التنمية، الموقع الإلكتروني:

http://www.lahaonline.com/static/laha_filecenter/saudi_women/Dimensions_development.pdf

52. نوري منير وآخرون، **المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الصناعية في الوطن العربي – التوصيات والمتطلبات–**، الملتقى الدولي: "الإقتصاد الصناعي وأهميته في تصميم وقيادة السياسات الصناعية في الاقتصاديات الناشئة"، جامعة محمد خيضر ببسكرة، يومي 02و03 ديسمبر 2008.

53. وزارة التجارة والصناعة، المملكة العربية السعودية.

54. وليد حفاف، "الاستثمار الأجنبي المباشر والمنظمة العالمية للتجارة، تحليل وتقييم اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية"، **مجلة رؤى اقتصادية**، جامعة حمة لخضر، الوادي، العدد 11، ديسمبر 2006.

ب- باللغة الأجنبية:

1. **David E. Bloom**, The Shape of Global Health, Finance & Développement, décembre 2014 ,Vol. 51, No. 4.
2. **Rabah Arezki et Marc Quintyn**, Diplômes et développement, Finance & Développement, mars 2013 ,Vol. 50, No. 1.
3. **H Chenery**, changement des structure et politique de développement, p6, (http://documents.banquemondiale.org/curated/fr/424041468339617858/pdf/119110PUB0French0Box74486B01PUBLIC1.pdf).
4. **J. R. Bale**, " Toward Definition of the Industrial Estate. "A Note on a Neglected Aspect of urban Geography", Geographical, Vol.59, No: 262, New York, 1974.
5. **Ali Al-Fakaike**, Development of Industrial Estate in Iraq , No. 14 , Baghdad 1981.
6. **Buck , P. William**, "The Industrial park" John Wiley and Sons l.td, New York, 1980.
7. **Shafaedin M**, Free Trade or Fair Traide ?, An Enquiry Into The Causes of Failure In Recent Trade Negosiation, UNCTAD, Descution paper n° 153, 2000.

8. **Horman Denis**, Mondialisation Excluant, nouvelles solidarités, soumettre ou démettre, L'OMC, L'Harmattn, France, 2001.
9. **Joseph A Dimasi, et autres**, Cost of Innovation in the Pharmaceutical Industry, Journal of Health Economics, vol.10, Issue.2. 1991.
10. **Kimberly Amadeo, Manufacturing Jobs**: Examples, Types, and Changes, le site : (https://www.thebalance.com/manufacturing-jobs-examples-types-and-changes-3305941).
11. **Hoekman, b. And Winters, l. Alan**, "Trade and Employment: Stylized Facts and Researchfindings‖, Desa Working , november 2005.
12. **Oliver Morrissey**, "Investment and Competition Policy In Developing Countries: Implications of and for the WTO, CREDIT research paper No: 00/2. Centere for research in economic development and international trade, University of Nottingham 2000.
13. **M. Steve Huppé**, Cycle de vie des produits forestiers, de la Direction du Développement de l'Industrie des Produits Forestier, Mai,2003, le site : (www.mrn.gouv.qc.ca/publications/forets/entreprises/cycledevie.pdf*).*
14. **J.Peter Neary**, The Stopler- Samuelson Theory, Univercity College Dublin and CEPR, 2004 : (www.economics.ox.ac.uk),

3- التقارير:

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي: http://www.amf.org.ae/ar/jointrep.
2. التقرير الصناعي العربي، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: http://www.aidmo.org/106-aidmo-publications-related-archives-ar/aidmo-publications-related-archives-ar-prv/182-aidmo-air-ar-prv.html

4- الرسائل والأطروحات:

1. محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرباح، 2009-2010

2. مختار بن هنية، **إستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية- حالة البلدان المغاربية**، أطروحة مقدمة للحصول على دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007.

الملاحق.

1- دراسة الاستقرارية .

- عند المستوى

LVAEI

Panel unit root test: Summary
Series: LVAEI
Date: 05/27/18 Time: 16:14
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.31722	0.0102	7	138
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.10647	0.5424	7	138
ADF - Fisher Chi-square	13.1611	0.5139	7	138
PP - Fisher Chi-square	10.7969	0.7019	7	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: LVAEI
Date: 05/27/18 Time: 16:17
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	1.54204	0.9385	7	138
Breitung t-stat	2.07719	0.9811	7	131
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.72636	0.9579	7	138
ADF - Fisher Chi-square	7.02225	0.9339	7	138
PP - Fisher Chi-square	6.35315	0.9568	7	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: LVAEI
Date: 05/27/18 Time: 16:19
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.61575	0.7310	7	137
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	21.0854	0.0995	7	137
PP - Fisher Chi-square	16.9435	0.2592	7	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

LVAMI

Panel unit root test: Summary
Series: LVAMI
Date: 05/27/18 Time: 16:49
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.28027	0.6104	7	139
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.79795	0.9639	7	139
ADF - Fisher Chi-square	5.41825	0.9791	7	139
PP - Fisher Chi-square	5.83773	0.9704	7	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: LVAMI
Date: 05/27/18 Time: 16:50
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.10012	0.4601	7	138
Breitung t-stat	-1.33491	0.0910	7	131
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.26851	0.6058	7	138
ADF - Fisher Chi-square	10.1709	0.7496	7	138
PP - Fisher Chi-square	7.78972	0.9000	7	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: LVAMI
Date: 05/27/18 Time: 16:51
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	2.45622	0.9930	7	139
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	7.14265	0.9291	7	139
PP - Fisher Chi-square	6.80548	0.9420	7	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

LEXPR

Panel unit root test: Summary
Series: LEXPR
Date: 05/27/18 Time: 16:21
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.97928	0.0239	7	140
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.32366	0.6269	7	140
ADF - Fisher Chi-square	8.65231	0.8527	7	140
PP - Fisher Chi-square	8.79294	0.8441	7	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: LEXPR
Date: 05/27/18 Time: 16:22
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	2.53350	0.9944	7	140
Breitung t-stat	2.69041	0.9964	7	133
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	2.75315	0.9970	7	140
ADF - Fisher Chi-square	6.90843	0.9382	7	140
PP - Fisher Chi-square	6.70867	0.9454	7	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: LEXPR
Date: 05/27/18 Time: 16:24
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	1.77531	0.9621	7	139
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	6.35938	0.9566	7	139
PP - Fisher Chi-square	6.01781	0.9660	7	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

LIMPR

Panel unit root test: Summary
Series: LIMPR
Date: 05/27/18 Time: 16:26
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.63334	0.2633	7	138
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.67802	0.9533	7	138
ADF - Fisher Chi-square	4.72211	0.9893	7	138
PP - Fisher Chi-square	4.46488	0.9920	7	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: LIMPR
Date: 05/27/18 Time: 16:28
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.41346	0.6604	7	137
Breitung t-stat	0.50531	0.6933	7	130
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.12174	0.5484	7	137
ADF - Fisher Chi-square	11.3962	0.6547	7	137
PP - Fisher Chi-square	9.12393	0.8230	7	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: LIMPR
Date: 05/27/18 Time: 16:30
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	4.08368	1.0000	7	139
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	3.97000	0.9956	7	139
PP - Fisher Chi-square	3.71434	0.9970	7	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

- عند الفرق الأول.

D(LVAEI)

Panel unit root test: Summary
Series: D(LVAEI)
Date: 05/27/18 Time: 16:31
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.01164	0.0000	7	133
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.57896	0.0000	7	133
ADF - Fisher Chi-square	76.2226	0.0000	7	133
PP - Fisher Chi-square	76.7669	0.0000	7	133

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LVAEI)
Date: 05/27/18 Time: 16:32
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.56761	0.0000	7	133
Breitung t-stat	-5.33087	0.0000	7	126
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.50755	0.0000	7	133
ADF - Fisher Chi-square	61.0818	0.0000	7	133
PP - Fisher Chi-square	61.1609	0.0000	7	133

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LVAEI)
Date: 05/27/18 Time: 16:34
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.42186	0.0000	7	131
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	91.8371	0.0000	7	131
PP - Fisher Chi-square	102.283	0.0000	7	133

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

D(LVAMI)

Panel unit root test: Summary
Series: D(LVAMI)
Date: 05/27/18 Time: 16:53
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.55485	0.0000	7	133
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.94295	0.0000	7	133
ADF - Fisher Chi-square	69.0714	0.0000	7	133
PP - Fisher Chi-square	68.8513	0.0000	7	133

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LVAMI)
Date: 05/27/18 Time: 16:54
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.33240	0.0000	7	132
Breitung t-stat	-5.89184	0.0000	7	125
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.08498	0.0000	7	132
ADF - Fisher Chi-square	48.8294	0.0000	7	132
PP - Fisher Chi-square	48.8044	0.0000	7	133

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LVAMI)
Date: 05/27/18 Time: 16:55
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.30813	0.0000	7	133
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	96.5953	0.0000	7	133
PP - Fisher Chi-square	96.3754	0.0000	7	133

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

D(LEXPR)

Panel unit root test: Summary
Series: D(LEXPR)
Date: 05/27/18 Time: 16:35
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.74488	0.0000	7	131
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.18928	0.0000	7	131
ADF - Fisher Chi-square	74.2461	0.0000	7	131
PP - Fisher Chi-square	90.6034	0.0000	7	133

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LEXPR)
Date: 05/27/18 Time: 16:36
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.17604	0.0000	7	132
Breitung t-stat	-4.75639	0.0000	7	125
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.00608	0.0000	7	132
ADF - Fisher Chi-square	64.7819	0.0000	7	132
PP - Fisher Chi-square	79.0512	0.0000	7	133

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LEXPR)
Date: 05/27/18 Time: 16:37
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.88999	0.0000	7	131
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	102.442	0.0000	7	131
PP - Fisher Chi-square	112.795	0.0000	7	133

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

D(LIMPR)

Panel unit root test: Summary
Series: D(LIMPR)
Date: 05/27/18 Time: 16:39
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.38829	0.0000	7	132
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.97297	0.0000	7	132
ADF - Fisher Chi-square	69.0133	0.0000	7	132
PP - Fisher Chi-square	73.4339	0.0000	7	133

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LIMPR)
Date: 05/27/18 Time: 16:40
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.55728	0.0000	7	132
Breitung t-stat	-2.92835	0.0017	7	125
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.00122	0.0000	7	132
ADF - Fisher Chi-square	47.1058	0.0000	7	132
PP - Fisher Chi-square	49.3114	0.0000	7	133

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LIMPR)
Date: 05/27/18 Time: 16:41
Sample: 1995 2015
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.03694	0.0000	7	131
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	84.5835	0.0000	7	131
PP - Fisher Chi-square	90.7861	0.0000	7	133

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

2- دراسة التكامل

- النموذج الأول: LVAEI, LEXPR, LIMPR

Intercept

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LVAEI LEXPR LIMPR
Date: 05/27/18 Time: 17:21
Sample: 1995 2015
Included observations: 147
Cross-sections included: 7
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	0.793018	0.2139	0.206703	0.4181
Panel rho-Statistic	0.534461	0.7035	-0.812428	0.2083
Panel PP-Statistic	-0.270729	0.3933	-2.667716	0.0038
Panel ADF-Statistic	-3.489786	0.0002	-3.967318	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	0.490933	0.6883
Group PP-Statistic	-1.502497	0.0665
Group ADF-Statistic	-3.198692	0.0007

Cross section specific results

Phillips-Peron results (non-parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
Algeria	0.059	0.000740	0.000315	5.00	20
Egypt	0.374	0.031127	0.032835	1.00	20
libya	0.329	0.022152	0.022152	0.00	20
Mauritania	0.277	0.119969	0.105398	4.00	20
Morocco	0.482	0.075920	0.072808	2.00	20
Sudan	0.723	0.399040	0.462041	1.00	20
Tunisia	0.552	0.017342	0.017441	2.00	20

Augmented Dickey-Fuller results (parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
Algeria	0.059	0.000740	0	3	20
Egypt	-0.179	0.021134	3	3	17
libya	0.329	0.022152	0	3	20
Mauritania	0.277	0.119969	0	3	20
Morocco	0.482	0.075920	0	3	20
Sudan	0.292	0.216739	3	3	17
Tunisia	0.244	0.010949	3	3	17

Intercept and trend

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LVAEI LEXPR LIMPR
Date: 05/27/18 Time: 17:26
Sample: 1995 2015
Included observations: 147
Cross-sections included: 7
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	0.638775	0.2615	-1.299255	0.9031
Panel rho-Statistic	0.692992	0.7558	-0.004337	0.4983
Panel PP-Statistic	-1.144426	0.1262	-2.649442	0.0040
Panel ADF-Statistic	-1.120394	0.1313	-2.995149	0.0014

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	1.072295	0.8582
Group PP-Statistic	-1.476718	0.0699
Group ADF-Statistic	-1.494710	0.0675

Cross section specific results

Phillips-Peron results (non-parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
Algeria	0.064	0.000743	0.000432	4.00	20
Egypt	0.128	0.016599	0.013723	3.00	20
libya	0.148	0.022037	0.022512	1.00	20
Mauritania	0.407	0.074756	0.078617	1.00	20
Morocco	0.541	0.069344	0.066250	2.00	20
Sudan	0.451	0.348516	0.359917	4.00	20
Tunisia	0.284	0.019185	0.018632	2.00	20

Augmented Dickey-Fuller results (parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
Algeria	0.064	0.000743	0	3	20
Egypt	0.128	0.016599	0	3	20
libya	0.148	0.022037	0	3	20
Mauritania	0.407	0.074756	0	3	20
Morocco	0.541	0.069344	0	3	20
Sudan	0.451	0.348516	0	3	20
Tunisia	0.284	0.019185	0	3	20

None

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LVAEI LEXPR LIMPR
Date: 05/27/18 Time: 17:30
Sample: 1995 2015
Included observations: 147
Cross-sections included: 7
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic intercept or trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.422331	0.6636	-1.008391	0.8434
Panel rho-Statistic	0.385641	0.6501	0.300835	0.6182
Panel PP-Statistic	-0.358533	0.3600	-0.351284	0.3627
Panel ADF-Statistic	-0.391954	0.3475	-0.506716	0.3062

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	1.438993	0.9249
Group PP-Statistic	0.430899	0.6667
Group ADF-Statistic	0.310655	0.6220

Cross section specific results

Phillips-Peron results (non-parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
Algeria	0.460	0.001029	0.000928	2.00	20
Egypt	0.856	0.037812	0.037812	0.00	20
libya	0.349	0.021749	0.021749	0.00	20
Mauritania	0.759	0.259505	0.178471	4.00	20
Morocco	0.875	0.120717	0.110120	1.00	20
Sudan	0.691	0.762916	0.829498	4.00	20
Tunisia	0.778	0.102348	0.088219	1.00	20

Augmented Dickey-Fuller results (parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
Algeria	0.460	0.001029	0	4	20
Egypt	0.856	0.037812	0	4	20
libya	0.349	0.021749	0	4	20
Mauritania	0.759	0.259505	0	4	20
Morocco	0.875	0.120717	0	4	20
Sudan	0.691	0.762916	0	4	20
Tunisia	0.778	0.102348	0	4	20

- النموذج الثاني: LVAMI, LEXPR, LIMPR

intercept

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LVAMI LEXPR LIMPR
Date: 05/27/18 Time: 17:07
Sample: 1995 2015
Included observations: 147
Cross-sections included: 7
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	0.753210	0.2257	0.980392	0.1634
Panel rho-Statistic	-0.132277	0.4474	-0.553939	0.2898
Panel PP-Statistic	-0.759612	0.2237	-1.325395	0.0925
Panel ADF-Statistic	-1.024916	0.1527	-1.839581	0.0329

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	0.560758	0.7125
Group PP-Statistic	-0.798515	0.2123
Group ADF-Statistic	-1.799746	0.0360

Cross section specific results

Phillips-Peron results (non-parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
Algeria	0.541	0.010672	0.010672	0.00	20
Egypt	0.764	0.018572	0.024866	1.00	20
libya	0.509	0.176075	0.170983	1.00	20
Mauritania	0.546	0.040529	0.045957	1.00	20
Morocco	0.463	0.007170	0.007170	0.00	20
Sudan	0.556	0.062244	0.068101	1.00	20
Tunisia	-0.033	0.002027	0.002027	0.00	20

Augmented Dickey-Fuller results (parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
Algeria	0.541	0.010672	0	3	20
Egypt	0.363	0.009234	3	3	17
libya	0.509	0.176075	0	3	20
Mauritania	0.546	0.040529	0	3	20
Morocco	0.463	0.007170	0	3	20
Sudan	0.556	0.062244	0	3	20
Tunisia	-0.033	0.002027	0	3	20

Intercept and trend

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LVAMI LEXPR LIMPR
Date: 05/27/18 Time: 17:14
Sample: 1995 2015
Included observations: 147
Cross-sections included: 7
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.525138	0.7003	-0.283035	0.6114
Panel rho-Statistic	1.081618	0.8603	0.241004	0.5952
Panel PP-Statistic	0.096615	0.5385	-1.564906	0.0588
Panel ADF-Statistic	0.077296	0.5308	-1.730898	0.0417

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	1.289645	0.9014
Group PP-Statistic	-0.786433	0.2158
Group ADF-Statistic	-1.063275	0.1438

Cross section specific results

Phillips-Peron results (non-parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
Algeria	0.197	0.010595	0.011581	1.00	20
Egypt	0.672	0.011455	0.014720	1.00	20
libya	0.531	0.145757	0.149157	1.00	20
Mauritania	0.579	0.035142	0.040856	1.00	20
Morocco	0.490	0.005413	0.004774	3.00	20
Sudan	0.387	0.047402	0.047402	0.00	20
Tunisia	-0.161	0.001902	0.001938	1.00	20

Augmented Dickey-Fuller results (parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
Algeria	0.197	0.010595	0	3	20
Egypt	0.525	0.009711	1	3	19
libya	0.531	0.145757	0	3	20
Mauritania	0.579	0.035142	0	3	20
Morocco	0.490	0.005413	0	3	20
Sudan	0.387	0.047402	0	3	20
Tunisia	-0.161	0.001902	0	3	20

None

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LVAMI LEXPR LIMPR
Date: 05/27/18 Time: 17:18
Sample: 1995 2015
Included observations: 147
Cross-sections included: 7
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic intercept or trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-1.531029	0.9371	-1.555029	0.9400
Panel rho-Statistic	0.775056	0.7808	0.755607	0.7751
Panel PP-Statistic	0.146535	0.5583	0.085285	0.5340
Panel ADF-Statistic	-0.096095	0.4617	-0.176595	0.4299

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	0.911008	0.8189
Group PP-Statistic	-0.573581	0.2831
Group ADF-Statistic	-1.555677	0.0599

Cross section specific results

Phillips-Peron results (non-parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
Algeria	0.642	0.012671	0.009292	4.00	20
Egypt	0.706	0.026477	0.026477	0.00	20
libya	0.529	0.170427	0.165254	1.00	20
Mauritania	0.790	1.034252	0.810497	3.00	20
Morocco	0.702	0.009689	0.008346	2.00	20
Sudan	0.858	0.069780	0.067827	1.00	20
Tunisia	0.057	0.002226	0.002226	0.00	20

Augmented Dickey-Fuller results (parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
Algeria	0.642	0.012671	0	4	20
Egypt	0.380	0.016533	3	4	17
libya	0.529	0.170427	0	4	20
Mauritania	0.790	1.034252	0	4	20
Morocco	0.702	0.009689	0	4	20
Sudan	0.858	0.069780	0	4	20
Tunisia	0.057	0.002226	0	4	20

فهرس الجداول والأشكال.

قائمة الجداول.

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	23
02	مراحل التخلص من القيود التجارية على المنسوجات والملابس خلال الفترة (1995-2005).	115
03	إنتاجية الفدان بالطن في الدولتين.	134
04	وحدات العمل التي تتطلبها وحدة واحدة من الإنتاج/السنة	135
05	أثر إلغاء إجراءات (TRIMS) على الدول النامية.	168
06	نسبة متوسط الأجور والرواتب المدفوعة للمواطنين غير الأمريكيين العاملين لدى شركات تابعة لشركات أمريكية عالمية، إلى متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في عام 1994 (موزعة حسب مستوى الدخل في مجموعة البلدان المضيفة).	171
07	احتياطي النفط عربيا.	184
08	احتياطي الغاز الطبيعي عربيا.	185
09	التجارة الخارجية العربية.	192
10	القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والصناعة التحويلية خلال الفترة 1995-2000.	213
11	الصادرات والواردات الإجمالية لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2000.	215
12	القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية خلال الفترة 2001-2005.	217
13	الصادرات والواردات الإجمالية لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 2001-2005.	219
14	القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية خلال الفترة 2006-2010.	221
15	الصادرات والواردات الإجمالية لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 2006-2010.	223
16	القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية خلال الفترة 2011-2015.	225
17	الصادرات والواردات الإجمالية لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 2011-2015.	227
18	نتائج اختبارات دراسة الاستقرارية	233
19	نتائج اختبارات علاقات التكامل لـــ Pedroni.	235
20	نتائج اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات.	236
21	نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي.	237
22	نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات الثابتة.	238

23	نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية.	239
24	نتيجة اختبار LM للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار العشوائية.	241
25	نتيجة اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية.	242
26	نتائج اختبارات دراسة الاستقرارية	245
27	نتائج اختبارات علاقات التكامل لـــ Pedroni.	247
28	نتائج اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات.	248
29	نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي.	249
30	نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات الثابتة.	250
31	نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية.	251
32	نتيجة اختبار LM للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار العشوائية.	253
33	نتيجة اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية.	254
34	نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر	256
35	نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر	259

قائمة الأشكال.

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط مبسط للحلقة المفرغة للفقر.	47
02	نموذج الإوز الطائر	57
03	منحنيات الاستيراد، الإنتاج التصدير.	58
04	المنافسة الاحتكارية.	150
05	تأثير الرسوم الجمركية على فائض المستهلك.	155
06	أثر الرسوم الجمركية على فائض المنتج.	156
07	الأثر الصافي للرسوم الجمركية على الرفاهية.	157
08	مقارنة الخسائر (b+d) مع الربح e.	158
09	مثلثات التجارة الدولية حالة الانغلاق.	159
10	مثلثات التجارة لمعدلي تبادل تجاري ممكنين.	160
11	أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.	163
12	تحديد معدل الأجور في دولتين.	177
13	إنتاج واستهلاك الاسمنت عربيا.	188

14	التجارة الإجمالية للدول العربية 2015.	193
15	اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين.	194
16	المتحصلات والمدفوعات وميزان إجمالي تجارة الخدمات للدول العربي (2011-2015)	195
17	تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية خلال الفترة 1995-2000.	214
18	تطورات الصادرات والواردات الإجمالية لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995 إلى 2000.	216
19	تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية خلال الفترة 2001-2005.	218
20	تطورات الصادرات والواردات الإجمالية لدول شمال إفريقيا من الفترة 2001 إلى 2005.	220
21	تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية خلال الفترة 2006-2010.	222
22	تطورات الصادرات والواردات الإجمالية لدول شمال إفريقيا من الفترة 2006 إلى 2010.	224
23	تطورات القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية خلال الفترة 2011-2015.	226
24	تطورات الصادرات والواردات الإجمالية لدول شمال إفريقيا من الفترة 2011 إلى 2015.	228

فهرس المحتويات.

	العناوين	الصفحة
المقدمة العامة		أ
الفصل الأول	التنمية الاقتصادية والصناعية، المفاهيم والنظريات.	4
تمهيد		4
المبحث الأول	التنمية الاقتصادية، المفاهيم والمحددات.	4
المطلب الأول	تعريف التنمية الاقتصادية.	4
المطلب الثاني	قياس التنمية الاقتصادية.	7
المطلب الثالث	عقبات التنمية الاقتصادية.	14
المطلب الرابع	التنمية والنمو	20
المبحث الثاني	نظريات التنمية الاقتصادية.	23
المطلب الأول	نظرية المراحل الخطية.	24
المطلب الثاني	نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية.	26
المطلب الثالث	نظرية التبعية الدولية.	28
المطلب الرابع	النظرية النيوكلاسيكية.	31
المبحث الثالث	مفاهيم حول التنمية الصناعية.	33
المطلب الأول	التنمية الصناعية.	34
المطلب الثاني	نمط التصنيع الداعم للتنمية.	36
المطلب الثالث	دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية.	40
المطلب الرابع	مقومات التنمية الصناعية.	41
المبحث الرابع	نماذج التنمية الصناعية.	46
المطلب الأول	نظرية النمو المتوازن	46
المطلب الثاني	نظرية النمو غير المتوازن.	50
المطلب الثالث	نظرية أقطاب النمو.	53
المطلب الرابع	نظرية الإوز الطائر.	55
الخاتمة		59

الفصل الثاني	إستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية.	62
تمهيد		62
المبحث الأول	التصنيع.	64
المطلب الأول	مفهوم الصناعة.	64
المطلب الثاني	تطور الصناعة.	68
المطلب الثالث	أنواع الصناعات.	72
المطلب الرابع	أنماط التوزيع الصناعي.	77
المبحث الثاني	إستراتيجيات التصنيع.	83
المطلب الأول	إستراتيجية إحلال الواردات.	84
المطلب الثاني	إستراتيجية صناعة التصدير.	88
المطلب الثالث	إستراتيجية التصنيع من أجل تلبية الحاجات الأساسية.	93
المطلب الرابع	إستراتيجية الصناعة المصنعة.	96
المبحث الثالث	السياسات الصناعية.	99
المطلب الأول	تعريف السياسة الصناعية.	99
المطلب الثاني	أنواع السياسات الصناعية.	102
المطلب الثالث	مبررات السياسة الصناعية.	105
المطلب الرابع	أدوات السياسة الصناعية.	107
المبحث الرابع	السياسات الصناعية في ظل المنظمة العالمية للتجارة.	112
المطلب الأول	اتفاقية المنسوجات والملابس.	113
المطلب الثاني	اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة.	117
المطلب الثالث	اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.	120
المطلب الرابع	الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.	123
الخاتمة		128
الفصل الثالث	أثر تحرير التجارة الدولية على تنمية القطاع الصناعي.	131
تمهيد		131
المبحث الأول	نظرة حول نظريات التجارة الدولية.	133

المطلب الأول	النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية.	133
المطلب الثاني	النظرية النيوكلاسيكية.	137
المطلب الثالث	الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية.	139
المطلب الرابع	النظرية الحديثة للتجارة الدولية.	142
المبحث الثاني	أثر تحرير التجارة على عوامل النمو الصناعي.	151
المطلب الأول	أثر تحرير التجارة على الإنتاج والاستهلاك.	152
المطلب الثاني	أثر تحرير التجارة الدولية على الصادرات الصناعية والواردات.	158
المطلب الثالث	أثر تحرير التجارة الدولية على الاستثمار الأجنبي المباشر.	162
المبحث الثالث	أثر تحرير التجارة الدولية على العمالة في القطاع الصناعي.	170
المطلب الأول	أثر تحرير التجارة الدولية على الأجور ومستوى التوظيف.	170
المطلب الثاني	أثر تحرير التجارة الدولية على هيكل الطلب على العمالة.	175
المطلب الثالث	أثر تحرير التجارة الدولية على هجرة العمالة.	178
المطلب الرابع	اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة وقضايا العمالة.	181
المبحث الرابع	أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول العربية.	182
المطلب الأول	القطاع الصناعي في الدول العربية.	183
المطلب الثاني	التجارة الدولية للدول العربية.	191
المطلب الثالث	السياسة الصناعية للدول العربية.	196
المطلب الرابع	القطاع الصناعي العربي والمنظمة العالمية للتجارة.	202
الخاتمة		207
الفصل الرابع	دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الدولية على تنمية القطاع الصناعي من الفترة 1985 إلى 2015.	210

تمهيد		
المبحث الأول	نظرة حول اقتصاديات شمال إفريقيا.	212
المطلب الأول	القطاع الصناعي والتجاري لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995 إلى 2000.	212
المطلب الثاني	القطاع الصناعي والتجاري لدول شمال إفريقيا من الفترة 2001 إلى 2005.	216
المطلب الثالث	القطاع الصناعي والتجاري لدول شمال إفريقيا من الفترة 2006 إلى 2010.	220
المطلب الرابع	القطاع الصناعي والتجاري لدول شمال إفريقيا من الفترة 2011 إلى 2015.	224
المبحث الثاني	قياس أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية "النموذج الأول".	229
المطلب الأول	منهجية البحث.	229
المطلب الثاني	دراسة الاستقرارية والتكامل المتزامن واختبار السببية.	232
المطلب الثالث	حساب مقدرات النموذج.	237
المطلب الرابع	المفاضلة بين النماذج المستخدمة.	239
المبحث الثالث	قياس أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية "النموذج الثاني".	242
المطلب الأول	منهجية البحث.	242
المطلب الثاني	دراسة الاستقرارية والتكامل المتزامن واختبار السببية.	244
المطلب الثالث	حساب مقدرات النموذج.	249
المطلب الرابع	المفاضلة بين النماذج المستخدمة.	251
المبحث الرابع	تحليل النتائج.	254
المطلب الأول	نتائج النموذج الأول الخاص بالقيمة المضافة للصناعات الاستخراجية.	254
المطلب الثاني	نتائج النموذج الأول الخاص بالقيمة المضافة للصناعات التحويلية.	257
المطلب الثالث	النتائج العامة للدراسة القياسية.	260
الخاتمة		262
الخاتمة العامة		264
المراجع		270

الملاحق		284
فهرس الجداول والأشكال		294
فهرس المحتويات		298

الملخص:

إن العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والتنمية الصناعية كان موضوع بحث لعديد الدراسات النظرية والتطبيقية، فهناك دراسات بينت أن تحرير التجارة هو أحد الأسباب الرئيسية في التنمية الصناعية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، وفي المقابل تركز الأدبيات المضادة لسياسات الانفتاح على التفاوت الكبير في القدرة التنافسية بين الدول النامية والدول المتقدمة، حيث أن اللحاق بمستوى التنافس للدول المتقدمة صعب ومكلف للدول النامية، كما أن تحرير التجارة قد يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري لهذه الأخيرة والذي قد يدخلها في أزمات اقتصادية و كساد خاصة أن أغلب الدول النامية تعتمد على عنصر واحد للتصدير.

تناولت هذه الدراسة موضوع تحرير التجارة الدولية وأثره على التنمية الصناعية، هادفة إلى إظهار الجانب النظري للموضوع من خلال نظريات التجارة الدولية، ومفاهيم عن التنمية الصناعية والسياسات والاستراتيجيات المرتبطة بها، ومحاولة قياس هذا الأثر على عينة من الدول النامية والمتمثلة في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995 إلى 2015.

الكلمات المفتاحية: التنمية الصناعية- تحرير التجارة الدولية- الدول النامية.

Abstract :

The relationship between international trade liberalization and industrial development has been investigated as a research topic in many theoretical and empirical studies. Several studies have demonstrated that trade liberalization is one of the main causes of industrial development in developing and developed countries, whereas, the literature of anti-openness policies has focused on the great disparity in competitiveness between the developing and developed countries. Since the level the competition for the developing countries is very difficult and expensive. The liberalization of trade may failure in the trade balance performance and who may enter in economic crises and depression especially among more dominant states who developing who depends on only export.

This study aims to investigate the liberalization of trade international and its impact on the industrial development. The goal of this study is to support the theoretical side through theories of the international trade, and concepts for industrial development, policies and related strategies. Moreover, this study attempted to measure this effect on the sample the developing countries particularly countries located in north of Africa during the period 1995 to 2015.

Key words: The industrial development - liberalization of trade international - the developing countries.